

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي

(٥٣٦٨ هـ)

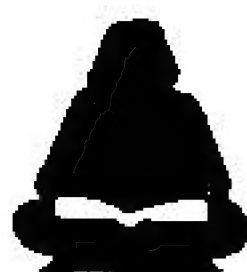
الجزء الأول

محققه وقدم له وعلاوه عليه

الدكتور محمود فهمي حجازي
أستاذ العلوم اللغوية وآداب القاهرة

الدكتور رمضان عبدالنواب
عميد كلية الآداب - عين شمس

الدكتور محمد هاشم عبدالدايم
الأستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ مقدمة ﴾

هذا كتاب عرفته الدوائر العلمية مخطوطاً ، وأفادته باحثون مختلفون من العرب والأوربيين ، فعرفوا له مكانته في تاريخ الدراسات اللغوية عند العرب ، وهو أقدم شرح وصل إلينا لكتاب دار حوله البحث العلمي في قواعد اللغة العربية عدة قرون ، وهو كتاب سيويه المشهور .

واليوم ، وبعد تطور الدراسات اللغوية بتأهيجها الحديثة ، نرى لزماً علينا أن نعرف تراثنا اللغوي ، وأول مراحل هذا التعرف ، هو تحقيق ما لم يحقق من مؤلفات اللغويين والنحويين العرب .

ومنذ أكثر من سبعين عاماً ، كان اللغوي الألماني « بان » ¹ قد طبع مقتبسات من شرح السمراني ، أدخلها في ترجمته لنص كتاب سيويه إلى اللغة الألمانية ، وعن هذه المقتبسات طبعت هولشت على طبعة يولاني لكتاب سيويه ، فعرف القراء شيئاً من آراء السمراني في شرحه للكتاب .

ومع كل هذا ، ظل الشرح الكامل مطويًا في مخطوطاته الكثيرة ، التي تفرقت في أقطار الأرض ، وفترت همة كثير من الباحثين عن تحقيقه ونشره . لما يحتاج إليه إخراجُه من وقت وجهد ومال ، حتى أنشئ مركز تحقيق التراث ، بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، فأخذ على عاتقه إخراج أمهات الكتب في شتى فروع المعرفة العربية ، ومن بينها هذا الكتاب الجليل . ووقع علينا الاختيار ، للقيام بهذه المهمة الشاقة ، بعد أن أحجم كثير من المتخصصين عن اقتحامها سنين طويلة ، فنحملنا هذا العبء راضين رغم كسرة الصعوبات .

وإذا كان تحقيق النصوص العربية بحاجة ، أمراً يحتاج إلى الصبر والدقة ، والتضحية بالوقت والجهد ، فإن تحقيق المؤلفات النحوية بخاصة ، يحتاج إلى مضاعفة الجهد ، والوقوف أمام كل لفظ ، والشك في كل كلمة ، ومراجعة الآراء المختلفة للنحويين القدامى ، حول هذه المسألة أو تلك .

وقد عانيتنا كثيراً في جمع ما نترك من نسخ السيراق ، والمقابلة بين نصوص هذه النسخ ، وما أكثر التفاوت الذي يوجد بينها ، وكان النهج الذي ارتضيناه في التحقيق ، هو الاحتكام — قبل كل شيء — بإخراج النص سليماً صحيحاً ، مع ضبط أسئلته ، وتخرجهج شواهد ، والترجمة لغير المشهود من الأعلام الواردة فيه ، كما أشرنا إلى غرور الروايات وأرقام صفحات طبعة يولاتي في كتاب سيوريه ، عند كل نص نقله السيراق منه . وقد نخبنا — إلا في القليل — التعليق على الآراء التحريه فيه . لأن الخلاف بين النحاة متعدد الجوانب ، وحجم الكتاب لا يسمح بأن نزيدة نخباً .

واليوم إذ نقدم للباحثين هذا العمل الضخم ، الذي نقدر له أن يخرج في ثمانية عشر جزءاً ، يطيب لنا أن نشكر الكثيرين ممن أسهموا بجهودهم . حتى قدر لهذا العمل أن يظهر . فقد وضعت دار الكتب تحت تصرفنا كل ما بها من مخطوطات ، وقدم لنا معهد المخطوطات بالجامعة العربية كل ما لديه من مصورات الكتاب . وأسهم السادة مساعدي الباحثين بالمركز في النسخ والمقابلة وبعض مراحل التحقيق . فلهم جميعاً خالص الشكر ، ونخص بالذكر منهم السادة : محمد أبو الحسن ، وعادل خلف ، وسالم عباد ، وسيدة حامد ، وحمدي الهري ، وعوض عبد الحليم .

وكم يحزن علينا أن يخرج هذا العمل إلى عالم النور ، ولا يشهد مولده معنا زميلنا المراحل الدكتور فهي أبو الفضل ، الذي شارك فيه بتحقيق الجزء الثالث منه ، وبذل فيه من نفسه ووقته ، حتى شاب عنا ، وذكرناه الطيبة نصيب معنا ، رحمه الله رحمة واسعة .

وبعد فإن أمتنا كبرى في أن تكون قد وفقنا في إخراج هذا الكتاب الجليل ، على نحو يرضى المخلصين للعربية وأهلها ، الفهريين على ترانها — قدر ما وسعنا الجهد .

والكمال له وحده ، ومنه نستمد العون والسداد .

القاهرة في ١٩٧٢/٤/٥

لجنة السيراق

تقديم

١ - ينشد الراى بين الباحثين في تاريخ النحو العربى على أن كتاب سيبويه هو أقدم كتاب وصل إلينا في النحو العربى ، فالتاريخ المفيق للبحث العلمى فى قواعد اللغة العربية لا يكاد يصل إلى جهود سابقة لما سجله سيبويه فى كتابه الرائد . ولا يضم الكتاب آراء مؤلفه سيبويه بحسب ، بل يتضمن كذلك إشارات هامة إلى أفراد عدد من اللغويين الرواد الذين سبقوا سيبويه فأخذ عنهم وحفظ لنا قدراً من جهدهم . وهذه الإشارات تمثل أقدم مرحلة وصلت إلينا من البحث النحوى عند العرب^(١) . ورب معترض يذكر تلك الورقات المنبئة التى نثر فيها ابن التميم صاحب الفهرست ذات يوم عند أحد الرواقين ، ولكن هذه الورقات لم نصل إلينا ولم يستطع ابن التميم إعادة النظر فيها بعد بحث وتتبّع عنها^(٢) . هذا وتذكر لنا كتب الطبقات كتابين فى النحو ألفا قبل كتاب سيبويه . هما : الجاسع والإكمال لعيسى بن عسر الثقفى (المتوفى ١٤٤ هـ) . غير أن الكتابين فقدتا فى وقت مبكر . حتى إن السراقى (المتوفى ٣٦٨ هـ) يقول عنها : « ما وقعا إلينا ولا رأيت أحداً يذكر أنه رآها » . وهناك كتاب ثالث منسوب لخلف الأحمر^(٣) (المتوفى ١٨٠ هـ) . لو صحت نسبه إليه لكان من نفس الفترة التى عاشها سيبويه . ولكن الكتاب الذى نشر بعنوان : « المقدمة فى النحو »^(٤) ليس من عمل خلف الأحمر فيها ترجع : فلم تذكره كتب الطبقات التى ترجمت خلف الأحمر^(٥) . والمخطوط الذى نشر عنه الكتاب قد كتب بعد خلف الأحمر بما يزيد عن سبعة قرون (٨٣٦ هـ) . وهو مخطوط وحيد غير متصل الأستاذ . وتقرئ هذا فمضمون الكتاب يشهد بأنه متأخر . فمؤلفه يشكو من « التطويل » و « التعليل » وكثيرتها فى مؤلفات النحويين^(٦) . ويذكر البصريين والكوفيين مدرستين

(١) انظر : كتاب رويتل .

Rome etc. de l'arab. B. Ahmad, der Lehrer Sibamall's als Grammatiker.

(٢) الفهرست لابن التميم ص ٤١ (ط فزول) - ٦٦ (ط القاهرة) .

(٣) أخبار النحويين البصريين ، والفهرست ٤١ ، ٦٤ ، ٦٧ .

(٤) حلقه عز الدين الخزرجى ونشر فى دمشق سنة ١٩٦٦ .

(٥) انظر : الماروف لابن قتيبة ٥٢٤ والفهرست ٥٠ ، ٧٤ . وراتب النحويين لأبى الطيب القسرى ١٦ - ١٧ .

وطبقات الزبيدي ١٧٧ - ١٨٦ . ورسالة الأريب لياقوت ١٧٨/١ ، ١٨٠ وإتجاه الرواة للقطبي

١٢٠ - ١٢٨/١

(٦) ص ٣٢ - ٤١

متقابلتين واضحتي المعالم^(١). وليس هذا من شأن كتب النحو في القرن الثاني الهجري .
وفوق هذا فقد ضم الكتاب قصيدة تعليمية لا شك في خطأ نسبتها إلى الحليل بن أحمد .
فالقصائد التعليمية لا تظهر في كل علم إلا في مراحلها المتأخرة . ولكل هذه الأسباب ولأمر
أخرى يضيئ المقام عن تفصيلها نشك في نسبة هذا الكتاب لخلف الأحمر . لنقرر يقينا أن
كتاب سيبويه يقدم لنا أقدم الجهود التي وصلت إلينا في النحو العربي .

٢ - وقد احتفل دارسو النحو العربي عبر عدة قرون بكتاب سيبويه . فكان محمود
الأشعثال بالنحو تعليقا وبهنا . وترسم لنا الكتب التي ترجمت للنحاة - وحدهم - أولهم مع
غيرهم صورة الاشتغال بالنحو العربي . كما لو كانوا قد اهتموا بكتاب سيبويه وحده دون
سواه . ولا غرر فكتاب سيبويه « قرآن النحو » كما قال أبو الطيب اللغوي (المتوفى
٣٥١هـ)^(٢) . لقد شغلوا به فالتفوا عليه الشروح بعد الشروح والتعليقات بعد التعليقات .
وتبدأ قصة الاهتمام بالكتاب على يد الأخفش معاصر سيبويه الذي عُمر بعده إلى أن توفي
سنة ٢٢١هـ . فالأخفش هو « الطريق إلى كتاب سيبويه » . وذلك لأن كتاب سيبويه لا يعلم
أن أحدا قرأه عليه . ولما مات فرى الكتاب على الأخفش^(٣) . وهكذا بدأت به سلسلة
متصدة الحفقات من دارسي كتاب سيبويه . وكان التلميذ ينسخ بنفسه نسخة من
« الكتاب » ليقرأها على أستاذه . وكان كل أستاذ يدون ملاحظاته على الهامش شامعا
ومعلقا على الكتاب . وما لبثت هذه الشروح أن كثرت وتعددت أشكالا . هذا وقد ألف عدد
من النحاة شروحا لأبواب بعضها من الكتاب أو للكتاب كله . أو لبعض فصولها
أو شواهد . ويجد الباحث في كتب الطبعات من أخبار النحو بين الصريخ . للسراقي . إلى
بغية الوعاة للسيوطي (المتوفى ٩١١هـ) مئات المواضع التي ترسم لنا صورة لقراء الكتاب
وكثرة شراحه . فقد كان الكتاب محور دراسة النحو . وكان كل مشتغل بالنحو يتخذ هذا
العمل الرائد منطلقا لبحث .

(١) ص ٤٣ - ٨٠

(٢) مراتب النحويين ٦٥

(٣) مراتب النحويين ٢٣ وأخبار النحويين للسراقي ٢٩ وطبقات الزمخشري ٧٤ والنهضة لابن السكيت ٥٢ - ٧٧

٣ - وقد سجل لنا ابن النديم في الفهرست عناوين شروح كثيرة ألفت على الكتاب قبل أن يصف السراق (ت ٣٨٥ هـ) شرحه له . فالزبدى (ت ٢٤٩ هـ) ألف شرح كتاب سيبويه ^(١) . وللسيرد تصانيف كثيرة حول الكتاب . منها : الدخلى إلى كتاب سيبويه . وشرح شواهد كتاب سيبويه . ومعنى كتاب سيبويه . والزبدى المنتزعة من كتاب سيبويه ^(٢) . والزجاج (المتوفى ٣١١ هـ) شرح أبيات سيبويه ^(٣) . وابن السراج (المتوفى ٣٦٥ هـ) شرح كتاب سيبويه ^(٤) . ولأبو بكر ميرمان (المتوفى ٣٣٦ هـ) شرح كتاب سيبويه . وشرح شواهد كتاب سيبويه ^(٥) . وهكذا نلاحظ اهتمام النحاة في القرنين الثالث والرابع بكتاب سيبويه شرحاً وتعليقاً . ولم يصل إلينا على نحو مباشر شيء من هذه الكتب إلا ما جاء منفرداً عنها في كتب نائية . وقد اهتم النحاة كذلك بتأليف دراسات خاصة حول موضوعات يهتماً بمطالع فيها على كتاب سيبويه شارحين إياه ^(٦) . فقد ألف أبو بكر ميرمان أساذ السراق كتاباً لم يصل إلينا حول « المجاز » . ويحذرنا هنا أن نشير إلى أقدم قطعة وصلت إلينا شرحاً لكتاب سيبويه . وهي الأوراق التي يضمها المخطوط التزديد لكتاب « سر النحو للزجاج » (المتوفى ٣١١ هـ) ^(٧) . وتدلنا فصول المخطوط أن الزجاج ألفه شرحاً لأبواب المنوع من الصرف عند سيبويه . فالفصول كما تكون بنفس الترتيب والتعاون والعرض الداخلى بين الكتاب مادة وأسئلة تتبع شارح معلق يذكر ما يراه جديراً بالذكر موضعاً المراد . فهو بذلك أقدم ما وصل إلينا على نحو مباشر من الشروح المؤلفة حول كتاب سيبويه .

(١) الفهرست (ط لوزيلى) ٨٨ (ط القاهرة) ٨٩

(٢) الفهرست ٥٩ - ٨٨ وأخر نسخة الذكر والتوث للسر ٥٣ - ٥٩

(٣) الفهرست ٦٦ : ٩٠

(٤) الفهرست ٦٢ : ٩٣

(٥) الفهرست ٦٠ : ٨٩

(٦) الفهرست ٦٠ : ٨٩

(٧) يوجد هذا المخطوط بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة . تحت رقم ٦٦٦ مصر . وهو في ٩٩ ورقة بخط نسخ ثلث سنين قبل سنة ٤٨١ هـ . وهذا المخطوط من أقدم المخطوطات العربية عموماً . وقد حفظته السيدة حتى راحة وأبنته بتخليقه ودرسته دويقة الناصير عن كلية الآداب - جامعة عين شمس ثم نشرت بتوسيعه ما ينصرف وما لا ينصرف « بالقاهرة ١٩٧٦ م .

٤ - وقد استمر الاهتمام بكتاب سيبويه تدريجاً إلى أواخر القرن الثامن الهجري . فالسبوطي يحدثنا في عشرات التراجم في بنية الرواة عن أندلسين ومغاربة اهتموا بكتاب سيبويه اهتمام المشاركة المهكرين به . فالتحوي الأندلسي ابن الطرلوة (المتوفى ٥٢٨هـ) ^(١) دوس الكتاب على الأعلام المشتري (المتوفى ١٧٤هـ) شارح أبيات الكتاب . ^(٢) ثم قدسه بدوره لتلاميذه صاروا نحويين مرموقين . مثل : ابن الرماك (المتوفى ٥٤٨هـ) الذي اشغل سنين طويلة بإفراء الكتاب وتدرسه ^(٣) . أما ابن خروف (المتوفى ٦٠٩هـ) فقد ترك شرحاً لكتاب سيبويه ما يزال مخطوطاً ^(٤) . واهتم العكبري (المتوفى ٦١٦هـ) بالكتاب . فألف شرحاً لأبياته وشرحاً لثمة بعنوان (بُ الكُتاب) ^(٥) أما إبراهيم ابن عيسى القرطبي (المتوفى ٦٢٧هـ) فقد شغل بالجملة الأولى من كتاب سيبويه . فأفاض في شرحها حتى أخرج ذلك في عشرين كراساً ^(٦) . وطول بنا القول لو أفضنا في ذكر الشروح والتعليقات المؤلفة حول الكتاب في تلك القرون . ولكننا نود أن نشير إلى شخصية مرموقة عرفت لقراء الكتاب في القرن السابع الهجري . فالتشويين ^(٧) (المتوفى ٦٤٥هـ) أقرأ الكتاب تلايماً مرموقين . منهم : ابن أبي الربيع (المتوفى ٦٨٨هـ) ^(٨) . وأبو بكر المالقي (المتوفى ٦٥٧هـ) ^(٩) وابن الحاج (المتوفى ٤٧٦هـ) ^(١٠) . أما ابن الصانع (المتوفى ٦٨٠هـ) تلميذ التشويين - فقد ضم شرح السيرافي وابن خروف في كتاب وصل إلينا مخطوطاً ^(١١) . واستمر الاهتمام به التأليف شرحاً للكتاب فتجد ابن الفخار (المتوفى

(١) بنية : نسخة السبوطي ٣١٢

(٢) بنية : نسخة ٢٦٢

(٣) بنية : نسخة ١٣٩ : ١٦٥٠ : ٢٠٩

(٤) بنية الرواة ٢٥٤ . وكتاب هر : مفتاح الأرباب في شرح غوامض الكتاب . ملحق آثار ٦١٥٩ . بعنوان صحيح غوامض الكتاب . بالقاهرة : شهر ٥٣٠

(٥) بنية : نسخة ٢٨٨

(٦) بنية : نسخة ١٨٤

(٧) بنية : نسخة ٣٨٤

(٨) بنية : نسخة ٣١٩

(٩) بنية : نسخة ٢٠٧

(١٠) بنية : نسخة ١٥٩

(١١) بنية : نسخة ٣٥٤ . ويوجد مخطوط ابن الصانع في غلب بالمرتب . ومه مصورة بمعهد المخطوطات العربية . نظر بحث معهد المخطوطات العربية ١٩٥٩ : ١٦٦

٧٢٣هـ) ^(١) يؤلف كتابا في شرح مشكلات سيبويه ، وشرحا آخر للكتاب ألفه الأصمعي (المتوفى ٧٧٦هـ) ^(٢) .

٥ - ولم يصل إلينا من كل هذه الشروح الكثيرة المتتالية إلا القليل . ولم يطبع منها إلى يومنا هذا شيء . وبعد شرح السمرقاني كتاب سيبويه أقدم شرح كامل وصل إلينا ، أما شواهد الزجاج فلا تتناول إلا أبواب المنوع من الصرف . ويجانب شرح السمرقاني هناك شروح أخرى تحتفظ بها مكتبات المخطوطات العربية . منها شرح عل بن عيسى الرمازي (المتوفى ٣٧٤هـ) ^(٣) ، وابن خروف (المتوفى ٦٠٩هـ) والبطليوسي (المتوفى ٦٣٠هـ) ^(٤) . وهذه الشروح الأربعة شروح على الكتاب . وهناك موجز ألفه ابن الضائع (المتوفى ٦٨٠هـ) لمص فيه شرحي السمرقاني وابن خروف . ومن هنا تظهر أهمية شرح السمرقاني . فهو أقدم شرح كامل لأهم كتاب دار حوله البحث النحوي عند العرب . ^(٥)

(١) بداية الزوائد ٨٠

(٢) بداية الزوائد ١١٧

(٣) شرح الرمازي ١ ، نغمات ٦٢ - ١١ ، موجود في مخطوط فيض الك ١١٨٤ ، وفي نسخة بجمع اللفظ العربية بالقاهرة تحت رقم ٦٨٣ نحو . وفي نسخة في فينا ذكرها ميرزا تاج الدين في نسخة لعقيد صبره . وانظر حول هذا الشرح ١ - مازن المبارك : الرمازي النحوي ، دمشق ١٩٦٢

(٤) بداية الزوائد ٣٧٨ ، ويرجع شرح البطليوسي مخطوطا في تونس على ١١٩٢ . ويظهر الكتب والثقات : لغوية بالقاهرة تحت رقم ٩٠٠ نحو .

(٥) هناك شرح آخر لكتاب سيبويه ، يرجع مخطوطا برقم ١٤١٢ في كوبريل باستانبول . وهو لف من عبد الله التواسطي .

أولا : أبو سعيد السيرافي مصادر ترجمته وقيمتها التاريخية

١ - أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، نحوي مرموق المكانة ، ترجم له عدد كبير من أصحاب الطبقات والتراجم ^(١) . وأقدم المعلومات التي نعرفها عن حياة السيرافي وأتارها هو ما كتبه السيرافي بنفسه في كتابه : «أخبار النحويين البصريين» ، فقد ذكر فيه أساساً لمن حدث السيرافي عنهم ، نحو حدثنا ، خبرنا ، أنشدنا ^(٢) ... وهذه تشير إلى من أخذ عنهم السيرافي مباشرة . وتفيد كذلك في ترجمة السيرافي من الفهرست لابن التميمي معاصر السيرافي وهو أقدم مصدر ذكر قائمة بمؤلفات السيرافي ^(٣) . أما الزبيدي (المتوفى ٣٧٩هـ) صاحب كتاب طبقات النحويين واللغويين فلا يكاد يفيدنا شيئاً ، لقد كان أندلسياً فلم نذكر أخبار السيرافي تصل إليه إلا مقتضبة معدلة . حتى إن الزبيدي يفترق بذكر أن السيرافي ينقل بالمجسطي ، وإقليدس بالمنطوق ، وهو ما لا تذكره المصادر الشرقية ولا تبينه الدراسة المدققة ، رغم أن الزبيدي مثل ابن التميمي من مؤلفي القرن الرابع الهجري ^(٤) .

(١) انظر بروكلمان GAL, III, 5174.

(٢) وذلك مثل الفرائح التالية (ط القاهرة ... ١١٥٥) :

حدثنا أبو بكر محمد ٦٨ ، ٧٠ حدثنا أبو بكر محمد ٢٨ ، ٢٨ ، ٥٠ ، ٥٢ ، حدثنا أبو مزاحم ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٧ ، ٦١ ،
(انظر إرشاد الأريب - القاهرة ٦١٨) حدثنا أبو بكر السراج ٤٢ ، ٦٧ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٧٢ حدثنا أبو بكر
الكرمي ٤٦ ، حدثنا محمد بن سهل الكاتب ٤٧ ، حدثنا أبو علي الصفاق ٤٧ ، ٥٤ ، ٦٥
خبرنا أبو بكر بن السراج ٧٧ ، ٨٠ ، أخبرنا أبو علي الصفاق ٨٠ أخبرنا أبو بكر بن السراج ٢٧ ، ٤٢ ، أنشدنا
أبو بكر الأثير ٧٧ ، وربما ينقل ذلك حدثنا : أخبر أبو بكر بن الأثير ٧٨
(٣) ألف الفهرست سنة ٣٧٧هـ . انظر

Flückiger, J., Eine Arabische Uebersetzungsgeschichte aus dem 10. Jahrhundert, ZDMG 84, 111-124

وانظر كذلك : إرشاد الأريب لياقوت ١٧/١٨ ، وزيين FA/GAL وما بعدها .

(٤) حقق بالقاهرة محمد أبو الفضل إبراهيم (١٩٥١) وانظر حول الزبيدي : إرشاد الأريب لياقوت
١٧/١٨ ، ١٨٤ ، وثبات الرواة لنسب ١٠٨/٢
انظر : طبقات الزبيدي ١٢٩ ، ١٣٠ ، ٢٠٢ ، ٢٢٠

٢ - ويذكر الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ) في تاريخ بغداد ترجمة مفصلة للسرياق، أفاد فيها من معلومات شفهية أوردتها مستندة، فهي تبدأ بتعابير مثل: حدثنا، خبرنا، أخبرنا، أئسدتنا. وقد اهتم الخطيب البغدادي هنا بذكر سلاسل الإِسْتَد كَامِلَة، وقد روى في ترجمته للسرياق كل من: أبي الحسين بن محمد بن جعفر الخفالع،^(١) ومحمد ابن عبد الواحد بن زُرْزَة^(٢)، وعلى بن أيوب^(٣)، وهلال بن الحسن (٣٥٩ - ٤٤٨هـ)^(٤)، وعلى بن حسن^(٥)، ومحمد بن أبي الفوارس^(٦)، ومحمد بن العباس بن الفرات^(٧). وإذا كان ابن النديم قد اهتم بالمصنفات فذكر مؤلفات السرياق فإن الخطيب البغدادي لم يهتم بما وقصر جهده هنا على أخبار حياة السرياق إنساناً وعالمًا.

٣ - وهناك كتابان من القرن السادس الهجري ترجما للسرياق ترجمتين موجزتين، هما الأُنْسَابُ لِلْسَمْعَانِي (المتوفى سنة ٥٦٢هـ)^(٨) ونزهة الألباء لابن الأثير^(٩) (٥١٣ - ٥٧٧هـ)^(١٠)، وكلا المترجمين لا تقدمان لنا شيئاً جديداً، بل لقد أدى حذف أسانيد بعض الأخبار التي أخذها ابن الأثير من الأثيري من تاريخ بغداد إلى خلط بين أخبار مختلفة، فقد حذف ابن الأثيري إسناداً من خبرين نقلهما عن تاريخ بغداد، فظهر الخبران على اختلافهما

(١) تاريخ بغداد ٢٤١/٧ وقد ذكر بالتحريص روايات في مواضيع كثيرة، منها: ٢٢٥/٥، ٢٢٦، ٢٢٢، ٢٤١.

(٢) تاريخ بغداد ٢٤١/٧

(٣) تاريخ بغداد ٢٤١/٧

(٤) تاريخ بغداد ٢٤١/٧

(٥) تاريخ بغداد ٢٤١/٧ وكذلك ٣٩١/١١

(٦) تاريخ بغداد ٢٤١/٧

(٧) تاريخ بغداد ٢٤١/٧، والبداية والنهاية ٢٤١/٢

(٨) الأُنْسَابُ لِلْسَمْعَانِي ٢٢١ - ٢٢٢ ب.

(٩) التقييدات هنا عن طبع السامري (بغداد ١٩٥٩). وهو يد ترجمه السرياق من ٣٧٩ - ٢٨٢ طبع حبر

بالقاهرة (١٩٦٤هـ) وروى من ١٨٣ - ١٨٥ بتحقيق طبعه عامر في استوكهولم ١٩٦٥

روى من ٢٠٧ - ٢٠٨ بتحقيق أمير النسخ بالقاهرة ١٩٦٧

بإسناد المهر الأول^(١) . وهكذا لم يؤد حذف الإسناد إلا إلى تجميع للمعهود بين الأخبار المختلفة ولم يأخذ ابن الأثير عن معاصره الأقدم السمعاني شيئاً ، وكلاماً يعتمد على تاريخ بغداد ، فهناك خبر لم ينقله السمعاني ثم ذكره ابن الأثير بعد ذلك^(٢) . وهذا وذلك لا يقدمان لنا جديداً في ترجمة السيرافي .

٤ - وبعد إرشاد الأريب لباقوت الحموي (٦٧٥ - ٦٢٦هـ) أهم مصدر متأخر لترجمة السيرافي^(٣) . لقد اعتمد باقوت هنا على تاريخ بغداد للخطيب البغدادي والفهرست لابن التديم فأخذ عنها معلومات عن حياة السيرافي ومؤلفاته . كما استقى كثيراً من نصوص كتب أبي حيان التوحيدي (المتوفى ٣٨٠هـ) . وكان التوحيدي^(٤) تلميذ أبي سعيد لسبقاً به حضر معه كثيراً من مجالس العلم وسجل أقوالاً لأبي سعيد وعبارات له في كتبه المختلفة ، ولذا تعتبر كتب أبي حيان ، مثل الإمتاع والمؤانسة^(٥) . ومحاضرات العلماء^(٦) . ومطالب الوزيرين^(٧) من أهم المصادر لدراسة أبي سعيد السيرافي ، وقد اعتمد باقوت في ترجمته له على هذه المصادر كما اعتمد على كتاب لأبي حيان لم يصل إلينا هو كتاب : «تفهيم المباحث»^(٨) وذكر ذلك صراحة . هذا ولم ينقل باقوت الحموي في ترجمته للسيرافي كل ما أنصح له من مؤلفات أبي حيان التوحيدي . فلم يقد هنا من «المقابس» . «والبصائر والخازن»^(٩) . «والصداقة والصديق»^(١٠) . وتعد ترجمة السيرافي عند باقوت

(١) تاريخ بغداد للخطيب ٣١٢/٧ . ربه : « فذكر أبو الفرج عنه » . بالنسبة عنه في ترجمة الأئمة ٢١٢/٢١٢ . حيث حذف هذا الإسناد . وقد راجع أبو الفضل هنا نجماً بالمهر الثاني فقرة جديدة ١ فقرة ١ ط عام ١٩٤١ ص ١٢ . وط أبو الفضل ٢٠٨ فقرة ١٢ .

(٢) فخرن تقيم بغداد ٣١٢/٧ . وزعم الألباء ٥/٢١٢ . وما الإسناد الثاني : ذكر رئيس المراد أوالفاسم وهذا الإسناد ما لم يأخذه السلي في الأئمة ٨/٢٢٦

(٣) حول مصادر باقوت (OAL 1779.51 898) انظر في كتاب ، Bergström, ZDNG 65.797 ZA II 1947 218.

(٤) نظر إرشاد الأريب ٢٨٠/٥

(٥) حقه أحمد أمين وأحمد الزين بالقاهرة ١٩٣٩

(٦) سلك حسن السعدي بالقاهرة .

(٧) سلك إبراهيم الكيلاني في دمشق ١٩٦٦ . وصمد بن تايوت الطنجي في دمشق ١٩٦٥

(٨) انظر بركتان OAL 5241

(٩) ذكر السيرافي هنا في مواضع كثيرة منها : ٣٢ ، ١٧ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٩٥ (ط القاهرة ١)

(١٠) سلك إبراهيم الكيلاني في دمشق ١٩٦٦ انظر مواضع ذكر السيرافي في فهرست الأعلام (

المسوى من أهم مصادر ترجمته ، لقد اعتمد ياقوت برؤية المخطوطات المختلفة لكل مصدر أخذ عنه ليتأكد من أصالة . وأثبت الاختلاف بين النسخ إن وجد . وهو مدقق في النقل متحرج من الأخذ عن المصادر ، فمتعماً يذكر خبراً لم ينح له نصه ساعة تدوينه فإنه يرويه من ذاكرته بالمعنى ، ويتص على ذلك : «أو كما قال ، فإن لم أنفل ألفاظ الخبر لعلم الأصل الذى قرأته منه»^(١) . ومن المنع حقاً أن نلاحظ دقة ياقوت المسوى في المقابلة بين مخطوطات الكتاب الواحد نزوعاً إلى تحقيق أصالة النص الذى يأخذ عنه ، وهنا نظهر الإضافات غير الأصلية التى يلاحظها ياقوت . ولتقرأ قوله بعد ذكره خبر وجده عن أبي سعيد في إحدى نسخ «السائل للحلبة» لأبي على الفارسي . يقول ياقوت : «وكانت النسخة غير مرصعة فتركها إلى أن يقع ما أرتضيه . وأكثر النسخ بالجليات لا توجد هذه الرقعة فيها»^(٢) . وجانب هذه المصادر التى اعتمد عليها ياقوت في ترجمته المفصلة للسيراني . ويجدر بنا أن نشير إلى مصدر آخر لم يصل إلينا هو : «كتاب الانتصار للنبي عن فضائل المتين» لأبي على الحسين بن أحمد بن المغيرة^(٣) . وجانب هذه الأخبار المأخوذة عن مصادر تحريرية ذكر ياقوت بعض المعلومات عن السيراني وأغناها مشافهة فذكرها مستنده^(٤) . وصفوة القول أن ترجمة السيراني عند ياقوت ذات قيمة تاريخية للتعرف على حياة السيراني وآثاره .

٥ - أما العالم المصري القنطري (٥٦٨ - ٦٤٦هـ)^(٥) فقد خصّ بها محمد السيراني بكتاب في ترجمته ، هو : «المفيد في أخبار أبي سعيد» . ولم يصل إلينا هذا الكتاب بل وصلت إلينا بقلم القنطري ترجمة موجزة للسيراني في (إنباء الرواة)^(٦) اعتمدت كما ينضح

(١) إرشاد الأريب ٢/٢٤٥

(٢) إرشاد الأريب ٢/٢٠ - ٢١

(٣) إرشاد الأريب ٢/١٠٤ - ١١٠

(٤) إرشاد الأريب ٢/١٠٦

(٥) انظر ترجمته في كتاب بروكلمان ، GAL 325, 3289 . وقد حقق كتابه : «إبارة الرواة على أبيه الصلة»

مصدر أبو . بغض إبراهيم القنطرة ١٤٥٠ وما بعدها .

(٦) إبارة الرواة ٢/٢٦٤

بالمقارنة - على الفهرست لابن التديم وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي مع حذف الأسانيد . والجديد في ترجمة السيراقي ما ذكره الففطى حول كتاب السيراقي لم يصفه أحد قبله . ولم يصل إلينا ، هو « كتاب ألقاف الوصل والقطع » . وعنه يقول الففطى : « مقداره ثلثمائة ورقة »^(١) . وأغلب الظن أن الففطى رأى هذا الكتاب وعرف حجمه .

٦ - وهناك تراجم كثيرة للسيراقي ذكرتها كتب الطبقات المتأخرة ، ولكنها لا تقدم جديداً . فاللباب لابن الأثير (المتوفى ٦٣٠ هـ)^(٢) لا يقدم إلا ما جاء عند المسعاني في الأنساب . وابن خلّكان^(٣) (٦٠٨ - ٦٨٦ هـ) اعتمد كما يتضح بالمقارنة - على الفهرست وتاريخ بغداد وإرشاد الأريب والأنساب مع حذف الأسانيد حذفاً . والجديد عنده بهتان من الشعر لم يتضح لنا مصدرهما . ولا تضيف كتب الطبقات المتأخرة الأخرى . مثل لسان الميزان لابن حجر (المتوفى ٨٥٢ هـ)^(٤) . وبغية الوعاة للسيوطي (المتوفى ٩١٨ هـ)^(٥) . أو الكتب (البيبلوجرافية مثل كشف الظنون لحاجي خليفة لا تقدم شيئاً جديداً إلا ما عرفناه في المصادر القديمة .

ولذا نختار في ترجمتنا التالية للسيراقي على أقدم المصادر في هذا . وهي الفهرست لابن التديم . وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي وإرشاد الأريب لياقوت . والنجيب عن مصادر غير دقيقة أو متأخرة لم نضف جديداً يوضح شيئاً عن حياة السيراقي وآثاره^(٦) .
حياته العلمية

١ - لقب أبو سعيد بن عبد الله بالسيراقي نسبة إلى سيراقي . وهي مدينة في جنوب فارس كانت مرفأً للتجارة مع الهند . وصفت بالتراء . من التجارة والتقل البحري^(٧) . ولا

(١) إنباء الزوجة ١/٣٩٢

(٢) انظر ترجمته في بروكلمان G.A.I. 1330 . انظر التليق ١/٥٤٦ ، والأنساب ٣٣٢١

(٣) وفيات الأعيان ١/٣٦٠ - ٣٦١

(٤) لسان الميزان لابن حجر ٢/١١٨

(٥) بغية الوعاة للسيوطي ٢٢٦

(٦) كشف الظنون لحاجي خليفة ١١٠٠ ، ١١٠٢ ، ١١٢٧

(٧) الفهرست ٦٧ وتاريخ بغداد ٣١٦/٧ . إرشاد الأريب ٣/٨٤

(٨) انظر : Die Renaissance des Islams ٤٧٥ وكلمات ما كتبه الاصطخري (ص ٢٤ ، ١٥٤ ، ١٢٨)

(٩) والقدس (ص ١١٢) وياقوت الحموي في الأعلام ٨١/٢ وحجيم الشافعي ٥/١٢٢

تعلم على وجه اليقين عام ميلاده ، فابن النديم يجعل ذلك قبل سنة ٢٨٠ هـ ^(١) ، وقد يكون الرماقي (المتوفى ٣٨٤ هـ) أقرب إلى الصواب في تحديد ميلاد السيرافي بسنة ٢٨٠ هـ ^(٢) . وتتفق المصادر والقرائن على كون أبي سعيد من أصل فارسي ، بل هو من أسرة المُرْزبان التي كتب عنها الإصطخرى ، وجعل أبا سعيد علما من أعلامها ^(٣) . ولحقا الأمر دلالة بالنسبة لمعرفة أبي سعيد بالفارسية ، فقد كان أبوه مجوسيا سماه ابنه بعد تحوله إلى الإسلام عبدا لله بعد أن كان يمزله أو يمزجه ^(٤) . وإذا ربطنا بين المحافظة على الدين القديم عند هذه الأسرة التي عاشت مجوسية حتى القرن الرابع الهجري في فارس التي بها دار ملكهم وأديانهم وكتبهم ^(٥) . وبين ما يذكره الإصطخرى عن الحياة اللغوية في فارس ، خرجنا برأى حول المعارف اللغوية التي أتت لأبي سعيد السيرافي في طفولته ومباه . يقول الإصطخرى ^(٦) : « فلم ثلاثة أئمة : الفارسية التي يتكلمون بها ، وجميع أهل فارس يتكلمون بلغة واحدة يفهم بعضهم عن بعض إلا ألفاظا تختلف ونستعجم على عامتهم ، ولسانهم الذي به كتب المعجم وأبائهم ومكاتبات المجوس فيها بينهم هر الفهلوية التي تحتاج إلى تفسير حتى يعرفها الفرس . ولسان العربية التي بها كتابات السلطان والدواوين وجامعة الناس . فالسيرافي عرف الفارسية فيها بقدرة الحديث في أسرته وعرف العربية لغة الدين والدولة . ولكنا لا نكاد نثبت له معرفة باليهلوية . وهكذا نشأ السيرافي في منطقة عرفت ازواجاً لغوياً بين العربية والفارسية ، ولا غرابة في هذا فأكثر اللغويين العظام في كل الحضارات كانوا ممن صقلوا حسيهم اللغوي ومهارتهم في البحث بمعرفة عدة لغات أو بدراساتها ، وعندنا سيويه والسيرافي وأثير الدين بن حيان ^(٧) خير أمثلة على هذا .

(١) الفهرست ٦٢ وإرشاد الأريب ٢/ ٢٩٠

(٢) إرشاد الأريب ٢/ ١٢٢

(٣) السالك للإصطخرى ١٤٨

(٤) تاريخ بغداد ٢١١/٧

(٥) الإصطخرى ١٢٩

(٦) الإصطخرى ١٣٧

(٧) لقد أثير الدين بن حيان نمواً زكياً وأمر حبساً ، وله جهود المروغة في النحو العربي . أنعمها فرنسلاف الغرب ، ويعود في عدة خطوطات بدار الكتب والرسائل القومية بالقاهرة .

٢ - ولا تقدم المصادر معلومات مفصلة عن ثقافة السيرافي وتطور ذلك . فلقد قضى طفولته وشطر أ من صباه في سيراف التي لم تكن مركز علم بل مركز مال وتجارة ، فنحن لا نعرف علماء أقاموا في سيراف فكونوا مدلولس علمية . اللهم إلا ما تذكره المصادر عن أبي ذكوان ذلك اللغوي المصور الذي تلمذ على المازني ورغب عن اليقاف . في العراق في أثناء ثورة الزنج بالبصرة سنة ٢٥٧ هـ ، فذهب إل سيراف ، وقد ذكر ابن النديم لأبي ذكوان هذا كتابا باسم : «معاني الشجرة» ^(١) . ولم يصل إلينا هذا الكتاب . وعلى الرغم من عدم توافر معلومات مباشرة عن العلم والتعليم في سيراف نستطيع أن نفترض أن السيرافي تلقى المعلومات الأساسية في العربية والقرآن والحديث والتحو في سيراف . وقبيل أن يدخل السيرافي عامه العشرين ترك مسقط رأسه ، ليأخذ الفقه في عُمان ^(٢) . وبعد إقامة ثانية في سيراف انجبه السيرافي إلى عسكر شُكْرُم ^(٣) . فكان بما أنه من أخذ عن الصُّهري المعتزلي (المتوفى ٣١٥ هـ) تلميذ الجبائي (٢٧٧ - ٣٢١ هـ) . لقد عرف السيرافي في حلقة الصبيري المعتزلي علم الكلام ^(٤) . ومنهجه في الفكر يقوم على التلطف والاستدلال العقل . ولكن الامكانيات الثقافية والعلمية التي كانت يتداولها - حاضرة الدولة الإسلامية - تتيحها في القرن الرابع الهجري جنبهت السيرافي ، فانتقل إليها فتعلم وعلم ، ودُرس ودُرس ، وتعلم ليكون لغويا وألف الشرح الأكبر لكتاب سيبويه .

٣ - وكانت الدراسة اللغوية في بغداد تدور حول كتاب سيبويه . فكان يترسه نحويون مرموقون ، مثل أبي بكر بن السراج ^(٥) ، وأبي بكر مَرَّسان ^(٦) . وغيرهما . وكلاهما شيوخ السيرافي وعنها أخذ النحو بدراسة الكتاب . وهناك خير لا قيمة له أراد به أبو علي الفارسي منافس السيرافي الوضع من شأن السيرافي طالبا . يقول الخبير إن : «أما

(١) الفهرست ٨٩ وإرشاد الأرواب ١٥٣/٦

(٢) الفهرست ٩٣ وإرشاد الأرواب ٢

(٣) الفهرست ٩٣ وإرشاد ٨٦/٢

(٤) الفهرست ٩٣

(٥) أخبار الثعديين للسيباني ٨٩ وتلخيص هذه ٣١٩/٥ . ٣٢٠ والفهرست ٦٢

(٦) أخبار الثعديين الصغرى ٨٩

سعيد قرأ على ابن السراج حسين ورقة من أول الكتاب ثم انقطع . قال أبو علي : فلقبته بعد ذلك فضايله على انقطاعه فقال لي : يجب على الإنسان أن يقدم ما هو أهم . وهو علم الوقت من اللغة والشعر والسماع من السيوخ . فكان يلزم ابن دريد ومن جرى مجراه من أهل السماع^(١) . غير أن التأتب ما ذكره أبو سعيد السيرافي عن نفسه إذ ذكر أستاذيه في النحو . فقال : «أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج وأبو بكر محمد بن علي المعروف بمرمان . ومنها أخذت أكثر النحو . وعليها قرأت كتاب سيبويه^(٢) . ولم يكتف السيرافي بدراسة النحو . وهل كان النحو آنذاك علماً متيناً . أم فرعاً من الدراسات العربية الإسلامية يقوم عليها ويتكامل معها . لقد اتجه السيرافي وقت الطلب إلى ابن دريد^(٣) صاحب «جوهرة اللغة» . فتعلم السيرافي منه اللغة والفقه وسمع منه أخباراً عن العلم والعلماء . وأعاد من ذلك في كتبه مشيراً إلى الأخذ الشفوي بعبارات . مثل : أنشدنا . أو حدثنا أبو بكر بن دريد^(٤) . والعالم الرابع الذي أخذ عنه السيرافي هو عالم القراءات المرموق أبو بكر بن مجاهد^(٥) (٢٤٥ - ٣٢٤هـ) . وهو مصدق السند في أكثر ما يناقش من آراء أو تفسيرات حول التقرينات القرآنية . وتتضح قيمة ابن مجاهد مصدراً هاماً للسيرافي في البابين الحثاميين اللذين ألفهما السيرافي بشرحه للكتاب^(٦) . وخموساً للإدغام عند القرء والإدغام عند الكوفيين . كما يتضح هنا في شواهد وتساوله لأخبار العلماء . لقد درس السيرافي على هؤلاء الأربعة : ابن السراج . ومهرمان . وابن دريد . وابن مجاهد وهؤلاء علماء مرموقو المكانة في العلوم اللغوية والدراسات القرآنية . وينبغي أن نتف هنا قليلاً لنلاحظ أن الحد بين اللغويين والنحويين والقراء لم يكن في ذلك الوقت حاسماً . فقد عرفت علومهم جوانب التقاء كثيرة جعلت للكثيرين جهوداً في اللغة والنحو والقراءات أو في فرعين منها . فأبو عمرو بن العلاء أسهم في كل هذه . والخليل بن أحمد رائد النحو والمعاجم

(١) رسالة الأريب ٨٥/٣

(٢) أخبار النحويين المعروفين ٥٨٩ والمختصر ٩٢ وتاريخ بغداد ٢١٩/٧ وارشاد ٨٦/٣

(٣) تاريخ بغداد ٢٤٢/٧ وارشاد الأريب ٨٨/٣

(٤) امّ شرح سحراني ١٣٩/٦ - ١٣٩/٦ وأخبار النحويين ٤٤-٤٥

(٥) تاريخ بغداد ٢٤٢/٧ وارشاد الأريب ٨٥/٣

(٦) شرح السراج ٦١٢/٦ . وكذلك أخبار ١٠

العربية ، ولقد تخصص بعضهم بأن صرخوا أكثر جهودهم إلى أحد هذه الفروع فغرف به . فكان السرياق من المشتغلين بطوم الأدب ، على حد مصطلح ابن الأثير ، وهي علوم النحر واللغة والصرف والمروض والقوانين وصناعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم ^(١) . وتشترك هذه العلوم على اختلاف تصنيفنا لها اليوم في أنها قامت على التفتيش من تلك العلوم التي قامت على التراث الأجنبي المترجم . وهي الفلسفة والمنطق والرياضيات والطب ^(٢) . وقد وجد هنا التقابل صدها في تصنيف العلوم في القرن الرابع الهجري ، فالحولوزنى يتحدث في مقاييس العلوم عن علوم الشريعة وما يقترن بها من العلوم العربية من جانب ، وعلوم المعجم من اليونان وغيرهم من الأمم ^(٣) . أما ابن حزم (المتوفى ٤٥٦ هـ) فقد تكلم في مراتب العلوم عن «علوم العرب» أو «علوم الأدب» أو «علوم الشريعة» ، ولا يبقى هذا عدم معرفته المشتغلين «بعلوم العرب» أو «علوم الأدب» أو «علوم الشريعة» ، ولا يبقى هذا عدم معرفته بأطراف من الثقافة المترجمة . ففي نقاشه مع متى بن يونس كان السرياق يصدر عن معرفة بالمنطق وإن لم تكن دقيقة في معرفة أساسياته ^(٤) . وهذا الحوار الذي دلل بين متى بن يونس يمثل العلم المترجم . والسرياق يمثل العلوم العربية بعكس رد الفعل المحافظ على أنصار الثقافة المنطقية والفلسفية ^(٥) . وصفوة القول أن السرياق كان أحد أعلام الثقافة العربية كما كانت تلك الثقافة في القرن الرابع الهجري .

٤ - وقد اشتغل السرياق بالتدريس والفضاء ^(٦) . ولكنه كان يعيش من النسخ . فقد كان زاهداً لا يأكل إلا من كسب يده ، ولا يخرج من بيته إلى مجلس الحكم ، ولا إلى

(١) ترجمة الأبناء ٦٠

(٢) تاريخ المعرفت ٢٢٨ ، ١٦٩ ، إذ يتحدث عن العالم القديس وكتب الأوتار .

(٣) مقاييس العلوم للحولوزنى (O.A.L. ٤٥٤) يتحدث عن نظري (Van Fleesen ١٨٩١) ص ٨

(٤) انظر رسائل ابن حزم للحليق إسماعيل عباس - القاهرة ٨٧٠

(٥) نفس النقاش في ترجمة ياقوت السرياق في إرشاد الأريب ، وهي تكتفي في الإنتاج والنزاهة لأي حيلة ١٠/٦ وما بعدها .

(٦) انظر في هذا برنيسيهير OckdenSee, Suffolk ٣٧٨

(٧) نفيح بطله ٢٤٢/٧ . وكذلك إرشاد الأريب ٨٥/٢

العربية . ولقد تخصص بعضهم بأن صرفوا أكثر جهودهم إلى أحد هذه الفروع فصرف به . فكان السرياق من المشتغلين بعلوم الأدب . على حد مصطلح ابن الأثير . وهي علوم النحو واللغة والصرف والمروض والقوافي وصناعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم ^(١) . وتشترك هذه العلوم على اختلاف تصنيفاتها لها اليوم في أنها قامت على التقبض من تلك العلوم التي قامت على التراث الأجنبي المترجم . وهي الفلسفة والمنطق والرياضيات والطب ^(٢) . وقد وجد هذا التقابل صدها في تصنيف العلوم في القرن الرابع الهجري . فالمحولون في متحدث في مقاصح العلوم عن علوم الشريعة وما يشتركون بها من العلوم العربية من جانب . وعلوم العجم من اليونان وغيرهم من الأمم ^(٣) . أما ابن سبزم (المتوفى ٤٥٦ هـ) فقد تكلم في مراتب العلوم عن «علوم العرب» و«علوم الأوثان» ^(٤) . وكان السرياق من المتفهمين المشتغلين «بعلوم العرب» أو «علوم الأدب» أو «علوم الشريعة» . ولا يعني هذا عدم معرفته بأطراف من الثقافة المترجمة . ففي ثقافته مع من بن يونس كان السرياق يصدر عن معرفة بالمنطق وإن لم تكن دقيقة في معرفة أساسياته ^(٥) . وهذا المحول الذي دار بين من بن يونس يمثل العلم المترجم . والسرياق يمثل العلوم العربية يعكس رد الفعل المحافظ على أنصار الثقافة المنطقية والفلسفية ^(٦) . وصفوة القول أن السرياق كان أحد أعلام الثقافة العربية كما كانت تلك الثقافة في القرن الرابع الهجري .

٤ - وقد اشتغل السرياق بالتدريس والقضاء ^(٧) . ولكنه كان يعيش من النسخ . فقد كان زاهداً لا يأكل إلا من كسبه يده . ولا يخرج من بهه إلى مجلس الحكم . ولا إلى

(١) نزعة الأكل ٦٠

(٢) فلول أقهرمت ١٢٨ ، ١٦٩ : إذ يخلص من الصالحم القديس وكتب الأوتل .

(٣) مقاصح العلوم للمحولون (G.A.L. 51454) يتعلق بأن فلول (Var. Ploten 1891) ص ٥

(٤) انظر رسائل ابن سبزم لطيف إسماعيل على = الكثرة ٨٧٠

(٥) نعم للثالث في ترجمة ياقوت السرياق في إرشاد الأريب . وهي كذلك في الإمتاع والمؤانسة لأبي ميان ١٠/١ وما بعدها

(٦) انظر في هذا مولدشيمر Gokschberg, Steinsing 378

(٧) تاريخ بغداد ٧/٢١٢ . وكذلك إرشاد الأريب ٨٨/٢

مجلس التدريس من كل يوم إلا بعد أن ينسخ عشر ورقات بأخذ أجرها عشرة دراهم تكون بقدر متوته ، ثم يخرج إلى مجلسه . وأول ما يلفت النظر هنا أن يقوم قاضي بغداد بالتدريس في مجتمع لا يضع مهنة التدريس في أسى الأعمال ^(١) . بل أن يقوم القاضي المبجل باحتراف النسخ لقاء دراهم ، والواقع أن أخذ أجر على إقامة الحق والعدالة لم يكن كثيراً من الفقهاء . كأن السراق رغب عن أخذ أجر على إقامة الحق والعدالة لم يكن أمراً مسلماً به عند كثير من الفقهاء ، على رأي واحد في جواز أخذ أجر مقابل التدريس ، وهل كان التدريس إلا عملاً دينياً ، وما هو أحد بن حنبل وغيره من الفقهاء يعدون من المكروه الحصول على أجر لتدريس القرآن والحديث ، وهنا نجد السراق الزاهد يفضل أن يعلم دون مقابل مادي ، وأن ينشر الحق بمنصبه دون أن يفيد منه نفسه ، ولم يكن أمامه إلا احترام النسخ كما كان لعقراء العلم يفعلون فكانت معرفتهم بما ينسخون تحقق لما ينسخون قيمة كبيرة ، فتنسخهم لما ضمان نسى لصحة النص ، ومن الأمثلة الطريفة هنا أن العالم المسيحي يحيى بن عدى (المتوفى ٣٦٤هـ) نسخ تفسير الطبري مرتين ، حتى إنه كان يكتب كل يوم مائة ورقة ^(٢) . لقد استغل السراقي بالنسخ ، فأعاد للكتبة العربية ، وهناك نموذجان لذلك وصلاً وإلهاً ، فابن دريد أملى جمهرة اللغة مرة في فارس ، وأخرى في البصرة وثالثة في بغداد ، ولذلك تعددت رواياتها ^(٣) ، وقد أوضح كرنكو محقق جمهرة اللغة أن القسمين الثاني والثالث من مخطوط مكتبة لندن ، هو رواية السراقي بخطه ، وهي أكمل روايات هذا الكتاب الجليل ، وقد اتفق أبو سعيد وصحيح ما قرأه على ابن دريد نفسه ، وزاد فيها أظن تفسير الواحد ، ولكن قد ظهر في مواضع عديدة أن تفسيره هنا من أمال شيخه المؤلف ، ولا يوجد في هذه النسخة إلا القليل من التحريفات والخطأ ^(٤) . هذا ويصل المخطوط الفريد لكتاب المختضب ^(٥) للمبرد اسم أبي سعيد السراقي مشرفاً على النسخ مصححاً

(١) انظر متر ، Renaissance 177

(٢) المرجع السابق ١١٢ ، ١٣٦

(٣) المهرست ٣١٩

(٤) إدراكه لأربع ٤٨٦/٦

(٥) ص ١٧

(٦) هذا هو مخطوط كرمي ١٥٠٧ ، ١٥٠٨ ، الذي نشره جمعية المصنفين ضمن مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة الإسلامية .

له . يقول : « قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره . وأصلحت ما فيه وصححته . فما كان من إصلاح وتصحيح يدير خط الكتاب فهو بخطي » . ويدعو أن اعتماد السرياق لصحة النسخ كان مما أثار اللغفد لدى رفاق الحرفة ^(١) . الأمر الذي لا يمتنا هنا كثيراً .

وهناك كتاب نـ نه أبو سعيد غنسب إليه . وهو : كتاب أساء جبال تلمة وأماكها وما فيها من المياه والقرى وما بنيت عليها من الأشجار وما فيها من المياه لغرام بن الأصغ السلمي . وكان تستغفد قد وقع في خطأ سوء فهم نص عن حاجي خليفة ذكر أن الكتاب رواية « السرياق » بإسناده إلى عرّام . وهذا هو المذكور كذلك على صفحة غلاف بخطوط لهذا الكتاب الذي نشره عبد السلام هارون ^(٢) .

وتناول جهد السرياق مدرساً عديداً من العلوم . هي : علوم القرآن والحديث والتحرر واللفظ والعروض والفقه والحساب والفنسة ^(٣) وينتهي كى ترسم صورة واضحة لمجلس التدريس الذي تصدره السرياق أن تعرض للكتب التي دار النقاش حولها فيه . فإبراهيم بن سعد الطيب (المتوفى ٤١١ هـ) « صحب أبا سعيد السرياق وقرأ عليه » شرح سيبويه « وسمع منه » كتب اللفظ والدواوين ^(٤) . وكان أبو العباس بن هاشم بن « لازم أبا سعيد وعلق عنه زهاء عشرة آلاف ورقة على شرحه لكتاب سيبويه وغيره درساً ومذاكرة » ^(٥) . وكان كتاب المدخل إلى كتاب سيبويه . موضوع الإلقاء في مجلس أبي سعيد . وقبل هذا وذاك فقد كان السرياق يدرس « الكتاب » ^(٦) . وكان هذا مركز جليل جاء به المصنف فراءة كتاب سيبويه على السرياق « من أقصى المغرب » إلى بغداد ^(٧) . وكانت كتب لمن

(١) إرشاد الأريب ١٠٥/٣

(٢) مارن نيسك ٤٤٨ Waisnerfeld, Geschichte der Araber und Kulturen des Islams ١٩٦٠ .

بحث وإبراهيم Rattmann في مجلة ١٣٣٢, ٢٤٧٥ مطبوعة بالكتاب تحت رقم ٨ من تولد

للنقطة طان خطي . هارون التلمة : ١٩٦٥

(٣) تاريخ بغداد ٤١١/٧

(٤) إرشاد الأريب ١١/١

(٥) إرشاد الأريب ١١/١

(٦) إرشاد الأريب ٨٧/٣

(٧) إرشاد الأريب ٨٨ - ٨٧/٣

العلماء ، مثل كتاب أبي حاتم مما يدور في مجلس العلم عند السيرافي .^(١) . ولقد أخذت درواوين النحر مكانها في جلسة السيرافي . فعلى بن السعير قرأ يوماً على أبي سعيد ديوان الرقش وأخذ خطه بذلك .^(٢) . وقد ذكر أبو حيان أن كتاب الكامل كان مما يدور في مجلس العلم عند السيرافي .^(٣) . أما كتاب « الوقف والابتداء » للفراف فقد كان كذلك مما يدرسه السيرافي .^(٤) وهكذا كانت كتب النحر واللفظة والدواوين محور التدريس في حلقة السيرافي . ويبدو أن العلوم الأخرى التي قيل إنه كان يدرسها قد احتلت مكانة ثانوية .

لقد درس على السيرافي كثيرون ، وتذكر كتب الطبقات منهم ، مزر الدولة بن يربوع والتحموي على بن عيسى الرضعي (المتوفى ٤٢٠هـ) ، واللفوي ابن خالويه (المتوفى ٣٧٠هـ) وإسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى ٣٦٣هـ) مؤلف الصحاح ، والكتّاب الأديب أبي حيان التوحيدي (المتوفى ٤١٤هـ) . وأبراهيم بن علي إسحاق الفارسي . وعبد الله بن الرقاق (المتوفى ٣٨٧هـ) وأبنا البركات محمد بن عبد الواحد الزهري الأندلسي ، وعلي ابن عبيد بن الرقاق (المتوفى ٣٤٥هـ) وعلي بن عبد الله السلمي (المتوفى ٤١٥هـ) . وعلي بن محمد بن عبد الرحيم بن دينار (المتوفى ٣٢٣هـ) . ومحمد بن أحمد بن عمر الحلال ومحمد بن محمد بن عباد (المتوفى ٣٢٤هـ) . وعبيد الله بن أحمد المراربي (المتوفى ٣٢٨هـ) . والحسين بن محمد بن جعفر (المتوفى ٣٨٨هـ) وأحمد بن بكر الصدي (المتوفى ٤٠٤هـ) وعبد الواحد بن رزمة .^(٥) . ويبدو من النصوص الكثيرة التي جاء بها أبو حيان التوحيدي في كتبه عن السيرافي أنه كان معجباً بحلم أستاذه مقدراً له معرفته .^(٦)

(١) إرشاد ٨١/٣

(٢) إرشاد ٩٩/٣

(٣) إرشاد ٨٨/٣

(٤) إرشاد ٦/٥

(٥) انظر حول تلميذته للسيرافي . للمراجع التالية في إرشاد الأريب : ١٠١/٣ ، ٢٨١/١ ، ٢٤٥/٥ ، ١٩٣/١ ، ٢٨١/١ ، ٩١/٤ ، ١/٤ ، ٩/٧ ، ٣٢٥/٦ ، ٣٧٨/٥ ، ٢٨١/٥ ، ٢٩٢/٥ ، ٣٣٧/٥ ، ٢٢٧/٥ ، ١١/٥

(٦) مثلا عبارات أبي حيان . مثل حضور مجلس شيخ المعرف وريم النضر انديم التي المظود لشكل أبي سعيد السيرافي (مقتبسة في إرشاد الأريب ١٨٧/٣) . وانظر كذلك الإشباع والذوا ٨٤/١ ، ١٢٩ ، ٢/٢ ، ١١١ ، ٨٣/٢

وأبو حيان هو أول من دون في كتاب متناول مناقشة السرياني مع متى بن يونس مع السرياني
بعضرة ابن الفرات حول المنطق والنحو^(١).

٥ - وكانت علاقات السرياني بمعاصره متنوعة للجوانب، فصالاته بتلاميذه علمية
وإنسانية^(٢)، هو لم يرشد في العلم وناصح في الحياة، ورفضه لنزول الإشتاء والتحرير
ترتبط بموقفه الزاهد في الحياة ويحده عن مراكز السلطة والسياسة، وصلته بنزوى النفوذ
قاصرة على المشاركة في مجالس العلم، كما حدث في دعوة الوزير العالم ابن الصمد إذ دعا
الفيلسوف أبا الحسن العامري (المتوفى ٣٨٩هـ)^(٣) وأبا سعيد السرياني سنة ٣٦٤
للمناقشة^(٤)، وكان السرياني في رأي سادة السياسة في عصره حجة العلم، فجهوا إليه
طالبين الفتوى والرأي، فكذب إليه ملك الديلم من أنز بيجان «سأله عن مائة وعشرين
مسألة أكثرها في القرآن وباقى ذلك في الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن
الصحابة، وكتب إليه ابن حنابلة من مصر وسأله أبو جعفر ملك سجستان عن سبعين مسألة
في القرآن، ومائة كلمة في العربية، وثلاثمائة بيت من الشعر، وأربعين مسألة في الأحكام
وثلاثين مسألة في الأصول على طريقة المتكلمين، وكانت هذه المسائل في قراءة ألف
وخمسة وثمة^(٥)، وهكذا أشربت هذه الثقة مئات الآراء، غير أن هذه المسائل لم تصل
إلينا بعد. أما علاقة السرياني بالتحفة المعاصرين له فكانت متفاوتة، وكثيرا ما نورد بأي
على الفارسي (٣٧٧هـ) ليعمل بن عيسى الرضائي (المتوفى ٣٨٤هـ)، فكان يقال:
التحويون في زماننا ثلاثة: واحد لا يفهم كلامه وهو الرمال، وواحد يفهم بعض كلامه وهو
أبو على الفارسي، وواحد يفهم جميع كلامه فلا يشتبه وهو السهرافي^(٦)، وقال
الجواليقي: «أبو سعيد أروى من أبي على وأكثر تحفقا بالرواية منه فيها»^(٧)، ومثل هذه

(١) الإتيان والفراسة ١٠٧/١ - ١١٩

(٢) برتاد ٨٨/٣ - ٨٩

(٣) الإتيان والفراسة ١٣٣/١ ومارت ١٠١/٢

(٤) انظر بروكلمان، GAL 1.213.

(٥) إرشاد الأريب ١٢٤/٣

(٦) انظر في هذا ما ذكره إرشاد الأريب من أخبار ٩٩/٣ - ١١٠

(٧) إرشاد الأريب ١٠١/٣، ٢٨١/٥

(٨) إرشاد الأريب ١٩/٣

المقارنات كانت في حياة السيرافي والفارسي مما أثّر كولمن حقد الفارسي على السيرافي .
وجعل الرمانى يمجّب بالسيرافي ويقدّر له معارفه .

وهكذا كانت حياة السيرافي (٢٨٠ - ٣٦٨ هـ) حافلة بالعلم والمكانة والزهّد وتوسع
العلاقات مع أصحاب السلطة والعلم وطالبيها . هذه الحياة التي جعلت منه علما من أعلام
المحضارة العربية الإسلامية في القرن الرابع الهجري .

ثانيا : آثاره

ألف أبو سعيد السيرافي بجانب كتابه الذى تقدم له فى شرح كتاب سيبويه كتابا كثيرة ، بل نسبت إليه كتب أخرى ألفها ابنه أبو محمد يوسف . ولذا ينبغي أن تتحرى الدقة والتمييز بين كتبه وكتب ابنه إن تشابهت العناوين واختلطت النسبة ، ومن المؤكد أن أبا سعيد قد ألف الكتب التالية :

١ - شرح شواهد سيبويه

هذا كتاب ألفه أبو سعيد السيرافي^(١) وألف ابنه أبو محمد يوسف فى نفس الموضوع^(٢) . فعل الرغم من أن كتب الطبقات قبل إرشاد الأريب لياقوت لا تذكر لهذا ولا لذلك كتابا بهذا الاسم أو باسم مشابه . فالتأيت أنها ألفا كتابين شرحاً لشواهد الكتاب .

أما كتاب أبي سعيد السيرافي فيذكر بعنوان : « شرح شواهد سيبويه » . وأقوى دليل على تأليفه له ما جاء فى شرح كتاب سيبويه إشارة إليه . فقد ذكر السيرافي وهو فى معرض إيضاح كلمة كان يوضحها ويشرحها ما نعه : « وفى شواهدنا .. »^(٣) . مما يدل على تأليفه لكتاب فى شرح شواهد سيبويه .

وقد ألف أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافي كتابا آخر ، بعنوان « شرح أبيات سيبويه » يدلنا على هذا ما ألفه خصمه الحسن بن أحمد اللندجاني (المتوفى بعد ٤٢٨ هـ)^(٤) رداً عليه . وكان هذا اللندجاني قد تخصص فى الرد على أبي محمد يوسف السيرافي فألف : كتاب قبح الأوابد فى الرد على ابن السيرافي فى شرح إصلاح المنطق ، وقرعاً

(١) إرشاد الأريب ٨١/٣

(٢) إرشاد الأريب ٢٠٧/٧

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٧/٤

(٤) إرشاد ١٦٤/١ . وروكشتر ٥٢٥ : ٥٢٦ GAZ ١226 ، وغازية الألب ٢١/١

الأديب في الرد على يوسف بن أبي سعيد السيرافي في شرح أبيات سيبويه ، وقد وصل إلينا الكتاب الثاني وهو ما بينا هنا - مخطوطا بيد الكتب المصرية (٤٤٢٦) يحمل اسم أبي محمد يوسف بن دقنه عدة مرات (انظر مثلا الورقة ١ ، والورقة ١٩) . وهذا ما يؤكد تأليف أبي محمد لكتاب في شرح أبيات الكتاب .

هذا وقد وصلت إلينا مخطوطات منسوبة للمؤلفين الأب والابن ولابد من التثبت قبل نسبة أحدهما إلى أحدهما ، وهذه المخطوطات هي :

- ١ - شرح أبيات سيبويه : أحد الثالث ٢٤٠٦ - معهد المخطوطات العربية نمر ٥٦ (١١٢ ورقة ١٦ × ٢٣ - من سنة ٤٤٣ هجرية) .
- ٢ - شرح شواهد كتاب سيبويه : نور عثمانية ٤٥٧٦

٢ - كتاب ألفات الوصل والقطع

لم يصل إلينا هذا الكتاب الذي ألفه السيرافي قبل تأليفه لشرح كتاب سيبويه فقد أشار السيرافي في شرحه إليه قائلاً : « وقد ذكرت في كتاب ألفات الوصل ... »^(١) مما يثبت سبق تأليف هذا على ذلك وكان كتاب ألفات الوصل والقطع الذي لم يصل إلينا موجوداً في القرن السابع الهجري ، إذ رآه القفطي وأشار إلى أن « مقداره ثلثمائة ورقة »^(٢) ، ونظراً لأن المصادر السابقة على القفطي لم تنس إلى حجمه فإننا نرجح كون القفطي قد اطلع عليه .

(١) شرح كتاب سيبويه ١٣٨/٥

(٢) إنباء الرد ٣٦١/٦

٣ - كتاب أخبار التحوين البصريين

هذا الكتاب من أقدم الكتب التي وصلت إلينا في أخبار النعاه^(١)، وقد ألفه أبو سعيد بعد تأليفه لشرح كتاب سيبويه، إذ ذكره به، ونود هنا أن نعرض في إيجاز لمصادره وتأثيره.

فقد اعتمد السرياني في تأليفه له على مصادر شفوية ومصادر مكتوبة، فهو يروي فيه عن كل من: محمد بن عمران الضبي (المتوفى ٢٩٦ هـ)، ويحيى بن آدم (المتوفى ٣٠٣ هـ)، وابن السراج (المتوفى ٣١٦ هـ)، وابن دريد (المتوفى ٣٢٦ هـ)، ونفطويه (المتوفى ٣٢٣ هـ)، وابن مجاهد (المتوفى ٣٢٤ هـ)، وأبي بكر بن أبي الأزهر (المتوفى ٣٢٥ هـ)، وأبي مزاحم موسى بن عبد الله (المتوفى ٣٢٥ هـ)، وأبي علي الصغار (المتوفى ٣٤١ هـ)، ومحمد بن سهل الكاتب، وقد أسند السرياني الأخبار التي نقلها من شافهة، وذلك بمعارات مثل ٥١ وأخبرنا، وحديثنا، بلها الإسناد^(٢).

كما اعتمد السرياني على طبقات النشراء لابن سلام (المتوفى ٣٢٦ هـ)، ويتضح بمقارنة النص المطبوع للطبقات مع المواضع المقابلة في أخبار التحوين أن السرياني لم يقتبس النص بل أفاد منه بالمعنى^(٣)، ويلفت النظر في كتاب أخبار التحوين البصريين للسرياني كثرة ورود اسم المبرد مصدراً من مصادره^(٤)، فإذا وضعنا في الاعتبار أنها لم يلتصق حتى يكون الأخذ من شافهة وأن المبرد كان قد ألف كتاباً في طبقات التحوين البصريين أخذنا نرجح كون السرياني أفاد من كتاب المبرد في نفس الموضوع.

(١) تذكر كتب الطبقات والمراجع كتاباً في هذا الموضوع للسرد (القميصة ٥٩) هو كتاب نفطويه - وأقدم ما وصل إلينا هو: مرآة النشراء، لأبي القليل القوي للثوري ٣٥٦ هـ، وقد حقق بالقاهرة، ونشره محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٥ م.

(٢) انظر: انضمامات ٢٧، ٤٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١

وقد أفادت كتب الطبقات والمؤلفات من كتاب أخبار النحويين للسيرافي . فأخذ عنه ابن النديم في الفهرست . وذكر ذلك صراحة . « قال أبو سعيد ، قال الشيخ أبو سعيد ، قال شيخنا أبو سعيد .. »^(١) . ومقارنة الكتابين يتضح أن ابن النديم كان يفتس نارة . يأخذ بالمعنى تارة أخرى . وأن ابن النديم لم يأخذ كل مادة السيرافي بل أفاد منها وأكملها بذكر المؤلفات التي صنفها كل نحوي ، وهو ما لم يكن موضع اهتمام السيرافي ، فكتابه كتاب أخبار .

وقد أفاد ابن الأثير في نزعة الألباء من كتاب السيرافي^(٢) . كما أفاد منه هاتمت الحموي في إرشاد الأريب . وقال : « نقلنا قواته إلى هذا الكتاب »^(٣) . والسوطي في بغية الوعاء : « وفقت على طبقات النحاة البصريين لأبي سعيد السيرافي فإذنا هي كراسانه »^(٤) . ومقارنة مواضع مختلفة في كتاب السيرافي ومن نقل لأوائس عنه منهم ، لوحظ أن الأخبار إنما اقتبست تارة منسوبة إلى السيرافي وأخرى دون نسبة . وأنها كانت تقدم عموماً دون آساندها .

٤ — كتاب صنعة الشعر والبلاغة

لم يصل إلينا هذا الكتاب المنسوب للسيرافي .^(٥)

٥ — كتاب الوقف والابتداء

لم يصل إلينا هذا الكتاب المنسوب للسيرافي^(٦)

(١) فلان أخبار ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٠ على التوالي بالفهرست ٨٣ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٨ - ٨٩

(٢) فلان أخبار ١٦ ، ٣٧ بركة الألباء ٨٦ ، ١١٩

(٣) إرشاد الأريب ١/١

(٤) انظر الفهرست ٦٢ . والمصدر الذي أخذت منه .

(٥) ابن النديم ص ٦٢

٦ - شرح مقصورة ابن دويد

هذا شرح نفترض أنه شرح لغوى لفصيح لغوى اهتم بما عسرات الشراح . وقد وصل إلينا مخطوط لشرح مقصورة ابن دويد يحمل اسم السيرافي وابن خالويه مؤلفين له . ولم نستطع تحديد نصيب السيرافي به . وربما يكون هناك خطأ في نسبة هذا المخطوط المحفوظ بمكتبة لندن .^(١)

٧ - المدخل إلى سيبويه

لم يصل إلينا هذا الكتاب الذي أفادته السيرافي في مجلس تدريسه .^(٢)

٨ - الإقناع في النحو

هذا كتاب من الكتب التي بدأها السيرافي فأنتها ابنه . يقول ياقوت في ترجمة ابن السيرافي^(٣) : « ثم كتباً كان شرع فيها أبوه . منها الإقناع » وهناك مختصر مجهول المؤلف لكتاب بهذا العنوان . يوجد منه ميكروفيلم بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة نحو ٩٧ (٦١ ورقة) .

ووفق هذا فهناك عدد من الكتب التي نسبت في بعض كتب الطبقات والنواسات الحديثة لأبي سعيد السيرافي خلطاً بينه وبين غيره . وهذه الكتب هي :

١ - نسب إليه قسطنفلد كتاباً في

• Liber de Nominibus et Partibus Maxima Tibullae

وكان بعض هذا كتاب : أسماء جبال تامة ، الذي أنشأه راينمار Roteneyer أنه لعرّام برواية السيرافي . وقد حقق عبد السلام هارون هذا الكتاب^(٤) .

(١) ابن التميمي ص ٩٢

(٢) إرشاد الأريب ٨٧/٣

(٣) إرشاد الأريب ٨٦/٣ . ٢٠٧/٧

(٤) انظر ما سبق منه ذكر السيرافي سابقاً

٢ - كتاب جزيرة العرب ذكره قسطنفلد

اعتماداً على ما ذكره ياقوت في معجم البلدان . وكان قد ذكره ياقوت في معجم البلدان ، نسبة إليه تارة على وجه اليقين : « كتاب جزيرة العرب من تأليفه » . وأخرى على وجه المخبر غير الموقن : « يظن أن له كتاباً في جزيرة العرب » .^(١)

٣ - شرح القريب المصنف .

٤ - شرح شواهد إصلاح الشطن (معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ٩٧ .

(٥٥٣) .

هذان الكتابان لأبي محمد يوسف السيرافي لا لأبي سعيد السيرافي . وقد أخطأ بروكلمان في نسبة هذين الكتابين للسيرافي الأب . ويرجع هذا بالنسبة للكتاب الثاني إلى خطأ في مخطوطي كوبريل ١٢٩٦ و ١٣٠٠ ، إذ يحمل اسم أبي سعيد مؤلفاً ونسب كتب الطهفات والمقتنيات والإشارات المتأخرة دليلاً قاطعاً على كون الكتابين لأبي سعيد السيرافي وليس له^(٢) .

٥ - الإغراب في جبل الإغراب :

هذا الكتاب ليس للسيرافي بل هو لأبي الأتباري . وقد نسب هذا الكتاب للسيرافي اعتماداً على ما جاء على غلاف مخطوط ليدن من هذا الكتاب^(٣) .

٦ - هذا وتوجد قطعة مخطوطة مصورة بمعهد المخطوطات تضم شروحات لغوية لأبيات من الشعر وبعض الآراء اللغوية . وهذه القطعة منسوبة لأبي سعيد السيرافي . وما نزل صحة نسبتها موضع نظر .

(١) معجم البلدان ١٢٧/١ . ٨/١ . وشتندل ، Wüstenfeld, Geschichte der Araber ٤٧ - ٤٨ .

(٢) بروكلمان GAL ST 175 ، وانظر : إرشاد الأريب لياقوت ٢٠٧/٢ .

(٣) حقق هذا الكتاب الأستاذ سعيد الأتباري في دمشق سنة ١٩٤٧ . ثم طبعه مطبعه علم في استوكهولم سنة ١٩٦٤ .

ثالثا : شرح سيويه للسيرافي

وصل إلينا شرح كتاب سيويه للسيرافي في عدد من المخطوطات الكاملة والتقطع المحفوظة في مكتبات المخطوطات العربية في مناطق مختلفة من العالم . بل يقال إن هناك نسخة منه بخط المؤلف في مكتبة محمد علي داعي الإسلام بطهران^(١) . وبعد محاولات كثيرة أملا في الحصول على هذه النسخة دون جدوى . كان علينا أن نتظر في المخطوطات المتاحة والمصنوعات عنها في محاولة للاعتماد عليها في تحقيق شرح السيرافي على كتاب سيويه . وقد قمنا بتحقيق هذا الكتاب على المخطوطات الكاملة والتقطع التالية :

١ - المخطوط ١٣٧ نحو بيدر الكتب والوثائق القومية بالقاهرة : (ب) ويضم هذا المخطوط كل الكتاب في ستة أجزاء . فقد منها الجزء السادس . فناسخها هو العالم المصروف : عبد اللطيف البغدادي (٥٥٧ - ٦٢٩ هـ)^(٢) . وهذا واضح صراحة من صحائف الفلاف في الأجزاء الخمسة التي وصلت إلينا . ويتضح من الملاحظات المتاحة أن الجزء الثاني من هذه النسخة قد تم نسخه في بيدر في ٢٧ جمادى الأولى سنة ٥٧٩ هـ . وتضم الأجزاء الموجودة ٢٤٨ . ٢٢٥ . ٢٥٢ . ٢٥٠ . ٢٤٦ ورقة على التوالي . أما الجزء الأول فيه ترقيم ثان وفق الصفحات (٤٩٢) يتبد من أول الجزء .

وبدأ الجزء الأول على النحو التالي في صحيفة الفلاف : المجلد الأول من شرح كتاب سيويه تأليف أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن الرزبان السيرافي . رضى الله عنه . عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي البغدادي . على الله يعتمد وبه يعتمد
ووجد عليها بخط ناسخ آخر :

(١) مجلة سيد المخطوطات العربية . المجلد الثالث (مايو ١٩٥٧) ص ٢
(٢) حول حياة وتأثر هذا العالم الذي نسخ هذا المخطوط . انظر : بروكلمان . GAL. S. ٤٤١

هذه النسخة بخط شيخنا مرفق الدين رحمه الله تعالى كتبها بهنداد في سنة مجلدات
وأنحفني بها .

وكتب محمد بن إسماعيل بن عبد الجبار بن أبي الحجاج نفسه الله بالعلم والعمل
الصالح .

وبهذا نص الكتاب بالمبارة الثالثة :

بسم الله الرحمن الرحيم ربّ وفق

قال أبو سعيد ، قال سيوريه ، هذا باب علم ما الكلم من العربية . هكذا موضوع كتابه
الذي نقله عنه أصحابه ، وتساءل في ذلك عن أشياء ...

ويشتمى كل مجلد من هذا المخطوط بإشارة إلى بداية المجلد التالى . فالمجلد الأول
ينتهى مثلا بالمختام التالى :

يتلوه في المجلد التالى إن شاء الله : هذا باب الأمر والنهى . والحمد لله رب العالمين .
وصلّى الله على سيد البشر محمد وآله الطاهرين . وينتهى المجلد الخامس من هذا المخطوط
بإشارة إلى بداية المجلد السادس المفقود نصها :

آخر المجلد الخامس والحمد لله رب العالمين .

يتلوه في السادس : هذا باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد .

هذا والملاحظ أن هذا المخطوط القيم الذى نسخه عالم بفهم ما يدور انتهته جوانب
فصور ، فقد ضاع الجزء السادس منه وكان موجودا في أوائل القرن العشرين بدار الكتب
بالقاهرة . وسقط كذلك عدد من أوراق المجلد التالى ، فأحدث أكثر من فجوة ، نذكر منها
الأوراق ١٢ ب - ٣٢ . والأوراق ٦١ ب - ٧١ أ

وهذا واضح بالمقارنة مع النسخ الأخرى في نفس المواضع . ومن الإشارات المهمة في
آخر الصفحة لبداية الصفحة التالية .

وقبل أن نحض إلى وصف سائر المخطوطات نود أن نلاحظ أن السرياني لم يضم كتابه إلى أجزاء . وكل التسميات التي وصلت إلينا في المخطوطات هي من عمل النساخ . وهي لذلك مختلفة من نسخة لأخرى . ولذا لم نلتزم بأى تقسيم منها وعد لنا إلى تقسيم الكتاب إلى أجزاء أصغر .

٢ — المخطوط ٢٠٣ نحو بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة (د) .

لا يضم هذا المخطوط بنفسه إلا عُشر الكتاب تقريبا . وبه ١٩٥ ورقة بخط نسخي جميل به ضبط لبعض الكلمات . وعلى صحيفة الغلاف كذلك بيت حول النحو . وعلى ظهر صحيفة الغلاف نجد ترجمة موجزة للسرياني . أما على صحيفة الغلاف الداخلية فلنا نجد العنوان التالي :

الجزء الأول من شرح كتاب سيبويه شرح الشيخ أبى سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السرياني . رحمه الله . وبعد ذلك أسماء عدد من رواة الكتاب . ونستطيع تبين اسم أحدهم من العبارة : « رواية القاسم بن عبد الواحد بن علي » . وهناك تلميحات أخرى بهذه الصحيفة : أحمد بن مبارك شاه الحنفي .

وهذا المخطوط كما يتضح من الصحيفة الختامية له . من سنة ٥٩٤ هـ . فهو ينتهي بالتاريخ التالي : « تم الجزء الأول من شرح كتاب سيبويه تأليف ... في سلخ ربيع الثاني سنة ٥٩٤ هـ . ولقد تم هذا المخطوط وجمال خطه ودقة ضبطه نعتبه من أهم مخطوطات شرح السرياني على سيبويه .

٣ — المخطوط ١٣١٣ حيدة بالمكتبة السليمانية العمومية باستانبول (ح) :

يضم هذا المخطوط بنفسه كل شرح السرياني على كتاب سيبويه في ٣٠٥ ورقة . وهو بخط صغير دقيق به قليل من الضبط الذي لا يكاد يقرأ . وترجع قيمة هذا المخطوط لكمه وكميته . فهو يضم الكتاب كله وهو مقابل على الأصل . ففي آخر المخطوط نجد العبارة التالية : « قول به أجمع من لخط المؤلف وخط ابنه » . ويتضح من الصحيفة الأخيرة كذلك أن هذا المخطوط من « أواخر ربيع الثاني لسنة ٦٠٩ هـ » . ولكن هذا المخطوط قد وجد بأن

كتب على نصح الهات بامر جديد ، وأثبت هذا على الصحيفة الأخيرة : « جدد هذا الكتاب بعد محمود وفاته » ، ولذا فمن الصعب الصبر قراءة هذا المخطوط الذي كتب مرتين بخط صغير يضم السطر الواحد منه ٢٦ كلمة وتضم الصحيفة الواحدة ٤٧ سطرا .

وكتبه بعد انطاماسه وأحياه لوجه الله تعالى بعد موته وذعابه محمد بن مصطفى القسطنطيني الشهير بمجد جي زاده .. في نصف شهر ربيع الأول من شهر سنة خمسة (كذا) ومائة وألف سنة ١١٠٥ .

٤ - المخطوط ١٣٦ نحو بدل الكتاب والوثائق القومية القاهرة [١] :

هذا المخطوط يقع في أجزاء ثلاثة تضم الكتاب كله ، ويتكرر على أغلبها خطأ في اسم المؤلف ، فهو هنا : محمد بن أحمد السمراني الذي لا نعرفه كتب الطبقات ولا كتب النحو ، وهذا المخطوط كما يتضح من الصحيفة الختامية للجزء الثاني — من القرن الثاني عشر الهجري . فقد تم نسخه في يوم الجمعة ١٧ ربيع الأول من سنة ١١٤٥ هـ . وهذا المخطوط بخط نسخي جميل قليل الضبط كثير الاختلافات ، ويكل صحيفة ٢٥ سطراً في كل منها ٨ كلمات وفي مواضع كثيرة من هامش هذا المخطوط نجد ختم المكتبة : « وقف يوسف كاه بناء ١٢ هـ » .

وبعد الجزء الأول من الكتاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو سعيد : قال سيويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية ، هذا موضوع كتابه الذي نقله عنه أصحابه .. ومنها قوله : .. وإنما أراد أن تقديم آيَن وكيف لم يصلها اسمين : وكذلك تقديم ما وما أشبهه . غير أن آيَن وكيف يلزمها التقديم بسبب الاستفهام ، والله أعلم ، والحمد لله رب العالمين . وصل الله على سيدنا محمد سيد المرسلين محمد وآله أجمعين » .

ويتلوه في الجزء الثاني : هذا باب من الابتداء بضر فيه ما بنى على الابتداء وانه أعلم . ثم الجزء الأول بضم الله وحسن توقيفه .

وببدأ الجزء الثاني :

هذا باب من الابتداء بضر فيه ما بنى على الابتداء .

واخر هذا الجزء :

أعادل قد جريت من خلقى أنى أجود لأقوام وإن ضئلا

وقال آخر :

تشكو الوجى من أظلل وأظلل ، وقد ذكرناه في موضعه وبدأ الجزء الثالث :

هذا باب المقصور والمدود

وأخر هذا الجزء : كقولہ : قالوا وأقبلوا عليهم . وآمنوا وعملوا الصالحات لا يميز الإِدغام ولا يميز إظهار فتأمل ذلك إن شاء الله تعالى والحمد لله رب العالمين .

٥ — المخطوط ١٣٠٨ نحو بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة (ق) :

هذا المخطوط قطعة من شرح السرائق على كتاب سيبويه ، تقع في ٨٩ ورقة بكل منها ٤٥ سطرا . ويكل سطر ١٦ كلمة . واسم النسخ وتاريخ النسخ غير مذكورين على المخطوط . وهذا وينتهي المخطوط بعبارة يبدو أنها تدل على ملكية . نصها : « بما أسدته يد العناية الربانية إلى أفقر الورى محمد العصامي الإسلامبولي المحدث الدمشقي الموليد بالقسطنطينية غفر الله له .

ونبدأ هذه القطعة من أول الكتاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

وب وفق

قال أبو سعيد : قال سيبويه : هذا باب علم ما الكلم من العربية وآخرها : تعالى نضع رجلاً مثل عدى : نضعه ...

٦ - المخطوط ١٠٨٦ في جامع بالمكتبة السلطانية العمومية باستانبول = معهد
المخطوطات العربية ميكروفيلم ٨٤ [ج] :

هذا المخطوط قطعة من الكتاب تقع في ١٥٠ ورقة . بكل صحيفة فيها ١٧ سطراً وبكل
سطر حوالى ١٠ كلمات . وعلى صحيفة الغلاف : الجزء الثالث من شرح سيبويه
تأليف وعليها كذلك تعليقات نصها : فلكه العيد الفخير أبو بكر بن رستم . وهذا
المخطوط من القرن السادس الهجرى . وهو مقابل على نسخة بخط المؤلف . وتبدأ هذه
الفطمة :

واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة . فالذى نشغل به كان المعرفة
وينتهى المخطوط بعبارة :

نقول متى زيد متعلق . ومن أمة الله جاريته . والاختبار ما ذكرناه .

ثم الجزء الأول من السراى شرح الكتاب . وينتزه ابن شاء الله :

هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً إلى آخره (الكتاب ٥٢/١)

٧ - المخطوط ١١٥٨ سليم أغا بالمكتبة السلطانية العمومية باستانبول - معهد
المخطوطات العربية . ميكروفيلم ٧٩ [س] :

هذا المخطوط قطعة من الكتاب في ٥٢٩ ورقة بخط ناسخين اثنين . تضم كل ورقة من
الأوراق ١ - ٤٠ حوالى ثلاثين سطراً في كل منها ١١ كلمة . أما الصفحات التالية فيكمل
منها ٢٣ سطراً وبكل سطر ١٢ كلمة . وهذا المخطوط بخط نسخى جيل يبدو أنه من القرن
الثامن الهجرى .

وتبدأ هذه الفطمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

وب يسر وأعن بأكريم

قال سيبويه : هذا باب علم

وتنتهى هذه القطعة بشرح البيت :
كَأَنَّ أَتُوبَ نَقَادٍ قَبِضَ لَهُ يَطْلُو بِخَمَلِنَا كَهَيْئَةِ هُنَّأَا

وآخر كلمتين في المخطوط :... والنقاد : الراعى

٨ — المخطوط ١١٥٩ سليم أغا بالكتبة السلجمانية الصومية * معهد المخطوطات
العربية ٨٠ | س | :

تضم هذه القطعة ٢٤٣ ورقة ، بكل صحيفة ٢٥ سطراً ، بكل سطر ١٤ كلمة . وهذه
المخطوطة من القرن السابع الهجرى ، وهى مكتوبة بخط نسخى جميل به قليل من الضبط ،
وعلى صحيفة الغلاف نجد ما نصه : « المجلد الثانى » .

وتبدأ هذه القطعة على النحو التالى :

بسم الله الرحمن الرحيم
رب أعن ووفق

هذا باب ما يضررون فيه الفعل بضم الكلام إذا حل آخره على أوله وتنتهى هذه
القطعة بالمعبارة التالية :

فلما كانت كذلك صار الحال وكان وعسى وجعل ونحو ذلك . وسيمر عليك ذكره فى
موضع من أبواب أبسط من هذا وأكثر شرحاً إن شاء الله .

هذا آخر الجزء الثانى ، ويكون فى الجزء الثالث إن شاء الله تعالى : هذا باب إنن والحمد
لله رب العالمين .

٩ — المخطوط ١١٦٠ سليم أغا بالكتبة السلجمانية الصومية * معهد المخطوطات
العربية ٨١ | س | :

تضم هذه القطعة ٣١٣ ورقة ، بكل صحيفة منها ٢٤ سطراً ، وبكل سطر ١٠ كلمات
الحسن الرابع من شرح الكتاب كما يتضح من الورقة الأخيرة للمخطوط . وهذه القطعة
من القرن الثامن الهجرى .

ونبدأ هذه القطعة على النحو التالي :

واستحسن سيوبه المجاز بعد ٧ ، وجعلها لقراً ...

وتنتهى بالمعبرة التالية : باب ما لحقه تاء التأنيث لما ذهب .

... واختلف النحو بين أن الذاهب هو الساكن الثاني .

١٠ — المخطوط ١١٦٦ سلم أغا بالكتبة السلطانية العمومية - معهد المخطوطات

العربية ٨٢ [س] :

هذه القطعة في ١٣٧ ورقة بكل صحيفة منها ١٧ سطراً ، وبكل سطر ١٥ كلمة وهي — فيها يهجو — من سنة ٧٨٢ هجرية ، ويخط محمد العلقمي وتضم — كما تذكر صحيفة الغلاف : « الجزء الثامن من شرح كتاب سيوبه تأليف الحسن بن عبد الله السراق » . وواضح هنا للكتاب تقسيماً خاصاً ليس من عمل المؤلف . أما الرابع الأخير من هذه القطعة فقد أفسدته الرطوبة .

ونبدأ هذه القطعة على النحو التالي (الكتاب ٢ / ١٩٥) :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب ما يكون واحداً يقع على الجمع من بنات الهاء والواو ، ويكون واحداً على بنائه .

وتنتهى بالمعبرة التالية (الكتاب ٢ / ٢٩٩) :

اعلم أن الساكن من حروف المدوالثين . إن حذفناه لاجتماع الساكنين . فقد يرد منك فلا يمحذف لما يقع في حذفه .

١١ — المخطوط ١٠٣ نورخان بالكتبة السلطانية العمومية - معهد المخطوطات

العربية ٨٣ [ت] :

هذه القطعة هي الجزء الأول من شرح كتاب سيوبه . وفق تقسيم ليس للمؤلف . وهي في ٢١٠ ورقة ، بكل صحيفة منها ١٥ سطراً ، وبكل سطر ١٠ كلمات .

ونبدأ القطعة على النحو التالي :

بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم وفق لإتمامه

قال أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزيان السيرافي رضى الله عنه :

قال سيبويه : هذا باب علم ما للكلم ...

وتنتهى على النحو التالي :

ثم الجزء الأول من كتاب شرح سيبويه بحمد الله وحسن توفيقه .

ويتلوه في الجزء الثاني بحسبة الله وحرته :

هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين . والحمد لله رب العالمين (الكتاب

١٢/١) .

ونفرغ من نقله مجتهداً في الصحة حسب الطاقة ، الفقير إلى رحمة ربه ورضوانه .

والملاحظ هنا أن المخطوط ينتهى دون تاريخ ودون ذكر اسم الناسخ .

١٢ — المخطوط ٥٢٨ نيمورية بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة :

هذا مخطوط حديث قليل القيمة ، فهو منسوخ من المخطوط ١٢٧ نحو [ب] . وقد أمر
بنسخه على نفقته أحمد تيمور باشا ، ولا سمنا من هذا المخطوط إلا الجزء السادس الذى
ضاع مقابله الأقدم في المخطوط ١٢٧ نحو [ب] . ويقع هذا الجزء في ٦٥٠ صحيفة . بكل
منها ٢١ سطراً به ٩ كلمات في المتوسط . وهذا المخطوط مشون بخط نسخى به بعض
الضبط . وكان خط الناسخ على قلة معرفته بالنحو جيلاً أخاذاً يفرى الفارى . ويدفعه إلى
قراءة تبدو صحيحة ولكنها زائفة بالأخطاء .

وبجانب هذه المخطوطات التى أتيت لنا بمرکز تحقيق التراث مصورة عن مخطوطات
دار الكتب والوثائق القومية ومعهد المخطوطات العربية فهناك مخطوطات كثيرة أخرى

لشرح السيرانى على كتاب سيرة لم يتح لنا الاطلاع عليها ، ولكننا نعرفها من مصادر ثانوية ، وهذه المخطوطات هي :

١٣ - المخطوطة ٢٥٤٨ عاطف أفندي بالمكتبة السلمانية العمومية باستانبول :

ذكر أوتوريش O. Reischer أن هذه القطعة بالنسخ الكبير في ٥٤٨ صحيفة ، بكل منها ٣٥ سطراً ، وفيها فهرست يقع في عشر صفحات . وهي بخط نسخي غير مضبوط غير أنه واضح مقروء . وهذه القطعة من ورق أبيض مصقول به حواشي عريضة . وقد تم نسخ هذا المخطوط سنة ١١٤٧ . وهو بحالة جيدة .

١٤ - المخطوطات ١١٥٨ - ١١٦١ في — *Shahin* أشار أوتوريش إلى هذه المخطوطات في ZDMG اعتماداً على الدفتر .

١٥ - المخطوط ٢٦٠١ في طبعة سراي باستانبول . أشار إليها المقال المنشور في RSO, IV 428

١٦ - المخطوط ٨٩٤ حكيم أرغلو باستانبول . أشار إليها المقال وبروكلمان الملحق 1601

١٧ - المخطوط ٤٥٢٤ أياً صوفيا باستانبول يذكر دفتر المكتبة أن هذا المخطوط بالنسخ الكبير . وبكل صحيفة ٤٥ سطراً .

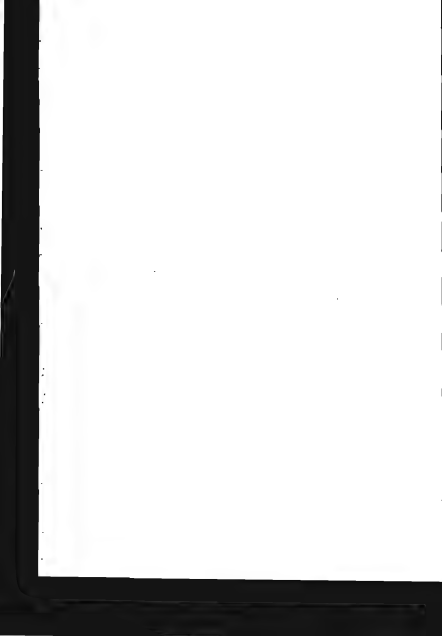
١٨ - المخطوط ٤٥٩٠ نور عثمانية باستانبول . يبدو في رأى فليش Fleish أنها من القرن الحادي عشر الهجري .

١٩ - المخطوط ٤٥٩١ نور عثمانية باستانبول . ذكر فليش Fleish أنها من سنة ١١٤٤ هـ .

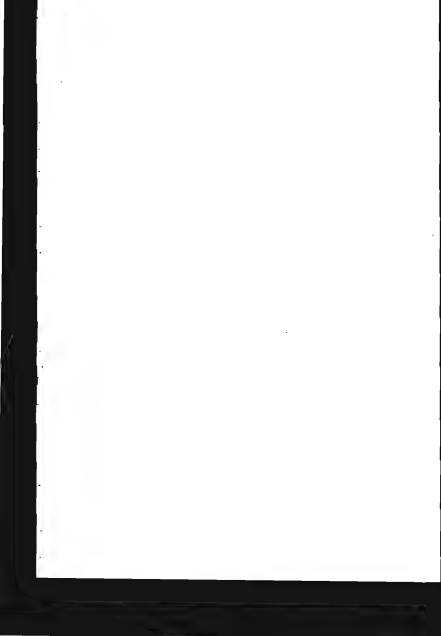
٢٠ - المخطوطات ٢٤٦٦ - ٩ (وكذلك ٥٢٣) شهيد على باشا باستانبول :

ذكرها بروكلمان GALSI 100 . اعتماداً على دفتر المكتبة . والقسم الأخير الخاص بالاحداث ناقص في هذه المخطوطة — كما ذكر فليش .

۲۹ - المخطوط ۲۹/۱۲ - ۱۰۲ مشهد بایران ذکره بروکلمان GAL 51160 ولا بد
بحث کون هنا مخطوطا واحداً ، أم أكثر من مخطوط .



الجزء الأول
من شرح كتاب سيويه
لأبي سعيد السيرافي



بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو سعيد^(١) : قال سيبويه : هذا بابٌ يُعَلِّمُ ما الكلُّ من العربية^(٢) .

هكذا^(٣) مَرُوع كتابه الذي نقله عنه^(٤) أصحابه . ويسأل في ذلك عن أشياء :

فأولها : أن يقال : إلام أشار سيبويه بقوله : « هذا » . والإشارة بها تقع^(٥) إلى

حاضر ؟

فالجواب عن ذلك أنه يمثل ثلاثة لوجه . أحدها : أن يكون أشار إلى ما في نفسه من العلم . وذلك حاضر . كما يقول القائل : « قد نفعتنا علمك هنا الذي بُعِثَ » . وكلاهما هذا الذي تتكلم به » . والثاني : أن يكون أشار إلى متوقع قد عرف وانتظر وقوعه في أقرب الأوقات إليه . فجعله كالكانن الحاضر تقريبا لأمره كقول^(٦) : « هذا النشاء مقبل » . وهـ هنا الخليفة قادم » . ومنه قول لحن عز وجل : ﴿ هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون ﴾^(٧) .

والثالث : أن يكون وضع كلمة الإشارة غير مشير بها : ليشير بها عند الحاجة . والفراغ من المشار إليه . كقولك : « هذا ما شهد عليه الشهود المسنون في هذا الكتاب » . وإنما وضع ليشهدوا وما شهدوا بعد .

وأما « علم » فمصدر . إما أن يكون مصدر أن تعلَّم أو أن تعلَّم لأن المصادر العاملة

(١) في ج ٢ : « قال للنسر » .

(٢) سيبويه ٢/١ (يرى أن) .

(٣) في ي : « هنا » قدح دليل قوله : « هكذا » : « قال للنسر » .

(٤) كلمة : « هذا » سقطت من ج د ق .

(٥) كلمة : « تقع » سقطت من ي .

(٦) في د : « كقول القائل » .

(٧) سورة الرحمن ٥٥/١٢

عمل الأفعال فنقدر بأن الحقيفة والفعل ^(١) بعدها .

فإذا قُتر « عِلْم » بأن تعلم . كان الكلام على « ما » من ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون استغهما فإذا كانت كذلك كان لفظها رفعا . لو تبين الإعراب فيه . ويكون ارتفاعه بالابتداء . ويكون « الكلم » ^(٢) خبره . أو يكون « الكلم » ^(٣) الابتداء . وه « ما » خبر مقدم . ويكون موضع الجملة التي هي ابتداء وخبر نصبا . ويكشف هذا المعنى لك أنك لو جعلت مكانها « أبا » لقلت : هذا باب علم أي ^(٤) (شيء) ^(٥) الكلم من العربية . فترفع ^(٦) « أي » ويكون موضعها مع ^(٧) الكلم نصبا . لأنك أردت : هذا باب أن ^(٨) تعلم .

فإذا لم تكن استغهما قلت : هذا باب علم مسألك . وتبين الإعراب فيه : لأنه ليس باستفهام ينتع عمل ما قبله فيه . وإنما يعمل ما قبل « أي » وه « ما » والأسماء التي يستفهم بها فيها . من قبل أن هذه الأسماء المستفهم بها تأتي عن ألف الاستفهام . متضمنة لمعناها . وليس بجائز أن يعمل ما قبل ألف ^(٨) الاستفهام فيها بعده . لأن حرف الاستفهام يقع صدر الكلام . كما تقع « ما » التامة . وه إن « المؤكدة . والحروف الداخلة على الجمل لها صدور الكلام .

والوجه الثاني من وجود « ما » أن تكون بمعنى « الذي » ويكون صلتها هو « الكلم » وه هو « محذوفة » وحذفها جائز . كأنك قلت : هذا باب علم الذي هو الكلم (من

(١) في ج : « والسبيل » .

(٢) في ي : « الحكم » .

(٣) في ي : « الكلام » .

(٤) الكلمة من ي .

(٥) كلمة : « حرف » سقطت من ي .

(٦) في ي : « من » .

(٧) كذا في ج . لما في ي : « أي » وهو محذوف .

(٨) كلمة : « ألف » نالسة من د .

العربية^(١) ، والدليل على جواز حذفها قول الله تعالى في قرلة بعضهم^(٢) ﴿ثم أتينا موسى الكتاب فلما على أحسن^(٣)﴾ يريد الذي هو أحسن^(٤) ، وكما قرأ بعضهم : ﴿أن يضرب مثلاً بموضة فما فوقها^(٥)﴾ أراد ما هو بموضة^(٦) وكما قرأ بعضهم : ﴿ثم لنزغن من كل شعبة لهم أشد على الرحمن عنياً^(٧)﴾ أراد أنهم هو . يعني : الذي هو^(٨) . وحكى الخليل^(٩) : « ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً » أراد : بالذي هو قاتل لك شيئاً .

والوجه الثالث : أن تكون « ما » صلة ، ويكون دخولها كخروجها في تغيير إعراب غيرها . إلا أنها تركت المعنى الذي تدخل فيه . فيكون اللفظ : هذا باب علم . ما الكلم من العربية .

وإذا كان « علم » مصدر « أن يعلم » كان الكلام فيه كالكلام في « أن تعلم » إلا في موضعين :

أحدهما : موضع « ما » إذا جعلناه منصوباً هناك جعلناه مرفوعاً هاتماً .

والوجه الثاني : إذا جعلناه « ما » صلة هناك . فتصبنا الكلم رفعتاً هاتماً^(١٠) .

ويجوز إضافة « علم » وترك التنوين فيها . و « ما » محتملة لوجوهها الثلاثة^(١١) ، فإذا كانت استفهاماً ، كان لفظها رفعا على ما قلنا^(١٢) أنفاً وموضعها بما بعدها خفضاً . وإذا كانت

(١) التكملة من د .

(٢) هذه القراءة مشهورة لا ينسب (المنصب ١/٢٢٤) .

(٣) الأنعام ١٥٤/١

(٤) انظر المنصب ١/٢٢٤

(٥) البقرة ٢٦/٢

(٦) وهي قراءة روية : المنصب ١/٩٤ .

(٧) مريم ١٩/١٩

(٨) كلمة « هو » سقطت من د .

(٩) الخليل بن أحمد أو عبد الرحمن البصري . من كلامه أي عمرو بن العلاء . وأشد منه سبوه وهو أول من استخرج علم العروض وشطط اللغة . توفي سنة ١٦٠ هـ . وعمل ١٧٠ : انظر ترجمته ودراساتها في ترجمة الأتباع (٤)

(١٠) في ج « جعلناه مرفوعاً » وفي ي « رفعتاً » وفي د « وسقطاً » .

(١١) كلمة « الثلاثة » تأنيدياً من ي .

(١٢) في ي « رفعا عليها » .

ويجوز^(١) هذا باباً علم^(٢) ما الكلم . فيكون « هذا » مبتدأ . وباباً منصوباً على الحال . والخبر علم . و « باباً » في معنى ميوباً . والعامل في نصبه ما في هذا من التنبيه والإشارة . فنقول الشاعر :

أترضى بأننا لم نجف دماؤنا وهذا عروساً باليمامة خالداً^(٣)

ثم إن شئت أضفت . وتصرفه على نحو الوجوه التي ذكرناها .

وأما^(٤) « الكلم » فقد يسأل السائل فيقول : لم لم يقل : الكلام . أو الكلمات ؟ لجواب^(٥) أن الكلام يقع على القليل والكثير . والواحد والاثنتين والجمع . والكلم : جماعة كلمة . كما نقول : خليفة وخليفة وخربة وخربة . وإنما أراد سبويه أن يبين الاسم والفعل والحرف . وهي جمع . فأراد أن يعبر عنها بأشكال الألفاظ بما وأنشبهها بحقيقتها . ولم يقل « الكلمات » . لأنها جمع مثل الكلم . والكلم أخف منها في اللفظ . فاكتمى بالأخف عن الأثقل . إذ لم يكن في أحدها مزية على الآخر .

ووجه ثان^(٦) : أن الكلم اسم ذات الشيء . والكلام اسم الفعل المصروف من الكلم . كما أن الفعل الملبوسة اسم ذات الملبوس . والانتعال والتنعيل والإتعال . وما أشبهه اسم الفعل المصروف منها . والفعل قبل ما مصروف منها . فكذلك الكلم قبل ما مصروف منها . وأقدمها في الرتبة اسم الذات . فذكره . دون اسم الحدث . والمصدر الذي هو فرع . ولو ذكر الكلام . ما كان معيباً . ولكنه اختار الأنقص الأجود لمعناه الذي أراد .

(١) في « د » و « ر » ل . يخرول .

(٢) كلمة « علم » ناقصة من « ي » .

(٣) تقدم مصر البيت على صدره في « ن » وسط صدره في نسخة « ح » . وانظر هذا البيت غير منسوب في تنقيح البيان

١٠٣ ونظيره البيان ١٥٧ غير منسوب .

(٤) في « د » فلما .

(٥) في « ح » فالجواب .

(٦) في « د » وفيه وجه آخر .

وفي ذكرنا هذا ونحوه ، والبحث عنه . بما يدْرَبُ^(١) به المعلم ، ونشرح به صدر العالم .

وللسائل أن يسأل فيقول : لم قال : « الكلم من العربية » . والكلم أعم من العربية . لأنها تشملها والعجمية^(٢) ، وبعض الشيء أقل من جمعه^(٣) ، والذي يتصل بين هو البعض لا البعض ، وهو الكثير الذي يذكر منه القليل قبل له : في ذلك جوابان :

أحدها : أنه ذكر « الكلم » التي هي شاملة على جميع موضع الكلام^(٤) . وأراد بعضها ، لأنه رآه سائق ذكر اللفظ العام وإرادة البعض ، ثم بين البعض المراد ، خية اللبس . فكانه لما قال : « ما الكلم » وهو مراد لبعضها خشي ألا يفهم المعنى الذي هو^(٥) مراده . فقال : « من العربية » . تبيننا لما أراد ، وتلخيصاً لما قص ، لتلا يفي للسائل مسألة ولا للطاعن متعلفاً ، ومثله قوله عز وجل : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان^(٦) ﴾ لما كان الرجس يقع على الأوثان وغيرها بين الذي أراد بالنهاي من ضروب^(٧) الرجس .

والوجه الثاني : أن يكون أراد بالكلم الاسم والفعل والحرف الذي جاء لمض . وهو ما ضمنه هذا الباب الذي ترجمه به . وهذه الجملة هي اسم وفعل وحرف ، من بعض العربية ، لأن العربية جملة وتفصيل ، وليست هذه الجملة كل العربية . والدليل على ذلك أنه ليس من أحاط علماً بحقيقة الاسم والفعل والحرف أحاط علماً بالعربية كلها ، والدليل على هذا التأويل الثاني من قول سيبويه قوله : « هنا باب علم ما الكلم من العربية » ، ولم يقل : هذا كتاب^(٨) علم . فقد أتاك هذا عن صحة ما بينا ، فجملة اللفظ في ترجمة هذا الباب :

(١) في « ما يدْرَبُ » .

(٢) في « والعجمية » .

(٣) في ح « جمعه » .

(٤) في ح « الكلم » .

(٥) كلمة « هو » نالصة من ي .

(٦) سورة الحج ٢٢ / ٣٠

(٧) في « ضروب » .

(٨) في « باب » .

وإن سأل سائل فقال : لم قال : وحرف جاء لمعى . وقد علمنا أن الأسماء والأفعال
جنس لمعان ؟

قيل له : إنما أردت : وحرف جاء لمعى . في الاسم والفعل . وذلك أن الحروف إنما تحيى
للتأكيد . كقولك : « إن زيدا أخوك » . ولتفى كقولك : « ما زيد أشاك » و « لم يغم
أيوك » . وللمطغ كقولنا : ^(١) « قام زيد وعمرو » . ولغير ذلك من المعاني التي تحدث في
الأسماء والأفعال . وإنما تحيى الحروف مؤثرة في غيرها بالنفى والإثبات . والجمع والتفريق .
وغير ذلك من المعاني .

والأسماء والأفعال معانيها في أنفسها . فائمة صحيحة . والدليل على ^(٢) ذلك أنه إذا
قيل : ما الإنسان ؟ كان الجواب عن ذلك أن يقال : الذى يكون حياً ناطقاً كائناً . وإذا قيل
ما الفرس ؟ قلل : الذى يكون حياً له أربع قوائم وصهيل . وغير ذلك من الأوصاف . التى
تخص المسمى ^(٣) .

وإذا قيل : ما معنى « قام » ؟ قيل : وقوع قيام في زمان ماضى فعقل معناه في نفسه
قيل أن يتجاوز به إلى غيره . وليس كذلك الحروف . لأنه إذا قيل ما معنى « ين » ؟ كان
الجواب : أنه يعض بها الجزء من الكل . فالجزء غير « ين » وكذلك الكل . ولم يعقل معنى
تحتها غير الجزء والكل . فعلمنا أنها تتوزع في المعاني . ولا يعقل معناها إلا بغيرها .
ووجه آخر . وهو أن قوله : وحرف جاء لمعى ليس باسم ولا فعل ^(٤) .

أى جاء لمعى ذلك المعنى ليس باسم ^(٥) . أى : ليس يبدال عليه الاسم .
« ولا فعل » أى : يبدال عليه الفعل .

(١) في د . كقولنا .

(٢) عبارة : صحيحة . والدليل على « بئالها عايش في ح .

(٣) عبارة : قوائم وصهيل . ولغير ذلك من الأوصاف التى تخص المسمى « بئالها عايش في ح .

(٤) سبو ١٢/٩ : بولان .

(٥) في د . جاء لمعى ليس ذلك المعنى باسم .

وفيه جواب آخر ، وهو أن حروف المعاني ، لما كانت تتخلل لتغيير معنى ما تدخل عليه ، أو إحداث معنى لم يكن فيه ، فإذا انفردت لم تدل على ذلك ، صارت بمنزلة الياء والهاء والنون والهمزة ، اللاتي يدلن على الاستقبال ، والألف التي تدل على « ضارب » زائدة على حروف « ضرب » وتدل على اسم الفاعل ، وحروف المضارعة ، وألف ضارب وما يجري مجراه ، كبعض حروف ما دخلن عليه ، لتغييرها معنى إلى معنى كتغيير حروف المضارعة ، وألف « ضارب »^(١) .

وأما « الاسم » فإن سبويه لم يحده بعد انفصل به عن غيره ، ويتماز من الفعل والحرف ، وذكر منه مثالا أكفى به عن غيره ، فقال : « الاسم رجل وفرس »^(٢) .

وإنما اختار هنا : لأنه أخف الأسماء الثلاثية ،^(٣) وأخفها ما كان نكرة للجنس ، وهذا نحو « رجل وفرس » .

إن سأل سائل عن حد الاسم ، فإن الجواب في ذلك أن يقال : كل شيء دل لفظه على معنى غير مفترق بزمان محصل ، من مضى أو غيره فهو اسم .

فهذا الحد الذي لا يخرج منه اسم البتة ، ولا يدخل فيه غير اسم^(٤) ، وتوهم بعض الناس أن « مضرب الشول » ، وما جرى مجراه ، قد دل على الضراب ، وعلى الزمان الذي يقع فيه ، ولأرداء بذلك إحصاء ما ذكرناه من حد الفعل بدلالته على الحدث والزمان ، وقد وهم قبيحا توهم : لأن الذي أردناه من الدلالة على الزمان ، هو ما يدل عليه الفعل بلفظه من زمان ماضٍ أو غير ماضٍ ، كقولك : « قام ، ويقوم » و« مضرب » اسم للزمان الذي يقع فيه الضراب دون الضراب ، كقولنا : مشى وصيف ، وقولك : « أتى مضرب الشول » .

(١) من أول هذه الفقرة « وفيه جواب آخر » من هذا الموضع ، سألته من ح . د .

(٢) سبويه ص ٢/١ (جلال) .

(٣) في ب ق د « الثلاث » .

(٤) انظر حد الاسم في التفتيش ٤٠٢/١ والإيجاز في علم النظم (١٨١ - ٥٢) .

وه انقضى مضرب الشول . كما يقال : جاء وقته ، ونفد وقته . ولو كانت الأسماء المشتقة
توجب ألا ينفرد المشتق له بالاسم إلا أن ينضم إليه المعنى الذى اشتق منه اللفظ . لكن
الزائف يقتضى الرجل والزنى جميعاً . وكنا إذا قلنا لعن الله الزانى فقد أدخلنا الزنى معه فى
اللعن ، وهذا بين الفساد .

وأما الفعل فلنساأل أن يسأل فيقول : لم لُقّب هذا بالفعل وقد علمنا أن الأشياء
كلها أفعال لله تعالى ^(١) وللفظه ^(٢) ؟

فالجواب فى ذلك أن الفعل فى حقيقته ما فَعَله فاعله فأحدثه ، وإنما لُقّب التحويين
أشياء من ألفاظهم ليرتاض بها المتعلمون ويتناولوها ^(٣) من عرب ، وجعلوا لكل شيء مما
خالف معنى ، معنى غيره من الألفاظ التى ^(٤) يحتاجون إلى استعمالها كثيراً ليعاير بها
لئلا تتسع عليهم الألفاظ ، فدخل الشيء فى غير باب احتياطاً ، فلقبوا بالفعل كل ما دل
لفظه على حدث مقترن بزمان ، ماض ، أو مستقبل ، أو مبهم فى الاستقبال والحال ، لينماز
بما لقبوه بالاسم والحرف .

فقال سيويه ^(٥) : « وأما الفعل فأمثلة » :

وقصد إلى هذا الجنس الذى ذكرناه ، وقوله : « أمثلة » أراد به : أبنية ، لأن
أبنية الأفعال مختلفة ، فمنها على « فَعَلَ » نحو « ضَرَبَ » ومنها على « فُعِلَ » نحو
« عَلِمَ » وه « فَعَلَ » نحو « ظَرَفَ » وغير ذلك من الأبنية ، وهى تسعة عشر بناءً لما
سمى فاعله ، ولا يعد فيها ما يلقى من الثلاثى بالرباعى كيطر وحوقل وسلقى
ونحو ذلك ، وإنما بعد الثلاثة غير الملحقة ، والرباعية يدخل فيها ما ألحق بها ^(٦) .
وقال : « أخذت من لفظ أحداث الأسماء » .

يعنى أن هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التى تحدثها الأسماء وإنما أراد

(١) فى . . . عز وجل .

(٢) انظر : الإيجاع فى صيغ الاسم ، (١٢ - ١٤) .

(٣) فى ق . . . وسأوله . وفى ق . . . وسأوله . وفى ق . . . وسأوله .

(٤) فى ق

(٥) سيويه ٢/٩ (١٠) .

(٦) من قول غيره : « ولا يعد فيها ما يلقى من الثلاثى » .

بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون . فإن سأل سائل ، فقال ما الدليل على أن الأفعال مأخوذة من المصادر ؟ قيل له في ذلك ثلاثة أوجه ^(١) :

أولها : أن الفعل دال على مصدر وزمان والمصدر يدل على نفسه فقط ، وقد علمنا أن المصدر أحد الشئين اللذين دل عليهما الفعل وقد صح في الترتيب أن الواحد قبل الاثنين ، فقد صح أن المصدر قبل الفعل ، لأنه أحد الشئين اللذين دل عليهما الفعل .

والوجه الثاني : أن الفعل يصاغ بأمثلة مختلفة ، نحو : ضرب ويضرب واضرب ، والمصدر في جميع ذلك واحد فعبار المصدر هو الذي يصاغ منه أمثلة الفعل المختلفة ، ^(٢) لأنه واحد يوجد فيها كلها ، ويبين ذلك أن الفضة والذهب وغيرهما ، مما يصاغ منه الصور الكثيرة المختلفة أصل للصور لوجوده في كل واحد منها ، وكذلك المصدر أصل للأفعال ^(٣) ؛ لوجوده في كل واحد من أمثلتها المختلفة .

والوجه الثالث : أن الفعل أثقل من الاسم ، وهو فرع عليه ، من قبل أنه لا يقوم بنفسه ، والفرع لا بد له من أصل يؤخذ منه ، يكون حكم ذلك الأصل أن يكون قائما بنفسه ، غير محتاج إلى سواء ، فعلمنا بذلك أن الفعل فرع ، ولا أصل له غير المصدر .

فإن قال قائل : إذا كان المصدر قد يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته . فهلاً ذلكم ذلك ^(٤) على أن المصدر فرع على الفعل الذي يعتل باعتلاله ويصح بصحته .

قيل له في ذلك ^(٥) جوابان : أحدهما . أن الأصل قد يعتل باعتلال الفرع

(١) في : « أربعة » .

(٢) في : « وأثبت الحسنه من الفعل » .

(٣) في : « أصل للأفعال » .

(٤) ضرورة : فهلاً ذلكم سائله من ي .

(٥) من أول : « على أن المصدر » حتى هذا الموضع ناقص من ي .

إذا كان كل واحد منها يُنَوَّل إلى الآخر . ونهى . كل واحد منها على صاحبه . لينسق ولا يختلف : فمن ذلك إما قد بينا الفعل المضارع في فعل المؤنث نحو « يَضْرِبْنَ » وأسماء ذلك على « ضَرْبْنَ » . وهو فرع : لأن المستقبل قبل الماضي . ومنه ما راعى « الغراء » . الذى يمتاز عن أسماعه في هذا الأصل — أن فعل الواحد الماضى فتح لا يفتح فعل الاثنين . والواحد أصل الاثنين . فحمل الأصل على الفرع .

والوجه الثانى . أن أصل المصادر التى لا علة فيها ولا زيادة لا يجرى . إلا صحيحا . وهو « فَعَلَ » نحو « ضربته ضرباً » و « وعدته وعداً » . وإنما يجرى . معتلا ما لحقته الزيادة . وإنما تكلام في أصول المصادر . لا في فروعها . فحينئذ ذلك ^(١) .

فإن قال قائل . إذا كان الفعل يعمل في المصادر . وحكم العامل أن يكون قبل المعمول فيه . فهلاً دُلُّكم ذلك على أن الفعل قبل المصدر ؟

فيل لى هذا سافط من وجهين : أحدهما : أنه لا فعل إلا وهو عامل في اسم . ومع هذا فالأسماء قبل الأفعال في الرتبة . لقياسها بأنفسها . واستغنائها عن الأفعال . ولا يعمل اسم في فعل . فلو كان جنس عمل ^(٢) العامل في المعمول فيه في غير ترتيب عمله . وجب أن يكون العامل قبل المعمول فيه ^(٣) . لوجب أن تكون الأفعال قبل الأسماء . ووجب من ذلك ما هو أفصح من ذلك ^(٤) . وهو أن تكون الحروف قبل الأسماء . والأفعال : لأنها تكون عاملة في الأسماء والأفعال . ولا يعملان فيها . وهذا محال فاسد . لأن الحروف جاءت ^(٥) المعان في الأسماء والأفعال . ولا يقمن بأنفسهن .

والوجه الثانى : أن قولنا : « ضربت ضرباً » معناه أوقعت ضرباً . وفعلت ضرباً كقولك : « قتلت زيدا » أعنى من جهة أنها مفعولان .

(١) عبارة « فحينئذ ذلك » تأتت من .

(٢) سافط من .

(٣) سافط من .

(٤) في .

(٥) في .

وإن كان حذو « موجوداً قيل قتلك إياه »^(١) ، والضرب معدوماً^(٢) ، قيل إيقاعك إياه . إلا أنك نحره وتقص إليه وتأمر به . فلما كان معناها أوقعت ضرباً وقد كان الضرب معقولا^(٣) . مقصوداً إليه مذكوراً . يصح الأمر به — صح أنه — قيل إيقاعك معلوم . فإذا صح ذلك فهو الفعل .

فإن قال قائل : إنا قلنا^(٤) « ضربت زيداً ضرباً » فالمصدر تأكيد للفعل . وإذا كان تأكيداً له فهو بعده . وما كان بعد الشيء فالأول أصل له^(٥) . إذ كان الثاني متعلقاً به .

فيل له : قد قلنا إن معنى ضربت ضرباً أوقعت ضرباً . وليس في ذلك دليل على أن الفعل قبل الاسم . كما لم يكن في قولك « ضربت زيداً » ما يدل على أن زيداً بعد « ضربت » وكذلك الأسماء كلها .

وما يدل على صحة قولنا في المصدر . اجتماع النحويين على تلقيبه مصدرأ . والمصدر المفهوم في اللغة هو الموضع الذي يَحْتَضَرُ عنه كثرة : مصدر الإبل وموردها وللبرضع الذي تصبر عنه وترده . فقلنا بذلك أن الفعل قد^(٦) صدر عن المصدر . حين استرجع بذلك . أن يسمى مصدرأ . كما وصفنا في المصدر وبالله التوفيق .

وأما قوله^(٧) : « وبنيت لما مضى . ولما يكون ولم يقع . ولما هو كائن لم ينقطع » .

أعلم أن « سبويه » ومن نحا نحوه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة : ماضٍ ومستقبل وكائن في وقت التعلق وهو الزمان الذي يقال^(٨) عليه الآن الفاصل بين ما مضى ومضى .

(١) في د : و د هـ .

(٢) في د : معدوم .

(٣) في د : معقولا .

(٤) التكملة من ي .

(٥) في د : أصله .

(٦) في ج : اختاره .

(٧) ساقط من ج .

(٨) سبويه ٢/١ (١٠٧) .

(٩) في د : لم يقع .

وأما الماضي فإنه يختص متلا واحداً والحال والمستقبل الذي ليس بأمر يختصان بثمة واحداً ، إلا أن يتدخل عليه حرف يخلص له الاستقبال وهو سوف والسين وأن الخفيفة .

[إن] ^(١) طعن طاعن في هذا فقال : أخبرونا عن الحال الكائن ، أوقع وكان ، فيكون موجوداً في حيز ما يقال عليه : كان . أم لم يوجد بعد فيكون في حيز ما يقال عليه : لم يكن ^(٢) ؟ فإن قلتم : هو في حيز ما يقال عليه : لم يكن . فهو مستقبل ^(٣) ، وإن كان قد وقع ووجد فهو في حيز الماضي . ولا سبيل إلى ثالث ، فذّلوا على صحة هذا .

فالجواب في ذلك — وبالله التوفيق — أن الماضي هو الذي أتى عليه زمانان : أحدهما : الزمان الذي قد وجد فيه . وزمان ثانٍ بغير أنه قد ^(٤) وجد وحدث وكان . ونحو ذلك . فالزمان الذي يقال : وجد الفعل فيه وحدث ^(٥) غير زمان وجوده . فكل فعل صح الإخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو فعل ماضٍ ، والفعل المستقبل هو الذي يحدث عن وجوده . في زمان لم يكن فيه ولا قبله .

فقد تحصل لنا الماضي والمستقبل ^(٦) . وبقي قسم ثالث . وهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده . وهو الذي قال سبويه ^(٧) : هو ما هو كائن لم ينقطع .

فإن سألتنا فقال : أي الأفعال أقدم في الرتبة ؟ فإن لأصحابه في ذلك قولين أحدهما : أن المستقبل أول الأفعال . ثم الحال . ثم الماضي . وهذا شيء كان يذهب إليه الزجاج ^(٨)

(١) التكلفة من .

(٢) عبارة : لم يكن = ساقطة من ي .

(٣) عبارة : فإن قلتم .. فهو مستقبل = جاءت في ي على الصغر الألف : و قول قلتم هو في حيز ما يقال لم يكن

ما مضى ويص . وما لم يكن فهو مستقبل .

(٤) كلمة : وقد = ساقطة من ج .

(٥) كلمة : وحدث = ساقطة من د .

(٦) عبارة : و حصل لنا الماضي والمستقبل = ساقطة من ي .

(٧) سبويه ١٩/١٠٩ قال : .

(٨) الزجاج هو أبو إسحق إبراهيم بن إسرى بن سبل . أخذ من أبي هيباش للبراء وتوفي عام ٢٦١ هـ في الطبر
ثم جنته ودمر أجسادها في برقة الأندلس ١٩٤٤ .

وغيره ، والحجة فيه أن الأفعال المستقبلية تقع بها العبادات . ثم توجد بعد تقدم المبدأ وانتظار الموعود . فيكون حالا ، ثم يأتي عليه غير زمان وجوده . فيكون ماضيا .

والقول الثاني^(١) : أن الحال هو أول الأفعال . ويكون الأقرب إليه في الترتيب^(٢) المستقبل ، وتاليه الماضى . والحجة في ذلك أن المبدأ بما يستقبل لا يصح إلا بما عُرف وشوهد . حتى يتصوره الموعود . ويكون على ثقة مما وُعد . ولا فليس وراء العدة معنى يرغب فيه ولا يرهب منه : لأن القلب لا يتعلق منه برغبة ولا رهبة ، ويكون المستقبل أقرب إلى الحال^(٣) . من قبل أن المستقبل يميز مصيره إلى الحال الذى هو أول . والماضى قد بعد . حتى لا يميز مساواته الحال في شيء من الأزمنة .

فإن قال قائل : فلم يخص^(٤) الماضى ببناء واحد ، لا بشركة فيه غيره . وشورك بين الحال والمستقبل فجعل اللفظ الواحد لقطعتين في زمانين ؟

فإن الجواب في ذلك : أن الأفعال التي في أولاتها الزوائد الأربع . لما شابهت الأسماء وضارعتها في أشیاء . شُبهن من بعد بالأسماء وصرفت بحريف الاسم . فجعل اللفظ الواحد لأكثر من معنى . كما أن اللفظ الواحد في الاسم لأكثر من معنى . فمن ذلك أن « العين » عين الإنسان . وعين الركبة . وعين القيلة . وعين الميزان . وعين من عيون الماء وغير ذلك . « والرُّجل » رجل الإنسان والرُّجل المقطعة من الجراد . وأشياء غير ذلك كثيرة من هذا النحو^(٥) . فجعل ما ضارع من الأفعال الأسماء مضارعة تامة في اللفظ^(٦) لزمانين .

(١) كلمة : « غير » ساقطة من ن .

(٢) كلمة : « التالى » ساقطة من ن .

(٣) فى ن « التَّأْوِيل » .

(٤) فى ن « الخالين » .

(٥) فى ح « يخص » .

(٦) انظر سائر كلمة « عين » فى الكتاب تأثور عن أبي السبيل الأخرى من أ .

(٧) كلمة : « اللفظ » ساقطة من ن .

فإن قال قائل : فهلا كان أحد الزمانين الماضي ؟

فالجواب في ذلك : أن أول^(١) الأفعال^(٢) يكون إما أن يكون المستقبل وإما أن يكون الحال ، على القولين اللذين ذكرنا . فلا بد أن يكون أحد هذين اللفظين اللفظ^(٣) الذي في أوله الزوائد الأربع . ويكون الآخر أقرب اليائين منه ، وكل واحد من المستقبل والحال أقرب إلى صاحبه من الماضي إليه فاعرفه إن شاء الله .

وأما قول سيبويه^(٤) : « وأما ما جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل » . فإن جملة الحروف نحيه لعنان أنا أذكرها .

فأولها : للإشراك بين اسمين أو فعلين . وذلك حروف العطف التي تدخل الثاني في إعراب لفظ الأول ومثناه . وهي الواو . والفاء . وتم . وغيرها^(٥) . كتقولك : « فقام زيد وعمر » « وه انطلق بكر فخالده » « وه نفيت أخاك ثم أبأك » .

والثاني : أن تكون لتعيين اسم أو فعل . فأما تعيين الاسم فبالألف واللام . كتقولك : الرجل والفلام . وأما تعيين الفعل . فبالسين وسوف . ونكون لتعني الاسم والفعل هو : ما ، ولا . ولن . ولم . وما أجرى^(٦) يجر لهن . نقول : ما زيد أخاك . ولا يقوم عيد الله . ولم يقم عمرو . ولن ينهب أخوك .

ونحيه لتأكيد الاسم والفعل . فأما تأكيد الاسم . فتحو^(٧) وإن زيدا أخوك . وأما تأكيد^(٨) الفعل فلتقومن . ولأ تظلمن وتدخل لربط الاسم بالفعل . وإيهال الفعل إلى الاسم . كتقولك : « سررت بزيده وقمت إلى أخيك » .

(١) كلمة : « أول » ساقطة من د .

(٢) كلمة : « الأفعال » وجدت في د ح .

(٣) كلمة : « اللفظ » ساقطة من د .

(٤) سيبويه ٢/٦ ولا وفيه . و لسره بالواو .

(٥) كلمة : « وغيرها » ساقطة من د .

(٦) في ح « جرى » .

(٧) كذا في د . وفي ح « حو » فجزوه .

(٨) في د « حو » وكذا .

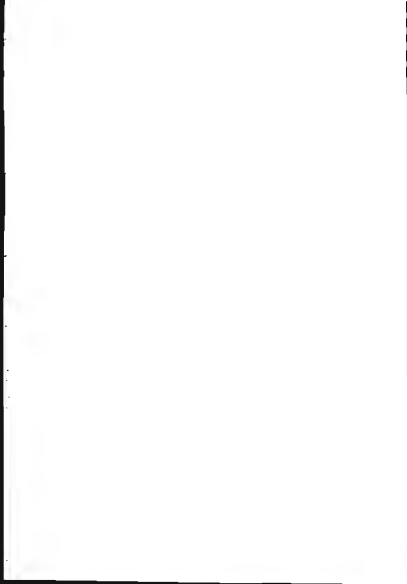
وتدخل لإخراج الكلام عن الواجب إلى غيره . مثل حروف الاستفهام كقولك :
هل زيد قائم ؟ .

وتدخل أيضا ^(١) لعقد الجملة بالجملة كقولك : « إِنْ يَنْقُضْ أَقْبَمُ فَإِنْ « يَنْقُضْ » جُمْلَةٌ ، « وَأَقْبَمُ »
جُمْلَةٌ ، « وَانْقَضَتْ » ^(٢) إحداهما بالأخرى بدخول حرف الشرط .

وما لم تذكره فهو يجري مجرا .

(١) في ح : « حَذَا » .

(٢) في ح : « كَتَرْتَهُ » : إِنْ تَمَّ أَقْبَمُ لِأَنَّهُ مَبْلُوعٌ وَهَلْ . وَأَقْبَمُ مَثَلُهَا « خَفِضَتْ » . « . » .



هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية

أما قوله : «مجارى» فإنما أراد به الحركات . حركات أواخر الكلم . والدليل على ذلك قوله : «وهى تجرى على ثنائية مجارٍ على النصب والرفع»^(١).

فأبدل «النصب والرفع» وما بعدها من «ثمانية» . والبديل هو البديل منه فى هذا الموضع . وأبدل بإعادة العطف . كما قال الله تعالى^(٢) ﴿قال اللذان اسكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾ فأبدل من «الذين» وأعاد اللام .

وقوله : «وهى» كتابة عن أواخر الكلم . كأنه قال : باب حركات أواخر الكلم . وأواخر الكلم تجرى على ثنائى حركات .

فإن قال قائل : فلم سمى الحركات «مجارى» . وهن مجرى . والمجارى يُجرى فيهن ؟ ففى ذلك جوابان :

أحدهما : أن الحركات — لما كانت أواخر الكلم قد تنتقل من بعضها إلى بعض . كما تنتقل الحركة من حرف إلى حرف — جاز أن يُسمى الحركات مجارى . من حيث تنتقل فيهن أواخر الكلم . وجعل كل واحدة^(٣) منهن^(٤) «مجرى» . ثم جمعها على «مجارى» .

والوجه الثانى : أن يكون «مجرى» فى معنى تجرى . وهو مصدر . والمصدر قد يلحق

(١) سورة ٢/١ (جولى) .

(٢) لى ١٠ : عز وجل .

(٣) «أخرف» ٧/٧ .

(٤) لى ١٠ : وأسد .

(٥) كلمة «١٠» من «سألته» من د .

أوائلها الميم . كما يقول : «مَضْرَب» في معنى الضَرْب و«مَقْرَب» في معنى القَرار . فكأن واحد^(١) المجارى في هذا الوجه «يجرى» في معنى «جرى» .

فإن قال قائل : فلم جمع . والمصادر لا تجمع ؛ قيل له : قد تجمع المصادر إذا كانت مختلفة أو أُجِبَ بها من باب الخلاف . وقال الله عز وجل : «وَنظُنُّونَ بِالْهُدَىٰ نَهَارًا»^(٢) أراد : ظنونا مختلفة . ويقال :^(٣) العلوم والأفهام . في أشياء لذلك^(٤) كثيرة . فجعل جرى كل واحدة من الحركات خلاف جرى صواحيها . لأن جريها ليس شيئاً^(٥) أكثر منها . وهي مختلفات في ذواتها . فكأنه قال : هذا باب جرى أواخر الكلم وهي تنفي أواخر الكلم تجري على ثمانية أنحاء من الجري . ثم بين ذلك بما بعده .

فإن قال قائل : فقد سري عن السابق^(٦) أنه غلط سبويه في قوله : «على ثمانية مجاه» . وزعم أن المبتدآت حركات أواخرها حركات أوائلها . ولما جرى لما يكون مرة في شيء . يزول عنه . والميم لا يزول عن نيائه . وكان ينبغي أن يقول : على أربعة مجاز على الرفع والتصب والجزم . ويدع ما سولهن .

فالجواب في ذلك — وبالله التوفيق — أن أواخر الكلم لا يوقف على حركاتهن . ولما تلزمهن الحركات في التفرج . وليس كذا صدور الكلام^(٧) . وأواسطها فجاء أن تصنف حركات أواخر الكلم من الجري بما لا تصنف به أوائلها وأواسطها : لأن حركات الأوائل والأواسط لوازم في الأحوال كلها .

ووجه ثاني : أن أواخر الكلم من مواضع التغير . فيجوز إطلاق لفظ المجارى عليهن . وإن كان بعض حركاتهن لازماً في حال . ومثل ذلك تسمية «سبويه» لأواخر الكلم

(١) في ب : «أحد» .

(٢) الأعراب ١٠/٣٣ .

(٣) في د : «وقد غالوا» .

(٤) كلمة . «لذلك» سابقة من و .

(٥) في د : «بشيء» .

(٦) في ج : «وهي» .

(٧) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن أبيه . وأبى بكر بن محمد بن عدي بن حبيب المديني البصري . من بني سري . من شيخان . من أهل البصرة . أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي . وأخذ عن أبي القيس السري والفضل بن محمد الأزدي توفي عام ٢٤٧ هـ (انظر ترجمته ودراسة له في ترجمة الأئمة ١٩٨٢) .

(٨) ج : «التعليم» .

عامة حروف الإعراب. وقد علمت أن المبنات لا يعربن ، وإنما سماهن حروف الإعراب لأن الإعراب يكون فيهن^(١) إذا أجزبت^(٢) الكلمة .

وقوله^(٣) : « وإنما ذكرت لك ثمانية مجاز ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبقى عليه الحرف بناء لا يزول » إلى آخر الفصل .

إقال المفسر^(٤) : اعلم أن سبويه لقب الحركات والسكون هذه^(٥) الألقاب الثمانية — وإن كانت في الصورة أربعة — ليعرف بين المبنى الذي لا يزول ، وبين المرب الذي يزول ، وإنما أراد — بالمخالفة بين تلقيب ما يزول وما لا يزول — إبانة الفرق بينهما : لأن في ذلك فائدة جسيمة تقريباً وإيجازاً ، لأنه متى قال : هذا الاسم مرفوع ، أو منصوب ، أو مخفوض ، علم هذا اللفظ أن عاملاً عمل فيه يجوز زواله ، ودخول عامل آخر يحدث خلاف عمله ، فهكتفي «مرفوع» عن أن تقول هذه ضمة تزول ، أو تقول : عمل فيه عامل فرغمه ، ففى هذا حكمة وإيجاز قاعرة ؛ فإن كثيراً من النحويين الكوفيين يخالفونه^(٦) ، ويسمون الضمة اللازمة رفعةً ، وقد عرفناك وجه الحكمة في تسمية هذا رفعاً .

وقال جماعة من النحويين : غلط سبويه في قوله : « وإنما ذكرت [لك] ثمانية مجاز ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، قالوا : من قبل أن ما يدخله ضرب من هذه الأربعة هو حرف ، لأن هذه الأربعة أراد بها الحركات والسكون ، وما يدخله ضرب منها حرف ، لأن الحركات لا تنخل إلا عمل الحروف ، ثم قال : « وبين ما يبقى عليه الحرف بناء لا يزول » ، والذي بنى عليه الحرف^(٧) هو الحركة ، فكأنه في التشليل إقال^(٨) : لأفرق

(١) في «...» يكون .»

(٢) في «...» أجزبت .»

(٣) سبويه ٢/١ (ج ١) ، وفيه : « بين ما يبقى ... » .

(٤) الزبارة من ج .

(٥) في «...» بهذه .»

(٦) في «...» لا يجالسونه ، والصواب ما أشتد .»

(٧) الزبارة من د .

(٨) قوله « بناء لا يزول ، والذي بنى عليه الحرف » ، سقط من ق ، لا تشليل النظر بعد كلمة الحرف .

(٩) الزبارة من د وسقط منها قوله في التشليل « لصارته » ، فكأنه قال « .»

بين الحروف والحركة . وهذا بعيد جداً ، لأن الفرق واقع بين الحروف والحركات بل ليس ولا شبهة . ولا يشك في الفرق بينهن أحد ، ولا يلتبس عليه . إنما الوجه أن يفرق بين الحركة والحركة . ألا نرى أن قاتلاً لو قال . لا فرق بين جسم زيد وحركة عمرو . لكان واضحاً للفرق في غير موضع الحاجة إليه . وإنما يفرق بين زيد وعمرو^(١) أو بين حركة زيد وحركة^(٢) عمرو .

فالجواب في ذلك : أن «سيبويه» إنما أراد : لأفرق بين إعراب ما يدخله ضرب من هذه الأربعة وبين الحركة التي يبنى عليها الحرف^(٣) بناء لا يزول . فحذف المضاف وأقلّم المضاف إليه مقامه^(٤) كقولہ : ﴿ وأسأل القرية التي كُتِبَ فيها ﴾^(٥) . وتصحيح اللفظ فلما ذكرت لك ثمانية مجاز . يعنى : النصب والمجر والرفع والمجزم والفتح والضم والكسر والوقف . لأفرق بين حركة ما يدخله ضرب من هذه الضروب الأربعة : يعنى بين حركة ما يدخله رفع أو نصب أو جر أو مجزم . فكأنه قال : لأفرق بين الرفع والنصب والمخفوض والمجزم . وهو ما يتغير من الكلم بالعوامل التي تثبت مرة ونزول مرة أخرى . وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول . يعنى صيغت عليه الكلمة صياغة لا يزولها شئ . من العوامل المختلفة . نحو : فتحة « أَيْنَ » . وضمة « حَيْثُ » . وكسرة « هُوَ لَا يَدُورُ » ووقف « مَنْ » فاعرف ذلك . إن شاء الله .

فإن سيبويه^(٦) « فالتنصب والرفع والمجر لحروف الإعراب » إن سأل^(٧) سائل فقال : ما حروف^(٨) الإعراب ؟ فإن منذهب سيبويه بمشتمل وجهين :

(١) كلمة « عمرو » سابقة من ي .

(٢) في « : » بين حركة « . »

(٣) في « : » يعنى عليها الحروف « . »

(٤) كلمة « مقامه » سابقة من « . »

(٥) سورة يوسف ٨٢/٨٢

(٦) ٤/٨ (عولاني) .

(٧) كلمة « سأل » سابقة من ي .

(٨) في ي « حرف » .

أحدها: أن حروف^(١) الإعراب ما كان الإعراب فيه ظاهراً أو مقدراً، فالظاهر كقولك: الرجل، والفرس، والغلام، والمقدر نحو قولنا: هذه الرسى والمصا، وروأيت الرسى والمصا^(٢).

والوجه الآخر: أن حروف الإعراب هي أواخر الكلم، معرفة كانت أم^(٣) لم غير معرفة، وإما سميت حروف الإعراب لأن الإعراب متى كان لم يوجد إلا فيها، ومثال هذا قولنا: الحروف الزوائد عشرة يجمعها (اليوم تنساء)، والزوائد مازيد^(٤) على أصل الكلمة في موضعها مثل قولنا^(٥): «كوتر» للرجل الكثير العطية، الواو زائدة لأنه من الكثرة، وليس في الكثرة ولا بعد الكاف، وهضرب، الألف زائدة لأنه مشتق من الضرب، وقد تكون هذه الحروف أصلاً غير زائدة وإلما يراد أن الزوائد منها تكون دون غيرها، فسميت الحروف الزوائد وإن لم تكن زوائد على كل حال، وكذلك سميت أواخر الكلم حروف الإعراب وإن لم تكن معرفة على كل حال، لأن الإعراب يكون فيها دون غيرها، ومثل ذلك حروف المدواللين، وهي الواو والياء والألف، وقد يكون بعض هذه الحروف في مواضع لغیر المد واللين، وإلما سميت حروف المدواللين: لأن المد فيها دون غيرها، وإلما المد لازم في الألف منها وشرط المد في الواو والياء اللتين للمد^(٦) أن يكونا ساكنتين، وقبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة، مثل «كافوره» وقنديل، والواو والياء إذا حركتا قبلتا للمد، كقولك غزو وطني وروحته^(٧) ويصيرى، وكذلك الكلام في حروف البدل وماجانس ذلك، فإن قال قائل: فإنما كانت حروف الإعراب هي ماذكرتم، فلم قال سيبويه^(٨):

(١) في حرف.

(٢) جلهة وروأيت الرسى والمصا، سألقة من ح.

(٣) في ح ل: «لم».

(٤) في د والزوائد هي ما زيد.

(٥) في ح: قوله.

(٦) سقط من د: اللين للمد.

(٧) الوحوة صوت مع يفتح وودوح الكوبه، صوته، وودوح البقر (أجرها)، وودوح الرجل من سرديا رند تشبه في جلسته حتى تسمح له صوتا (اللسان لغة توضع) ١٢٠/٢.

(٨) ي ي يصير، والضمير: الضمير الصلب، وقيل: ضمير مثل الكف، وقيل: ضمير صفيق، وروأيت زائد في الكلام فتأثروا يصيرى (اللسان: صفة صفر ١٢٣/٧).

(٩) في د: غل.

فالرفع والنصب والجر والمجرم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة ، كيف خص ذلك من جملة الكلم . وقد زعمتم أن حروف الإعراب للكلم كلها معرباً ومبنيها 1 قبل (١) : قد يحمل ذلك الوجهين اللذين ذكرناهما ، فإن حمل الكلام على الوجه الأول — وهو أنهما — كان ذلك على أن حروف (٢) الإعراب ما كان فيه إعراب لفظاً أو مقدراً ، والمقدر ما كان مستحقاً للإعراب ومنه من اللفظ به استقلال اللفظ (٣) ، أو محذوره ، فالاستقلال نحو : الفاضى ، ومردت بالقاضى ، والتعذر نحو : العصا ، والرحى . لأنه يستقل الضم والكسر فى الفاضى (٤) وتتعد الحركة فى ألف عها ورحى .

وإن حمل كلامه على الوجه الثانى ، احتل ذلك معنيين :

أحدهما : أن يكون سببه أراد بقوله : «لحروف الإعراب» : لإعراب حروف الإعراب . فتعطف المضاف وأفلام المضاف إليه مقامه ، وقوله : وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة أراد : وإعراب حروف الإعراب للأسماء المتمكنة .

والوجه الثانى : أن يكون أراد بقوله : فالرفع والنصب والجر والمجرم لحروف الإعراب أى لحروف الإعراب التى فيها الإعراب ، ويكون اللفظ عاماً والمراد به البعض . كما تقول الناس بنو نعيم وأنت تربع بعضهم مجازاً واتساعاً .

وقوله : «وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة» .

إن سأل سائل فقال : ما الأسماء المتمكنة 1 قبل له : كل اسم مستحق للإعراب فهو متمكن ، ثم ينقسم قسمين : قسم مستوفٍ للمتمكن كله ، وهو ما تعطف عليه الحركات الثلاث : الضم ، والفتح ، والكسر ، ويدخله التنوين ، وقسم ناقص عن هذا وهو ما منع التنوين والحذف فلم يعطف عليه إلا الرفع والنصب .

(١) ن . د . . . قبل له .

(٢) فى د . حرف .

(٣) الربط من ح . د . ي .

(٤) قد . وفى به الفاضى .

وكان بعض أصحابنا يسمي الاسم المنسوق للحركات الثلاث - الاسم الأمكن -
فيخففه بذلك . ويجعل كل ما استحق الإعراب^(١١) متمكنا .

وقوله^(١٢) : «والأفعال المضارعة لأسماها الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع :
المهزة والتاء والتون والياء : مثل أفعل ، وتعلم ، ونفعل ، ويفعل» .

والألف التي في «أفعل» هي في الحقيقة همزة ، لأن الألف لا تكون متحركة في
حال^(١٣) . وإنما سمي التحويون المهزة التاء ، لأنها تصور صورة الألف في الخط إذا كانت
أوله . والمهزة لا صورة لها . وإنما تصور بصورة غيرها .

فإن سأل سائل فقال : كيف صارت هذه الحروف أولى بالأفعال المضارعة من
غيرها ؟

قيل له : الأولى^(١٤) الحروف بالزيادة في أوائل هذه الأفعال حروف المدواللين . وهي
الحروف المأخوذة منها^(١٥) الحركات : الواو ، والياء والألف . فأما الألف فلا سبيل إلى جعلها
أولا ، من قبل أنها لا تكون إلا ساكنة . والأول لا يكون ساكنا^(١٦) : فجعل مكانها أقرب
الحروف منها . وهي المهزة . فاجتمع فيها - أعني المهزة^(١٧) - قريبا من الألف . وكثرة
وتفوعها زائدة أولا ، فكانت أولى الحروف^(١٨) بالوضع مكان الألف .

(١١) ساقطة من ق .

(١٢) سبويه ١٢/١ (جولاق) ونحوه : «المهزة ، والتاء ، والياء ، والتون ، ويطلب تحريك : أفعل تاء ، وتعلم أنت .

أو من . ويصل هو . وتعلم تعي .»

(١٣) في ح : «يحد» .

(١٤) كلمة «أولى» ساقطة من ق .

(١٥) كشاً في ح : «ق .» وفي ب : «من» .

(١٦) في ق : «إلا ساكنا» وهو خطأ .

(١٧) في ق : «فيجمل» .

(١٨) في «هـ» فاجتمع في المهزة .

(١٩) في «د» الحركات ، والنصواب ما أتينا به .

وأما الواو فإنها لا تقع زائدة أبداً في حكم التصريف ، فأبدل منها حرف يبدل من الواو كثيراً ، وهو التاء ، ومواضع يبدلها من الواو كثير ، منها قولهم : «فخمة» وهي من الوخامة وتهمة ، وتقى ، وتراث ، وأند ، إذا أردت «افضل» من الوعد ، «قولهم» : «نافه» سكان «وآله» .

واحتاجوا بعد هذه الحروف إلى حرف رابع ، فكان أقرب الحروف من حروف^(١) الله واللين «التون» ؛ وذلك أنها غنة في الحبسوم تجري فيه كما تجري حروف^(٢) الله واللين في مواضعها ، وتكون إعراباً في قولك : تتعلان ، ويفعلون ، وتغفلين ، تكون لضمر جماعة المؤنث في قولك : «فقدن» في مكان «فعدوا» ، وقمن» في مكان «قاموا» ، وتبيل منها الألف في الرفع ، في قولك : «رأيت زبده» فيجعلوا التون هو الحرف الرابع والله أعلم .

قال^(٣) : «وليس في الأسماء جزم ، ولإلحاق التنوين بها»^(٤) فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا عليه^(٥) عليه ذهابه ، وذهاب الحركة .

إن سأل سائل فقال : لم دخل التنوين الاسم ؟ قيل له من قبل أن الأسماء على ثلاثة أقسام : منها أن تكون على خفتها غير داخل عليها ما ينقلها إلى شبه الفعل ، ومنها ما يشبه الأفعال ، ومنها ما يشبه الحروف ، فوجب أن ترتب على هذه المراتب الثلاث ، فتون أخفها ليكون حذف التنوين علامة لما يشبه الفعل عندهم ، وحذف الحركة والتنوين ، ولزوم طريقة واحدة علامة لما يشبه الحرف ، وسنبين كل ما يشبه الحرف في موضعه إن شاء الله .

فإن قال قائل : فهلا اقتصروا على الإعراب في الاسم الأخف وسكتوا ما يشبه الفعل ؟ قيل له : لو فعلوا ذلك لم يكن فرق بين ما يشبه الفعل أو بين ما يشبه الحرف .

(١) في دي - حرف .

(٢) في ح - كما تجري في حرف .

(٣) سيم ١٣٨١ ج ١ .

(٤) دجا - سائقة من سيم .

(٥) سيم ١٠ لم يجمعوا على الاسم .

فإن قال قائل : فكيف صارت النون أول بذلك من سائر الحروف ؟ قيل له : لأن النون لغة في الحيشوم ، وهي أقرب الحروف وأشبهها بحروف المدواللبن .

فإن قيل : فلم لم^(١) يدخل الجزم الاسم ؟ فإن الذي قال وسيبويه في ذلك : أنه لو دخل الجزم الاسم لأبطل الحركة ، وإذا أبطل الحركة زال بدخوله التثوين الذي هو لاحق بالاسم .

فإن قال : فهلاً حذفوا بدخول الجزم التثوين دون الحركة ، لأنه أول ما يصادف وحذف^(٢) ، إن صادف حركة حذفها ، وإن صادف حرفاً ساكناً حذفه ؟ قيل له : يتبع من هذا شيان :

أحدهما : أن التثوين لو حذفه الجزم لا ليس ما ينصرف بما لا ينصرف .

والوجد الثاني : أن التثوين شيء يصحب الحركات^(٣) كلها ، والعوامل إنما تغير الحركات التي يختلف بها الكلام ، والدليل على ذلك أنك تقول : قرأت زيدا وهزرت يزيداً وهزمت زيدا ، فالتثوين موجود في الأحوال كلها .

واختلفت الحركات باختلاف العوامل ، فلو جاز دخول الجزم على الاسم لكان لابد من تأثير في الاسم بإزالة^(٤) الحركة التي تختلف باختلاف العوامل ، ولا يؤثر فيها لا يختلف باختلاف العوامل ، وهو التثوين .

فإن قال قائل في العلة الأولى^(٥) : فهلاً أذهب الجزم التثوين في المنصرف وحذف الحركة عما لا ينصرف ؟ قيل له : لأنه لو فعل ذلك لكان الاسم الذي لا ينصرف في حال دخول الجزم عليه مشبهاً للمبني .

(١) كلمة لم ، سقطت من د .

(٢) هكذا في د في سياق : حذف .

(٣) في ج ، د : أن التثوين أحد الحركات .

(٤) انظر ما من د .

(٥) كلمة : الأولى ، ساقطة من د .

فإن قال قائل : فقد رأينا الفعل المجزوم يتبه في الصورة الفعل المبني على السكون وهو فعل الأمر — فإذا جاز ذلك ، فلم لا يجوز أن يدخل الجزم في ^(١) الأسماء العربية . فنسوى لفظها ولفظ الأسماء المبنية ، كما استوى لفظ الأفعال المجزومة ، والمبنية ^(٢) على السكون ؟

قيل له : بينها فرق ظاهر ^(٣) واضح ، وذلك أن الموضع الذي ينجزم فيه الفعل لا يقع فيه الفعل المبني ، والفعل المبني لا يقع في الموضع الذي ينجزم فيه الفعل ^(٤) فإذا كان كل واحد منهما لا يقع في موضع صاحبه لم يضر تشابه لفظيهما ، والأسماء المبنية تقع مواقع الأسماء العربية ، فمن تشابه لفظها اختلطوا والتباسا .

فإن قال قائل : فهلا حذفتم الحركة وحدها ، بدخول الجزم ، وبقيتم التنوين ، ثم حركتم الحرف المجزوم ، لالتقاء الساكنين ؟ قيل له : هذا يفسد من وجهين (جديدين) ^(٥) .

أحدهما : أن التنوين فرع ، وإلا أتى به لقوة التحريك وزينه على غيره ، فإذا دخل ^(٦) ما يحذف الحركة ويزيلها ، كان أولى بحذف التنوين ، والوجه الثاني : أننا لو حذفنا الحركة ثم حركنا ، لالتقاء الساكنين لعاد لفظه إلى لفظ غير المجزوم فلم يصح الجزم فيه ، لأنه لا يسلم سكونه ، لما بوجه التنوين من الحركة إذا سكنا ، ولم تكن لتدخل عادلا على اسم فيحدث ^(٧) فيه ما لا يسلم له أبدا .

فإن قال قائل : أليس المجزوم قد يتحوز لالتقاء الساكنين إذا قلت : هلم بقم الرجل ؟ قيل له : بلى ، وليست هذه الحركة موجودة ^(٨) في كل حال ، وإلا هي عارضة .

(١) كلمة « في » سابقة من ح .

(٢) في « في » « وأقبل » .

(٣) كلمة « ظاهر » سابقة من ح و د .

(٤) العبارة من قوله : « لا يقع فيه الفعل » — « في هذا الموضع سقطت من « د » : لا تتأخر انظر .

(٥) الأولى من « و » .

(٦) في « ب » : أدخل « و » .

(٧) في « في » : يصف « و » .

(٨) في « د » : موجودة « و » .

توجد فيه إذا وليه ما فيه الألف واللام . أو ساكن غير ذلك . ولو فصلت بينها سلم الجزم . ولم ينظر إلى تحريكه .

والثبوتين لازم للاسم في أوليته . فلو دخل المجازم وحذف الحركة لم يسلم السكون ؛ لما يوجب التثنية من الحركة فلم يصح دخوله ؛ لأنه لا يصح تأنيده في أولية الأسماء .

واحتج بعض أصحابنا . وحكى^(١) عن «المازني» أنه قال ؛ لم يدخل الأسماء الجزم لأنه لا يكون^(٢) إلا بمواويل . ينتج دخولها على الأسماء من جهة المعنى . نحو : «لم» «ولم» «وإن» للمجاز وما جرى مجراهن فاعرف ذلك إن شاء الله .

قال سيبويه^(٣) : «والنصب في المضارع»^(٤) من الأفعال ؛ لن يفعل . . والرفع «سيفعله» . والجزم «لم يفعل» وليس في الأفعال المضارعة جزمها أنه ليس في الأسماء جزم لأن المجزوم داخل في المضاف إليه معاقب للتثنية . وليس ذلك في هذه الأفعال .

قال أبو سعيد^(٥) : قد اشتمل هذا الفصل على أشياء محتاجة إلى تفسير وتعليل . فتبدأ منها بنسرح إعراب الأفعال المضارعة . وبالله التوفيق .

اعلم أن الأفعال كلها حكمها النسكين ووقف الأواخر . من قيل أن العلة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها . لأن العلة في إعراب الأسماء هي الفصل بين فاعليها ومفعوليها الذين يميز أن يكونوا فاعلين وتغير ذلك من الفصول لا توجد^(٦) في الأفعال إلا أن الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام :

منها : الفعل المضارع الذي قصدنا إلى إهانة علة إعرابه وقد شبه الأسماء من جهات :

منها أنك إذا قلت : «زيد يخرجه فهذا يصلح لأحد زمانين منها فيها» . كما أنك إذا

(١) في ج . . ويحكي . .

(٢) في د . . لا يكون الجزم . .

(٣) سورة ١٦/٢٨ مولى .

(٤) تنبيه : «المضارع» من ي .

(٥) في د ج : «المعبر» .

(٦) سقط «لا» من ي .

قلت : هزأت رجلاً فهو الواحد من هذا الجنس مبهما فيهم غير متحصل على معين . ثم يدخل على الفعل المضارع المبهم في الزمانين ما يقصره على أحدهما ويخلصه له كقولك : « زيد سيقوم » و « سوف يقوم » كما أنك إذا أدخلت على الواحد المبهم في جنسه من الأسماء الألف واللام^(١) قصره على واحد بعينه واشتهى بوقعها أولاً مبهمين وتجنبا بحروف تبهنها .

وجه ثان من المضارعة : وهو أن الفعل المضارع إذا وقع خبراً لإن صلح دخول اللام عليه كقولك « إن زيدا لذهب » كما صلح دخول اللام على الاسم إذا قلت : « إن زيدا لذهب » . فإذا كان الخبر فعلاً ماضياً امتنع ذلك فيه . لا تقول « إن زيدا لذهب » فلما اشترك الاسم والفعل المضارع في دخول اللام في هذا الموضع ولتتم دخولها على غيره من الأفعال علمنا أن بين الفعل المضارع والاسم ملازمة غير موجودة لسائر الأفعال .

وجه ثالث : وهو أن الفعل توصف به التكررات كقولك : « مررت برجل يقوم » ويكون خبراً كقولك : « إن زيدا يقوم » وكان زيد متطلقاً كما يكون ذلك في الاسم إذا قلت : « مررت برجل قائم » كان زيد متطلقاً فلما وقع موقعه صار مثله في هذا الوجه .

فاجتمع للفعل المضارع مشابة الاسم من هذه الوجوه التي ذكرناها دون غيره من الأفعال ففضل على سائر الأفعال . بأن أعرب ، لما بان به من هذه المشاركة للاسم واختص به دون نظائره .

هذه ثلاثة أوجه من المضارعة ، ونفي وجهان : المساواة في العدد والرتبة . وأن ألف الوصل لا تدخل على المضارع كما دخلت على الماضي والأمر .

فإن قال قائل : كيف صار الفعل أولى بالإعراب لمشاركة الأسماء العربية دون أن تنى الأسماء التي حقها أن تحرب لمشاركة الأفعال الميتة ؟ فإن الجواب في ذلك : أن الأفعال إما شاركت الأسماء في معان هي للأسماء موهبة ، لأن الأصل في الصفات والأخبار إذا قلت :

(١) في د : « اللام والألف » .

هموت برجل يقوم، وإن زيداً لا يقوم، هو الاسم، والأفعال داخله عليه، فلما شابهت الأفعال الأسماء فيها للأسماء دونها، أعطيت ما للأسماء ولم تعط الأسماء ما للأفعال، ووجه آخر: وهو أننا لو بيننا الأسماء على السكون، لمضارعة الأفعال بطل الإعراب الذي يضطرنا إليه الفصل بين المعاني في الأسماء.

فإن قال قائل: فإنما أعطيت الأفعال الإعراب لمضارعتها^(١) الأسماء، فلم أعر يسموها في المواضع التي لا تقع الأسماء فيها^(٢)، إذا قلتم: «لن يقوم» «ولم يذهب»، وغير ذلك من المواضع التي لا يحسن وقوع الأسماء فيها؟ فإن الجواب في ذلك: أن عوامل الأفعال في كل موضع مخالفة لعوامل الأسماء في المواضع كلها، فإذا وجب إعراب الأفعال، فليس يجوز أن نعربها بما أعربنا به الاسم^(٣)، وإذا كان ذلك كذلك، فلا بد من عوامل لها، لا تقع الأسماء بعدها.

ووجه ثان: أن الفعل المضارع قد شابه الاسم بالزوائد التي في أوله، فاستحق بذلك أن يكون معرباً، وأمين^(٤) وجد على هذه الصورة وصفه الصيغة^(٥) استحق الإعراب، للزوائد في أوله، وليس الزوائد^(٦) هو الذي أعربه، ولكن هو الذي سوغ أن يدخل عليه العوامل فتعربه، ونظير هذا أنا نقول: إن مالا ينصرف إذا دخل عليه الألف واللام، أو أضيف، حرك بالحركان الثلاث، فليست الألف واللام والإضافة هن اللاتي^(٧) حركه، ولكنهن سوغن دخول الحركات الثلاث عليه، وهبانه لذلك.

فإن قيل: فهلاً أعطيت الفعل جميع ما للاسم، من الرفع والنصب والجزم والتثنية، لمضارعته الاسم، كما أعطيت الأسماء المثنية، لمضارعة الحروف — السكون الذي للحرف^(٨) نحو: «مَنْ» «و» «وَكَمْ» وأشباه ذلك؟ فإن الجواب في ذلك: أن الحروف هي

(١) في ج د هـ: «المضارعة»

(٢) في د هـ: «فيها الأسماء»

(٣) في د هـ: «الأسماء»

(٤) في د هـ: «أمين»

(٥) في د هـ: «الصورة»

(٦) في د هـ: «الزوائد»

(٧) في د هـ: «اللواتي»

(٨) في د هـ: «للحروف»

ساكنة فقط ، والسكون هو وجه واحد ، فإذا ضارعتها اسم ، أعطى بحق المضارعة شيئاً هو في الحروف ، وليس فيه إلا السكون ، فسكن فقط ، والأسماء فيها ثلاث حركات وتوابع ، فإذا ضارعتها الفعل أعطى^(١) بحق المضارعة بعض ما في الاسم ، ولم يبلغ من قوته ، وهو فرع على الاسم ، ومثبه به أن يكون مثله في جميع أحواله ، وقد أمكن أن يعطى بعض ما فيه ، ليدل على موضع المشابهة .

فإن قال قائل : فبماذا ترفع الأفعال المضارعة ؟ قيل له : لرفعها في^(٢) موقع الأسماء ، سواء كانت الأسماء التي وقعت الأفعال موقعها ، مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مخفوضة ، وذلك قولك : « جاءني رجل يضحك » و « رأيت رجلاً يضحك » ، و « مررت برجل يضحك » .

فإن قال قائل^(٣) : فلم كانت الأفعال مرفوعة بوقوعها موقع أشياء مختلفة الإعراب ، من مرفوع ، ومنصوب ، ومخفوض ؟ قيل له^(٤) : من قيل أن العوامل التي للأسماء ، لا تعمل في الأفعال ، ولا تنسلط عليها ، فلم يعتبر اختلاف إعراب الأسماء في إعراب الأفعال ، إذ^(٥) كان لا تأثير لذلك في الأفعال ، ووقع الفعل ، لوقوع موقع الاسم .

فإن قال قائل : فلم صار الرفع أولى به : بوقوعه موقع الاسم ؟ قيل له : من قيل أن وقوعه موقع الاسم ، ليس بعامل لفظي ، فأشبهه الابتداء ، الذي ليس بعامل لفظي .

فإن قال قائل : فإذا زعمتم أن الأفعال ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء ، فلم قلتم : « كاد زيد يقوم » ، و « جعل زيد يقول » ، و « أخذ زيد يقول كذا وكذا » ، وهذه مواضع لا تقع الأسماء موقعها ، لا نقول : « كاد زيد قائماً » ولا « جعل زيد قائلاً » ، ولا « أخذ زيد ذاهباً » ؟ قيل له في ذلك وجوه : منها أن « كاد زيد يقوم » في موضع « كاد زيد قائماً » ، وإن

(١) في د . - أعطى أصل .

(٢) كسبه . في « ساطعة من ج .

(٣) « دائل » - سطر من ج .

(٤) « إرواء من ج .

(٥) في ي . « إلا » .

كان لا يستعمل الاسم بعده . كما أن قولك : « عسى زيد أن يقوم » في تقدير « عسى زيد القيام » : لأن أن الحقيقية والفعل . ينزله المصدر . وفي تقديره . وإن كان المصدر غير مستعمل في « عسى » . وكما أن قولك : « لا تأتني فأنتقمك » ينتصب على تقدير : فإن أنتقمك ولا يجوز إظهاره والتكلم به . وإن كان الفعل معرباً على تقديره . كذلك الفعل في « كاد » مرفوع على تقدير وقوعه موقع الاسم . وإن كان الاسم لا يجوز استعماله وإظهاره فيه .

ومنها أن ارتفاع الفعل — في هذه المواضع التي ذكرناها — غير ناقض لما أُلغى . وذلك أنا إذا قلنا : إن الفعل يرتفع . بوقوعه موقع الاسم فلا يلزمنا بهذا ألا يرتفع إلا بوقوعه موقع الاسم . كما أننا نقول : إن الفعل ينجزم بلم . وينصب بلم . ولا يلزمنا ألا ينجزم إلا بلم ولا ينتصب إلا بلم . وذلك أنا إذا ذكرنا أحد العوامل في رفع . أو نصب . أو جزم . لم يلزم ألا يكون في الكلام عامل غيره لذلك الشيء . ولكن يجب متى جعلنا عاملاً لشيء من الإعراب في حال . أن نجعله عاملاً أين وجد^(١) على تلك الشريطة . وبذلك الوصف .

فإن قال قائل : فهيكم غير ناقضين لما أُلغى . ولا تتركين لما قلتم . فلم رقتم الفعل بعد « كاد » وأخواته اللاتي ذكرناهما ؟ قبل له في ذلك — غير ما تقدم — وجهان آخران : أحدهما : أن « كاد » لما لم يكن عاملاً في الفعل نحرى الفعل من العوامل اللفظية . فناسب الأفعال التي تقع مواقع الأسماء . في نحرها من ذلك . فرفع هذه المناسبة .

والوجه الثاني : أن « كاد » لا تستغنى باسمها — إذا أردت هذا المعنى — ولا أخواتها . فأشبه « كان »^(٢) وأخواتها . وإن « وأخواتها » وكل ما يحتاج إلى خبر . فرفع الفعل الذي لا يستغنى اسم « كاد » عنه . كما رفع^(٣) في « كان » وأخواتها . وسائر ما ذكرنا .

(١) أين وجد . عامله من في .

(٢) في ي : « كاد » .

(٣) كلمة : « رفع » عامله من .

ووجه ثالث أيضاً : وهو أن « كاد زيد بفعل » إنما أصله : « بفعل زيد » . ودخلت كاد
تقر بها لهذا بعينه ، ومشاركة له . ولم يكن مما يجوز أن يُعمل فيه قبض على أصله .

فإن قال قائل : فلم وقعت الفعل بعد السين وسوف ولا يقع الاسم بعدها ؟ قيل له :
السين وسوف إذا دخلا على الفعل صارا من صيغة الفعل بمنزلة الألف واللام إذا دخلا على
الاسم ، وذلك [أنها^(١)] إذا دخلا^(٢) على الفعل خُصصا للمستقبل بعينه كتخلص^(٣)
الألف واللام الاسم لواحد بعينه^(٤) . ولم يدخل لتفسير معنى فيها دخلا عليه ، وإنما دخلا
لتحصيل المعنى لنا . وتريفة إباننا ، ولم يغير المعنى في نفسه ، وإنما العوامل هي الأشياء التي
تدخل على الألفاظ بعد حصول معانيها ، فتقرها على ما كان يعرفه المخاطب من معانيها ،
فأعرف ذلك إن شاء الله .

فإن قال قائل : لماذا تصيرون الأفعال المضارعة ؟ قيل له : جملة ما ينصب به الأفعال
المضارعة^(٥) أربعة أحرف ، وهي : أَنْ الخفيفة ، وَلَنْ ، وَكَيْ ، وَإِنْ . أما أَنْ الخفيفة فهي أم
الحروف في هذا الباب ، والغالبة عليه ، والقوية فيه . وهي إذا وقعت على الأفعال المضارعة
خلصتها^(٦) للاستقبال ونصبها ، فأما علة نصبها ، فمن قِيلَ أَنْ « ما بعدها من الفعل
بمنزلة المصدر كما أَنْ » إِنَّ « المشددة وما بعدها^(٧) من الاسم والمجرر . بمنزلة اسم واحد . فلما
كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل .

(١) الرابطة من « ي » .

(٢) عبارة « حل الاسم بذلك إنما دخلا » سائطة من ح لا تنقل النظر .

(٣) في د : « كإخلاص » .

(٤) عبارة « كتخلص الألف وكلام الاسم الواحد بعينه » سائطة من ق لا تنقل النظر .

(٥) عبارة « ما ينصب به الأفعال المضارعة » سائطة من ي .

(٦) في د : « خلصتها » .

(٧) عبارة « من الفعل بمنزلة المصدر . كما أَنْ » إِنَّ « المشددة وما بعدها » سائطة من ق لا تنقل النظر .

فإن قال قائل : فلم لا تصيرون ما ، إذا جعلتموها والفعل كالصدر في قولك ^(١) :
 « يعجبني ما تصنع » ؟ فإن الجواب في ذلك : أن أصحابنا قد اختلفوا في « ما » إذا كان الفعل
 بعدها . فكان الأخفش ^(٢) لا يميز أن تكون « ما » إلا اسماً . إذا كانت كذلك . فإن كانت
 معرفة فهي بمنزلة « الذي » عنده والفعل في صلتها . كما يكون في صلة « التي » فترفع كما
 يرفع الفعل إذا وقع صلة للذي ^(٣) . أو تكون نكرة في تقدير شيء . فيكون الفعل ^(٤) صفة لها
 فيرتفع كما يرتفع الفعل إذا كان صفة لشيء . لا يجعلها حرفاً . مثل « أن » فلا يلزمه هذا
 السؤال .

وأما سبويه فقد أجاز أن تكون « ما » بمنزلة « أن » ويكون الفعل الذي بعدها صلة
 لها . والجواب على مذهبه في الفصل بينها « أن » « أن » المخففة . شبهت في الفعل بالمشددة في
 الاسم لفظاً ومعنى . وإن كان لفظها ناقصاً مخففاً . والدليل على ذلك أنهم يستفتحون « أن »
 « أن تقوم خير لك » كما يستفتحون : « إن أن هذا قائم يعجبني » في معنى : إن قيام زيد
 يعجبني . فلما كان المعنى الذي نصبتا به ^(٥) ما بعد « أن » المحذوفة من التشبيه مفقوداً في « ما »
 لم ينتصب بها ^(٦) . وما يفرق بين « ما » و « أن » « أن » لا يليها إلا الفعل و « ما » يليها
 الاسم والفعل في معناها معصراً . فالفعل قولك : « يعجبني ما تصنع » أي : يعجبني صنيعك .
 والاسم « يعجبني ما أنت صانع » أي : صنيعك . وكل حرف يليه الاسم مرة والفعل مرة . لم
 يعمل في واحد منها .

وأيضاً فإننا إذا جعلنا « ما » حرفاً . وجعلنا الفعل بعدها صلة لها أدت عن معناها . إذا

(١) في « د » قولكم .

(٢) أبو الحسن سعيد بن سنان الأخفش الأوسط . من شعبة نساء نصرة . أخذ من سبويه وعن طريقه حرف
 كتاب سبويه . مراد عليه أبو عمر الحرس وأبو عثمان الخزاز وتوفي عام ٢١٥ هـ (أنظر ترجمته ورايها في ترجمة
 الألباء ١٣٣) .

(٣) عبارة : « فترفع كما يرفع الفعل إذا وقع صلة للذي » حاشية من ي .

(٤) في « د » صلة .

(٥) في « د » « نصبتا » .

(٦) في « د » « ينتصب بها » .

جعلناها أسبا . وجعلنا ما بعدنا صفة [هلا^(١)] أو صلة . إذا قلت : « يجهن ما صنعت » قلنا كانت مزودة حرفا . معناها أسبا . لم تخالف بينهما وليس لأنّ إلا حالة واحدة .

وبعض العرب ربما رفعوا ما بعد أنّ تنبها دجا^(٢) وقد^(٣) روى عن « ابن مجاهد »^(٤) أنه قرأ ﴿ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةُ^(٥) ﴾ .

قال الشاعر :

يا صاحبي فمدت نفسي نفوسكها وحينما كنتها لاحتها زهدا
أنّ تحملها حاجتُ ل غف حملها وتنعما نعمة عندي بها وبدا
أن تقرأن على أسبا . ويحكها متى السلام وألا تنعما أحدا^(٦)

والمعنى فيه : أسألكها أن تحملا .

وأما « لن » فزعم سيبويه أنه حرف ناصب . يهزله أن وهو^(٧) تميم . سوف . وذلك أنك إذا قلت « سوف أقوم » فقد هذا أن يقول القائل : « لن تقوم » ولما نصبت تنبها بـ « أن » .. وشبهها « بأن » أنها بضم الهمزة في الأفعال المضارعة . التي في أوائلها الزوائد الأربع .

(١) التلمذ من د .

(٢) حاشية من ج .

(٣) أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد . ولد عام ٢٤٥ هـ وتوفي عام ٣٢٤ هـ من أشهر كتبه : كتاب

الفرقات الكبير . وكتاب : الفرقان للصغير (انظر ملحة التباه في طبقات القراء) .

(٤) سورة البقرة ٢٣٢/٢

(٥) قال الخليلي في الحزاة ٥٦٢/٣ : « الأبيات الثلاثة قلنا خلاصتها كتاب نحر . ومع كثرة الاستعمال . لم يزعها

أحد إلى شاعر » وانظر التيسر على الحزاة ٢٨٠/٤ ونحوه اللؤلؤ للسيوطي ٣٧ والإحسان ٢٢٩ وابن عيش ١٤/٧ (٦) في ب ١٠١ يعني « .

وروى عن « التحليل » روايتان في « لَنْ » . أحدهما مثل القول الذي ذكرناه ، والثانية أنها كانت « لا أَنْ » فحذف وخفف لكثرة . كما قالوا : « أبش » و « نكته » والأصل « أبى شى » و « ويل آته » .

واحتج سيبويه مبطلا لهذا القول فقال : لو كان معنى « لَنْ »^(١) « لا أَنْ » لما جاز أن تقول : « زيدا أَنْ أُشرب » ، كما لا يجوز « زيدا أَنْ أُشرب » : لأن ما في صلة أَنْ لا يعمل فيها قبله .

وللمحتج عن « التحليل » أن يقول : إن الحرفين إذا ركباً قد يتغير^(٢) معناه مفردين ، من ذلك أنك تقول : « لو جئتني لأكرمك » فإذا امتنع من إكرامه : لا امتناع بجمته ، و « لو » ينتج بها الشئ : لا امتناع غيره ، فإذا أدخلت على « لو » ما « أو » ، أو « لا » ، استحال معناها الأول ، وصارت بما بعدها للتحضيض ، نحو قول الله عز وجل : ﴿ لَوْ مَا تَسَأَلْتُنَا بِاللَّانِكَةِ^(٣) ﴾ وقوله [إنما] ^(٤) ﴿ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾^(٥) والمعنى : هلاً ، و « لَوْلا » قد يكون لها معنى آخر ، وهو أن ينتج الشئ ، بها^(٦) لوفوع غيره ، كقولك : « لَوْلا عهد الله أتيتك » فإذا امتنع الإتيان من أجل المحذوف بعد عهد الله ، والمعنى لولا عهد الله قائم ، أو عندك ، أو نحو ذلك ، فبذلك المعنى المضمر ، ومن أجله امتنع إتيانه ، فقد رأينا حروفاً يتغير معناها ، بتركيب غيرها معها ، فيقول المحتج للتحليل : إن معنى « لَنْ » « لا أَنْ » ، إلا أنا إذا ركبنا أَنْ مع « لا » لم يكن الفعل صلة لها ، كما يكون صلة لأن^(٧) ، وصارت بمنزلة « لم » في أَنْ الفعل الذي بعدها ليس بصلة لها .

(١) ي . « لَنْ » .

(٢) كما في د ، وفي ب « لَنْ » لم يتغير .

(٣) سورة الشعر ٧/٦٥ .

(٤) التكملة من د .

(٥) سورة البقرة ١٠٧/٣٦ .

(٦) ل ج « لا الشئ » .

(٧) هذا إسماعيل وعاشق بى تصحها « كما لا تكون صلة لأن » .

فإن قال قائل: فإذا كان أصلها: «لا أن» . فهل جاز استعمالها على أصلها . كما جاز أن يقال: «أى شيء» . «و» «وَيْلٌ لَهُ»^(١) . فيستلزم^(٢) على أصولها؟ قيل له المخفض والمخفض على ضربين:

أحدهما: يجوز استعماله على أصله . والآخر متروك استعماله . غير جائز إيجازه على أصله . لترك العرب لذلك . ولغيره من الطلل التي لا ينسج الموضع لها . فمن المخفض الذي يجوز ما حذف منه ما ذكرناه وهو «أى شيء» . «و» «وَيْلٌ لَهُ» وما لا أصله كـ «وَيْلٌ لَهُ» .

وما لا يجوز استعماله على أصله قولنا: «كثيرة» «وه قبدودة»^(٣) «وه وسيلولة» وما كان من المصادر نحو ذلك . والأصل فيه^(٤) عندنا «قَيْلولة» «كَيْبونة» «وه ميلولة» «وه قبدودة» وخفف كما يخفف في «سَيْد» فيقال: «سَيْد» . «وَيْلٌ» «وَيْلٌ» فيقال: «وَيْلٌ» . إلا أنه لا يجوز في «كَيْبونة» وبأجاء إلا التخفيف . وترك الإيجاز على الأصل . ومن ذلك ما ينسب بإضمار «أن» مع الفاء والواو في قولنا^(٥): «لا تأتينا فتهينك» . «وه لا تغرب الأسد فيأكلك» . «وه لا تنه عن شيء» وتأني مثله «أخفا كله بإضمار» «أن» ولا يحسن إظهارها .

فقد وضع بما قلنا أن المخفضات تنقسم قسمين: أحدها جائز ما حذف منه . والآخر فيصح . وكذلك «لن» على ما ذكرنا من حجة هذا المحتج مخففة من «لا أن» . وفيجب استعمال «لا أن» والقول هو الأول لأن «لن» إذا أفردت لها حكم غير متعلق بحكم «أن» كحرف واحد موضوع لعناه^(٦) .

(١) الصلابة من أول قوله: «لأن قال قائل» من هذا الموضع . ساقطة من «و» .

(٢) كلمة: فيستلزم . ساقطة من «ح» .

(٣) انظر اسماء (١) ٣٤٥/١

(٤) كلمة: «وه» . ساقطة من «و» .

(٥) «وه» .

(٦) هذا صريح «عجز» . «عجز عليك» إذا فعلت فعله . وينسب للشعر الكسائي . وللمتركي اللحي .

والأحط . ولما بين التوروي . وقيل من تأني . والطرماع . ولأن الأسود الغزلي . والأصح سبه إليه :

(١) ديوانه ١٣٠ وانظر سببه ١١١/١ . وابن جني ٢١/٧ . وخران الأدب ٦١٧/٣ . وشعره الذي للبيهوتي

١١١ : ٦١ . والمصنف ١٢٧/٢ . وانظر غولم ٩/٢

(٢) عبارة: «والقول هو الأول» . مرصوع لعنه . ساقطة من «ح» .

وزعم الفراء أن « لن » و « لم » و « لا » أصلها واحد . وأن الهم والثمن مبدلتان من الألف في « لا »^(١) وهذا ادعاء شىء لا تعلم فيه دليلا . فيقال للمحتج عنه . ما الدليل على ما قلت ؟ فلا يجد سبيلا إلى ذلك^(٢) .

فلما « كى » قرآن الذى ينتصب بعدها من الفعل المضارع على وجهين : أحدهما : أن تكون هى الناصبة . وهى حرف . وإما نصبت من قبل أن الذى يقع بعدها مستقبل . فشابهت « أن » في وقوع « ما » بعدها مستغلا . وفى جعل « كى » حرفا بمنزلة « أن » ونصب ما تنصبها . أدخل عليها اللام . كما يدخلها على « أن » فيقول « أنتيك كى تكرمى » وه أنتيك لكى تكرمى . كما تقول : « أنتيك لأن تكرمى » . فدخل اللام عليها دلالة على^(٣) أنها بمنزلة « أن » .

ومن العرب من يقول « كَيْمَه » فيدخل على « كى » « ما » في الاستفهام . ويحذف الألف من « ما » كما يدخل حروف الجر على « ما »^(٤) في الاستفهام . ويحذف ألفها نحو : لم يومَ وعمَ وممَ وفيمَ . فلهذا^(٥) قال : « كَيْم » جعل « كى » بمنزلة اللام . وفى « وعن » وسائر حروف الجر . ونصب الفعل بعدها بإضمار « أن » كما ينصب بعد اللام بإضمار « أن » إذا قال « أنتيك تكرمى » وإما المعنى^(٦) « أنتيك لأن تكرمى » . كذلك « كى » في هذا القول إذا قلت : « أنتيك كى تكرمى » والمعنى : كى أن تكرمى والدليل على ذلك قول « جيل » فى إحدى الروايتين :

فقلت : أكلُ الناس أصبعت سائحا لسانك كىما أن تخرَّ وتعدعا^(٧)

(١) فى « ل » « لا » .

(٢) فى « لا » « لا » سبيلا .

(٣) كلمة « على » سابقة .

(٤) كلمة « ما » سابقة على « كى » .

(٥) فى « و » « و » .

(٦) « ح » « ح » .

(٧) انظر مبرور جميل ٦٩ هجوت والمزاة ٥٥٥/٢ والحق ١١١/٢ والحق ٣٧٩/١ والحق ٦٩٩ وشراهد الحق للوسطى ١٧٣ والحق ٥/٢ والحق الرابع ٥/٢ .

ويرد : « لسألك هذا كي نخر ونقدع » .

و « ما » زائدة في إنشاء من أنشد « كذا أن » .

وروى « أبو عبيدة »^(١) عن « الخليل » أنه قال : لا ينتصب شيء من الأفعال المضارعة ، إلا بأن مضرة أو مظهرية . في : كى ، وإن . ولن . ولغير ذلك ، فاعرفه إن شاء الله^(٢) .

وأما « إن » فإنها إذا وقعت أولاً نصبت ، وإنما ينصب بها لأنها تكون جواباً ، وما بعدها مستقبل لا غير ، وذلك إذا قال لك إنسان : أنا أودك . قلت : « إنَّ أكرمك » وإنما أردت إكراماً ترفعه في المستقبل ، فصارت بمنزلة « أن » في وقوعها للمستقبل من الأفعال ، إلا أن « إن » لها ثلاثة أحوال :

حال تعمل فيه^(٣) لا غير ، وحال يجوز إعمالها والفتاها ، وحال يبيع إعمالها .

فأما الحال التي تعمل فيها لا غير ، فإن تقع مبتدأة ، ليس قبلها ما يتعبد عليه ما بعدها ، مثل قولك : إنَّ أكرمك ، إنَّ أسرك قال الشاعر :

أرقت حمارك لا تسرع سويته إنَّ برء وقبض العير مكروب^(٤)

وأما الحال التي يجوز إعمالها والفتاها فإن يكون قبلها وار أو فاء ، وذلك قولك : « أنا أخوك فإذا »^(٥) أذَّب عنك ، وأذَّب عنك . «

وكذلك قال الله عز وجل : ﴿ وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلاً ﴾^(٦) . وفي قراءة ابن

(١) أبو عبيدة : أسير بن لثقي القمي ، أهل النخس بأيام الحرب وأشباهها . وأكثرهم رواية . توفي سنة ٢٦٠ هـ .

نظر ترجمته في طبقات الزيدى ١١٢
(٢) « ما » زائدة في إنشاء من أنشد « كذا أن » .

(٣) الزائدة من « » .

(٤) قاله : عدي بن عبد الحميد : سويته : سويته ١١١٨ وخرقة ١٣٦/٢ ورواه من : « أكرم حمارك لا يروح » ورويت له رواية السوأل والتعجب ١٠٠٠ ورواه الحنفية ١٤٣٢ والنسب ٢٨٢

والنسب ٢٦٢ وابن حبان ١٦٠/٧

(٥) كتب : « إنَّ » بالنون في ح ي ل و لا ك ل « إية » في ب .

(٦) الإسراء ١٦/١٧

مسعود : « لا يلبثوا » فنهأ أصحابنا « إذن » في الحروف الناصبة به « ظننت » وأخواتها في الأفعال العاملة ، وذلك أن « ظننت » متى قدمت على مفعولها عملت لا غير ، كقولك : « ظننت زيدا قائماً » وإذا قدم عليها المفعولان أو أحدهما (فيها ^(١)) جاز الإعمال والإلغاء جميعاً ، وكذلك « إذن » إذا قدمت عملت لا غير ، وإذا تقدمتها الواو والفاء جاز فيها الإعمال والإلغاء .

فإن قال قائل ما اللمة التي من أجلها جاز الإلغاء في « ظننت » وه « إذن » إذا كان على الحد الذي وصفته ؟ فالجواب في ذلك : أنك إذا قلت : « ظننت زيدا متطلقاً » فقد بدأت بفعل لا بد من إعماله : لأنه واقع على ما بعده ، وذلك قولك : « ظننت زيدا متطلقاً » فإذا قدمت زيدا فقد بدأت به على لفظ اليقين والإخبار ، فبماز على أن يجرى على سنن ابتداءك ، ويلغى الفعل المتأخر إذا كان بما يلغى : لأن الأول قد تعلق لمعنى ^(٢) بوجوب رفعه ، وذلك قولك : « زيد ظننت متطلق » ، وه زيد متطلق ظننت » ، كأنك قلت : زيد متطلق في ظني ، كما تقول : زيد متطلق عندي ، وأنت تريد في رأيي واعتقادي . وهذا كلام مستعمل ، أعني إذا قلت : زيد متطلق عندي وأنت تريد : في ظني واعتقادي ، فإنما نصبت مع التقديم فقلت : « زيداً ظننت متطلقاً » ، وزيداً متطلقاً ظننت » ، فكأنك قدمت اللفظ مریداً لتأخيرها معتمداً على الظن الذي أخرته .

وكذلك « إذن » بعد الواو والفاء تجرى هذا المجرى ، وذلك لأن الواو والفاء لا تكونان إلا متعلقتين بما قبلها وه « إذن » إذا كان ^(٣) قبلها محتاجاً إلى ما بعدها لم تعمل . وذلك قولك : « زيد إذن يقوم » ، وه « إذن زيدا إذن ينطلق » ، « والله إذن لا يقوم » ألغيت « إذن » حاجة ما قبلها إلى ما بعدها ، فإذا كان قبلها واو أو فاء ، وجعلت الكلام الذي بعدها في تقدير الحاجة إلى ما قبلها ألغيت « إذن » : لأن الواو اللطيف ، فكأن ما بعده

(١) الزيادة من « و »

(٢) ي . « و » يعني «

(٣) « إنما كان » متعلقاً من « و »

« إنَّ » من قام ما قبلها وإذا جعلت الواو مستأنفة جعلت لها ^(١٧) حكم نفسها وصارت كجملة معطوفة على جملة .

وتبين هذا المعنى بسألة تقول : « زيد يقوم وإنَّ يكرُّمك » . إذا عطفت « وإنَّ يكرُّمك » على « يقوم » الذي هو الخبر ألغيت إنَّ من العمل ، وصار بمنزلة قولك : « زيد إنَّ يكرُّمك » ، لأنَّ المعطوف على النسب يقع موقعه ، ويصير خبراً لزيد ، بمنزلة « يقوم » . فكأنَّك قلت : « زيد يقوم ويكرُّمك » ، في تقدير اللفظ . وإذا لم تعطف « وإنَّ يكرُّمك » على الخبر ، وجعلته عطفاً على الجملة المستأنفة نصبت ما بعدها وصار لها حكمها إذا ابتدأت ولم يتقدمها كلام . وكان يحمل قولك : « زيد قائم وعمر وسطلق » « زيد سطلق وأبو » يكرُّمك جعلت الثانية ^(١٨) جملة قائمة بنفسها ، غير معطوفة على خبر الأول ، ولكنها [معطوفة ^(١٩) على جملة الكلام ^(٢٠)] ، وأما الحال التي تلي فيها إنَّ فإنَّ يتقدم اسم يحتاج إلى خبر كقولك ^(٢١) : « إنَّ زيدا إنَّ يقوم » . أو شرط يحتاج إلى جواب كقولك : « إنَّ تأتي إنَّ أكرمك » . أو قسم يحتاج إلى مقسم عليه . كقولك : « والله إنَّ لأضربك » . وأما « والله إنَّ لأفوتن إليك » فإنما ألغيت في هذه الوجوه ، لأنَّ ما بعده « إنَّ » معتمد على ما قبلها وما قبلها يحتاج إلى ما بعدها ، وهي قد تلي في حال . فوجب إلغاؤها ها هنا .

فإن قال قائل : فمعنى قول الشاعر :

لا تشركنَّ قسبهم شطيراً إلى إنَّ أمهلك أو أطير ^(٢٢)

فالجواب أن هذا شاذ . ومن صح فإنه على أحد وجهين : إما أن يكون جعل « إنَّ أمهلك أو أطير » جملة ^(٢٣) في موضع خبر ^(٢٤) إنَّ ، كقولك : « باني لن أفوم » فشبَّه إنَّ بلن .

(١٧) في ز : « جعلتها » .

(١٨) في ج : « الثالثة » .

(١٩) قوله من ج ي .

(٢٠) في ج : « التثنية » .

(٢١) عبارة : « إنَّ زيدا إنَّ يقوم » . أو شرط يحتاج إلى جواب كقولك : « والله إنَّ لأضربك » .

(٢٢) دوز غاتة مجهول : القراءات ٥٧٤/٢ والصق ٢٨٢/٤ وإيضاح ١٧٧ ابن جني ٧٧ ومعاني القرآن للقرطبي

٢٧٤/٢ : ٣٣٨/٤ واللفظ ١١٦ (ذو القدر) وهو لغة التي للتبسيط ٦٦ والفتح ٣٣٦ والذوق للقرطبي ١/١

(٢٣) كلمة جملة « حاله من ج ي » .

(٢٤) عبارة : « في موضع خبر » سابقة من .

وإن كانت « لن » لا تُلغى لها حال ^(١) . وه « لن » تُلغى .

والوجه الثانى : أن يكون حذف خير « إلى » . وابتداء « إلى » بعد تمام الأول بخيره .
وجاز حذف خير الأول : إذ كان ^(٢) فى الثانى عليه دليل . كأنه قال : « لا تركنُ فيهم غرباً
بهذا إلى أذل . إذن أهلك أو أطير » فكان فى الثانى دلالة على الأول المحذوف . فاعرفه إن
شاء الله تعالى .

فإن سأل سائل فقال : إذا حملتم هذه الحروف على « أن » فتصبتم إيجاباً . لشاركتهم
« أن » فى وقوع ما بعدهم مستقبلاً . فينبغى على قياس هذا القول وأطرافه أن تنصبوا بما بعد
« لا » فى النهى . وما بعد « لام » فعل ^(٣) . الأمر وما بعد حروف الجزاء أقبل له : قد كان
ذلك ^(٤) قياساً لازماً . وقولاً مطرداً . لسوا عطل دخل على . فوجب من أجلها الجزم
والسكون .

أما لام الأمر فإن ما بعدها ضارع فعل الأمر المبنى للموقوف . ووقع فى موقعه . فلما
كان فى معناه . وواقعاً موقعه له ثقل ذلك . وتنص عن منزلة نظائره من الأفعال المستقبلية .
وأعطى أضعف الإعراب . وهو الجزم . وحمل المجزوم على فعل الأمر . كما حمل فعل الأمر
فى المعتل الناقص عليه نحو : اغز . وارم . واخش . وإما حذف أوامر هذه الحروف ^(٥) :
بعلامة الجزم وحمل الأمر عليه . وإن كان منها .

وأما النهى فإنه يفيض الأمر . فلما كان الأمر على الهدى الذى وصفناه بالعامل الذى
ذكرناه كان النهى مثله .

(١) قوله : « فى حال » ساقطة من « . »

(٢) كلمة « كل » ساقطة من « فى » .

(٣) للزينة من « . »

(٤) سكتان « لام فعل جازى فى ج » .

(٥) فى « هـ » هنا .

(٦) كلمة « فى » جمع السجود وردت بالحروف والكلمات واستعمال الحرف يسمى الكلمة اصطلاح قسم مره « النحو » ن

(العرب آخر) لمن العامة والتطور المعنى ص ١٦٩ .

وأما حروف المجازاة والشرط^(١) فإنما جزمت ما بعدها ، لأنها محتاجة إلى أجوبة من أفعال وجمل . فاستطالوا الكلام فأعطوه الجزم تخفيفاً له : من أجل طوله . وذلك أنك إذا قلت : « إن تكرمتي » لم يكن كلاماً تاماً . حتى نجيء له بجواب فنقول : « أكرمك » . أو فأننا مُكرِّمٌ لك أو نحو ذلك من الأجوبة ، فلذلك آثروا الجزم . والله أعلم .

فإن قال قائل : إذا قلتم : « إن تكرمتي أكرمك » بماذا جزمتم الأول والثاني ؟ قيل له .

أما الأول فلا اختلاف بين أصحابنا — أعلمه — في أنه مجزوم « بأن » واختلقوا في الجواب على ثلاثة أنحاء : فكان أبو العباس محمد بن يزيد^(٢) يقول : إنه يُجزم بأن والفعل الذي بعدها [جميعاً]^(٣) . وإنها عاملان فيه^(٤) . وكان يقول : هو بمنزلة الخبر والابتداء^(٥) . والعامل والمبتدأ الرفع له الابتداء . والابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر . وكذلك « إن » هي العاملة فيها بعدها . وهي وما بعدها عاملان في الجواب . وحجته في ذلك أن الثاني الذي هو الجواب — لا يصح أن يتقدم الأولين . فلا جائز لأحد أن يجعل العامل أحد الأولين إلا جاز لأحر^(٦) أن يشأه في دعواه . وليس أحدهما أول من صاحبه بالفعل في الجواب فجعلنا العامل اجتماعهما جميعاً : من حيث لا^(٧) يصح الثاني الذي هو الجواب إلا يتقدم الأولين واجتماعهما .

(١) في ٢٠٠ وانشروط .

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكر الكشي الملقب بالمرء . من أشبه الشعر في البصرة . أخذ عن أبي عمر الحرسي واللقبي . ومن أشهر كتبه « الكافي » و« المختص » . وتوفي عام ٢٨٥ هـ انظر ترجمته ودراساتها في زجعة الآداب ٢١٧ وانظر مقدمة المختص الجزء الأول .

(٣) انظر ما من .

(٤) في ١٠٠ : « فيها » .

(٥) في ١٠٠ : « المبتدأ والخبر » .

(٦) كما في ج . وفي ب . في ١٠٠ : « لاخر » .

(٧) في ١٠٠ : « لا » .

والقول الثاني : أنَّ « إن » هي العاطلة في الشرط والجواب جميعاً ، كما يحمل الفعل في الفاعل والمفعول به جميعاً ، إلا أن العوامل تختلف إعمالها ومعمولاتها . فمنها ما يحمل فيه بأن يكون إلى جنبه وملاصفاً له ، ومنها ما يحمل فيه بواسطة بينها . وقد كان بعض أصحابنا يشبه هذا بالتار التي تعمل فيها في القدر بتوسط القدر بينها . وتؤثر فيه تأثيراً ما ، وتؤثر في القدر الإلخاء والتسخين . فقد أثرت في القدر بلا واسطة ، وأثرت^(١) فيها فيها^(٢) بواسطة ، وهي القدر . وهذا تقريب . وجملة الاعتلال لهذا القول : أنا رأينا^(٣) الأول يتجزم بالحرف فقط ، بلا اختلاف وكذلك الجواب يتجزم بئله ما انجزم به الشرط ، إلا أن الحرف الذي يعمل فيها ، يقبل في كل شيء ، منها في موضعه الذي رتب فيه لعناء . والعمل لا يختلف .

والقول الثالث : وهو شيء . يحكى عن أبي عثمان المازني^(٤) أنه قال : الشرط والجواب غير مجزوم وإنما هو مسكنٌ على حكم الأفعال في أصلها من التسخين وحكى عنه أنه اعتمد أن الفعل إذا وقع في موقع لا يقع فيه الاسم ، ودَّ إلى حكمه الأصل ، وهذا قول فاسد . وما عظم أن^(٥) « أنا عثمان » في علمه وثقوب معرفته . وجلالة محله . كان ينصب عليه هذا المسمى الواضح . ويختار هذا القول الفاسد البين الفساد . وذلك أنه لو دعت الأفعال إلى أصلها يملوها في غير محل الأسماء . لم يميز أن ينصب بلن وأن وسائر نواصب الأفعال . لأنهم جميع^(٦) . لا تنفع بعدهن الأسماء . ولكن يلزم أيضاً أن يكون إعراب الأفعال وجهاً واحداً إذا حلت محل الأسماء . فكان ينتج من هذا ألا تكون الأفعال معرفة . لأن الإعراب هو اعتقاب الحركات أو : حركات وسكون على أواخر الكلام . وما يلزم طريقة واحدة فليس يجرى .

(١) الزيادة من « .

(٢) الأسطر من أول قوله « . منها وقد كان بعض أصحابنا » على هذا الترميم سائغة من ح . سبب اشتقاق

بعد كلمة « بواسطة » .

(٣) سقط من « . أنا رأينا » .

(٤) في ب ي ق : « المازني أبي عثمان » .

(٥) كلمة : « أن » سائغة من « .

(٦) في « . » . « كانت ينصب عن هذا المسمى » .

(٧) في « . » . « جمع » .

فإن سأل سائل فقال : ما قولكم في فعل الأمر ، أمر ب هو^(١) أم غير معرب ؟ قيل له هو عندنا مبنى على السكون على أصل ما يستحقه . فإن قيل : وما الذى أبطل أن يكون مجزوما ؟ قيل له : امتنع أن يكون مجزوما^(٢) من قبل أن الصورة الموضوع^(٣) للأمر من الفعل إذا لم يكن في أولها الزوائد الأربع لا تكون إلا على طريقة واحدة وشريطة المعرب أن يختص على آخره أكثر من حركة والمبنى لا يتغير عما يصاغ عليه من حركة أو سكون ، ففتبيننا بذلك أن فعل الأمر الذى ليس في أوله الزوائد الأربع مبنى على السكون ، ونكتشف هذا بمثال فنقول : إذا قلت : « زيد يذهب فو أنا أذهب »^(٤) أو « أنت تذهب » أو « نحن نذهب » قالوا من يذهب تكون^(٥) مرة مضومة ، ومرة مفتوحة^(٦) ، ومرة موقوفة^(٧) ، ما صحب « يذهب » أحد هذه^(٨) الحروف الزوائد فنقول : « أنا أذهب » ، ولن أذهب^(٩) ، « ولم أذهب » فإذا أثبت منه قلت : « اذهب » ، فغيرت الصورة ، ونزعت حرف المضارعة ، ولزم السكون ، فلما لزم السكون عندما بنى هذه البنية ، علمنا أن هذه البنية هي التي أوجبت أن تكون مبنية على حال واحدة .

فإن قال قائل : فهلا جعلناه مجزوما بلام محذوفة هي لام الأمر كأنكم قلتم « لتذهب » فحذفتم اللام ؟ قيل له : هذا لا يجوز ؛ من قبل أننا رأينا عوامل الأفعال ضعيفة ، لا يجوز حذفها نحو : ابن ، لم ، وأشباه ذلك . فلم يجوز أن نضمر اللام ونعملها ؛ لضعف ذلك ، وأيضاً فإننا رأينا الأسماء المعربة هي أقوى من الأفعال وأشد ثباتاً . وقد رأينا العوامل تمها تنقسم قسمين . أحدها يجوز حذفه ، والآخر لا يجوز .

(١) كلمة « هو » ساقطة من « . »

(٢) علمه ، قيل له امتنع أن يكون مجزوماً ساقطة من « . » لا تشق الشر بعد « مجزوماً » .

(٣) في « . » الموضوع .

(٤) كذا في « . » وفي سائر النسخ : « اذهب » .

(٥) كلمة : « تكون » ساقطة من « . »

(٦) في « . » : « مرة مفتوحة ومرة مضومة » .

(٧) في ح : « موقوفة » وهو خطأ .

(٨) في « . » : « ما صحب » يذهب هذه أسماء .

(٩) كذا في « . » وفي « . » : « يذهب » .

فالقذى يجوز حذفه ما عمل فيه الفعل . كقولك ^(١) : « حلا زيدا » . نريد « حلا ضربت زيدا » . ونحو ذلك على ما جرى عليه الكلام كقولك : « أزيداً ضربته » نريد ^(٢) « أضربت زيدا » ضربت وكسرو البتة المحذوف المبني خبره . كقولك : « اخلل رأسه » نريد « حنا اخلل » . وإنما يرتفع خبراً المبتدأ بما تقدم على نحو ما ذكرنا ^(٣) من الاختلاف فيه . فهذا القسم من الأسماء ويجوز حذف عامله . وكذلك ما جرى مجراه .

والذى لا يجوز حذف عامله . ما كان العامل فيه حرفاً . نحو قولك : « إن زيدا قائم » . ولعل بكراً مطلقاً . . . وأخذته من زيدا . « ومررت بمسروء وأشباه ذلك . وهذا القسم الذى ^(٤) لا يجوز حذف عامله هو أقوى وأمكن من الأفعال . وعوامله أسكن ^(٥) من عوامل الأفعال . ومع ذلك لا يجوز حذفها . فإذا لم يميز حذفها . لم يميز حذف ^(٦) ما هو أضغف منها عملاً .

فإن قال قائل : فأنتم تصيبون الأفعال بإضمار « أن » مع « الواو » . « والفاء » . « وهاء أو » . وتضرون « أن » ؟ قيل له : إنما جاز ذلك عندنا : لأنه قد بنى من الحروف ما يكون بياناً ^(٧) عما أتت ^(٨) ومثاله في الأسماء قولهم :

وَمَهْمُ بِالْه مُؤَزَّرٌ ^(٩)

وقولهم :

بِل بِلْدِ ذِى صُعْدِ وَأُضْيَابٍ ^(١٠)

(١) فى : « . . . وقولك . . . »

(٢) فى : « . . . وأما نريد . . . »

(٣) فى : « . . . وأما يرتفع غير المبدأ بما يذكر فى موضع على نحو ما ذكر . . . »

(٤) كلمة « الذى » سالط من فى .

(٥) فى : « . . . أكثر . . . »

(٦) الزوائد من ح فى .

(٧) كما فى ح وفى ب « . . . يأتى . . . »

(٨) سالط من فى

(٩) لم نعلم على البيت فى مصنفاتنا .

(١٠) البيت لمؤلفه من تصحيح فى ديوانه فى ١٢٩٨ هـ / ١٨٨٢ م وعنوانه « الأسماء » ٢٠٩/٤

ونحو ذلك في معنى «رَبُّ» جعلوا «الوار» و«بل» و«الفاء» بدلا من المحذوف وهو «رَبُّ» وكذلك الفاء والوار و [أبى]^(٤٢) عوض من المحذوف^(٤٣).

ولما يحذف ويعرض منه باب تنقصاً إن شاء الله⁽⁴⁷⁾ . ولما ذكرنا منه نبذاً غير متفصّل ، لأنّ القصد في الباب إلى غيره (لا إلىه)⁽⁴⁸⁾ .

ووجه ثان عما يهمل أن تكون اللام الجازمة لفعل الأمر محذوفة، كما تخفف أن
أنها لو كانت محذوفة، لبقى حرف المضارعة، وكان يقال: تنعَبُ في معنى «تنعَبُ»
كما بقي حرف المضارعة ^{١٥٦} حذفت «أَنْ» مع الفاء والواو، والدليل على ذلك أن الشاعر
إذا اضطر إلى حذفها حذَفَهَا، وبقي سائر الكلام على حاله، أنشد الأخفش:

محمد تُفِدُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ أَمْرِ نِيَا ^{١٧}
أَرَادَ تُفِدُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ .

وقال آخر :

فقلت ادعى ولوع فان ائدى
لعوت ان يئدى داعيان^(١٧)
أراد : ولادع

 $\mu_{\text{eff}} = \mu_0 + k_B T \ln(N)$ [illegible]

(۳) فوج و دولت کے اہلکار

(11) عرفت من : ،

$$-0.5 = 0.5 \sqrt{4} \quad (4)$$
[illegible]

والمرجع إليه ١٤٦/١ وأن جيش ٣٢/٧ وثقل ١٤٤ ذكره وشرح شمس الدين السبكي ٢٨٠
وإلا خلاف ٢٠٠ وبأن القرن ٣١٤ هـ وغیر القصر ٢٢٧ وقصر ١٧/٢ والمحرر ٩/٢

وقد أنكر « أبو العباس محمد بن يزيد » البيت الأول ، وقد أئشده كثير من الناس إلا أننا أردنا أن نبين أن حذف العامل لو كان على ما زعموا ، لم يوجب تغيير الصورة من المفعول فيه .

فإن قال قائل : « إلا كان الأصل فيه : « لننعم » ، و « لننحب » في فعل الأمر إلا أنه كبير »^(١) في كلامهم ، فحذفوه استخفافاً ، كما قالوا : « أبش » و « ولبنة » ، والأصل « أبى شى » ، و « ولب أنه » ، وقالوا : « عى صباها » ، والأصل : « أنعم صباها من نعم بنعم » ، ويقال : « نعم بنعم ، ونعم بنعم » « وعم صباها » من الكسور العين . وحذفوا التون التي هي فاء الفعل استخفافاً . لما كثر في كلامهم التحية بهذا ، وغير ذلك من المحذوفات .

قبل هذا قياس مطروح ، وتنبيه بين شيتين لا يشتبهان : وذلك من قبل أن المحذوف إنما يكون في شىء إذا كثر الكلام به^(٢) والرداد له . ولا يكون في نظائره . إذا نقص عن مثل حاله في الكثرة التي جاز معها الحذف . وقد رأينا فعل الأمر فيها كثر استعماله وما قل من الأفعال إذا لمروا به صالحوه هذه الصفة^(٣) نحو قولهم : « اهرززم »^(٤) ، و « اهرزجم »^(٥) ، ونحو هذا من الأفعال التي هي أقل من ذا أو مثله في اللفة ، يطرد فيه الحذف . فلو كان ذا على ما زعم الزاعم ، لا يختص الحذف بالكثير الدائر السعمل في كلامهم ، وما كان يتعدى الحذف إلى ما يقل ويشتد حتى يصير باباً مطرماً وقياساً لازماً .

الآنرى أننا لا نقول قياساً على : « لم يك » ، في معنى : « لم يكن » : « لم يكس »^(٦) « ولم يك » في معنى : « لم يكس » ، ولم يكن : لكثرة لم يكن لها . ولا نقول قياساً على : « لم يكبل » ، في

(١) في د ، كثر .

(٢) في د ، سقط ما بعد كلمة « استعمالاً » من هذا الترخيع ٧٠ سطر الطر .

(٣) الزينة من د .

(٤) في د ، « اهرزجم » .

(٥) « اهرززم » : استعج . انظر (الصحاح) حرزم ١٩٨٤/٥ .

(٦) « اهرزجم الترم » : اهرزجم . انظر (الصحاح) حرزم ١٩٨٨/٥ .

(٧) انصاف في د ، وفي د : « لم يكس » .

(٨) كلمة لم سابقة من د .

معنى ^(١) : « لم يُعط » ، « ولم يُجز » — في معنى لم يعط . ولم يُجز . فبين الفصل فإنه واضح إن شاء الله ^(٢) .

فإن قال قائل : فلم قالوا : « افض » ، فحذفوا الياء كحذفهم إذا قالوا : « لم يفض » ، وهذا الحذف يكون للجزم ، وهو ضربا « كما قالوا : « لم يضربا » ، وهو ضربا « كما قالوا : « لم يضربوا » ؟

فإن الجواب في ذلك أنه لا استوى المجزوم غير المعتل ، وفعل الأمر ، غير المعتل كفعلك : « لم يذهب » هو « اذهب يا زيد » ، وإن ^(٣) كان أحدهما مجزوما معربا ، والآخر مُشَكَّكَا على أصله . سوى بينهما في المعتل وفي التنبيه والجمع . وحمل ذلك أجمع على الواحد الصحيح .

وذكر « المازني » لفظا يؤول إلى ما قلنا ، فقال : « إذا قالوا افض ، وأرم : لمضارعة الجزم السكون . وهذا هو المعنى الذي أردناه ، إلا أننا لمحضنا هذا المعنى وبهتاء .

فإن قال قائل : لم جعلوا في إعراب الأفعال الجزم دون الأسماء ؟ قيل له : قد تقدم قولنا في امتناع دخول الجزم على الأسماء . وتبين الآن : لم ساع دخولها على الأفعال . فنقول وبالله التوفيق :

إن الاسم لما كان هو المستحق للإعراب في أصل الكلام . استحق جميع الحركات لقونه . ولما ستراد في موضعه . إن شاء الله ^(٤) . وضارع الفصل الاسم فجري مجراء . واستحال دخول الحركة التي ^(٥) هي الجر عليه : لما تبين لك من فساد ذلك في موضعه . فجعل مكان تلك الحركة — التي هي الجر — الجزم : ليكون معادلا للاسم في إعرابه : لتسام مضارعة له .

(١) في « د » معنى .

(٢) في « د » أنه تعالى .

(٣) عبارة « يا زيد » وإن « ساقطة من » .

(٤) في « د » : « الله تعالى » .

(٥) كلمة « التي » ساقطة من في .

قال سيبويه^(١) : « وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ . كما أنه ليس في الأسماء جرٌّ » .

قال أبو سعيد^(٢) : « إن سألت سائل : فقال : لم يكن في الأفعال المضارعة جرٌّ ؟ فإن في ذلك أجوبة منها :

أن الجر إنما يكون بأدوات يستحيل دخولها على الأفعال ، وهي حروف الجر ، وبالإضافة المحضة ، وليس لدخول ذلك على الأفعال معنى يُعقل . ألا ترى أنك لو قلت : هذا غلامٌ يضرب ، أو : مروت يضرب . ونحو ذلك فسد الكلام .

ووجه ثان : أن المضاف إليه يتعرّف به المضاف . أو يخرج (به)^(٣) من إيهام إلى تخصيص على مقدار خصومه في نفسه . فتقولك : « هذا غلامٌ زيد » فيعرف الغلام بزيد وتقول : « هذا غلامٌ رجلٌ صديق لك » . فيخرج الغلام عن حد الإيهام الذي في قولك : « هذا غلامٌ » حتى ينحصر ملكه على صديق له ، دون سائر الناس . وصديق له أخص من واحد من الناس سيهم .

ووجه ثالث : أن الفعل لا يكون إلا نكرة . ولا يكون شيء منه أخص من شيء . فإذا كانت الإضافة إنفا^(٤) ينفي لما زيادة معرفة المضاف . ولا سبيل إلى أن يُعرّف المضاف إليه . حتى يكون مقصوراً إليه معروفاً . فيُعرّف^(٥) المضاف بذلك . لم يصح .

ووجه رابع : وهو أن الفعل والفاعل جملة . ولا يجوز أن تقول : « هذا غلامٌ زيدٌ يقومٌ » . كذلك لا تقول : « هذا غلامٌ يقومٌ زيدٌ » : لأنه جملة كالابتداء والخبر .

ووجه خامس : أن الفعل إنما هو اللفظ الدال على حدث في زمان^(٦) ماضٍ أو غير

(١) ٢/١ (بكره) .

(٢) رسالة من د .

(٣) التمهيد من د .

(٤) ناقص كنه « إنما » ساقطة من ج .

(٥) في دقي « فيعرف » .

(٦) في د : « ماضٍ » .

(٧) في د : « زمان » .

ماضٍ . فلو أضفنا إلى الفعل كُتِبَ قد أضفنا إلى الحدث والزمن^(١) . ٧٠ إلى أحدهما ، ولا يصح الإضافة إلى زمان غير متعصّل . وأما بضاف إلى الزمان الدال على وقت منه بعينه : لأن الزمان الماضي يقع على « أسير » وما قبله . من الأزمنة التي لا يحصلها وقتا وقتا . وعلى ما بعده من الأوقات إل ما يليها من أقرها . فلا يتبيّن المضاف إليه من الزمان . ولا يتخلص من غيره .

ويدل على صحة هذا الوجه أن الزمان المستقبل قد يكون ماضيا . وقد كان الماضي مستقبلا . فلا معنى للإضافة إلى زمان لا يختص لنفسه حالا^(٢) . يتبيّن بها من غيره . والإضافات إنما حكمها والفائدة فيها : إخراج المضاف من حالة مبهمه إلى ما هو شخص منها .

وذكر [أبو الحسن]^(٣) الأخص في ذلك عِلَّتَيْن :

إحداها : أنه قال : لو أضفنا إلى الفعل لاحتجنا بعده إلى الفاعل . وقد علمنا أن المضاف إليه يقوم مقام التووين . ولم يبلغ من قوة التووين عنده أن يقوم مقامه شيئا .

والعلة الثانية . زعم أن الأفعال أدلة على غيرها . يعني [على]^(٤) الحدث والزمان^(٥) [و] على فاعليها^(٦) ومفعوليها .

وزعم أن المضاف إليه مدلول عليه : قال : والأفعال أدلة . وليست بدلول عليها . فلا يضاف إليها . لأن الإضافة إلى المدلول عليه لا إلى الدليل .

فإن قال قائل : فقد أضيق^(٧) أساء الزمان إلى الأفعال . كقولك : هذا يوم يقوم زيد . وساعة يذهب زيد وأنت يوم قام زيد ؟

(١) في دى « الزمان » .

(٢) في دى ١ « حالة » .

(٣) الزمان من « .

(٤) الزمان من ح د .

(٥) كنه « الزمان » - أسقطه س دى .

(٦) في دى « فاعليها » .

(٧) في دى : « أضيق » .

فإنما جازت إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال ، لأن الأفعال لا بد لها من فاعلين^(١) .
والفعل والفاعل جملة . والزمان يضاف إلى الجمل . كقولك : « رأيت يوم زيد أسير » .
« ورأيت زمن أبوك غائب »^(٢) . ونحو ذلك . فأضيف اسم الزمان إلى الفعل والفاعل . كما
يضاف إلى الابتداء والخبر . ويكون المعنى في ذلك كالمعنى في إضافة الزمان إلى المصدر . فإذا
قلت : هذا يوم يموت زيد فكأنك قلت : هذا يوم قيام زيد .
فإن قال قائل . فلم يخص الزمان بالإضافة إلى الجمل دون غيره ؟

فالجواب في ذلك أننا رأينا الزمان قد تُنشئ له أفعال . تدل على وقوع الجمل في أوقاته
المختلفة . نحو : كان . ويكون^(٣) اللذين هما عبارتان عن الماضي والمستقبل من الزمان .
وتليهما الجمل : ونحو : أصبح وأمس اللذين^(٤) هما عبارتان عن وقتين معلومين من الزمان
وتليهما الجمل . فمن حيث جاز أن يضاف المكان والزمان والمصدر^(٥) . وغير ذلك إلى
الفاعل . وكانت الجملة كالفاعل من حيث صيغ لها من لفظ الزمان ما يدل . عليها أضيف
الوقت إليها — أعني الجمل — كما صيغ للوقت ما يدل عليه .

وزعم « الأخفش » أنهم أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال : لأن الأزمنة كلها تكون
ظروفاً للأفعال والمصادر . لا يتنع شئ منها من ذلك فعرضوا من كون جميعها ظروفاً أن
أضافوها إلى الجمل والأفعال . وما يدل على هذا^(٦) : أن الزمان الماضي يعني « إذ » .
والزمان المستقبل يعني « إذا » والأزمنة ماضية ومستقبلية . فلما كانت « إذ » تضاف إلى
الجمل : المبتدأ والخبر والفعل والفاعل . أضيف [الزمان]^(٧) الذي في معناها إلى الفعل
والفاعل . والمبتدأ والخبر . .

(١) في دى : « فاعليها » .

(٢) في براح في : « يوم زمن أبوك غائب » .

(٣) في دى : « اللذان » .

(٤) « اللذان » .

(٥) كلمة « والمصدر » ناطقة من دى .

(٦) كلمة « هذا » ناطقة من دى .

(٧) الزمنة من دى .

ولما كانت « إذا » مضاف إلى الفعل والفاعل فقط ، أضيف الزمان الذي في معناها إلى الفعل والفاعل فقط ، فلا نقول : أنتيك زمانٌ زيد قائم ؛ لأنك لا نقول : أنتيك إذا زيد قائم » .

[ومما يدل على صحة ما بيننا أن الفعل مشتق من المصدر في زمان ماضٍ أو مستقبل ، وليس بدال على وقت من الماضي معين ولا من المستقبل ، فصار الزمان كـبعض الفعل ؛ إذ كان الفعل يدل على شيئين : أحدهما الزمان ، والآخر : للمصدر فإذا أضفنا الزمان إليه فقد أضفناه كما يضاف البعض إلى الكل كقولنا : « تَوَبَّ عَزَّ » وخاتمٌ حديدٌ « وفي إضافتنا إليه قائدة ، إذ كان يتحصل فيها غير الزمان ولا يضاف إليه المصدر ؛ لأن الفعل معه الفاعل . فقد دلَّ على أن المصدر له ، فلم يضاف إليه ^(١١)] .

فإن قال قائل : فقد يضاف إلى الفعل غير الزمان ، وهو قورم ؛ اتنى بآية قائم زيد ، أراد : بعلامه قام زيد ، قال الشاعر :

بآية يقدمون الخيل زورا كأن على شهابكها سُداساً^(١٢)

وقورم : « أذهب بذى نسلم » ، و«أذهبها بذى تسلمان » ، « وأذهبوا بذى تسلمون » ، « وأذهبى بذى تسلمين » ، و« أذهبها بذى تسلمان » ، « وأذهبن بذى تسلمن » .

فالجواب في ذلك أن يقال : أما « آية » فلما جاز إضافتها ؛ لأنها بمنزلة الوقت ، وذلك أن الوقت إنما يُجْعَلُ ؛ ليُعلم ترتيب الحوادث في كونها . وما يتقدم منها ، وما يتأخر ، وما يقترن وجوده بوجود غيره ، والمقدار الذي بين وجود المتقدم منها والمتأخر ، فصار ذكر الوقت علماً له ، وقع أم لم يقع ، وما يقترن وجوده بوجود غيره ، يكون كون أحدها علامة لكون الآخر وقتاً له .

(١١) ما بين المتعربين ابتداء من قوله أولُ الكلمة : « و » ، ما يدل على صحة ما بيننا « على غير » : « فلم يضاف إليه » .

(١٢) هذا البيت لزيد بن عمرو التميمي المعروف بأبي العيص . كما يجب ذلك كلام الزجاني في الإيضاح ١١٢ وجاء في القراءات أنه للأعشى ، وليس في رواه ، وفي نسخة سيوه . وانظر للقراءة ١٢٧٣

وسيره ١٦٧/٩ وفيه « تقصرون » بالثاء . والفق ٤٩٩ (١ ، انظر الفكر) وشرايف الفقه للسيوطي ٣٧١

ويدل على هذا أنك قلت^(١) : « إذا أتت المؤمن فأتى » فيصير إتيان المؤمن وقتاً لإتيانه
وعلاوة له . كما أنك لم قلت : « إذا كان يوم كذا فأتى » فقد جعلت ذلك اليوم وقتاً لإتيانه .
وعلاوة متى وجدها احتمال أمرك عند كونها ، وكذلك إذا قال : « بأية يوم » فقد جعل
« يوم » وقتاً لما يريد . فيصح أن يضيف العلامة إلى الفعل ، كما تضيف الوقت : لأنها في
التحصيل فينولان إلى شيء واحد .

وأما قولهم : « اذهب بهذا تسلم » ففسر الطاء معناه ، فقالوا : [معناه]^(٢) :
اذهب بسلامتك ، والذي جوز عتدي إضافته إلى الفعل ، أن معنى : ذى ، إنما هو لذات
الشيء . كما تقول : مردت برجل ذى مال ، فذى هو الرجل وهو نعت [له]^(٣) . وأضيفته
إلى « مال » ، فإذا قلت : « اذهب بهذا تسلم » فكأنك قلت : اذهب بيوم ذى تسلم .
أو بوقت ذى تسلم ، ففى هو اليوم والوقت ، فلذلك جاز إضافته إلى تسلم . وأقمت مقام
اليوم ، فانهم هذا فإنه لطيف جداً .

وقال بعض أهل العلم : إن « ذى » بمنزلة « الذى » كأنك قلت : « اذهب بالذى تسلم »
والهاء محذوفة وهو مصدر تقديره بالسلامة التى تسلمها ، وذكر لأنه أراد السلامة وإن
لم يستعمل .

وجملة قول « سبويه » أن الأفعال لم يضاف إليها : لأن المضاف داخل في المضاف إليه^(٤) :
ودخله فيه أنه يقوم مقام التووين ويعاينه ، وهو معه كالشيء الواحد ، والزمان كـ بعض
الفعل : إذ كان الفعل شبيهاً : أحدهما : الزمان ، والآخر : المصدر ، فإذا أضفنا الزمان إليه ،
فقد أضفناه كما يضاف البعض إلى الكل كقولنا : ثوبٌ خضرٌ ، وخاتمٌ حديدٌ ، وفى
إضافته^(٥) إليه فائدة : إذ كان يتحصّل منها غير الزمان ، ولا يضاف إليه المصدر ، لأن الفعل
مع الفاعل : فهو يدل على أن المصدر له فلم يضاف إليه . فاعرف ذلك إن شاء الله^(٦) .

(١) « تقول » .

(٢) الزيادة من د .

(٣) الزيادة من د .

(٤) فى : « المضاف إليه » .

(٥) فى ج : « إضافية » .

(٦) فى د : « الله تعالى » .

وأيضاً فإنَّ الأول يضم الثاني إليه . وزيادته عليه تدل على ما يدل عليه منفرداً . غير أنه في الإضافة له اختصاص بنسب قد كان متوجهاً فيه وفي غيره كالآلف واللام . ويكون اختصاصه على حسب ما للتالي من التعريف والتخصيص . فلما لم يختص المضاف بإضافته إلى الفعل — كما ذكرنا — بطلت الإضافة .

فإن سأل سائل فقال : أخبرونا عن قوله : « وليس في الأفعال للمضارعة جر » . كما أنه ليس في الأسماء جزم » . لم يمنع دخول الجر على الأفعال . حيث امتنع دخول الجزم على الأسماء ؟ وكيف صار امتناع دخول الجزم على الأسماء أصلاً لمنع دخول الجر على الأفعال . وما وجه رد أحدهما على الآخر ؟

فإن الجواب في ذلك أنه لم يجعل امتناع الجزم في الأسماء معلّةً منعها ^(١) دخول الجر على الأفعال . وإنما أراد أن كل واحد منها يمنع في بابه للمعلّة التي تمنعه . والمعنى الذي يفهمه . فتصرف ذلك إن شاء الله ^(٢) .
فإن قال قائل : فما معنى قوله : « لأن المجرور داخل في المضاف إليه ؟ » والإم عادت الهاء في إليه ؟ وكيف تلخيص هذا الكلام وترتيبه ؟

فإن الجواب في ذلك : أن قوله : « لأن المجرور » . يريد : المضاف إليه . وهو الثاني . داخل في المضاف إليه . بمعنى : داخل في الأول الذي قد أضيف إلى المجرور . والهاء تعود إلى المجرور : فكانه قال : لأن الثاني المجرور داخل في الأول المضاف إلى الثاني . فاعرفه إن شاء الله .

فإن سأل سائل . فقال : لم عاقبت الإضافة التنوين ؟

فالجواب في ذلك أن التنوين إنما دخل عندنا : للفرق بين ما يتصرف وما لا يتصرف . متى أضيف الاسم أخرجه الإضافة إلى حكم المتصرف . فزال المعنى الذي له ^(٣) دخل للفرق .

(١) كلمة « يا » ساقطة من د .

(٢) عبارة « إن شاء الله » ساقطة من د .

(٣) كلمة « به » ساقطة من د .

وقوله : « وليس ذلك في الأفعال » . يعنى : وليس المعنى الذى تجرُّ به الاسم في هذه الأفعال . يعنى في الأفعال المضارعة . وقد ذكرنا المعنى الذى تنفرد به الاسم في الجر بما أُلغى عن إعادته .

قال « حبيب » : « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين » .

يعنى ضارعت الأفعال المضارعة أسماء الفاعلين . وأضمرها لتفخيم ذكرها أنك تقول : « إن عبد الله يفعل » . فيوافق قوله : « لفاعل » . حتى كأنك قلت : إن عبد الله^(١) لفاعل . فيها تريد من المعنى .

إن سأل سائل . فقال : إذا قلنا : « زيدٌ فاعل » و « إن زيدا لفاعل » . أو « فاعل^(٢) » . هل دُلَّ هذا على وجود المعنى الذى ذكره في وقته . أو هو مبهم لا يوقف عليه ؟

فإن الجواب في ذلك أن الإخبار عن الأشياء كلها أول الأوقات بها الوقت الذى وقع فيه الخطاب عن المعنى . لأنَّ^(٣) اللفظ جعَّ له . وذلك أن المتكلم إذا قال : زيد قائم . فإنما يريد إفادة المخاطب . ونعرفه من أمر زيد ما خفى عليه . وإن^(٤) لم يكن في حاله قائما . فهذا الوصف غير لازم له . والمتبادر في الخطاب أن يكون للحال . فتلزم من جهة المعنى أن الوصف متى ما عُرِى من التسمية إلى وقت بعينه . كان مفسورا على وقت التكنيم به^(٥) والإخبار : لما بينا أن حكم الخطاب إفادة المخاطب به ما يحتاج إلى معرفته .

فإن قال قائل : فإذا قلت : إن زيدا يقوم . فهل الفعل لأحد وقتين مبهمين . لم هو للحال ؟

(١) كما في ج « أما في ب في ي » إن زيدا فاعل .

(٢) في د « وإن زيدا فاعل أو الفاعل » .

(٣) في ج « لا لأن » والعرب ما أتيت .

(٤) في د « وإنما » .

(٥) كلمة « به » نكتة من ج د .

فالجواب في ذلك : أن أصحابنا على قولين^(١) . قال بعضهم : اللام تنصرف الفعل المضارع في خبر إن على الحال ، واستدل على ذلك بقول سيبويه : حتى كأنك قلت « إن زيداً لفاعل » فيما يريد من المعنى ، فقال : قد علمنا أننا إذا قلنا : « إن زيداً لفاعل » فإنما يريد به الحال ، وقد قال لنا : إن قولنا : « إن عبد الله ليفعل » ، كقولك : « إن عبد الله لفاعل » ، فصح بهذا الكلام أن اللام تنصرف الفعل المضارع^(٢) على الحال .

وقالت طائفة أخرى من أصحابنا : إن اللام تنصرف الفعل المضارع على الحال ، وأجازوا أن تقولوا : « إن عبد الله سوف يقوم » واستدلوا على صحة ذلك بقوله عز وجل : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾^(٣) فقالوا : لو كانت اللام تنصرف الفعل على الحال لم يجوز أن تقول : « ليحكم بينهم » كما أن السين وسوف لما قصرنا الأفعال المتعارضة على الاستقبال ، لم يجوز أن يقول القائل : « إن زيداً سوف يقوم الآن » لأنه يجمع^(٤) بين معنيين متضادين .

فإن قال قائل : فأنت تقول : إننا إذا قلنا « زيد قائم » فأولى الأشياء بهذا الكلام أن يكون للحال ، ومع ذلك فقد يجوز أن تقول : « زيد قائم غداً » وكذلك : « إن زيداً يقوم » ، هو للحال ، ومع ذلك يجوز : أن تقول : « إن زيداً يقوم غداً » .

فإن الجواب عن ذلك أن قول القائل : « زيد قائم » لم يدخل عليه لفظ لوقت دون وقت ، وهو مبهم الصيغة يجوز أن يكون للماض والحال والمستقبل ، غير أننا نجعله للحال ، إذا عُرِيَ من غيره . لما ذكرنا من فائدة المخاطب به . واللام فيما زعم هذا الزاعم تدخل على الفعل المضارع الذي يصلح لوقتين ، فتعصره على أحدهما ، كما تدخل السين وسوف عليه فتعصره على الآخر ، فقلنا : لو كانت اللام هي التي قصرت الفعل على أحد الوقتين ، فإذا قصرته على أحد الوقتين لفظاً لم يجوز أن تجعله للآخر . فنقول : « إن زيداً يقوم غداً » مع

(١) في « على وجهين » .

(٢) ما بعد قوله « قال بعضهم » الكلام تنصرف لعمل المضارع ، حتى هذا الوضع ساقط من ي : لا تثنان الظرف بعد

كلمة « للمضارع » .

(٣) سورة النحل ٢٧ / ١٦٤

(٤) إلى « جمع » .

دخول اللام ، كما لا يجوز أن نقول : « إن زيدا سوف يقوم الآن » : لأن « سوف » قد أخرجت الفعل إلى المستقبل وقصرته عليه . وهذا القول الثاني أقرب عندي .

فإن قال قائل : فإما معنى قول سيبويه : « حتى كأنك قلت إن زيدا لفاعل^(١) فيها تريد من المعنى » فالجواب في ذلك أننا إذا قلنا إن زيدا ليفعل . صلح أن نريد به الحال وصلح أن نريد به المستقبل ، فإذا أردنا به الحال فكأنما قلنا إن زيدا لفاعل الآن . وإذا أردنا به المستقبل . فكأنما قلنا إن زيدا لفاعل بعد . فجاز أن يقع (فاعل) مكان (يفعل) وإن كنت في أحدهما تحتاج إلى زيادة لفظ للبيان فأعرف ذلك إن شاء الله^(٢) .

قال سيبويه^(٣) : « وأما الفتح والضم والكسر » والوقف . فلأسماء غير المتحركة المضارعة عندهم ما ليس باسم مما جاء لمعنى ليس غير » .

إن^(٤) سأل سائل فقال : أخبرتنا^(٥) عن النصب والرفع والجزم والجزم . هل يقال لها فتح وضم وكسر ووقف ؟

فالجواب في ذلك أن يقال : نعم .

فإن قال^(٦) : فلم خص سيبويه تسمية الفتح والضم والكسر والوقف للأسماء غير المتحركة . وقد زعمتم أن العرب^(٧) يقال له ذلك ؟

فالجواب في ذلك : أن سيبويه وسائر النحويين فصلوا بين الضم الذي يعامل والضم الذي يعبر عامل في التسمية والتلقيب . إفا أرادوا تقريب معرفته على المخاطب ليتناول علم ذلك من قرب . ولا فرق بين المُرَبِّ والمُتَبِّ في التلقيب . ولكلهم بطلوا الفتح المطلق لقباً

(١) ي : « زيدا الفاعل » تحريك .

(٢) « . » : « إن شاء الله تعالى » .

(٣) بولاق : ٣/٩ = حارون ١٥/٦

(٤) في بولاق : « ولما الفتح والكسر والضم » . وكنت عند حارون .

(٥) محله في : « قال أبو سعيد » .

(٦) ب : « أخبرنا »

(٧) ب : « فإن قال سيبويه فلم خص سيبويه » تحريك .

(٨) ي : « العرب » تحريك .

للمبنى على الفتح ، والضم المطلق لقباً للمبنى على الضم ، وكذلك الكسر والوقف ، ويجعلوا
النصب^(١) لقباً للمفتوح بمائل ، وكذلك المرفوع والمجرور والمجزوم ، لا يقال لشيء من
ذلك مضمومٌ مطلقاً ، وإنما يُقَرَّع عنه بتثنية ثلثا يدخل في حيز المبتدآت المسميات هذه الأسماء
المطلقة^(٢) ، والدليل على أن كل ذلك يجمعه اسم الفتح والضم والكسر والوقف ، أن سامعا
لو سمع لفظين مفتوحين أحدهما بمائل والآخر بغير عامل لم يفتعل بينهما بنفس السمع
واستوعبا عنده في النطق ، حتى يرجع فيعرف^(٣) ما أوجب ذلك له من عامل أو غير ذلك .

وقوله : « فللأسماء غير المتحركة المضارعة عندهم ما ليس باسم مما جاء لعنى ليس
غير » . قوله : « فللأسماء غير المتحركة » ، فهي للأسماء المبنية عندهم ، بمعنى المشايعة
عندهم الحروف التي جاءت لعنى ليس غير .

فإن قال قائل كيف تحرب « غير » في هذا الموضع ؟

فإن أبا العباس كان يقول : « غير » مبنى على^(٤) الضم ، مثل قَبِلَ وَهَبْتُ ، كذلك إذا
قلنا لا غير ، وكذلك القول في سائر الحروف^(٥) التي جرت مجرى هذا إذا حذف منها
الضاد إليه وكان معرفة مثل : قَدَامٌ ، وخَلْفٌ ، وَتَحْتُ ، وَأَمَامٌ ، وَوَرَاءُ ، وَقَبْوَى ، قال
الشاعر^(٦) :

يُنْجِبُهُ مِنْ يَنْشِلُ حَمَامِ الْأَغْلَالِ
وَقَفْعُ بَيْدٍ عَجِبَلٍ وَرَجُلٍ يَنْشَلِلُ
قِيَامِ مِنْ قَفْطٍ وَرَبَا مِنْ عَالٍ^(٧)

(١) في د : « النصب » و تحريف .

(٢) في د : « مطلق » .

(٣) في د : « متعرف » .

(٤) في د : « علم » و تحريف .

(٥) في ج : « من سائر الحروف » .

(٦) في د : « قال وكين » .

(٧) الأبيات لفرعون بن رجاء البصري في التيسار (مجلد ١٤/١٩٨ ط ١٩٣٦/١٩) ، ولا تنبه في إصلاح المنقول

٣٦ ، والقياس (ط ١٩٩٢/١ : ٢٥٩/١٩) ديوانه استلحق في الجمع « وشأنى » من تحت

رأى من « ل » ، ويصح في د : « وروى : نظماً من تحت وتروى من على » .

وقال آخر :

... .. ولم يكن لفلانك إلا من وراءك^(١)

وهو كثير .

فلان قال قاتل : فم معنى قوله : ليس غير . وما موضع غير ؟ فإن الجواب في ذلك أن ليس دخلت ها هنا للاستثناء . كقولك : « جاءني القوم ليس زيداً » تريد : ليس بعضهم زيداً . واسم ليس مضر^(٢) في النية . وموضع غير^(٣) منصوب بخبر ليس ، كما كان زيد منصوباً في قولك : « أتاني القوم ليس زيداً » . كأنك قلت ليس شيء غير ذلك . فحذف منه المضاف وبقي على القسم . والعرب تفعل ذلك فيها عرف معناه . يقولون : « أتاني زيد ليس إلا » . « وأتاني القوم ليس إلا » أي ليس إلا هذا الذي ذكرت .

وتقدير قوله : « المضارعة عندهم ما ليس باسم مما جاء لمعنى ليس غيره » ، كأنه قال : المشابهة للحروف التي جاءت لمعنى ليس غير ذلك المعنى ، أي ليس ما جاءت فيه غير ذلك المعنى ، فجعل الاسم في النية وحذف المضاف^(٤) إليه وغير ينلوه .

وأما الزجاج^(٥) فإنه كان يقول إذا قلت : « ليس غير » أو « لا غيره » فأدرجته ، نونته ، ويكون التقدير : مما جاء لمعنى ليس فيه غير ، وهو يريد : غير لك المعنى ، وكذلك : « لا غير » ، يريد لا فيه^(٦) غير لذلك المعنى ، ويحذف الخبر ، وحجته في ذلك

(١) قلته : « هذا أنا لم يؤمن عليك ولا أكن » . وهو الحق من مالك . انجيل اسطر . ابرار . المراجع ١٧٧/١
وأين يمشي ٨٧/١ وسأقنى هنا .

(٢) كلبه . « مضر » : ساطعة من د .

(٣) مباداة : « فإن الجواب في ذلك أن ليس ... وموضع غير » : ساطعة من سبب انتقال الخبر .

(٤) كلبه . « المضاف » : ساطعة من ي .

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري . أحد ثلاثة الفراء . توفي سنة ٣٩١ هـ . ظهر ترجمته وسائرنا في إنباء الزوائد ١٥٩/١

(٦) كلبه : « لا فيه » : ليست في ح .

أنه بمنزلة أئى وكل وبعض أئبن منونث ، وإن حذف ما أضف إلى : كقولك : أئى قام ، وكقولك ^(١) : تخلف بعض وجاء بعض ، ونحو ذلك . وفي القولين جميعاً نظر ، والله الموفق .

قال ^(٢) : «والأفعال ^(٣) التي لم تجر مجرى المضارعة .

الأفعال التي لم تجر مجرى للمضارعة ^(٤) هي الأفعال الماضية المبنيّة على الفتح وأفعال الأمر المبنيّة على الوقف ، فأما أفعال الأمر فقد مرّت ، وأما الأفعال الماضية فسنراها إن شاء الله ^(٥) .

قال : «وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تحي إلا معنى» ، يعنى : الفتح والهم والكسر والوقف للأسبلة المبنيّة وللأفعال غير المضارعة وللحروف . وقوله ^(٦) : «فالفتح في الأسبلة تحوّلهم حين ^(٧) وأين وكيف» .

قال أبو سعيد ^(٨) : اعلم أن الأسماء المبنيّة كلّها لا تخرج بنائها من أن يكون لمشابهة الحروف ومضارعها ، أو لتعلق بها وملابسها ، أو لوقوع المبني موقع فعل مبني ، أو لخروجه عما عليه نظائره وخلافه لباب أشكائه ، وأنا مبين جميع المبنيات بما يحضر لي من شرحها وإبانتها بعلمها ، وبالله التوفيق .

فتبدأ من ذلك ما ذكره سيوفه في هذا الباب ونشفعه بسائر المبنيات ، فنقول ذلك «حيث» اعلم أن حيث فيها أربع لغات ، يقال حَيْثٌ وحَيْثٌ ، وخَوْثٌ وخَوْثٌ ، وهي مبنيّة في جميع وجوهها والذي لوجب بناءها علّتان :

(١) في ج ١٠ : كقولك .

(٢) ١ : ج ١ : ٣ / ١ - ح ١ : ١٠ / ١ .

(٣) ١ : في ج ١ : ١٠ / ١ - وكذا في ج ١ : ١٠ / ١ .

(٤) عبارة : «الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة» ليست في ج ١ .

(٥) ١ : «إن شاء الله تعالى» .

(٦) ١ : ج ١ : ١٠ / ١ - ح ١ : ١٠ / ١ .

(٧) في ج ١ : ١٠ / ١ : حيث ، ولا ينفق مع ما أئى بعد .

(٨) ج ١ : ١٠ / ١ : المفسر .

إحداهما أنها تنفع على الجهات الست ، وهي : خلف ، وقدام ، ويمنة ،
 ويسرة ، وفوق ، وأسفل ، وتنفع على كل مكاناً . وكل واحد من هذه الجهات تنفع
 مضافة إلى ما بعدها ، وأبهت «حيث» فوقت عليها كلها ولم يخص مكانها دون
 مكان ، فشبهوا إيجابها في الأمكنة «بإذ» المبهم في الزمان الماضي كله ، فلما كانت
 «إذ»^(١) مضافة إلى جملة موضحة لها^(٢) ، لوضحت «حيث» بالجملة التي أوضع بها
 «إذ» من ابتداء وغير فعل وفاعل ، فلما استحضت الإضافة ومبنيها ، صارت بمنزلة
 قبل وبعد ، إذ حذف المضافتان إليه وبنيتهما كما بينا .

والعلة الثانية : أنه ليس شيء من غير الأزمنة ، وما في معناها يضاف إلى الجمل
 إلا «حيث» ، فلما عاينت أخوانها^(٣) «حيث» بأنها قد أضيفت إلى الجملة^(٤) بنيت^(٥)
 لمخالفتها أخوانها ودخولها في^(٦) غير بابها ، أعني في مشابهة إذ من الإضافة إلى
 الجمل ، واستعفت أن تبنى على السكون ، لأن المبني على حركة من الأسماء هو ما
 كانت له حالة في التمكن ، مثل : قبل ، وبعد ، وأول ، ومن حين ، وسانيد ،
 وكان حكم آخره أن يكسر لالتقاء الساكنين .

وسبب لما وجب الكسر في الفاء الساكنين دون غيره إذا انتهينا إلى موضعه إن شاء الله
 — فلم يكسر وفتح استفلاً للكسرة مع الباء . فإن قال قائل : فقد قالوا : جبر وويج
 ووهيت فكسر وهن . فإن الجواب في ذلك أن الحرف على مقدار كثرة استعماله تختار جفته
 وتزور سهولته . فلما كثر استعمال حيث مع الطة التي ذكرنا من اجتماع الكسر والياء أثروا
 الفتح لذلك ، فلما^(٧) من ضم «حيث» فألما ضمها لما كانت مستحقة للإضافة ومبنيها كما

(١) كلمة «إذ» سادسة مره .

(٢) في «٥٥» باب «تحريف» .

(٣) كلمة «أخوانها» سادسة من ح .

(٤) عبارة «حيث» بنيت بأنها «حيث» إلى الجملة .

(٥) كلمة «بنيت» سادسة من و .

(٦) في «٥٥» ودخولها من «تحريف» .

(٧) في ح «٥٥» وأما .

فَعَلْ بِقَبْلُ وَبَعْدُ . ونحن نبين علة الضم في قبل وبعد إذا انتهينا إليه إلا أن الضم في حيث لا لتقاء الساكنين . وفي قبل وبعد للبناء في أول أمره .

وفد حكى الكسائي^(١) عن بعض العرب أنهم يكسرون «حيث» فيقولون «حيث لا يملكون»^(٢) فيضيفونها إلى جملة ويكسرونها مع ذلك . والأمر في هذه اللفظة عندي أنهم شبهوها بأسهل الزمان إذا أضيفت إلى غير متحرك . فيجوز بناؤها وأعرابها . كقوله عز وجل : ﴿وَمِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِذْ أَخْبَرْتَهُمْ أَنَّا مَكِيدُونَ لَكُمُ الْفَيْسَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ فَاذْكُرُوا الْفَيْسَ الَّذِي كُنتُمْ تُكِيدُونَ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْبَنَاءِ إِذْ تَبَرَّأْتُمُ الْيَهُودَ الَّذِينَ أُضْهِرْتُمْ وَيَهُودِيَّتُمْ الَّتِي قَالَتْ إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذْتُمُ الْيَهُودَ أَوْلِيَاءَ مِنْكُمْ فَهُمْ يَبْغُونَ كُنُوزَهُمْ إِذْ تَبَرَّأْتُمُ الْيَهُودَ الَّذِينَ أُضْهِرْتُمْ وَيَهُودِيَّتُمْ الَّتِي قَالَتْ إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذْتُمُ الْيَهُودَ أَوْلِيَاءَ مِنْكُمْ فَهُمْ يَبْغُونَ كُنُوزَهُمْ إِذْ تَبَرَّأْتُمُ الْيَهُودَ الَّذِينَ أُضْهِرْتُمْ وَيَهُودِيَّتُمْ الَّتِي قَالَتْ إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذْتُمُ الْيَهُودَ أَوْلِيَاءَ مِنْكُمْ فَهُمْ يَبْغُونَ كُنُوزَهُمْ﴾ وقُلْتُ أَلَا تَضَعُ وَالشُّبَّ وَأَزْعُ^(٣)

وروى : على جين . فمن قال : على جين . جرّه على . ومن قال : على حين بناء : لأنه^(٤) أضافه إلى غير متحرك .

وفي كسرة «حيث»^(٥) وجه آخر يجوز عندي . أن يكون الذين كسروها فعلوا ذلك لا لتقاء الساكنين . لا للعامل على ما يجب في التقاء الساكنين من الكسر . فأعرف ذلك إن شاء الله .

(١) هو على بن حمزة الكسائي رأس مدرسة الكوفة في النحو وأحد الفقهاء السبعة . توفي سنة ١٨٩ هـ . انظر ترجمته ومبصرته في إنباء ، الجزء ٢/٢٤٩

(٢) سورة الأعراف ١٨٢/٧ والنظم ١٨٢/٧٨ وانظر القراءة على الخطيب ١٣٩/١

(٣) سورة هود ١١٢/١٦

(٤) التبع : كتابه اللساني في ديوانه (ضمن القواعد النحوية) ١/١٧٢ من ١٨ وعمره الصراخية قبل الإسلام ١٩٨ : «وقلت أَلَا أسمع» وكذلك في بعض القرآن ٢٢٧/١ والكافي للشيعة (إبنت) ١٠٥ والإيضاح (إبنت) ١٢١ والمتن ٥٦ والنص ١٠٩/٢ - ١٠٩/٢ - ٢٥٧/١ وعزارة الألب ١٥٩/٣ وشرح قواعد الحق ٢٧٩

(٥) زب : «ما على لأن» . فرب

(٦) في ٥١٠ وفي كثير من حيث ١٠

وَبَيْنَ الْعَرَبِ مَنْ يَضِيفُ حَيْثُ فِعْرٌ مَا يَبْدُوهُ ، أَتَشَدُّ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ^(١٦) بَيْنَا آخِرُهُ :
حَيْثُ لِيَ الْعَمَامِ ^(١٧)

فهذا بناء ، وأضافه كما قال : «مَنْ لَفَزَ حَكِيمٌ عَلَيْهِ» ^(١٨) .

فإن قال قائل : إنما ضم «حَيْثُ» لأنها تشتغل معناها على شيئين ، كما ضم «نَحْنُ» حين دَلَّتْ على التثنية والجمع . وكما ضُمَّتِ الضَّادُ من «ضَرَبَ» حين اشتملت على الفاعل والمفعول .

فالجواب في ذلك أن ما ذكره كُتِبَ خطأ لا يثبت في جَبَّاج . ولا يستمر على نظر : لأنه لو كان على ما زعم لَوُجِبَ أَنْ تَضُمَّ «إِنَّ» لاحتياجها إلى شيئين بعدها واشتمالها عليهما ^(١٩) . كقولك : قائم زيد إذا قام عمرو ^(٢٠) . وَوُجِبَ أَنْ لَا تَضُمَّ : قيل . وبعد إذ بنا . لاشتغالها على شيء واحد . يدعى على فساد هذا القول أيضاً أنا من أضفتنا شيئاً من أسماء الزمان إلى فعل وفاعل فينبأ لم يميز ضمة ، وإن كان قد اشتمل على شيئين . كقولك : على حين ضربت زيدا . ولا يجوز الضم ^(٢١) . وإن كان مستعلاً على شيئين . ولو تفقينا الرجوع التي تُفسد هذا القول لطلال ^(٢٢) الكتاب . بينا الغرض غيره .

وأما «أَيْنَ» فإنه اسم من أسماء المكان . وهو يستوعب الأمكنة كلها . متضمنة لبعض الاستفهام . والامكنة في ذلك أن سألنا لو سأل عن مكان فقال : «أَيْنَ» ^(٢٣) الدار زيد ؟ أوفى

(١٦) هو أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرجي . أحد أعلام النحاة الكوفي . توفي سنة ٢٢٦ هـ . انظر ترجمته ومصادرنا في «إبنة الرواة» ١٢٨/٣

(١٧) في حاشية الأناضول ١٢٤/٣ «وقد ورد ابن الأعرجي بينا ههنا . حيث في «صاحبه» . قال الثوري في شرح الكافية : «إنا يشتد لبس بشبهه للاختلاف في صدره» . ثم سأل هذا الاختلاف لما ظفر .

(٢٠) سورة النمل ٢٧/٦

(٢١) ب : «عنها» .

(٢٢) من هنا إلى قوله لها «أَيْنَ» «وأما أين» سابق من ج .

(٢٣) «جارية» . «ولا يجوز الضم» سابقة من ج .

(٢٤) ي : «عقاب» . «عريف» .

(٢٥) «حرة الاستفهام» كلمة من ل .

السوق ، أو في السجدة^(١) . ولم يكن في واحد منها ، قال المشول « لا » . ويكون
جيباً^(٢) . ويكون صادقاً في ذلك ، وليس عليه أن يجيب عن مكانه وإن كان عالماً به لأنه لم
يسأل إلا عن كونه في هذه الأمكة فقط ، ولو ذهب السائل فعد^(٣) الأمكة^(٤) مكاناً
مكاناً في الاستفهام فصر عن استبعادها وطال عليه بلوغ غايتها ، فأنى بلفظة تشتمل على
الأمكة كلها وتقتضي الجواب عن كل واحد منها ، وتتضمن معنى الاستفهام ، وهي « أين »
ووجب أن ينبى على السكون لوقوعها موقع حروف^(٥) الاستفهام ، إلا أنه انتهى في آخره
ساكتان . الأول منها باء ، فأنزروا الفتح من أجل الباء إلى قبلها ولأنها كثيرة النور في
كلامهم . ولم^(٦) يحصلوه على قياس ما يجب في النقاء الساكنين من الكسر استقلالاً للباء
والكسرة بعدها ، لأن الكسرة كيعض الباء ألا ترى أنك إذا أشبعت الفضة صارت واداً ،
وإذا أشبعت الكسرة صارت باء^(٧) ، وإذا أشبعت الفتح صارت ألفاً .

وقد اختلف الناس في الحركات والحروف المأخوذة منها الحركات^(٨) : فقالت طائفة
إن الحروف حركية من الحركات ، كأنهم جعلوا الواد مركبة من ضمة مُشَبَّعة [وكذلك
أختلها]^(٩) ، وقالت طائفة : إن الحركات مأخوذة من الحروف ، قالوا : والدليل على ذلك
أنا رأينا هذه الحروف الثلاث لها مخارج كمتخارج سائر الحروف ، فعلمت أنها غير مركبة من
شيء سواها ، والحركات مأخوذة منها^(١٠) ، وعلى^(١١) أن الحركات مأخوذة منها أنا إذا

(١) في « أ » أثر في إسقاط ثبوت المسند .

(٢) « أ » أثر في إسقاط ثبوت المسند .

(٣) عبارة : « لا ويكون صواباً » ساقطة من ج .

(٤) في « أ » بعد « وهي ساقطة من ق » .

(٥) كلمة « الأمكة » ثبتت في ج .

(٦) في « ج » حرف .

(٧) في « د » ولا .

(٨) عبارة : « إذا أشبعت الكسرة صارت باء وإذا أشبعت الفضة صارت واداً » .

(٩) في « ه » الحروف .

(١٠) ما بين المتعرجين من ق .

(١١) عبارة : « والحركات مأخوذة منها » ساقطة من ق . « وبعدها في « أ » عبارة : « غير مركبة من شيء سواها » .

(١٢) كلمة « على » ساقطة من د .

أردنا تحريك حرف بإحدى الحركات الثلاث . أملاً ذلك الحرف إلى مخرج الحرف المأخوذة
من تلك الحركة .

فإن قال قائل : ولم نعلم أن التقاء الساكنين يوجب كسر أحدهما ، دون أن يوجب
ضمة أو فتحة ؟ قل له : في ذلك حلفتان :

إحداها : أنا رأينا^(١) الكسرة لا تكون إعراباً إلا باقتران التَّوَيْنِ بها . أو ما يقوم
مقامه . وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين فيها لا ينصرف بغير تَوَيْنٍ بصحبها . ولا نرى .
بصحبها^(٢) يقوم^(٣) مقام التَّوَيْنِ . وإذا اضطررنا إلى تحريك الحرف حركته بحركة لا
يهم أنها إعراب وهي الكسرة .

والعلة الثانية : أنا رأينا الجزم مختصاً بالأسما . ولا يكون في غيرها . ورأينا الجزم الذي
هو سكن مختصاً به الأفعال دون غيرها . فقد صار كل واحد منها في لزوم بابه والاختصاص
به مثل صاحبه . فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن منها حركته بحركة نظيره .

ووجه آخر وهو أن المجزوم الساكن قد تلقاه ساكن بعده . فلو حركناه بالضم أو
بالفتح لتوهم أنه فعل مرفوع أو منصوب .

فإن قال قائل : قد رأينا الساكنين إذا اجتمعا تحرك الأول منها أو حذف إن كان مما
يحذف . ورأينا التثنية يملق الأول^(٤) [منها]^(٥) قالاً ألحقتم التثنية الياء من أين دون
غيرها ؟

قيل له : لعمري^(٦) كان حكم اجتماع الساكنين أن يملق التثنية الأول . إذا لم تكن
علة مائتة . نحو غولك : قامت امرأة ولم يذهب الرجل . وقد يملق الثاني التثنية إذا لم يكن
في الأول . كقولك : رجلاي . وغلماي . ومسلمون . وصالحون . وما أشبه ذلك .

(١) ب : « أنا رأينا » .

(٢) كلمة : « بصحبها » ساقطة من ج .

(٣) كلمة : « يقوم » ساقطة من د .

(٤) ما بين القوسين من ج .

(٥) في : « قد لعمري » .

والذي منع الأول في «أين» من التحريك هو أننا لو كسرنا الياء كانت الكسرة فيها مستقلة . ولو فتحناها فقلنا «أين» وجب أن نعلوها ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها على حكم التصريف . فكقولنا : «بأع وجاء»^(١) . ولو قلنا «أين»^(٢) ألفاً وجب تحريك النون أو حذف الأول . فكان يلزم فيه تغيير^(٣) بعد تغيير . فتجنبوا ذلك .

فإن قال القائل^(٤) : فلم وجب في النقاء الساكنين تغيير الأول دون الثاني ؟ قبل له : من قبل أن يكون الأول يمنع من التوصل إلى الثاني . وتحريكه يتوصل إلى النطق بالثاني . فصار بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل معركات ليتوصل بها إلى ما بعدها من الساكن .

فإن قال قائل : فقد رأينا في كلامهم . نحو : جبر . وخضير . بقي في بعض اللفظ ، وحروف قد جاءت مكسورة على مثال أين وفيه من استقلال الكسر بعد الياء مثل ما ذكرناه في «أين» . فكيف سأل لكم الاحتجاج في فتح أين وأخواتها بما ذكرناه . وقد جاء ما ينقض ذلك من هذه الأسماء الذي ذكرناها ؟

قبل له : إنما^(٥) كسرت هذه الأسماء على أصل ما يجب لالنقاء الساكنين . وقلت في كلامهم فلم يجعلوا بكسرها لغلثها وقلة معانيهم^(٦) لها . وأين وأخواتها كثيرات المنور في الكلام : لأنها يستفهم بها عن الأشياء العامة . فاختبر لها أخف الحركات لما فيها من الياء . وتقل الكسر معها على ما وصفتنا . فاعرف ذلك إن شاء الله^(٧) .

وأما وكيف فإنه يستفهم بها عن الأحوال . ووقعت موقع ألف الاستفهام . كأنك إذا

(١) في ج : «و جاء» وفي « : «ك جاء» .

(٢) في ج : «أين» .

(٣) في « : «تغيير» تحريك .

(٤) في ج : «القول» .

(٥) في « : «رأينا» .

(٦) في « : «معانيهم» .

(٧) في « : «إن شاء الله تعالى» .

قلت كيف زيد فقد قلت^(١) : أصحح زيد^(٢) أم سقيم ؟ أم غير ذلك من أحواله ؟ إلا أنك لو نطقت بأحواله واحدة واحدة طال عليك أن تأتي على آخرها . ولم تكن مستوعبا للعرض المقصود . ألا ترى أنك لو قلت : أسود^(٣) زيد ؟ أم أبيض ؟ أم أشقر ؟ جاز أن يكون على لون خلاف هذه الثلاثة . فلا يجب على المسئول إجابته عنه ولا شرحه لك ؛ لأنك لم تأتي بلفظ يقتضي جوابه . فجاءوا بكيف مشتملة على الأحوال كلها جملة وتفصيلا . ووقعت موقع الحال منضمة ألف الاستفهام فوجب بناؤها على السكون والتقى في آخرها ساكنان^(٤) : الياء والفاء . فحركوا الفاء إلى الفتح استقبالا للياء والكسرة . وقد بينا هذا مستقصى في آئين .

فإن قال قائل : أليس إذا قلنا : أين زيد ؟ وجب على المسئول أن يجبر عن مكانه الذي هو فيه لا يجهز شيئا مما اشتغلت عليه المسألة إذا أراد أن يوقفها حقا .

قيل له : نعم . فإن^(٥) قال : فينبغي إذا قيل : كيف زيد . أن يجبه^(٦) عن أحواله التي هو عليها في وقت المسألة . لأن له أحوالا كثيرة . قيل له قد^(٧) — لعمرى — يجب ذلك في ظاهر المسألة كما وجب في «أين» . وكما يجب في «متى» . إلا أن الشيء لا يكون له إلا مكان واحد في حال المسألة . وكذلك لا^(٨) يكون له إلا وقت واحد في حال المسألة . فالجواب منه ممكن غير متعدد ولا مستقل^(٩) . ويكون له أحوال كثيرة لا يأتي المخصص على تعدادها في حالة واحدة^(١٠) إلا بعد طول وشقة . ألا ترى أنه في وقت واحد : أسود طوبى صحيح متكلم سميع بصير . وغير ذلك من الأحوال . ولا يكون في حال واحد في السوق وفي

(١) كلمة : قلت : سائلة عن ي

(٢) في ي ي ي : ذلك

(٣) في ي : أسود : تحريف .

(٤) في ي : ساكنان .

(٥) في ي : «فإن» تحريف .

(٦) في ي : «أجبه» تحريف .

(٧) في ي : «قد» تحريف .

(٨) في ي : «ولا» تحريف .

(٩) حجة : «الحوادث» يمكن غير متعدد ولا مستقل : سائلة عن ح .

(١٠) كلمة : «واحدة» سائلة عن ح .

المسجد . ولا يحدث النسب الواحد في زمانين مختلفين ^(١) حدوثاً واحداً ، فوجب أن يكون الجواب لكيف ما يفتر المستول أنه غرض السائل من أحوال المستول عنه .

فإن قال قائل : أليس تقولون : من أين جئت ؟ وإلى أين تذهب ؟ وكذلك : منذ متى ^(٢) ؟ وإلى متى ؟ فتدخلون حروف الجر على الأسماء المستفهم بها . فلم استنع دخول ذلك على كيف ؟ فتقولون : من كيف . وإلى كيف . فالجواب في ذلك — وباقه التوفيق — أن «أين» لما كانت استفهاماً عن الأمكنة وثانية عن اللفظ بها . وكما متى ذكرنا الأمكنة جاز أن يدخل عليها الحروف فتقول : أين السوق جئت أم من البيت ؟ وإلى السوق تذهب أم إلى المسجد ؟ جاز أن تدخلها على ما قام مقام هذه الأشياء . التي يجوز دخول الجر عليها . وكذلك سائر الأشياء المستفهم بها . هي نابعة عن أسماء تدخل عليها حروف الجر فجاز أن تدخل الحروف عليها ^(٣) هي .

ولما ذكرناه فإنما هي مسألة عن الأحوال . والأحوال لا يجوز دخول حروف الجر عليها في الاستفهام . لا نقول : أين صحيح أم من سقيم ؟ وكذلك سائر الأحوال . فلم تدخل على كيف . كما لما لم تدخل على ما ناب عنه كيف .

فإن قال قائل : ولم لم يدخل على ما ناب عنه كيف . كما دخل على ما ناب عنه أين وأخوانها ؟

فإن الجواب في ذلك أن كيف هو الاسم الذي بعده . وأين هو ^(٤) غير الاسم الذي بعده . وإنما هو مكانه وفي تقدير الظرف له . ومعنى ذكرنا اسمين أحدهما هو الآخر . فإن الكلام غير محتاج إلى حرف ^(٥) . كقولك : زيد أورك وزيد قائم . وإذا كان أحدهما غير الآخر فلا بد من حرف ظاهر أو مفتر . كقولك : زيد في الدار . وعمرو من بني نهم . وشالد خلفك . والتقدير : في خلفك . والقتال يوم الجمعة . والتقدير : في يوم الجمعة .

(١) كلمة «متصلين» بالنظر من ح .

(٢) في ح . ٥ . ومتى .

(٣) في ح . ٤ . «تطيق الحروف» .

(٤) كلمة «هراء» بالنظر من « .

(٥) في ح . ١ . «حروف» .

قال قائل : لم^(١) يكون الجواب عن الأسماء التي يستفهم بها معرفة ونكرة ؟ كقولك :
 أين زيد ؟ فيقول المسئول عنه : مكاناً طيباً . ونقول في حال : خلفك فيكون معرفة مرّة
 ونكرة أخرى . ولا يكون الجواب في كيف إلا نكرة .

فالجواب في ذلك أن « كيف » على ما بينا هو الاسم الذي بعده . فلو جعلناه معرفة لكان
 السائل إذا قال : كيف زيد . فقال : المسئول : القائم أو الصحيح^(٢) . كان قد^(٣) أجابه عن
 إنسان بعينه لا عن حال . وإما هو جواب من إذا قلت : من زيد فيقول : القائم أو
 القاعد . ونحو ذلك . فلما كان التعريف يخرج به إلى الجواب عن السؤال . بطل أن يُجاب عن
 « كيف » بمعرفة . وإنما « أين » فإذا يجيب عن مكانه . وقد يكون مكانه معرفة ونكرة كما بينا .
 وفي كيف لغة أخرى . يقال : كيف . وكَيْفَ في معنى كيف . قال الشاعر :

أَو رَأَيْتَ لِبُعْثَرٍ لَنَا سَرْدَتْ كَيْفَ لَا يُحْسَنُ مِنْ بُعْثَرَانَا أَنْسَر^(٤)

أراد كيف لا يحسن . فمنهم من يقول : أنه حذف للشعر . ومنهم من يقول : إنها لغة .

فإن قال قائل : لم^(٥) جاز أن يجازى بالأسماء التي يستفهم بها . ولا يجوز المجازاة
 بكَيْفَ ؟ ففى ذلك جوابان : أحدهما أن الأسماء التي يجازى بها ويستفهم بها^(٦) لا تسـ منها
 إلا ويجوز أن يكون معرفة ونكرة . ويكون جوابه معرفة ونكرة . والمجازاة به على تقدير
 حرف الجزاء فيه . وذلك أنك إذا قلت : أين زيد أنه . فكأنك قلت : أين زيد إن أعرف
 مكانه أنه . ففى أى فكأن كان يجب عليك إثباته بعد معرفته . وكذلك إذا قلت : أين تكن
 أكن . كأنك^(٧) قلت : إن تكن في السوق أكن فيها . أو تكن في مكان غيرها أكن فيه . فلما

(١) كلمة « لم » ساقطة من ي .

(٢) و . . . هو الصحيح .

(٣) كلمة « قد » ساقطة من ي .

(٤) البيت بلا نسبة في طرحة الأوكب ١١٤/٧ ونرجح أن يحسن شملعل ١١٠/٤

(٥) كلمة « لم » ساقطة من ي .

(٦) كلمة « بها » ساقطة من ي .

(٧) في . . . فكأنك .

كانت مشتقة على الأسماء التي تقع بعد حرف المجازاة جاز أن يجازى بها ، إذا كانت مساوية لها . وأما كيف فلا يقع إلا على نكرة . ولا يكون جوابها إلا نكرة ، فخالفت حروف الجزاء فيما يقع عليه فلم يجاز بها لقصورها عن بلوغ معاني حروف الجزاء . فهذه علة أي المعيار^(١) .

والجواب الثاني : أنك إذا قلت : « أين يكن زيد أنه » . فقد شرطت على نفسك أنك تسأله في مكانه . وتحمل في محله . وهذا معنى ممكن غير منتظر وقوع الشرط عليه . وإذا قلت : « كيف تكن أكن » . فقد شئت أن تكون عن أحواله وصفاته كلها . وهذا منتظر وقوعه . وحيد اتفاق شينين من جميع جهاتها في جميع أوصافها .

قال سيوري^(٢) : « والكسر فيها نحو ألأء وحذاري وتلأء » .

قال أبو سعيد^(٣) : « ين الكسر في الأسماء المنيية . فأما ألأء : ففيه ثلاث لغات أشهرها ألأء ممدود مكسور على مثال غراب . وألأء مفصور على وزن هدى وقد ابتدأ فيه هؤلاء .

فإن قال قائل : لم وجب الكسر في ألأء ؟ قيل له : في ذلك وجهان : أحدهما أنه إشارة إلى ما يحضر لك مادام حاضراً فإذا زال لم يُسمَ بذلك^(٤) . والأسماء موضوعات للزوم مسمايتها . ولما كان [لهذا]^(٥) غير لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر الذي يحذف المذكر إذا جرى ولا يؤق به قبل ذلك . فهو اسم السمي في حال دون حاله . فلما وجب بناء المضمر وجب بناء المبهم لذلك .

فإن قال قائل : فأنت إذا قلت متحرك وساكن وأكلت وناربت . فإنما يقع هذا الاسم عليه في حال أكله وتربته وحركته وساكنه . فإذا زال عن ذلك لم يُسمَ به . فكذلك المشار إليه يسمى بأسماء الإشارة مادام حاضراً إذا زال لم يسم بها . فلم يبن أسماء الإشارة وفيها

(١) بنسبها للمعيار محمد بن يزيد البراء القوي سنة ٢٨٥ هـ . انظر ترجمته التفصيل في مقدمة « تذكرة المؤلفات » له بتتبع الدكتور وحضان عهد الكتاب وصلاح المبرر الثاني .

(٢) م لا ن ١/١ - دارون ١/١٥

(٣) في ح د : « قال الفصح » .

(٤) في ح : « بذلك الاسم » .

(٥) ما بين الضميرين زيادة من د .

ما في المنحرك والساكن من زوال التسمية عنه إذا زال عن الفعل ؛ قيل له : الفصل بينهما أن المنحرك والساكن اسمها لازم لها في كل أحد حاضر وغائب ، والشار إليه لا يجوز أن يقول له : هذا ؛ إلا من كان حاضراً ، ومن غاب عنه لم نسمه بقا . فقلنا أن هذا الاسم غير لازم له فصار بمنزلة الضمير الذي يضره من ذكر الاسم إذا^(١) ذكر عنده ولا يسميه [به]^(٢) لغيره .

وجه ثان : أن الإشارة مبهمة واقعة على كل شيء [من حيوان وجماد وإنسان]^(٣) فوجب أن سكن آخره أولاه . فالتقى فيه ساكتان . فكسر الثاني منها لاستماع كسر الأول . فإن قال قائل : ولم يجب بناء هذه الأشياء لمشكلة الضمير ؟

قيل له : إنما وجب بناؤها وبناء الضمير معها لمشاكلتها^(٤) لحروف المعاني^(٥) ؛ لأنه لا شيء إلا وحروف المعاني داخلة عليه غير متممة في شيء دون شيء ، فلما كان الضمير والإشارة داخلين على الأشياء كلها لدخول الحروف عليها . وجب بناؤها .

فإن قال قائل : فأنت قد تقول : شيء فيكون واقفاً على الأشياء كلها : فهذا^(٦) وجب بناؤها لوقوعها على الأشياء كلها^(٧)

قيل له : الجواب عن ذلك أن شيئاً هو اسم المسمى لازم له في أحواله كلها ، والكتابة والإشارة والحروف هي أغراض تعرض في الأشياء كلها ، وليس شيء منها إلا^(٨) يزول فافتقر^(٩) المعنيان وتباين الحكماني . وصار شيء للزومه ما سمي به وإن كان عاصماً كلزوم رجل وفرس وسائر الأشياء المذكورة لما سمي بين وتصرف في وجود الإعراب

(١) في ١٠٠٠ أوه .

(٢) ما بين المطويين زيادة من ح في هـ .

(٣) ما بين المطويين زيادة من ح في ي . كما في نسخة د من حيوان وجماد وإنسان ومبهم . وغير ذلك . كما أن الضمير سهم والمع على كل شيء هـ .

(٤) في ح هـ : لمشاكلتها ؛ وفي ق د : لمشاكلته ؛ وفي ي هـ : لمشاكلتها هـ .

(٥) عبارة : : مشاكلتها لحروف المعاني ؛ ساقطة من د .

(٦) في د هـ : علم لا ؛

(٧) عبارة : هـ : وهذا وجب ؛ كلها ؛ ساقطة من ي بسبب التثاقيل ؛ نظير .

(٨) في د : لا ؛ لم يجب .

(٩) في ي هـ : فافتقر ؛ لم يجب .

كصرف الأشياء المنكوبة^(١) . وأما من فصر فإنه بناء لئلا العلة التي ذكرنا إلا أنه لم يلق في آخره ساكنان .

وأما من قال : « هؤلاء » فإنه كان الأصل : هؤلاء . فيها للتنبيه . وأولاً . للإشارة . وكثر في كلامهم حتى صار كل كلمة واحدة . فحفظوه . وقالوا هؤلاء . قال الشاعر :

تجملد لا يُسقى هؤلاء هذا بكى لما بكى ألماً وغبطة^(٢)
ويقال في واحد : أولاً . « للمذكر : ذا . والمؤنث : ثا . وقى . وذى . وذه . والكلام في بناءهن كالقلام في بناء أولاً .

فإن قال قائل : أخبرتنا عن هذه الوجوه التي في المؤنث . هل هي أصول كلها أم بعضها أصول وبعضها فروع ؟

فالجواب في ذلك أن : ثا . وقى . وذى هي^(٣) أصول . و « ذه » هازها مبدلة من الاء . وهو الشائع من قول أمسياننا . واستدلوا على ذلك بأن قالوا : رأينا التأنيث قد يكون بالياء في حال . في قولك : أضرب . ولم تر الاء تكون للتأنيث . فإذا جاءت اللتان في شيء الاء والياء فيه . وقد رأينا الاء للتأنيث في أصل . ولم تر الاء للتأنيث في^(٤) شيء . جعلنا الياء هي الأصل في التأنيث .

فإن قال قائل : فقد رأيتهم جعلوا الاء للتأنيث في قولهم : غائصة . وشجرة . إذا وقفوا عليها . قيل له : ليست هذه الاء في أصلها وحقيقتها . وإنما تأنيث الاسم بالياء . وإنما يوقف عليها بالهاء شغرى بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل . وأيضاً فإن هذه الاء تنقلب تاء في الشرج . والكلام إنما^(٥) هو في حقيقته على ما يدرج عليه^(٦) الكلام . ألا ترى أننا نقبل من التوئين ألفاً في التثقب . وحقيقته توئين على ما يدرج عليه الكلام .

(١) عبارة : « لما صلى بين وعرف » بتكرار « سخطه من » يستبدل الظرف

(٢) البيت بلا نسبة في طرحة الألب ٤٧٠/٢ ، وخرج ابن جنيح المصطلح ١٢٦/٣ وقى معز . جهاد : « أسد وغيثاً » .

(٣) كلمة : « هي » سخطه من » .

(٤) عبارة : « فحملوا أن الاء للتأنيث » في « سخطه من » ح « في سبب انقراض الظرف .

(٥) في ب . « وكذا » .

(٦) بعد في ب في عبارة لا معنى لها وهي « الكلام يدل على ذلك أيضاً أن من اعراب « وسأى » . والحق بعد ذلك .

ويُدلُّ على ذلك أيضاً أن من العرب قوماً وهم من طي، يفتنون على التاء^(١) في مثل هذا، فيقولون: شجرت، وحجفت، يرففون: شجرة، وحجفة، فإذا ثبت شيئا من هذا أدخلت حرف التنبيه، وهو ساكن، فاجتمع ساكنان وليس الألف مما تحرك بحال لإيهامها فمسطت، فنقول: ذا، وذا، وتا، وذى، وتان، وذه، وتان يجتمعن في التنبيه على تا وسقط الحرف الأول لاجتماع الساكنين ولأنه مبهم لا يُحرك بحال.

فإن قال قائل: فأنتم تقولون: رَحاً وِرْحِيان، وقفاً وقَفْران فنقلبون الألف واواً أو ياء^(٢) في التنبيه لاجتماع الساكنين ونحَرَكْنِها، فهلا فعلتم ذلك في تنبيه ذا وتا؟

فيل له: إنما فعل^(٣) هذا برحاً وقفاً، لأن الألف منها في موضع حركة، والدليل على ذلك أن مثلها في الصحيح متحرك كقولهم حَمَلٌ وَجَيْلٌ وأشباه ذلك.

فإن قال قائل^(٤): فأنتم تقولون: حَمِلٌ وحِيلان وحِياري وحياريان، وألف التانيث لا حركة لها في أصلها فهلاً فعلتم ذلك في تين وذهن؟

فالجواب في ذلك أنا رأينا ألف التانيث في حكم الحركة، ولو كانت معصلة للتحريك لكانت متحركة^(٥) ولم تكن مسكنة كما تسكن البهيمات، والدليل على ذلك أن حراء وصغراء وخفساء متحركات^(٦) الهززة، وهزتهن مبدلة من ألفات التانيث، فلما كان الهمز محتملاً للحركة حرَّكته بما كان يستحق الألف من الحركة وليس ذلك في ذين وتين.

فإن قال قائل: فأنتم إذا صغرتم: ذا، وتا، قلتم: ذَبًا، وتِبًا، فنقلبتم هذه الألف ياء وحركتموها^(٧)، فهلا فعلتم ذلك في التنبيه؟

(١) في د: على التاء تحريك.

(٢) حيارية: أو ياء في د: ساقطة من د: وق: د: ياء، ثم ولوا.

(٣) في د: فعلنا.

(٤) كلمة: قائل: ساقطة من د.

(٥) في د: متحركة.

(٦) في د: حركات.

(٧) في د: لم تحركوها.

فإن الجواب في ذلك أن باب التصغير لا يشبه شيئاً مما ذكرناه . وذلك أننا إذا صغرنا اسماً على أقل من ثلاثة أحرف رد التصغير الحرف الفاعل . فلما صغرنا « ذا » لم يكن يثنى تمة ثلاثة أحرف ونحو يكتن . ولم تكن هذه الألف بأضعف من حرف ليس في الاسم يرد التصغير ويوجب تحريكه . فكأنما جعلناه بمنزلة حرف معدوم فوعد التصغير وحركته . ولا نوجب التثنية ذلك . ألا نراهم قالوا : يذ . ويدان . وقالوا : يذية . وقالوا : ذم . وذمان . ونمى .

فإن قال قائل : لم أجمعوا في تثنية المؤنث على إحدى اللغات الثلاث . فقالوا : نان . فالجواب في ذلك أنهم لو قالوا تان وذان في تثنية ذى ^(١) التيس المذكور بالمؤنث في لغة الذين يقولون ذى . فاستعملوا في التثنية لغة الذين يقولون ^(٢) : تا . لزوال اللبس وإيضاح المفرد بالتثنية .

فإن قال قائل : فلم استوى المذكور والمؤنث في قولك : أولاء عند الإشارة ؟

فالجواب في ذلك أن أولاء وقع على جمع أوجاعه ^(٣) . فكأنه قال : أشير إلى هذه الجماعة . أو إلى هذا الجمع . فلما كانت في مذهب الجمع والجماعة . وكان الجمع والجماعة يقع على الرجال والنساء والحيوان والجماد والمؤنث والأجسام والأعراض وقع ^(٤) على ذلك كله أولاء وهؤلاء . فاستوى المذكور والمؤنث . قال جرير :

فمُ للشارِئِ بعد منزلة المولى والعيش بعد أولئك الأيتام ^(٥)

(١) عار . ذى تثنية ذى . سابقة من ج

(٢) تيسه : يقولون : سابقة من ذى .

(٣) في درر وعاجه .

(٤) في مدد ووقع .

(٥) البيت في : ديوان جرير ص ٤٥٦ : ٤٥٣ والتعقيب للسرد ١٨٥/١ وشرح ابن حنبل ١١٥ وشرح

لشامية ١٦٧/٤ وحر . حبان ١٢٩/١ وشرح التوراند الكرى للنفق ١٠٨/١ وزياد ٢

فهدى ١٦٧/٢ ودمع شرحه ١٢٨ : ٢٥٣ وشرح خواجه ابن علقم الجرجاني ١٥

وقال بعض الأعراب :

بِأَسَا أُنْهَاجٍ بِسُرْلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ مَزَلْهَا يَكُنُ الضَّالُّ وَالشُّرَّ (١)

فجاء بأولاء للآتي والمضال والسر ، وما يشبه هذا المعنى أن جمع المذكر والمؤنث (٢)
إذا كان مكثرأ فهو مؤنث ولا يختلف باختلاف واحد ؛ لأنه ذهب بها مذهب الجماعة .
فكذلك ذهب بالإشارة مذهب الجماعة والجمع . فاعرف ذلك إن شاء الله (٣) .

فإن قال قائل : فلم دخلت النون في تنية : ذا ، فإن في ذلك جوابين . أحدهما : أن
النون عوض مما حذف لالتقاء الساكنين (٤) وهو الألف [التي (٥) كانت في ذا ، وكذلك
المهمات التي تدخل عليها النون في التنية . نحو : نا ، والذي ، وغير ذلك .

فإن قال قائل : ولم إذا حذف حرف لالتقاء الساكنين وجب أن عوض منه ؟

قبل له : من قيل أن التنية لا يسطع بها شيء من آخر الاسم (٦) لالتقاء الساكنين إلا
المبهم ، فلما خالف للمبهم الصحيح ، ففتح ما يكون في نظيره من جهة التنية ، ونقص منه
حرف لا ينقص من غيره من المتى عوض من ذلك .

والوجه الثاني : أنا وأبنا التنية لا تختلف طرققتها ولا تكون إلا على منهاج واحد لأنه
يرد فيها صيغة المفرد وتزاد عليه علامة التنية فقط . فلما كانت التنية على ما وصفتنا أسنوى
المبهم وغيره في التنية لاستواء طريقة التنية واتفاق منهاجها فأعرب جميعها . وقد سدد

(١) اختلف المصنفون في تنية هذا البيت ، فهم منسوب فيها للسجنون وسمى الرمة ولعمريها . انظر : الأعراب
لاين (١٤١) على (ط لوربا ٥٨٤) وأسروا نحرية ٤٨ وشرح ابن جسر على فحصل ٧٣/١ - ٥٠ .

(٢) ٧٣/١ - ٤٢ . وساعد التنصيص ٥٣/٢ وشرح : التواعد الكبرى لمحق ٤١٩/١ - ١٠٢/٣ ومع
لقرع ٧٦/١ وشرح شواهد التي للسروبي ٣٢٤ والقصيان ٢٦/٣ وعزارة الأوب ١٧/١

(٣) ٤٥/١ - ٩٥/٤ وساعد التواعد ٣٦٤ والعدد القواعد ١٩/١ - ١٩٩/٢ - ٢٢٤

(٤) في : المؤنث والمذكر .

(٥) في : إن شاء الله تعالى .

(٦) كلمة : الساكنين - ساقطة من ي .

(٧) ما بين المنونين زيادة من ي .

(٨) في : المتى .

بعضهم التون في تنبئة المبهمات ، فقالوا : هَذَا وَاللَّذَانُ ﴿ فَذَلِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ دِيكَ ﴾^(١)
 فأما هَذَا وَاللَّذَانُ^(٢) . فقيه وجهان : أحدهما أَنَّ هذه التون جعلت عوضاً من
 المحذوف الذي ذكرنا . في الوجه الأول فصار بمنزلة الميم المتشعبة في آخر اللهم عوضاً من
 (يا) ويحتمل أن يكون في هذا الوجه شُدَّتْ التون . ليفرقوا بين التون التي هي عوضٌ من
 حرف محذوف والتون التي تدخل عوضاً من الحركة والتسوين . فجعلت للمعوضة من الحرف
 مزية فشددت لأن الحرف أقوى من الحركة والتسوين . والوجه الثاني أَنه شُدَّتْ التون للفرق
 بين المبهم وغيره ليدلوا بتسديد التون على أَنه على غير محتاج للمتي الذي ليس بهم . ولأنه
 لا تنصح^(٣) فيه الإضافة . وغيره من المتى يصبح أن يضاف فتسقط نونه وكان مالا يسقط
 بحال أقوى مما يسقط ناره ويثبت أخرى فشددت لذلك .

وأما ذَاكَ فقيه الوجهان اللذان في هَذَا وَاللَّذَانُ . وفيه وجه آخر . قال أبو
 العباس : الذي يقول في الواحد ذلك قيدخل اللام للزيادة في البعد . يقول في التنبيه : ذَاكَ
 شُدَّتْ^(٤) التَّوْنُ والذي يقول ذاك في الواحد يقول في التنبيه ذَاكَ^(٥) بالتحفيف .

فإن قال قائل : كيف صار تنبئة ذلك ذاك ؟ فإن في ذلك وجهين :

أحدهما : أنا تنبئنا^(٦) ذا نصار^(٧) ذان . ثم أدخلنا اللام بعد التون للمعنى الذي أردنا
 من زيادة البعد فصار ذَاكَ^(٨) . فاجتمع حرفان اللام والتون وكل واحد منهما^(٩) يجوز

(١) سورة القصص ٢٨/٢٩ ورأى يشميه التون من هَذَاكَ . ابن كثير وأبو عمرو . انظر الشيخ و

الفرات السبع للذان ١٧٣

(٢) عبارة : هَذَاكَ بوجهين . واللذان : ساقط من سبب انشغال النظر .

(٣) في : . . . تصليح .

(٤) في : هَذَاكَ .

(٥) عبارة : شدد التون والذي هَذَاكَ . ساقط من لا تغفل النظر .

(٦) في : هَذَاكَ بِنَاءً .

(٧) في : هَذَاكَ .

(٨) ب : هَذَاكَ .

(٩) كذا : هَذَاكَ . ساقط من .

إدغامه في صاحبه فقلبتا الثاني إلى الأول فصار الثاني الذي هو اللام توتاً وأدغمنا فيه التوت
الأولة ^(١) . ونظير هذا « مذكر » بالفتح المعجمة مُفْزَل من المذكر . وكان أصله مُذَكَّر
فقلبتا من التاء فالأ فصار مُذَكِّر . والدال والذال كل واحد يُدْغَم في صاحبه . فقلبتا الثانية
إلى جنس الأول فصاروا الدال غير المعجمة ذالا معجمة . وأدغمنا الدال الأول فيها فكان
قلب الثاني إلى لفظ الأول أول . لأن لفظ التوت يدل على التننية ولفظ اللام لا يدل على
شيء .

والوجه الثاني : أننا أدغمنا اللام قبل التوت فصار ذالِك . ثم قلبتا اللام توتاً
وأدغمناها في التوت . وهذا نظير مذكر بالذال غير المعجمة . وهو القياس لأن حكم الحرف
الأول أن يكون هو المدغم في الثاني : لأن الثاني هو المنحرط الظاهر . إلا أن إدغام اللام في
التوت ليس بذلك القوي كإدغام الذال في الدال . فكذلك القائل بالقول الأول في ذاك إلى
ما وصفناه .

فإن قال قائل : فلماذا ^(٢) رُجمت أن ذاك هو تننية ذلك فيجب أن تكون الألف والتوت
بعد اللام فيكون ذا لاءك ؟

فالجواب في ^(٣) ذلك أن هذه اللام دخلت بعد التننية للتوكيد الذي ذكرناه في البعد كما
دخلت على الواحد بعد تمام صياغته ومعناه فوُقت أخيراً بعد الألف كما وُقت بعد حروف
الواحد . فاعرف ذلك إن شاء الله ^(٤) .

فإن قال قائل : أخبرونا عن الألف التي في ذل أمي الألف في ذال أم هي ألف التننية ؟
فالجواب في ذلك أنها ألف التننية . وقد عطف الألف الأولية ^(٥) . والدليل على ذلك أنها

(١) حاضن لمن أحطه . وحسب : « الأولى » . كتاب « فن لغات والنظير » ص ٢٠٠ . وحضن منه القريب
ص ٢٦٦

(٢) في « ١٠٠ » ص ٢٠٠ .

(٣) كلمة : « في » ساقطة من «

(٤) في « ١٠٠ » إن شاء الله تعالى .

(٥) في « ١٠٠ » الأولى . والنظر في « ٢٦٦ »

تقلب ياء في الجمر والتصب كألف التثنية فقلعنا أنها هي . وإن ألف ذا هي الساقطة . فاعرف ذلك إن شاء هـ .

وأما هـ حذاز هـ و هـ يداد هـ فإن ما كان على بنائها مما يستحق البناء على الكسرة على أربعة أقسام :

الأول : ما وضع موضع الفعل نحو حذاز ونزال هـ .

والثاني : ما كان واقعا موضع المصدر نحو حجاز وهداد هـ .

والثالث ^(١) : ما كان معدولا عن صفة غالبة . نحو قسوم هـ : خلقي للثنية وقسائي للفاصلة هـ .

والرابع : ما كان معدولا عن فاعلة على كقولك حذاز وقطار ^(٢) . وأنا مبين هذه الأقسام قسما قسما بتعليقه وما فيه إن شاء هـ .

فأما فقال [في الأمر] ^(٣) إذا وقع موقع فعل الأمر فإن حكمه أن يقع مسكنا في الأمر فإنه وقع موقع فعل الأمر ^(٤) . وهو مسكن فاستحق مثل حال التي وقع موقعه . والتقى في آخره ساكنان الألف الزائدة ولام الفعل . فوجب تحريك ^(٥) اللام لالتقاء الساكنين . وكان الكسر أوليهما لعلتين إحداهما أن نزال مؤنثة والكسر من علم التأنيث فأعطى أشكل الحركات هما . والدليل على ذلك قول زهير :

ولأنت أشجع من أسامة إذ دُعيت نزالا ولُجج في الدُغسر ^(٦)
فأنت نزال . والعللة الثانية : أنه لما التقى في آخره ساكنان كسرنا على حد ما يوجب التقاء الساكنين من الكسر . وزعم سيبويه أنه يطرأ في هذا الباب من الأفعال الثلاثة كلها

(١) في د : والثنى هـ تحريك هـ .

(٢) النظر في ذلك كتاب : ما ينته العرب على فاعل هـ للمداني .

(٣) ما بين الضميرين رابعا من د .

(٤) عبارة : و فإن حكمه أن يقع .. أمر هـ ساقطة من ج هـ بسبب انتقال النظر

(٥) في د : تحريك هـ .

(٦) البيت في ديوانه من ٨٩ وسيو هـ و التسمي ٢٦/٢ و التكميل للسر (أريته) ٣٨ والعصب ٣٧٠/٢

وأصلح المنطق ٣٧١ و تصانف (قائلي) ٢١٧ و شرح تواتر النص ٢٩٧ و خزانة الأثر ١١/٢ ١٤٥

أَن يُقَالَ فِيهَا فَعَالٌ بِمَعْنَى أَفْعَلَ مَا كَانَ أَفْعَلَ مِنْهُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ لَمْ يَتَّخِذْ فَعَالًا الَّذِي وَقَعَ مَوْقَعَهُ وَمَا كَانَ أَفْعَلَ^(١) مُتَعَدِّيًا يُعَدُّ فَعَالًا مِنْهُ^(٢) نَحْوُ حَذَابٍ وَتَزَالُ^(٣) وَسَنَاعٌ ، كَمَا نَقُولُ : انْزُكْ احْذَرِ ، اسْنَحْ ، قَالَ الْكُتَيْبُ :

نَحْنَاهُ جِدْأَمَّا غَيْرِ سَوِيٍّ وَلَا تَقِلُّ وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلْمَعَاتِمِ وَالْأَفْصَلِ^(٤)
أَرَادَ أَنْعَ جِدْأَمَّا ، وَقَالَ آخَرُ :

تَسْرَاكِمَهَا مِنْ إِسْلٍ تَسْرَاكِمَهَا لَمَّا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى آوَارِكِهَا^(٥)
وَقَالَ آخَرُ :

تَسَاعِيهَا مِنْ إِسْلٍ تَسَاعِيهَا لَمَّا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى زَرْبَاعِهَا^(٦)
وَقَدْ يَكُونُ مِثْلُ هَذَا فِي الْفِعْلِ الرَّبَاعِيُّ إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ لَا يَجْعَلُ أَصْلًا وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ،

قَالُوا قَرْنَانِي فِي مَعْنَى قَرْنَرٍ ، وَغَرْغَارِي فِي مَعْنَى غَرْغَرٍ وَغَرْغَارٍ لَبٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :
تَالَتْ لَهُ وَبِشِ الْغِيَا فَرَقْنَانِي وَاخْتَلَطَ الْمَعْرُوفُ بِإِنْكَارِ^(٧)
وَقَالَ الْتَائِبَةُ :

مُتَكَنَّفِي جُنَيْي عَكَاظٍ كَلْبَهُمَا يَدْعُو وَلِيَدْعُمَ بِهَا غَرْغَارِي^(٨)

(١) فِي ٥ ج ٥٠ : فَعَلَ مِنْهُ ٥٠ .

(٢) كَلِمَةٌ : ٥٠ مِنْهُ ، سَائِلَةٌ مِنْ ي .

(٣) كَلِمَةٌ : ٥ وَتَزَالُ ، سَائِلَةٌ مِنْ ي .

(٤) الْبَيْتُ فِي سَبِيحَةِ وَالدُّشْتَرِيِّ ١٣٩/١ وَمَا بِهِ الْعَرَبُ مِنْ مِثَالٍ نَحْنَاهُ قَالِي مِنْ أ .

(٥) الْبَيْتَانِ الْخَطِيبُ بْنُ بَرِيذٍ الْخَزَارِيُّ فِي سَبِيحَةِ وَالدُّشْتَرِيِّ ٣١٦/٢ وَالْقَلْطُبُ ٣٦٩/٣ وَالْكَافِلُ (رَابِعَةٌ) ٣٦٩
وَالْإِنْصَافُ (قَائِلٌ) ٢٩٨ وَلَمَّا أَرَادَ السَّبِيحِيُّ ١١١/٤ وَفَرَحُ بْنُ بَيْشٍ ٥١٤/١ (الْبَرِيذُ) وَفَرَاثَةُ
الْبَيْتِ ٢٥١/٢ .

(٦) ابْنُ سُلَيْمٍ فِي سَبِيحَةِ وَالدُّشْتَرِيِّ ٣٦٩/٢ وَالْإِنْصَافُ (قَائِلٌ) ٢٦٨ وَفَرَحُ بْنُ بَيْشٍ (أَوْرَمًا)
٢١٤/١ وَفَرَاثَةُ (أَوْرَمًا) ٣٥٤/٢ وَفَرَحُ بْنُ بَيْشٍ فِي مِثَالٍ نَحْنَاهُ قَالِي ٦٤ .

(٧) الْبَيْتَانِ قَالِي الْتَصَمُّ : الْمَعْنَى فِي كِتَابِ الْبَرِّ لَأَسْ خَالِوَهُ ٤٠ وَسَرَحُ الْأَشْعَرِيِّ ١٦٠/٣ وَمِثْلُهُ الْبَيْتَانِ
٢٦٠/٢ وَمِثْلُهُ مَا اسْتَجِيبُ ٣٣٨/١ : ١٣٣٧/٤ وَالْمَعْصُومُ ١٠٥/١ وَالْأَوَّلُ فِي سَبِيحَةِ
وَالدُّشْتَرِيِّ ١٠٠/٢ وَمِثَالُ الْبَيْتَانِ فِي ١٠٢ .

(٨) الْبَيْتُ الْتَائِبَةُ الْبَيْهَانِي فِي دِيْوَانِهِ ٢٦/١٢ مِنْ ١٠٢ وَالْمَعْصُومُ ٦٦/١٢ وَمِثَالُ الْبَيْتَانِ فِي ١٠٦ .

فإن قال قائل ^(١) : أخبرونا عن فعال هذه أهي اسم أم غير اسم ؟ قيل له : هي عندنا اسم معرفة مؤنثة ، والدليل على أنها اسم أنه ليس في أبنية الأفعال ^(٢) مثله لأنه ليس في أبنية الأفعال فعال . وهو في الأسماء كبير . ومع ذلك فإن زهيراً جعلها فاعلة وأنها بقوله : دُعيت تزلزل ^(٣) ، وذلك لا يكون إلا في الأسماء والدليل على أنها معرفة أنك لو قلت دُعيت تزلزل قائلاً براد أنزل أو أنزلوا . وهذا اللفظ هو معروف لا ينكر ^(٤) . وقد ذكر بعض النحويين أن فعال في معنى الفعل لا تكون مطردة في الأفعال اللاتية كلها وكما لا ^(٥) يطرء في الأفعال الرباعية كلها إنما يقال من ذلك ما قاله العرب حسب . فلا يقال قولهم في معنى فم ولا فعال في معنى أقعد . ومع ذلك فإن فعال اسم وضعت العرب موضع الفعل وليس لأحد أن يبتدع اسماً لم تخطه العرب ولا تكلمت به . وذهب سيوريه في الفصل ^(٦) من التلاني والرباعي إلى أن فعال في ^(٧) التلاني قد كثر في كلامهم جداً واستمر ولم يسمع من الرباعي إلا في المرفعين اللذين ذكرناهما أو لغيرهما من القليل التشاد البادر ، وإنما يعرف استمرار ^(٨) الشيء وأطراده في القياس بكثرته على مناج واحد فلما كثر ذلك في التلاني على المنهاج الذي ذكرناه جعله أصلاً وقاس عليه .

وأما القسم الثاني من فعال إذا كانت في معنى المصدر فليست تكون مبنية إلا أن تكون معرفة مؤنثة معدولة . وذلك نحو فجارٍ وفجارٍ . قلنا ^(٩) فجار فكاننا فُجَرْنَا الفجيرة والفجرة مؤنثة معرفة وفجارٍ [معدولة] ^(١٠) عنها واجتمع فيها العدل والتأنيت والتعريف . فزعم سيوريه أن الذي [أوجب] ^(١١) بناءها مشابهتها لفعال التي تقع في الأمر ومتابعتها بإباحة أنها معرفتان مؤنستان .

(١) كلمة . قابل . سالطة من د .

(٢) فاج . أشته .

(٣) مدح . سكر . ولي . ينكر . تحريف .

(٤) في . كما تم .

(٥) وي . من . تحريف .

(٦) في . من .

(٧) في . ستم . تحريف .

(٨) و . فورا فلما .

(٩) ما جاز المتصرفين زيادة من ج . وسكان مطوس وب . آخر في د .

(١٠) ما جاز المتصرفين زيادة من ج . وسكان مطوس في ب . اس . و .

وزعم أبو العباس أن الذي أوجب بناءها أنها لو كانت^(١) مؤنثة معرفة غير معلولة لكان حكمها^(٢) أن لا تصرف قلما عدلت زادها العدل نقلا قلم يبق بعد منع^(٣) الصرف إلا البناء فيثبت لذلك . وهذا قول مدخول من قيل أن الشيء إذا اجتمع فيه علقان يمتنع الصرف أو ثلاث وأربع كانت القصة واحدة في منع الصرف حسب . فلا يجاوز به اجتماع العلل إلى البناء . لأن البناء ينع بمنزلة الحروف ومناسبتها والوقوف موقعها ومنع الصرف . إما يكون لاجتماع علقين فصاعداً في الاسم من العلل التي تمنع الصرف . والدليل على ذلك أن صحراء ونحوها لا تصرف وهي نكرة . وإذا سببنا بها مؤنثاً لم يزدنا التعريف فلا يخرجها إلى البناء وكذلك مساجد لو سُمي بها رجل لم يعرف^(٤) من أجل هذا البناء . وهو مذكّر معرفة ولو سُمي بها امرأة لم تصرف وكان حالها في تسمية الرجل والمرأة بها سواء وإن كانت في تسمية المرأة بها علة زائدة . فهذا يبين لك ما ذكرناه من صحة قول سيبويه وقساده قول غيره . وقال الناجية :

إِنَّا افْتَعْنَا خُطْبَتَنَا بِنِسَاءٍ فَعَمِلْتُ بَسْرَةً وَاحْتَمَلْتُ فُجَارَةً^(٥)

يريد الفجرة

قال أبو سعيد^(٦) : ويجوز عندي أن يكون أراد فاجرة معرفة فعدل فجار عن فاجرة معرفة^(٧) مثل قطام وجعلها علماً للخطبة . والدليل على ذلك قوله فعملت برة فجعل الخطبة

(١) حيازة : وهو أبو العباس . لو كانت : ساقطة من ق .

(٢) د ج : من حكمها .

(٣) كذا : منع . ساقطة من ق .

(٤) ق : د . لم يعرف .

(٥) البيت لقول من علقين من الخرج لم تقاطع القلمى متخاذاً في سيبويه ٢٤٦/١ وهما في الخطب ٢٩٦

٢٣١ وإصلاح الخطب ٣٣٦ والخصائص ١١٨/٢ - ١١٩/٣ - ١٢٠/٤ - ١٢١/٥ - ١٢٢/٦ - ١٢٣/٧ - ١٢٤/٨ - ١٢٥/٩ - ١٢٦/١٠ - ١٢٧/١١ - ١٢٨/١٢ - ١٢٩/١٣ - ١٣٠/١٤ - ١٣١/١٥ - ١٣٢/١٦ - ١٣٣/١٧ - ١٣٤/١٨ - ١٣٥/١٩ - ١٣٦/٢٠ - ١٣٧/٢١ - ١٣٨/٢٢ - ١٣٩/٢٣ - ١٤٠/٢٤ - ١٤١/٢٥ - ١٤٢/٢٦ - ١٤٣/٢٧ - ١٤٤/٢٨ - ١٤٥/٢٩ - ١٤٦/٣٠ - ١٤٧/٣١ - ١٤٨/٣٢ - ١٤٩/٣٣ - ١٥٠/٣٤ - ١٥١/٣٥ - ١٥٢/٣٦ - ١٥٣/٣٧ - ١٥٤/٣٨ - ١٥٥/٣٩ - ١٥٦/٤٠ - ١٥٧/٤١ - ١٥٨/٤٢ - ١٥٩/٤٣ - ١٦٠/٤٤ - ١٦١/٤٥ - ١٦٢/٤٦ - ١٦٣/٤٧ - ١٦٤/٤٨ - ١٦٥/٤٩ - ١٦٦/٥٠ - ١٦٧/٥١ - ١٦٨/٥٢ - ١٦٩/٥٣ - ١٧٠/٥٤ - ١٧١/٥٥ - ١٧٢/٥٦ - ١٧٣/٥٧ - ١٧٤/٥٨ - ١٧٥/٥٩ - ١٧٦/٦٠ - ١٧٧/٦١ - ١٧٨/٦٢ - ١٧٩/٦٣ - ١٨٠/٦٤ - ١٨١/٦٥ - ١٨٢/٦٦ - ١٨٣/٦٧ - ١٨٤/٦٨ - ١٨٥/٦٩ - ١٨٦/٧٠ - ١٨٧/٧١ - ١٨٨/٧٢ - ١٨٩/٧٣ - ١٩٠/٧٤ - ١٩١/٧٥ - ١٩٢/٧٦ - ١٩٣/٧٧ - ١٩٤/٧٨ - ١٩٥/٧٩ - ١٩٦/٨٠ - ١٩٧/٨١ - ١٩٨/٨٢ - ١٩٩/٨٣ - ٢٠٠/٨٤ - ٢٠١/٨٥ - ٢٠٢/٨٦ - ٢٠٣/٨٧ - ٢٠٤/٨٨ - ٢٠٥/٨٩ - ٢٠٦/٩٠ - ٢٠٧/٩١ - ٢٠٨/٩٢ - ٢٠٩/٩٣ - ٢١٠/٩٤ - ٢١١/٩٥ - ٢١٢/٩٦ - ٢١٣/٩٧ - ٢١٤/٩٨ - ٢١٥/٩٩ - ٢١٦/١٠٠ - ٢١٧/١٠١ - ٢١٨/١٠٢ - ٢١٩/١٠٣ - ٢٢٠/١٠٤ - ٢٢١/١٠٥ - ٢٢٢/١٠٦ - ٢٢٣/١٠٧ - ٢٢٤/١٠٨ - ٢٢٥/١٠٩ - ٢٢٦/١١٠ - ٢٢٧/١١١ - ٢٢٨/١١٢ - ٢٢٩/١١٣ - ٢٣٠/١١٤ - ٢٣١/١١٥ - ٢٣٢/١١٦ - ٢٣٣/١١٧ - ٢٣٤/١١٨ - ٢٣٥/١١٩ - ٢٣٦/١٢٠ - ٢٣٧/١٢١ - ٢٣٨/١٢٢ - ٢٣٩/١٢٣ - ٢٤٠/١٢٤ - ٢٤١/١٢٥ - ٢٤٢/١٢٦ - ٢٤٣/١٢٧ - ٢٤٤/١٢٨ - ٢٤٥/١٢٩ - ٢٤٦/١٣٠ - ٢٤٧/١٣١ - ٢٤٨/١٣٢ - ٢٤٩/١٣٣ - ٢٥٠/١٣٤ - ٢٥١/١٣٥ - ٢٥٢/١٣٦ - ٢٥٣/١٣٧ - ٢٥٤/١٣٨ - ٢٥٥/١٣٩ - ٢٥٦/١٤٠ - ٢٥٧/١٤١ - ٢٥٨/١٤٢ - ٢٥٩/١٤٣ - ٢٦٠/١٤٤ - ٢٦١/١٤٥ - ٢٦٢/١٤٦ - ٢٦٣/١٤٧ - ٢٦٤/١٤٨ - ٢٦٥/١٤٩ - ٢٦٦/١٥٠ - ٢٦٧/١٥١ - ٢٦٨/١٥٢ - ٢٦٩/١٥٣ - ٢٧٠/١٥٤ - ٢٧١/١٥٥ - ٢٧٢/١٥٦ - ٢٧٣/١٥٧ - ٢٧٤/١٥٨ - ٢٧٥/١٥٩ - ٢٧٦/١٦٠ - ٢٧٧/١٦١ - ٢٧٨/١٦٢ - ٢٧٩/١٦٣ - ٢٨٠/١٦٤ - ٢٨١/١٦٥ - ٢٨٢/١٦٦ - ٢٨٣/١٦٧ - ٢٨٤/١٦٨ - ٢٨٥/١٦٩ - ٢٨٦/١٧٠ - ٢٨٧/١٧١ - ٢٨٨/١٧٢ - ٢٨٩/١٧٣ - ٢٩٠/١٧٤ - ٢٩١/١٧٥ - ٢٩٢/١٧٦ - ٢٩٣/١٧٧ - ٢٩٤/١٧٨ - ٢٩٥/١٧٩ - ٢٩٦/١٨٠ - ٢٩٧/١٨١ - ٢٩٨/١٨٢ - ٢٩٩/١٨٣ - ٣٠٠/١٨٤ - ٣٠١/١٨٥ - ٣٠٢/١٨٦ - ٣٠٣/١٨٧ - ٣٠٤/١٨٨ - ٣٠٥/١٨٩ - ٣٠٦/١٩٠ - ٣٠٧/١٩١ - ٣٠٨/١٩٢ - ٣٠٩/١٩٣ - ٣١٠/١٩٤ - ٣١١/١٩٥ - ٣١٢/١٩٦ - ٣١٣/١٩٧ - ٣١٤/١٩٨ - ٣١٥/١٩٩ - ٣١٦/٢٠٠ - ٣١٧/٢٠١ - ٣١٨/٢٠٢ - ٣١٩/٢٠٣ - ٣٢٠/٢٠٤ - ٣٢١/٢٠٥ - ٣٢٢/٢٠٦ - ٣٢٣/٢٠٧ - ٣٢٤/٢٠٨ - ٣٢٥/٢٠٩ - ٣٢٦/٢١٠ - ٣٢٧/٢١١ - ٣٢٨/٢١٢ - ٣٢٩/٢١٣ - ٣٣٠/٢١٤ - ٣٣١/٢١٥ - ٣٣٢/٢١٦ - ٣٣٣/٢١٧ - ٣٣٤/٢١٨ - ٣٣٥/٢١٩ - ٣٣٦/٢٢٠ - ٣٣٧/٢٢١ - ٣٣٨/٢٢٢ - ٣٣٩/٢٢٣ - ٣٤٠/٢٢٤ - ٣٤١/٢٢٥ - ٣٤٢/٢٢٦ - ٣٤٣/٢٢٧ - ٣٤٤/٢٢٨ - ٣٤٥/٢٢٩ - ٣٤٦/٢٣٠ - ٣٤٧/٢٣١ - ٣٤٨/٢٣٢ - ٣٤٩/٢٣٣ - ٣٥٠/٢٣٤ - ٣٥١/٢٣٥ - ٣٥٢/٢٣٦ - ٣٥٣/٢٣٧ - ٣٥٤/٢٣٨ - ٣٥٥/٢٣٩ - ٣٥٦/٢٤٠ - ٣٥٧/٢٤١ - ٣٥٨/٢٤٢ - ٣٥٩/٢٤٣ - ٣٦٠/٢٤٤ - ٣٦١/٢٤٥ - ٣٦٢/٢٤٦ - ٣٦٣/٢٤٧ - ٣٦٤/٢٤٨ - ٣٦٥/٢٤٩ - ٣٦٦/٢٥٠ - ٣٦٧/٢٥١ - ٣٦٨/٢٥٢ - ٣٦٩/٢٥٣ - ٣٧٠/٢٥٤ - ٣٧١/٢٥٥ - ٣٧٢/٢٥٦ - ٣٧٣/٢٥٧ - ٣٧٤/٢٥٨ - ٣٧٥/٢٥٩ - ٣٧٦/٢٦٠ - ٣٧٧/٢٦١ - ٣٧٨/٢٦٢ - ٣٧٩/٢٦٣ - ٣٨٠/٢٦٤ - ٣٨١/٢٦٥ - ٣٨٢/٢٦٦ - ٣٨٣/٢٦٧ - ٣٨٤/٢٦٨ - ٣٨٥/٢٦٩ - ٣٨٦/٢٧٠ - ٣٨٧/٢٧١ - ٣٨٨/٢٧٢ - ٣٨٩/٢٧٣ - ٣٩٠/٢٧٤ - ٣٩١/٢٧٥ - ٣٩٢/٢٧٦ - ٣٩٣/٢٧٧ - ٣٩٤/٢٧٨ - ٣٩٥/٢٧٩ - ٣٩٦/٢٨٠ - ٣٩٧/٢٨١ - ٣٩٨/٢٨٢ - ٣٩٩/٢٨٣ - ٤٠٠/٢٨٤ - ٤٠١/٢٨٥ - ٤٠٢/٢٨٦ - ٤٠٣/٢٨٧ - ٤٠٤/٢٨٨ - ٤٠٥/٢٨٩ - ٤٠٦/٢٩٠ - ٤٠٧/٢٩١ - ٤٠٨/٢٩٢ - ٤٠٩/٢٩٣ - ٤١٠/٢٩٤ - ٤١١/٢٩٥ - ٤١٢/٢٩٦ - ٤١٣/٢٩٧ - ٤١٤/٢٩٨ - ٤١٥/٢٩٩ - ٤١٦/٣٠٠ - ٤١٧/٣٠١ - ٤١٨/٣٠٢ - ٤١٩/٣٠٣ - ٤٢٠/٣٠٤ - ٤٢١/٣٠٥ - ٤٢٢/٣٠٦ - ٤٢٣/٣٠٧ - ٤٢٤/٣٠٨ - ٤٢٥/٣٠٩ - ٤٢٦/٣١٠ - ٤٢٧/٣١١ - ٤٢٨/٣١٢ - ٤٢٩/٣١٣ - ٤٣٠/٣١٤ - ٤٣١/٣١٥ - ٤٣٢/٣١٦ - ٤٣٣/٣١٧ - ٤٣٤/٣١٨ - ٤٣٥/٣١٩ - ٤٣٦/٣٢٠ - ٤٣٧/٣٢١ - ٤٣٨/٣٢٢ - ٤٣٩/٣٢٣ - ٤٤٠/٣٢٤ - ٤٤١/٣٢٥ - ٤٤٢/٣٢٦ - ٤٤٣/٣٢٧ - ٤٤٤/٣٢٨ - ٤٤٥/٣٢٩ - ٤٤٦/٣٣٠ - ٤٤٧/٣٣١ - ٤٤٨/٣٣٢ - ٤٤٩/٣٣٣ - ٤٥٠/٣٣٤ - ٤٥١/٣٣٥ - ٤٥٢/٣٣٦ - ٤٥٣/٣٣٧ - ٤٥٤/٣٣٨ - ٤٥٥/٣٣٩ - ٤٥٦/٣٤٠ - ٤٥٧/٣٤١ - ٤٥٨/٣٤٢ - ٤٥٩/٣٤٣ - ٤٦٠/٣٤٤ - ٤٦١/٣٤٥ - ٤٦٢/٣٤٦ - ٤٦٣/٣٤٧ - ٤٦٤/٣٤٨ - ٤٦٥/٣٤٩ - ٤٦٦/٣٥٠ - ٤٦٧/٣٥١ - ٤٦٨/٣٥٢ - ٤٦٩/٣٥٣ - ٤٧٠/٣٥٤ - ٤٧١/٣٥٥ - ٤٧٢/٣٥٦ - ٤٧٣/٣٥٧ - ٤٧٤/٣٥٨ - ٤٧٥/٣٥٩ - ٤٧٦/٣٦٠ - ٤٧٧/٣٦١ - ٤٧٨/٣٦٢ - ٤٧٩/٣٦٣ - ٤٨٠/٣٦٤ - ٤٨١/٣٦٥ - ٤٨٢/٣٦٦ - ٤٨٣/٣٦٧ - ٤٨٤/٣٦٨ - ٤٨٥/٣٦٩ - ٤٨٦/٣٧٠ - ٤٨٧/٣٧١ - ٤٨٨/٣٧٢ - ٤٨٩/٣٧٣ - ٤٩٠/٣٧٤ - ٤٩١/٣٧٥ - ٤٩٢/٣٧٦ - ٤٩٣/٣٧٧ - ٤٩٤/٣٧٨ - ٤٩٥/٣٧٩ - ٤٩٦/٣٨٠ - ٤٩٧/٣٨١ - ٤٩٨/٣٨٢ - ٤٩٩/٣٨٣ - ٥٠٠/٣٨٤ - ٥٠١/٣٨٥ - ٥٠٢/٣٨٦ - ٥٠٣/٣٨٧ - ٥٠٤/٣٨٨ - ٥٠٥/٣٨٩ - ٥٠٦/٣٩٠ - ٥٠٧/٣٩١ - ٥٠٨/٣٩٢ - ٥٠٩/٣٩٣ - ٥١٠/٣٩٤ - ٥١١/٣٩٥ - ٥١٢/٣٩٦ - ٥١٣/٣٩٧ - ٥١٤/٣٩٨ - ٥١٥/٣٩٩ - ٥١٦/٤٠٠ - ٥١٧/٤٠١ - ٥١٨/٤٠٢ - ٥١٩/٤٠٣ - ٥٢٠/٤٠٤ - ٥٢١/٤٠٥ - ٥٢٢/٤٠٦ - ٥٢٣/٤٠٧ - ٥٢٤/٤٠٨ - ٥٢٥/٤٠٩ - ٥٢٦/٤١٠ - ٥٢٧/٤١١ - ٥٢٨/٤١٢ - ٥٢٩/٤١٣ - ٥٣٠/٤١٤ - ٥٣١/٤١٥ - ٥٣٢/٤١٦ - ٥٣٣/٤١٧ - ٥٣٤/٤١٨ - ٥٣٥/٤١٩ - ٥٣٦/٤٢٠ - ٥٣٧/٤٢١ - ٥٣٨/٤٢٢ - ٥٣٩/٤٢٣ - ٥٤٠/٤٢٤ - ٥٤١/٤٢٥ - ٥٤٢/٤٢٦ - ٥٤٣/٤٢٧ - ٥٤٤/٤٢٨ - ٥٤٥/٤٢٩ - ٥٤٦/٤٣٠ - ٥٤٧/٤٣١ - ٥٤٨/٤٣٢ - ٥٤٩/٤٣٣ - ٥٥٠/٤٣٤ - ٥٥١/٤٣٥ - ٥٥٢/٤٣٦ - ٥٥٣/٤٣٧ - ٥٥٤/٤٣٨ - ٥٥٥/٤٣٩ - ٥٥٦/٤٤٠ - ٥٥٧/٤٤١ - ٥٥٨/٤٤٢ - ٥٥٩/٤٤٣ - ٥٦٠/٤٤٤ - ٥٦١/٤٤٥ - ٥٦٢/٤٤٦ - ٥٦٣/٤٤٧ - ٥٦٤/٤٤٨ - ٥٦٥/٤٤٩ - ٥٦٦/٤٥٠ - ٥٦٧/٤٥١ - ٥٦٨/٤٥٢ - ٥٦٩/٤٥٣ - ٥٧٠/٤٥٤ - ٥٧١/٤٥٥ - ٥٧٢/٤٥٦ - ٥٧٣/٤٥٧ - ٥٧٤/٤٥٨ - ٥٧٥/٤٥٩ - ٥٧٦/٤٦٠ - ٥٧٧/٤٦١ - ٥٧٨/٤٦٢ - ٥٧٩/٤٦٣ - ٥٨٠/٤٦٤ - ٥٨١/٤٦٥ - ٥٨٢/٤٦٦ - ٥٨٣/٤٦٧ - ٥٨٤/٤٦٨ - ٥٨٥/٤٦٩ - ٥٨٦/٤٧٠ - ٥٨٧/٤٧١ - ٥٨٨/٤٧٢ - ٥٨٩/٤٧٣ - ٥٩٠/٤٧٤ - ٥٩١/٤٧٥ - ٥٩٢/٤٧٦ - ٥٩٣/٤٧٧ - ٥٩٤/٤٧٨ - ٥٩٥/٤٧٩ - ٥٩٦/٤٨٠ - ٥٩٧/٤٨١ - ٥٩٨/٤٨٢ - ٥٩٩/٤٨٣ - ٦٠٠/٤٨٤ - ٦٠١/٤٨٥ - ٦٠٢/٤٨٦ - ٦٠٣/٤٨٧ - ٦٠٤/٤٨٨ - ٦٠٥/٤٨٩ - ٦٠٦/٤٩٠ - ٦٠٧/٤٩١ - ٦٠٨/٤٩٢ - ٦٠٩/٤٩٣ - ٦١٠/٤٩٤ - ٦١١/٤٩٥ - ٦١٢/٤٩٦ - ٦١٣/٤٩٧ - ٦١٤/٤٩٨ - ٦١٥/٤٩٩ - ٦١٦/٥٠٠ - ٦١٧/٥٠١ - ٦١٨/٥٠٢ - ٦١٩/٥٠٣ - ٦٢٠/٥٠٤ - ٦٢١/٥٠٥ - ٦٢٢/٥٠٦ - ٦٢٣/٥٠٧ - ٦٢٤/٥٠٨ - ٦٢٥/٥٠٩ - ٦٢٦/٥١٠ - ٦٢٧/٥١١ - ٦٢٨/٥١٢ - ٦٢٩/٥١٣ - ٦٣٠/٥١٤ - ٦٣١/٥١٥ - ٦٣٢/٥١٦ - ٦٣٣/٥١٧ - ٦٣٤/٥١٨ - ٦٣٥/٥١٩ - ٦٣٦/٥٢٠ - ٦٣٧/٥٢١ - ٦٣٨/٥٢٢ - ٦٣٩/٥٢٣ - ٦٤٠/٥٢٤ - ٦٤١/٥٢٥ - ٦٤٢/٥٢٦ - ٦٤٣/٥٢٧ - ٦٤٤/٥٢٨ - ٦٤٥/٥٢٩ - ٦٤٦/٥٣٠ - ٦٤٧/٥٣١ - ٦٤٨/٥٣٢ - ٦٤٩/٥٣٣ - ٦٥٠/٥٣٤ - ٦٥١/٥٣٥ - ٦٥٢/٥٣٦ - ٦٥٣/٥٣٧ - ٦٥٤/٥٣٨ - ٦٥٥/٥٣٩ - ٦٥٦/٥٤٠ - ٦٥٧/٥٤١ - ٦٥٨/٥٤٢ - ٦٥٩/٥٤٣ - ٦٦٠/٥٤٤ - ٦٦١/٥٤٥ - ٦٦٢/٥٤٦ - ٦٦٣/٥٤٧ - ٦٦٤/٥٤٨ - ٦٦٥/٥٤٩ - ٦٦٦/٥٥٠ - ٦٦٧/٥٥١ - ٦٦٨/٥٥٢ - ٦٦٩/٥٥٣ - ٦٧٠/٥٥٤ - ٦٧١/٥٥٥ - ٦٧٢/٥٥٦ - ٦٧٣/٥٥٧ - ٦٧٤/٥٥٨ - ٦٧٥/٥٥٩ - ٦٧٦/٥٦٠ - ٦٧٧/٥٦١ - ٦٧٨/٥٦٢ - ٦٧٩/٥٦٣ - ٦٨٠/٥٦٤ - ٦٨١/٥٦٥ - ٦٨٢/٥٦٦ - ٦٨٣/٥٦٧ - ٦٨٤/٥٦٨ - ٦٨٥/٥٦٩ - ٦٨٦/٥٧٠ - ٦٨٧/٥٧١ - ٦٨٨/٥٧٢ - ٦٨٩/٥٧٣ - ٦٩٠/٥٧٤ - ٦٩١/٥٧٥ - ٦٩٢/٥٧٦ - ٦٩٣/٥٧٧ - ٦٩٤/٥٧٨ - ٦٩٥/٥٧٩ - ٦٩٦/٥٨٠ - ٦٩٧/٥٨١ - ٦٩٨/٥٨٢ - ٦٩٩/٥٨٣ - ٧٠٠/٥٨٤ - ٧٠١/٥٨٥ - ٧٠٢/٥٨٦ - ٧٠٣/٥٨٧ - ٧٠٤/٥٨٨ - ٧٠٥/٥٨٩ - ٧٠٦/٥٩٠ - ٧٠٧/٥٩١ - ٧٠٨/٥٩٢ - ٧٠٩/٥٩٣ - ٧١٠/٥٩٤ - ٧١١/٥٩٥ - ٧١٢/٥٩٦ - ٧١٣/٥٩٧ - ٧١٤/٥٩٨ - ٧١٥/٥٩٩ - ٧١٦/٦٠٠ - ٧١٧/٦٠١ - ٧١٨/٦٠٢ - ٧١٩/٦٠٣ - ٧٢٠/٦٠٤ - ٧٢١/٦٠٥ - ٧٢٢/٦٠٦ - ٧٢٣/٦٠٧ - ٧٢٤/٦٠٨ - ٧٢٥/٦٠٩ - ٧٢٦/٦١٠ - ٧٢٧/٦١١ - ٧٢٨/٦١٢ - ٧٢٩/٦١٣ - ٧٣٠/٦١٤ - ٧٣١/٦١٥ - ٧٣٢/٦١٦ - ٧٣٣/٦١٧ - ٧٣٤/٦١٨ - ٧٣٥/٦١٩ - ٧٣٦/٦٢٠ - ٧٣٧/٦٢١ - ٧٣٨/٦٢٢ - ٧٣٩/٦٢٣ - ٧٤٠/٦٢٤ - ٧٤١/٦٢٥ - ٧٤٢/٦٢٦ - ٧٤٣/٦٢٧ - ٧٤٤/٦٢٨ - ٧٤٥/٦٢٩ - ٧٤٦/٦٣٠ - ٧٤٧/٦٣١ - ٧٤٨/٦٣٢ - ٧٤٩/٦٣٣ - ٧٥٠/٦٣٤ - ٧٥١/٦٣٥ - ٧٥٢/٦٣٦ - ٧٥٣/٦٣٧ - ٧٥٤/٦٣٨ - ٧٥٥/٦٣٩ - ٧٥٦/٦٤٠ - ٧٥٧/٦٤١ - ٧٥٨/٦٤٢ - ٧٥٩/٦٤٣ - ٧٦٠/٦٤٤ - ٧٦١/٦٤٥ - ٧٦٢/٦٤٦ - ٧٦٣/٦٤٧ - ٧٦٤/٦٤٨ - ٧٦٥/٦٤٩ - ٧٦٦/٦٥٠ - ٧٦٧/٦٥١ - ٧٦٨/٦٥٢ - ٧٦٩/٦٥٣ - ٧٧٠/٦٥٤ - ٧٧١/٦٥٥ - ٧٧٢/٦٥٦ - ٧٧٣/٦٥٧ - ٧٧٤/٦٥٨ - ٧٧٥/٦٥٩ - ٧٧٦/٦٦٠ - ٧٧٧/٦٦١ - ٧٧٨/٦٦٢ - ٧٧٩/٦٦٣ - ٧٨٠/٦٦٤ - ٧٨١/٦٦٥ - ٧٨٢/٦٦٦ - ٧٨٣/٦٦٧ - ٧٨٤/٦٦٨ - ٧٨٥/٦٦٩ - ٧٨٦/٦٧٠ - ٧٨٧/٦٧١ - ٧٨٨/٦٧٢ - ٧٨٩/٦٧٣ - ٧٩٠/٦٧٤ - ٧٩١/٦٧٥ - ٧٩٢/٦٧٦ - ٧٩٣/٦٧٧ - ٧٩٤/٦٧٨ - ٧٩٥/٦٧٩ - ٧٩٦/٦٨٠ - ٧٩٧/٦٨١ - ٧٩٨/٦٨٢ - ٧٩٩/٦٨٣ - ٨٠٠/٦٨٤ - ٨٠١/٦٨٥ - ٨٠٢/٦٨٦ - ٨٠٣/٦٨٧ - ٨٠٤/٦٨٨ - ٨٠٥/٦٨٩ - ٨٠٦/٦٩٠ - ٨٠٧/٦٩١ - ٨٠٨/٦٩٢ - ٨٠٩/٦٩٣ - ٨١٠/٦٩٤ - ٨١١/٦٩٥ - ٨١٢/٦٩٦ - ٨١٣/٦٩٧ - ٨١٤/٦٩٨ - ٨١٥/٦٩٩ - ٨١٦/٧٠٠ - ٨١٧/٧٠١ - ٨١٨/٧٠٢ - ٨١٩/٧٠٣ - ٨٢٠/٧٠٤ - ٨٢١/٧٠٥ - ٨٢٢/٧٠٦ - ٨٢٣/٧٠٧ - ٨٢٤/٧٠٨ - ٨٢٥/٧٠٩ - ٨٢٦/٧١٠ - ٨٢٧/٧١١ - ٨٢٨/٧١٢ - ٨٢٩/٧١٣ - ٨٣٠/٧١٤ - ٨٣١/٧١٥ - ٨٣٢/٧١٦ - ٨٣٣/٧١٧ - ٨٣٤/٧١٨ - ٨٣٥/٧١٩ - ٨٣٦/٧٢٠ - ٨٣٧/٧٢١ - ٨٣٨/٧٢٢ - ٨٣٩/٧٢٣ - ٨٤٠/٧٢٤ - ٨٤١/٧٢٥ - ٨٤٢/٧٢٦ - ٨٤٣/٧٢٧ - ٨٤٤/٧٢٨ - ٨٤٥/٧٢٩ - ٨٤٦/٧٣٠ - ٨٤٧/٧٣١ - ٨٤٨/٧٣٢ - ٨٤٩/٧٣٣ - ٨٥٠/٧٣٤ - ٨٥١/٧٣٥ - ٨٥٢/٧٣٦ - ٨٥٣/٧٣٧ - ٨٥٤/٧٣٨ - ٨٥٥/٧٣٩ - ٨٥٦/٧٤٠ - ٨٥٧/٧٤١ - ٨٥٨/٧٤٢ - ٨٥٩/٧٤٣ - ٨٦٠/٧٤٤ - ٨٦١/٧٤٥ - ٨٦٢/٧٤٦ - ٨٦٣/٧٤٧ - ٨٦٤/٧٤٨ - ٨٦٥/٧٤٩ - ٨٦٦/٧٥٠ - ٨٦٧/٧٥١ - ٨٦٨/٧٥٢ - ٨٦٩/٧٥٣ - ٨٧٠/٧٥٤ - ٨٧١/٧٥٥ - ٨٧٢/٧٥٦ - ٨٧٣/٧٥٧ - ٨٧٤/٧٥٨ - ٨٧٥/٧٥٩ - ٨٧٦/٧٦٠ - ٨٧٧/٧٦١ - ٨٧٨/٧٦٢ - ٨٧٩/٧٦٣ - ٨٨٠/٧٦٤ - ٨٨١/٧٦٥ - ٨٨٢/٧٦٦ - ٨٨٣/٧٦٧ - ٨٨٤/٧٦٨ - ٨٨٥/٧٦٩ - ٨٨٦/٧٧٠ - ٨٨٧/٧٧١ - ٨٨٨/٧٧٢ - ٨٨٩/٧٧٣ - ٨٩٠/٧٧٤ - ٨٩١/٧٧٥ - ٨٩٢/٧٧٦ - ٨٩٣/٧٧٧ - ٨٩٤/٧٧٨ - ٨٩٥/٧٧٩ - ٨٩٦/٧٨٠ - ٨٩٧/٧٨١ - ٨٩

برّة ولشها بهذا جعلها معرفة فلم يصرفها وتفيض برّة فاجرة لا الفجرة وكان^(١) الخطط
خطتان : إحداهما يقال لها برّة والأخرى فجار اسم لها معقول عن فاجرة . فتنين ذلك إن
شاء الله ، وقال آخر :

وذكرت من كبر المعلق شربةً والخيّل تحفو بالصعيد يداؤ^(٢)

يعنى يداؤ^(٣) في معنى متباعدة . وحقيقة هذا أنّ يداؤ في^(٤) موضع^(٥) مصدر مؤنث
معرفة وإن كان لا يتكلم به كأنه في التقدير اليقة^(٦) لا يتكلم باليقّة ولكن هذا حقيقتها .

فإن قال قائل : وكيف يجوز هذا التقدير . ويبدأ في موضع الحال . والحال لا تكون إلا
نكرة . قيل له قد يجوز أن يحى . الحال إذا كان المصدر^(٧) معرفة بالألف واللام
أو بالإضافة ، كما تقول فعلته جهدي وطاقتي . وكما قال لبيد :

سأرسلها البعراء ولم يسدّعا ولم يثيقن عمل نقص الدخال^(٨)

يعرّى على نقص^(٩) الدخال

والقسم الثالث الصفة الغالية . وذلك نحو قوله^(١٠) للمنية خلّاني وللمنية أيضا^(١١)

(١) في « دكان » .

(٢) بيت في صوره ٣٩/٤ والمنتخب ٣٧/٢ وأدب ابن السري ١١٢/٢ وشرح ابن جيس ٥١/١

وشرح القامه ٧٣/٢ ومائتي لسان ٣٧٠/٣ واهل البيت ١١/٤

(٣) في « يداؤ » .

(٤) كلمة « يداؤ » بالفتح في « ي » .

(٥) كلمة « في موضع » بالفتح في « ي » .

(٦) كلمة « اليقة » من « ي » .

(٧) « ي » بالفتحة .

(٨) البيت في ديوانه ٤١/١١ من ٨٦ وسننوه (جولاي) ١٨٧/١ والمنتخب ٣٢٨/٢ ومائتي لسان

٢٩٢/٤ وما في نطقه وخلفه معناه للسرور في ٣١ والمنتخب ٢٢٧/١١

والفعل ٧٨ ومن بيتي (أورد) ٥١٧/١ والإحصاء (أورد) ٣١٩ ولسان (مركب) نفس . ومن

والنبي ٢١٩/٣ وخرقة الألب ٤٢١/١ شرح شرف الدين غنيل للرماسي ١٠٨

(٩) كما في ديوان العرب . وفي سائر النسخ « ي » بعض « انظر للمركب ٤٢١/١ »

(١٠) في « ي » حركة .

(١١) كلمة « يداؤ » بالفتح من « ي » .

جَبَابُ . وَلِلنَّسْرِ خُنَابُ . وَمَعْنَاهَا أَنْ شَرَى مَا يَبِغُ عَلَيْهِ لِحَارِثَهَا . وَمَنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ^(١١) :
 ﴿عَجِّلْ خَيْبَهُ﴾ . وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي الْمُنَبِّةِ :

لَحِقْتُ حِلَاقِي بِمِمْ عَلَى أَكْسَانِهِمْ خَرَبْتُ الرُّقَابَ وَلَا جِمُّ الْمَقْتَمِ ^(١٢)

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْيَابِ قَوْلُهُمْ مَا قَسَانِي وَيَا خَيْبَانِ وَيَا لَكَاع . وَبَابُهُ أَنْ يَكُونَ فِي التَّدَاوِي
 إِلَّا أَنْ يَعْطُرَ شَاعِرٌ فَيَذْكُرُهُ فِي غَيْرِهِ مَعْطُورًا . قَالَ الشَّاعِرُ :

أَطُوفُ مَا أَطُوفُ سِمْ أَوَى إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لَنُكَاعِ ^(١٣)

وَالْعَلَّةُ فِي بِنَاءِ هَذَا عَلَى الْكُثَرِ كَالْعَلَّةِ فِيهَا قِيلُهُ . وَالْاِخْتِلَافُ فِيهِ كَالْاِخْتِلَافِ فِيهِ .

وَالْوَجْهَ الرَّابِعَ : مَا كَانَ مَعْدُولًا عَنْ فَاعِلَةٍ نَحْوِ حَذَامٍ وَقَطَامٍ . فَأَمَّا أَهْلُ الْمَجَازِ فَلَانِهِمْ
 يَجْعَلُونَهَا كَلًّا يَوَابُ لِمَا لَهَا مِنْ قَبْلِهَا فَيَسُونَهَا ^(١٤) وَيَكْسِرُونَهَا ^(١٥) لِاجْتِمَاعِ التَّائِيْتِ وَالْعَدَلِ
 وَالتَّعْرِيفِ . كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِيهَا قِيلَ . وَغَلَّةُ أَبِي الْيَاسِ أَنَّهَا قَبْلُ الْغُلِّ غَيْرُ مَصْرُفَةٍ فَإِذَا
 عُدَّتْ زَادَهَا الْعَدَلُ بَقْلًا فَيَنْتِ . وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا أَمْعَى . قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ قَعِيدَتُ قَوْهَهَا قَسَانُ الْقَوْلِ مَا قَالَتْ حَذَامُ ^(١٦)

١١ : ر ج ح ع هـ .

١٢ : هـ و ز ح ع هـ .

١٣ : ك ح ع هـ و ز ح ع هـ . ١٤ : ر ج ح ع هـ . ١٥ : ر ج ح ع هـ . ١٦ : ر ج ح ع هـ .

١٧ : ر ج ح ع هـ . ١٨ : ر ج ح ع هـ . ١٩ : ر ج ح ع هـ . ٢٠ : ر ج ح ع هـ .

٢١ : ر ج ح ع هـ .

٢٢ : ر ج ح ع هـ . ٢٣ : ر ج ح ع هـ . ٢٤ : ر ج ح ع هـ . ٢٥ : ر ج ح ع هـ .

٢٦ : ر ج ح ع هـ . ٢٧ : ر ج ح ع هـ . ٢٨ : ر ج ح ع هـ . ٢٩ : ر ج ح ع هـ .

٣٠ : ر ج ح ع هـ . ٣١ : ر ج ح ع هـ . ٣٢ : ر ج ح ع هـ . ٣٣ : ر ج ح ع هـ .

٣٤ : ر ج ح ع هـ . ٣٥ : ر ج ح ع هـ . ٣٦ : ر ج ح ع هـ . ٣٧ : ر ج ح ع هـ .

٣٨ : ر ج ح ع هـ . ٣٩ : ر ج ح ع هـ . ٤٠ : ر ج ح ع هـ . ٤١ : ر ج ح ع هـ .

٤٢ : ر ج ح ع هـ . ٤٣ : ر ج ح ع هـ . ٤٤ : ر ج ح ع هـ . ٤٥ : ر ج ح ع هـ .

٤٦ : ر ج ح ع هـ . ٤٧ : ر ج ح ع هـ . ٤٨ : ر ج ح ع هـ . ٤٩ : ر ج ح ع هـ .

٥٠ : ر ج ح ع هـ . ٥١ : ر ج ح ع هـ . ٥٢ : ر ج ح ع هـ . ٥٣ : ر ج ح ع هـ .

٥٤ : ر ج ح ع هـ . ٥٥ : ر ج ح ع هـ . ٥٦ : ر ج ح ع هـ . ٥٧ : ر ج ح ع هـ .

وقال آخر :

أَنَارَكُمُ نَدَلُّهُمَا فَنَطَامُ وَنُسُّا بِالنَّحْبَةِ وَالسَّلَامِ^(١)

وأما بنو تميم فإنهم يجرونها بجرى مالا يتصرف من المؤنث نحو زَيْبَ وَغَيْرَهُ . فيقولون جاءني قطامٌ ومروث بقطامٍ ولقيت^(٢) قطامٌ : لا ما كان آخره راءً فإن أكرمهم يوافق أهل الحجاز فيكسر الراء . وذلك أن الراء لها حظ في الإمالة ليس لغيرها من الحروف فيكسرونها على الأحوال من جهة الإمالة^(٣) التي تكون في الحرف ليكون^(٤) الكسر من جهة واحدة . وذلك نحو حضار اسم للكوكب عظيم في جرى سهل وقرية . وجماع اسم للضبيع وودبار موضع . ويروون أنه بلد للجن^(٥) ويذكرون فيه أحاديث وقصصا ليس هذا موضع ذكرها .

وبعض بني تميم يجعل ما آخره راء كغيره من نحو حضار وقطام فلا يصرفها ويصرفها في الرفع . ويفتحها في النصب والجر . قال الشاعر :

ومرَّ دُغْرٌ على وُبارٍ فهلكت جهرة وُبارٍ^(٦)

وهذا البيت للأعشى وهو من بني قيس بن ثعلبة إلا أن منزله بالبصرة وفيها بنو تميم وغيرهم من قبائل العرب والمجاورين قد غلب على جماعتهم لغة أصلها ليعتصم .

قال سيبويه : « والضم نحو حيث وقيل وبغذ »^(٧) .

قال : أبو سعيد^(٨) أما حيث فقد مر تفسيرها وأما قيل وبغذ فإن أصلها في الكلام أن

(١) البيت ينطق بصيغة الكساح النسيان في ديوانه في ١/٢٢٠ من ١٤٨٠ وحيه : « والضمية يستكلم » . ومرة في

كتاب ما نكته العرب على مثال لسانها من ١٦

(٢) في ب : « ولقيت » . فحريف . وفي ج : « رأيت »

(٣) حضارة : « ليس لغيرها من الحروف » . الإمالة : « ساطعة من في حسب انحراف النظر

(٤) في د : « ليكون »

(٥) في د : « بلد الخبز » . وانظر ما نكته العرب على مثال لسانها من ١٠

(٦) البيت للأعشى في ديوانه ١٤٨١ وحيه : « ١٦/١ » . والنصب : ٢٢٢/٢ . وتوعد لآخر البيت ٣٧ ومعه

ليسان ٣٤١/٤ . والنصب : ١٧/١٧ . وحيه : « أنساب العرب ١٢٢ » . وأبو ٢٢٢/١

وحديثه النصب : ٢٢٢/٣ . وأما العرب على مثال لسانها من ٥٠

(٧) في ١/١

(٨) حضارة : « قال أبو سعيد » . ساطعة من د

يكونا مضافين وكذلك حرفها في معناها . كفونك جئتك قبل يوم الجمعة وقبل^(١) وبعد يوم
التيقينا فيه^(٢) فحذف ما أضيفنا إليه واكتفى بحرفه المتعاطب فصارا بمنزلة بعض الاسم : لأن
المضد والمضاف إليه كشيء واحد . فلما بقي المضاف دون المضاف إليه وتضمن معنى
الإضافة وجب أن يبنى . لأن بعض الاسم مبني فإذا تكررت لفظها لإعراب . كفونك . جئتك
قبلاً بأداة . ومن قبل ومن بعد . لأنها إذا تكررت تضمنتا معناها مضافين . لأن المتعاطب
لم يعرف معناها مضافين فلم يعبراً ببعض الاسم . قال الشاعر :

فَسَاغَ لِي النِّسْرَابُ وَكُنْتُ قَبِيلاً أَكْثَادُ أَغْصُرُ بِالسَّاءِ الْفُسْرَاتِ^(٣)

فإن قال قائل . ولم يبين على سكون ؟ قيل له^(٤) المبنيات على ضربين

ضرب لا تلبس به ومن الممكن ولا تعلق له . وهو ضرب يلاسه ويتعلق به . فإذا
كان كذلك فلا بد من رسمهما في البناء فيجعل لكل واحد منهما مرية غير مرية صاحبه . فلما
كان السكون أنقص من الحركة بنينا عليه كل مبني لم يعلق بالسكن^(٥) ولم تلبسه وجعلنا
المبني الابل لا للممكن مبنياً على حركته . ليكون له بذلك فضيلة على المبني الآخر ففضل
الحركة على السكون . فوجب من أجل ذلك أن يبنى قبل وبعد على حركة لأنها متمسكان في
الإشاعة وتذكها في حال الإضافة فضيلة لها في حال البناء وتعلق منها بالممكن .

فإن قال قائل فلم وجب بنؤها^(٦) على الصفة من بين الحركات دون غيرها ؟

فإن الجواب في ذلك أن كل واحد منها لما كانت منصوبة ومخفوضة^(٧) في حال الإضافة

(١) . بعد وقبل

(٢) قبل

(٣) هذا البيت لصعد الله بن حرب ويريدون غير الكلام في معنى القرآن المزمع . ٢٢٠/٩ . وهو المزمع

١٤ المسمى ٢٧٤/٣ . وحركة الألف ٢٠٥/١ . والمزمع المسمى ١٣٦/٩

(٤) ما

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

والتمسكن في قوله « جئت^(١) من قبلك » و« رأيت قبلك » أعطيت في حال البناء حركة لم تكن لها في حال التمسكن وهي الضمة .

وعلة ثانية : أن قيل وبعد قد حذف منها المضاف إليه ونعشنا معنى الإضافة . فحركاتها بأغوى الحركات فيكون عوضاً من الفاعل كما يعوض من المحذوفات في مواضع كثيرة حروف وحركات . ألا ترى أن سبوره جعل^(٢) السين في اسطاع عوضاً من فاعل الحركة من الواو في أطوع . فإذا جاز أن يبدل الحرف من الحركة ويجعل عوضاً . جاز أن تبدل الحركة من الحرف وتجعل عوضاً .

وعلة ثالثة : وهي أن قيل وبعد ينسبها الاسم الثنائي المفرد . والنسب بينهما أن الثنائي المفرد متى نكر أو أضيف أعرب . كقولك « باراكياً » و« يا غيثاً » وإذا أفرد بني إذا كان معرفة وقد كان مستكناً قبل أن يبنى . فكذلك قيل وبعد إذا أضيف أو نكر أعرب وإذا أفردا غير نكرين بنيا فلما أشبه الثنائي المفرد بالنسب الذي ذكرناه . وكان الثنائي مضموماً ضمّاً كما ضم .

فإن قال قائل : فما وجه كونها منكرين في حال وسرفين في حال إذا كانا مفردين ؟ قيل له : أما كونها معروفين فإن يكون المضاف إليه المحذوف منها معرفة فيتعرفان^(٣) به فإذا حذفته لمعرفة المخاطب أ به^(٤) فقد فهم بها مفردين ما كان يفهم بها مضافين فبها على حذفها في التعريف . ومن ذلك قوله^(٥) عز وجل : ﴿ قَدْ أَفْرَأَيْنُ قَبْلُ وَمَنْ يَأْتِ ﴾^(٦) أراد من قبل الأشياء ومن بعدها . فحذف الأشياء وفهم المعنى . وإذا كانا منكرين فكانت أضيفاً إلى منكر وحذف المضاف إليه فبقيا على التنكير . فإن قال قائل فلم لم ينسب منكرين ؟ قيل له لأنها لم ينضمنا معنى الإضافة . فإذا كان كذلك لم يكونا كيمض الاسم

(١) و« جئت » ح « حذف » .

(٢) في « ح » « حط » .

(٣) و« ح » « حط » .

(٤) ما بين السورين سابقة من « ح »

(٥) كلمة « قوله » ليس في «

(٦) سورة الروم ١/٣٠

يكوننا مضافين وكذلك حقها في معناها . كقولك جئتك قبل يوم الجمعة وقيل^(١) وبعد يوم
انقبتنا فيه^(٢) فحذف ما أنفسا إليه واكتفى بعرفة الغائب فصارا متركة حتى الاسم : لأن
المضاف والمضاف إليه كشيء واحد . فلم يبق انضمام دون المضاف إليه وتضمن معنى
الإضافة وجب أن يبنى . لأن بعض الاسم مبيّن لما ذكرنا لحقها الإعراب . كقولك « جئتك
قبلاً يا هذا » . ومن قبل ومن بعد . لأنها إذا ذكر ، لم تنضم معناها مضافين . لأن الغائب
لم يعرف معناها مضافين فلم يصير كعض الاسم . قال الشاعر :

فَسَاعَ فِي الشَّرَابِ وَكُنْتُ قَبْلَهُ أَكْسَادُ أَغْصُنِ بِالسَّاءِ انْقَسَرَتْ^(٣)

فإن قال قائل : ولم يبن على سكون ؟ قيل ! لم^(٤) . المبيّنات على ضربين :

شَرْبٌ لَا مُلَابَسَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَلَا تَعْلُقُ لَهُ . وَضَرْبٌ مُلَابَسَةً وَيَتَعْلَقُ بِهِ . فإذا
كان كذلك فلا بد من ترتيبها في البناء فيجعل لكل واحد منها مرتبة غير مرتبة صاحبه . فلما
كان السكون انتمى من الحركة بنينا عليه كل معنى لم يتعلق بالمتكلم^(٥) ولم يلابسه وجعلنا
المبنى الملازم للمتكلم سبأ على حركة . فيكون له بذلك مقبلة على المبنى الآخر لفضل
الحركة على السكون . فوجب من أحلى ذلك أن يبنى قبل وبعد على حركة لأنها متسكتان في
الإضافة وعكسها في حال الإضافة فتشيلة لها في حال البناء وتعلق منها بالمتكلم .

فإن قال قائل فلم وجب بناؤها^(٦) على الضمة من بين الحركات دون غيرها ؟

فإن الجواب في ذلك أن كل واحد منها لما كانت منصوبة ومخفوضة^(٧) في حال الإضافة

(١) . بعد . وقيل : ليست فيه .

(٢) . لم . فيه . ساقط من ج .

(٣) . بيت عبد البيت بعد الله بن حرب ويؤيد من شعر التتلا في مدخل التمر من ج . ٣٩٠/٢ .

(٤) . وسرح الأسوي ٢٧٤/٢ وعزاه الآدمي ٩٠٤/١ والقدوري ١٧٦/١ .

(٥) . لا بين منطوقين ساقط من ب .

(٦) . في ب . بالفتحة . محرف .

(٧) . كلمة . حال . ساقط من ج .

(٨) . في ب . في ج . ملقوها .

(٩) . في ق . منصوبة مخفوضة . بلاوا .

والتسكن في قوله : جته ^(١) من قبلك . وه رأيه قبلك . أعطيت في حال البناء حركة ثم تكن لها في حال التسكن وهي الضمة .

وعلة ثالثة : أن قبل وبعد قد حذف منها انضمام إليه ونضمام معنى الإضافة . فحركا بأقوى المركبات ليكون عوضا من الدال على كما يحذف من المحذوفات في مواضع كثيرة : حروف وحركات . ألا ترى أن سبويه جعل ^(٢) السين في اسطاع عوضا من فاعل الحركة من الواو في أطوع . فإذا جاز أن يبدل الحرف من الحركة ويجعل عوضا . جاز أن يبدل الحركة من الحرف ويجعل عوضا .

وعلة ثالثة : وهي أن قبل وبعد يشبهان الاسم الثنائي المفرد . والسبب بينهما أن الثنائي المفرد متى نكر أو أضيف أعرب . كقولك : يدركنا . وه باعده انه . وإذا أفرد بني إذا كان معرفة وقد كان متسكنا قبل أن يبنى . فكذلك قبل وبعد إذا أضيفا أو نكرا أعربا وإذا أفردا لمعبر نكرتين بنيا فلما أنشأها الثنائي المفرد بالسبب الذي ذكرناه . وكان الثنائي مضموما ضما كما ضم .

فإن قال قائل : فما وجه كونها متكورين في حال ومعرولين في حال إذا كانا مفردين ؟ قبل له : أما كونها معرولين فإن يكون انضاف إليه المحذوف منها معرفة فينصرف ^(٣) به فإذا حذفته لمعرفة المخاطب [به] ^(٤) فقد فهم بها مفرد من ما كان يفهم بها متساوين ففهما على حدتها في التثنية . ومن ذلك قوله ^(٥) عز وجل : ﴿ هَذَا الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَنْهَ ﴾ ^(٦) أراد من قبل الأشياء . ومن بعدها . فحذف الأتية . وفهم المعنى . وإذا كانا متكورين فكأنهما أضيفا إلى متكور . وحذف المضائق إليه فبقيا على التذكير . فإن قال قائل فلم لم يبنيا متكورين ؟ قبل له لأنها لم ينضمنا معنى الإضافة . فإذا كان كذلك لم يكونا كبعض الاسم

(١) في ب في ج : « جته » .

(٢) في ج : « باعده » .

(٣) في ج : « فينصرف » .

(٤) ما بين الطرفين : « تطوع من ب و ج » .

(٥) كلمة : « قوله » ليست في .

(٦) سورة الروم : ١٢/٢٠

ومصارا بمنزلة قولك : « مررت بعبد وغلالم » . ونحو ذلك . وإياه ^(١) كانت العلة التي وجب من أجلها ^(٢) البناء أنها كبحض الاسم لتضمنها معنى الإضافة . والذي قلناه في قبل ويتبد هو الملة في أول وفي وراء وفدام . وهذه الظروف إذ حذفت العباب إليه حكمت حكم قبل وبعد كما قال النصارى :

... .. لم يسكن لغارك إلا من ورائه ورائه ^(٣)

وقد مر هذا .

والنحويون يسمون قبل وبعد إذا ضُمَّتا ^(٤) معنى الإضافة ^(٥) بعد حذف المضاف إليه غاية . والمعنى في ذلك أنه لما كان حد الكلام ن ينطق بها مضافين فحذف المضاف إليه وانقصر بها . وقد كان تمام الكلام وغايته هو الشيء الذي بعدها . ضُرا عامه الكلام في النطق وتم الكلام بلفظها دون انضمام إليه في النطق فصارا غاية ينتهى عندها المتكلم فاعرف ذلك إن شاء الله ^(٦) .

قال سيوطي ^(٧) : « والوقف قولهم من وكُم فقط ويذ » .

قال أبو سعيد ^(٨) : أما من فهي اسم ، والدليل على ذلك أنها نفع مواضع الأسماء فاعلة ومفعولة ولما ضمير يعود إليها ويدخلها حروف الجر . ولها ثلاثة مواضع هي فيها كلها مبنية لعلل لوجبت ^(٩) ذلك لها ، فأولها أنه يستفهم بها عن ذوات ما يعقل من الثقلين والملائكة كقولك : « من جبريل ؟ » ومن زيد ؟ « ومن إبليس ؟ » فوقعت موقع حرف الاستفهام في هذا الوجه فثبتت من أجل ذلك . والثاني أنها تقع في المجازاة على ذوات ما يعقل فثبتت

(١) في : « ونا » تحريف .

(٢) في : « إلى » من أجلها وسب .

(٣) سبق للحرفه حنا .

(٤) في : « ضما » تحريف .

(٥) صدره . معنى الإضافة . ساقط مره .

(٦) في : « إن شاء الله تعالى » .

(٧) جلاي : « في سيوطي (جلاي) » والوقف قولهم من .

(٨) في ج : « قال النصارى » .

(٩) في ب : « وسب » تحريف .

والنعام لا تطفل والماء^(١) تبيض ، فكأنه قال : وباضت نعامها ، وقال آخر :
 غَلَقْتُهَا بِمِنًى وَمَاءً بَارِداً حتى خَشَتْ مُسَالَةَ غَنَائِمَا^(٢)
 والماء البار لا يطفئ ولكنه^(٣) قد دل العطف على السقي فكأنه قال وسقيتها ماء
 بارداً ، وقال آخر :
 بِالْبَيْتِ زَوَّجَكَ قَدْ عَمِدَا مُتَقَلِّداً بُيُوتاً رُوْحَمَاً^(٤)
 فالرُوح لا يتقلد ولكن لما كان^(٥) تقلد السيف هو حمله فكأنه قال حاملاً سيفاً
 ورُحماً .

وكذلك يجعل (من) في معنى الذي ، فكأنه قال : الذي ينسب على بطنه ، وإنما
 سَوَّغ^(٦) ذلك حين قال : « فنهضه لأنه إذا جُمع »^(٧) كتابة ما يعقل وما لا يعقل^(٨) كان
 على لفظ كتابة ما يعقل ، فلما كان الجمع الذي فيه ما يعقل وما لا يعقل كتابته^(٩) على مثل
 كتابة الجمع الذي ليس فيه ما لا يعقل ، كان تفصيل الجمع الذي فيه ما يعقل وما لا يعقل^(١٠)

- (١) في « ولكن »
 (٢) البيت في : حطاي القرآن للقرء ١١/١ والإحصاء (ط لوردا) ٢٤٣ ، المشايخ لابن عز ٢٢١/٢ وأيوب
 مختارة للأسفهانى ٧٣ وأشبلى غرضى ١٧٠/١ وشرح ترمذى حوى لسيرطى ٢٢١ وأشبلى واستطار
 لسيرطى ٢٨٠/١ والحقق ١٠٠٦/٢ : ١٨١/١ وحاشية إحصاء ١١٠/٢ وحاشية الألب ١٩٩/١
 وشان العرب (وجمع) ١١١/٣
 (٣) كلمة : « ولكنه » غير واضحة في ح .
 (٤) البيت مشوب لميد الله بن الزُّبَيْرِي في حطاي القرآن للقرء ١٢٩/١ والمختص : مسرد ٤١/٢ وبكامل
 للمسرد ٢٢٨/٣ وبشكل القرآن لابن غنية ١٧٧ وأشبلى غرضى ١٧٠/١ وقته الحقة لمسرد ٢١٧
 والإحصاء لابن الأثير (أوردوا) ٢٤٣ ودرة القواعد للزُّبَيْرِي (أوردوا) ١٧ وشرح المسألة
 لشمس مزي ٤١٠ وأيوب مختارة للأسفهانى ١٣ وشرح التفصيل ٧٠ جنى ٢٢١/١ والأشبلى واستطار
 لسيرطى ٢٠٨/١ وحاشية الألب : بطلدلى ٣٣٠/١ : ١٠٠٠/٢ : ١/١
 (٥) عبارة : « . . . » ساقطة من . .
 (٦) عبارة : « . . . » ساقطة من . .
 (٧) في « أجمع » .
 (٨) عبارة : « . . . » على لفظ « ساقطة من . . »
 (٩) في « كتابة » .
 (١٠) في « . . . » فيه ما لا يعقل وفيه ما يعقل . .

على مثال (١) الجمع الذي فيه (٢) مالا يقتل . فلما قال عز وجل : « فمَنهم » صاروا كأنهم كلهم (٣) يقتلون . فأجبرى على كل واحد منهم « مَن » في التفصيل .

واعلم أن مَن لفظها واحد مذكر إلا أنها تقع على الواحد والاثنتين والجماعة من المؤنث والمذكر . فإذا وقع على كل شيء من ذلك كتبت فيه بالجار . وإن شئت أجريت اللفظ عليها في نفسها . وإن شئت على معناها في التثنية والجمع والتأنيث . نقول : « من الناس مَن يكرمك » « وإن شئت من يكرموك » إذا أردت الجماعة . وإذا أردت الاثنين قلت : « من الناس من يصحب فتَحَصَّدُ صُحْبَتَهُ » وإن شئت « من يصحبان فتَحَصَّدُ صَحْبَتَهُما » ونقول : « في النساء من يكتب ويحسب » وإن شئت « من تكتب وتحسب » (٤) قال الله عز وجل في الجمع ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَبِئُ إِلَيْكَ ﴾ (٥) وقال في (٦) موضع آخر ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ (٧) وقال إنعالي (٨) ﴿ وَمَنْ يَنْتَبِئْ بِكُمْ فِي رَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً ﴾ (٩) فذكر أحد الفعلين وأنت الآخر . وقال الفرزدق :

تَعْمَلُ فَإِنْ غَاغَبْتَنِي لَا تَحْزَنُونِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَلِزُّنِي بِمُصْطَلِحَيْنِ (١٠)
وقد زاد الكسائي في معاني (مَن) وجهاً واحداً . فزعم أنها تكون صلة . وأنشد في ذلك :

(١) في د . « كل مثل » .

(٢) في د . « الذي ليس فيه » .

(٣) كلمة « كلهم » ليست في د : أما عبارة في مصر « صاروا كأنهم » .

(٤) عبارة « وإن شئت من تكتب وتحسب » ساقطة من د لانفعال الحذف .

(٥) سورة الأنعام ٦/٦٤

(٦) قحج ١٠/٢٠

(٧) سورة يونس ١٠/٦٩

(٨) زلجنا في د .

(٩) سورة الأعراف ٧/٢٨

(١٠) البيت في ديوانه ص ٨٧٠ وسورة ٦/٦٩ والجميل للرجاء ص ٢٨٦ والمنتخب ١/٢١٤ و٢٥٢/٣ وحاشية

الصبيان ١/١٥٣ و١٥٣/٦ وفيه الكسب ١/٢٠١

أَلِ الزَّيْبِيرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ الْعَصِيرَةُ وَالْأَثَرُونَ مَنْ عَفَفَا^(١)
أَرَادَ الْأَثَرُونَ عُدَاً . وَأَتَشَدُّ أَيْضاً إِنْ قَوْلُ عَتْرَةِ إ^(٢) .

بِإِسْنَادٍ مَنْ قُصَصَ لَمْ يَحُلَّ لَهُ حُرْمَتُ عِلِّيٍّ وَلَيْسَ هَذَا بِمَحْرُومٍ^(٣)
فَجَعَلَ مَنْ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ مَا فِي الْفَصَلَةِ . فَأَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَقَدْ زُعمَ بِعَظْمِهِ أَنَّ
مَعْنَاهُ الْأَثَرُونَ مَنْ بَعْدَ عُدَاً . فَعَفَفَ الْفَعْلُ وَكَانَ بِالْمَصْدَرِ مِنْهُ . كَمَا يَقُولُ مَا أَلَتْ إِلَّا
سِيرًا . وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي فَإِنْ رَوَاهُ أَكْثَرُ النَّاسِ (بِإِسْنَادٍ مَا قُصَصَ لَمْ يَحُلَّ لَهُ) فَإِنْ كَانَتْ
الرَّوَايَةُ مُصَحَّحَةً فِي مَنْ فَهِيَ لَعُمْرَى زَائِدَةٌ وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَكُونَ زَائِدَةً وَتَجْعَلَ مَنْ نَكْرَةً
بِمَنْزِلَةِ إِنْسَانٍ . قُصَصَ^(٤) بِمَعْنَى قَانَصَ . وَهُوَ نَحَتْ لَهُ كَمَا قَالَ : وَكُنِيَ بَنَاءً فَغَلَّأَ عِلِّيَّ مِنْ
غَيْرِنَا^(٥) .

وَأَمَّا كَمْ فَإِنَّمَا مَبْنِيَةٌ عَلَى السَّكُونِ . وَالَّذِي أُجِيبَ بِبَنَاءِهَا عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا وَقَعَتْ مَوْقِعَيْنِ
شَهِدَتْ^(٦) فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا حَرْفًا : فَالْأَوَّلُ وَقَعَهَا مَوْقِعُ أَلِفِ الْإِسْتِفْهَامِ . وَتُسْأَلُ بِهَا عَنْ
جَمِيعِ الْأَعْدَادِ كَقَوْلِكَ : « كَمْ غِلَامًا لَكَ » وَ « كَمْ مَالًا لَكَ » قَتَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ « أَعْشَرُونَ
غِلَامًا لَكَ » « أَثَلَاثُونَ مَالًا » فَتَفْخَى عَنْ حَرْفِ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ .

وَالثَّانِي : أَنَّهَا تَقَعُ فِي الْحَبْرِ مَوْقِعَ رَبٍّ . وَرَبُّ حَرْفٍ قَضَاوَعَتْهَا كَمْ فِي الْحَبْرِ فَبُنِيَتْ
وَهِيَ — أَعْنَى وَكَمْ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضُوعَيْنِ تَقَعُ صَدْرُ الْكَلَامِ : لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ نَبِيْنٍ يَفْعَانِ
صَدْرُ الْكَلَامِ إِلَّا أَنَّهَا وَإِنْ وَقَعَتْ مَوْقِعَ رَبٍّ فَإِنَّمَا تَفْخِضُ رَبًّا^(٧) فِي الْقَلَّةِ^(٨) وَالْكَثَرَةِ . لِأَنَّ رَبًّا

(١) الْبَيْتُ بِإِسْنَادٍ فِي الْفَرَايَةِ ٢/٤٤٨ وَفِي تَرْجُومَةِ النَّصَائِدِ ٢٤٣ وَفِي حَرْوَةِ الْعَرَبِ ٢٥٣ وَفِي الْفَخْرِ :
« ذَلِكَ الْقَائِلُ » .

(٢) مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ »

(٣) الْبَيْتُ مِنْ مَعْلُومَةٍ فِي تَرْجُومَةِ النَّصَائِدِ ٢٤٣ وَرَبِّ : « مَا قُصَصَ »

(٤) فِي ٣٠٥ وَقُصَصَ »

(٥) الْقَطْرُ فِي خُرَافَةِ الْأَنْبَاءِ ١٩/٢ وَرَبِّ : « فَكُنِيَ » وَهُوَ كَقَوْلِكَ فِي » .

(٦) فِي ٦٢ تَشَابَهَتْ « فَحَرِّفَتْ »

(٧) ي : « وَرَبِّ رَبِّ » فَحَرِّفَتْ »

(٨) كَلِمَةُ « الْقَلَّةُ » سَائِلَةٌ فِي »

بغُلَّ لها ما بعدها ولم يكثر بها ما بعدها ، فإن قال قائل : لم وقعت ^(١) رُبَّ في صدر الكلام وهي من حروف الجر ، وحروف الجر لا يقعن صُدراً لأنَّهم يوصلون ^(٢) الأفعال إلى ما بعدها ؟ فالجواب في ذلك وباقه الشوغي ، أن رُبَّ قد ضارعت حرف النفي وهي [لا] ^(٣) التي تنفي الجنس ومضارعها إنها ^(٤) أنها تقلل ، والتغلبيل يشبه ^(٥) النفي فجعلت صُدراً كما جعلت لا صُدراً ^(٦) .

وما يدلُّ على أنَّ التقليل يشبه النفي أنهم قد يستعملون التقليل في معنى النفي البتة ، من ذلك قولهم : « قلُّ من يقول ذلك إلا زيد » وأقلُّ رجل يفعل ذلك إلا زيد » يريدون لا يقولون ذلك ولا يفعل ذلك إلا زيد . وقال الشاعر :

أنيخت نالقت بلدة فسوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بها ^(٧)

أراد ليس بها أصوات إلا بها ^(٨) . فإن قال قائل : ولم جعلتم كم يجعل رُبَّ والمنة موقعها وقد زعمتم أنها تقيضان ؟ فالجواب في ذلك أن كلَّ جنس فيه قليل وكثير لا يخلو جنس من ذلك ، فالجنس يشمل القليل والكثير ويحيط بها ويقعان تحته فليس يخرج أحدهما كثرته من جنس الآخر ؛ لأنها معاً يقعان تحت كل جنس ؛ ولأن الكثير مركَّب من القليل ؛ والقليل بعض الكبير .

وليكنَّ أحكاماً سنَّين في مواضعها ، إلا أن الغرض المقصود هاهنا الإبانة من علَّة بنائها ، وقد أبنَّاها .

وأما فط فهي مسكَّنة مبنية على ذلك ، والذي أوجب بناءها على ذلك أنها اسم وقع موقع فعل الأمر في أول أحواله ، وفعل الأمر مبنى على السكون فبنى فط لذلك ، وذلك

(١) بخلاف : « لم وقعت » سألته في

(٢) في : « يوصل » لمعرف .

(٣) ما جاز للمصنفين زيادة من ح .

(٤) في : « لأنها » .

(٥) في : « شبه » .

(٦) كلمة : « صمد » سألته من ح .

(٧) البيت نفس البيت في « ح » في ١٢/٨٢ من ٦٢٨ ومجموعه ٣٧٠/١ وانظر ١٢/٢ ولللسل ١١٩

(٨) بخلاف : « أراد ليس » بنائها ، سألته من ح سبب اشتقاق الشعر .

فذلك : قَطَعْ درهمان : يريد لكفلك درهمان واكتب بدرهمين ، ونحو ذلك من التقدير . وفي معناه قد تقول قَطَعْتُ درهمان . كما ^(١) نقول قَطَعْتُ درهمان ^(٢) ، فإذا أضافها المتكلم إلى نفسه زاد نوناً ، فيقول « قَطَعْتُ درهمان » و « قَطَعْتُ درهمان » وإنما زاد النون ليسلم سكن البتاء : لأنه على حرف لا يدخله الكسر بحال كما قالوا بني وعُثَي . قال الشاعر :

اسنُلْ الحُسُوسَ وقال قَطَعْتُ مهلاً رويداً قد مَلَأْتُ بَطْنِي ^(٣)

وربما حذفوا النون في الشعر فأضافوا وكسروا الحرف الساكن كما حكى عن بعض العرب أنه يقول بني وعُثَي وقُدَي . قال الشاعر :

قَطَعْتُ مِنْ نَعْرِ الْحَبِيبِينَ قُدَي ^(٤)

ويروي الحُثَيَيْنِ قُدَي ، فمن روى الحُثَيَيْنِ أراد عبد الله ومصعباً ابني الزبير ، وكان عبد الله يكنى أبا حبيب وابن له يقال له حُثَيْب ، فلما قرن معه مصعباً قال الحُثَيَيْنِ . والذي قال الحُثَيَيْنِ نسبهم إلى عبد الله كما قالوا الأشرم من أولاد الأشرمين .

والشاهد في هذا حذفه النون من قُدَي الأخيرة ، وقال الشاعر في حذف النون مِنْ

مِنْ وَعُثَي ، قال :

أَيُّ السَّائِلِ عَنْهُ وَعُثَي لست من قيسٍ ولا قيسُ بني ^(٥)

وستذكر قط مَشْدَدَةً في موضعها إن شاء الله تعالى ^(٦) .

فإن قال قائل : فإذا بنيت قط للعلّة التي ذكرناها فهل بنيت حبك وهو في ذلك المعنى ؟ فالجواب في ذلك أنّ حَبَّ اسم صحيح أريد به معنى الفعل بعد أن وضع متصرفاً ولم

(١) كلمة « كذا » سابقة من ق .

(٢) هاردا : « وكما تقول قَطَعْتُ درهمان » سابقة بسبب انتقال الخط

(٣) البيت في إصلاح الخط ٣٧٧ : ١١١ ونهيب إصلاح الخط ١٠٠٦ وفيه التمر من ١١ وأخصاص ١٣/١ والإحصاء ١ ط (أوربا) ٥٩ وشرح ابن جني ٣٨٨/١ والحق ٣٨٨/١ والبيان ١١٤/١

(٤) بسبب أن لفظة السعدى « لأن يمتد أو تحيد الأرض في سبيل » ٣٨٧/١ والتوفيق لأبي زيد ١٥٠ وإصلاح الخط ٣٧٧ : ١١١ : بلا خلاف (ط أوربا) ٥٩ وشرح ابن جني ٣٨٨/١ ١١٢/١

١٠١٢/١ : وشرح شواهد الفن ١٦٦ وأخره ١١٩/٢ والتدوير القوامع ١٢/١

(٥) البيت في غرابة الألب ١١٨/٢

(٦) ما بين الشغولتين ريوحة من د .

يُضَعُّ في أول أحواله ليوضع موضع الفعل كما قيل ذلك فقط . والدليل على ذلك أنك تقول :
أَحْسَبُ النِّسْ . إحصاءاً إذا كُفِّيَ^(١) . واحسبت بالشئ إذا اكفيت به . قال امرؤ
القيس .

كجَفَبِ النَّفَا يَمْسِي التَّوَلِيدَانِ فَوْقَهُ بِمَا أَحْسَبَا مِنْ لَيْلٍ شَسَّ وَشَهَالِ^(٢)

ويقال هذا لك حساب أى كاتِب . قال الله عز وجل^(٣) ﴿ بَرَزْنَا مِنْ وَلَدِكِ غَطَاةً
جَسَاباً^(٤) ﴾ أى كافيّاً . فمعنى حسابك أى كافيك في أصل موضوعه من جهة اللغة لما بينا
من تصرفه . فغلطه تصرفه لم يَبَيَّنْ فأعرفه إن شاء الله تعالى^(٥) .

ولما لم يكن مبنية على السكون . والذي أوجب بناءها على ذلك أنها تنفع على الأوزنة
الناضئة كلها وهي محتاجة إلى إيضاح كقولك : « جئتكَ إذ زيد قائم » . وإذا قام زيد . فلما
كانت محتاجة إلى إيضاح وإيضاحها يصح معناها ويفهم موضوعها صارت بمنزلة الذي .
والأسئلة الناقصة المحتاجة إلى الصلوات لأن الأسماء في أصل موضوعها للدلالة على
السميات^(٦) . والتمييز بين بعضها وبعض . فإذا صار بعض الأسماء إلى حد لا يدل بنفسه على
معناه واحتاج ما يوضحه ويكشف^(٧) فهو له . حل بما بعده من تمامه محل الاسم الواحد .
وصار هو بنفسه كعوضه وبعض الاسم متى .

وإذا توضح بالابتداء والخبر . والفعل والفاعل . فلما الابتداء والخبر فقولك « جئتكَ
إذ زيد قائم » ولما الفعل والفاعل فقولك^(٨) « جئتكَ إذ قام زيد » . وإذا يقوم زيد . فإذا
كان الفعل مستقبلاً حسن تقديمه وتأخير . فنقول : « جئتكَ إذ يقوم زيد » . وإذا يقوم
وإذا كان ماضياً قبيح التأخير لا يقولون « جئتكَ إذ زيد قائم » إلا مستكرها من قيل أن إذا

(١) في : « كما إذا » لم نجد .

(٢) البيت في ديوانه في ١٥/٢ ص ٣٠ والسلسل لنفسه ١٥٧

(٣) في : « قال الله تعالى » .

(٤) سورة النبا ٣٧/٧٨

(٥) رواية من .

(٦) عبارة : « على السميات » مائة من .

(٧) في : « ما يكتشف ويوضح » .

(٨) كلمة : « فقولك » ليست في .

للماضى فإذا كان في الكلام فعل ماضٍ اختاروا إيلاءه إياها ، لفظيتها ومشاكلتها معناها .

وإذا عند أصحائها اسم مضاف إلى موضع الجملة التي بعدها كما تضاف أسماء الزمان إلى الجمل التي هي الابتداء والخبر والفعل والفاعل كقولك ^(١) «جئتك زمن زيد» أمير ^(٢) هو زمن يقوم زيد» و «ومن قام زيد» ويكون موضع الجملة خفصاً بالإضافة .

واعلم ^(٣) أن إذا لم يجازى بها لأنها مقصورة على وقت بعينه ماضٍ ، فإذا دخل عليها ما وركبت ^(٤) معها صارت مبهمّة وجاز المجازة بها وحلت محلّ متى فيجازى بها مع ما ، فهي إذا جوزى بها حرف وليست باسم ، وسنبيّن ذلك في باب المجازاة إن شاء الله تعالى ^(٥) .
قال الشاعر :

إذا ما نزلني اليوم سُرُجِي مَطِيئِ أَصْبَدُ سِيراً في البلاد وأتسرعُ
فبأني بمن غوم سواكُم وأنا رجالٌ فهُم بالمجائر وأنجع ^(٦)

وقد يكون لإد موضع آخر ، وهو قولك : «بينما زيد قائم إذ رأى عثراً» واختلقوا في ذلك : فقال بعضهم : معناه ، في هذا الموضع للعال ، كما نقول : «خرجت فإذا زيد قائم» . وقال بعضهم : هي زائدة ، قال الشاعر :

بينما هُمن بالأراكي معاً إذ أنى راكبٌ على جُبلة ^(٧)

ونحن نذكر «إذا» مع «إذ» إذ كانت مواخبة لها في هذا الموضع وإن لم يذكرها سيبويه ، وأعلم أن «إذا» اسم من أسماء الزمان وهي ظرف من ظرفه ، ونفع فيها الأفعال المستقبلية ، وهي موضوعة بما بعدها كما كانت «إذ» غير أنها لا يليها إلا أفعال ^(٨) مظهره

(١) ج : «كقولهم»

(٢) ق : «بعد قائم» .

(٣) ق : «أعلم» بلا واو .

(٤) ق : «وركت» .

(٥) ق : «من» .

(٦) «الشاعر عبد الله بن همام بن سفيان في سيبويه والتستري ١٣٢/١ ومزنة الأدب ٦٢٨/٢ وق ١٥» مرمي طبعه ، كرواية عبد الصالح .

(٧) «ليبت لجس» ج : في ميوته من ١٤٨ وشرح شولط المقي ١٣٦-٢٤٦ ومزنة الأدب ٦٢٨/١

(٨) ق : «أعدل» .

كانت أو مضرة . كنولك : « أجبتك إذا قام زيد - حتى الوقت الذي يقوم فيه . وفيها معنى المجازاة : فلذلك لا يقع بعدها إلا الأفعال . وإذا^{١٦} رأيت الاسم بعدها مرفوعاً فعل تقدير فعل قبله لأنه لا يكون بعدها الابداء والخبر . قال الشاعر :

إذا ابن أبي موسى بلال يلقيني فقام يقاس بين وصديق جار^{١٧}

ومعناه إذا بلغ ابن أبي موسى بلال [بلفه]^{١٨} . فأضرت فعلاً لم يمس فاعله كما قال الآخر :

ليك يوم ضارح لحسونة وعصية ما شطح السوانح^{١٩}
ولا يجازي إذا عند أهل البصرة من قيل أنها لوقت معلوم آت . والمجازاة والشروط هي معقودة على أنها يجوز أن تكون ويجوز أن لا تكون . والدليل على ذلك قوله عز وجل ﴿ إذا السماء انشقت^{٢٠} ﴾ و ﴿ إذا الشمس كورت^{٢١} ﴾ ونحو ذلك في القرآن . أراد الوقت الذي تكرر فيه الشمس وتنشق فيه السماء . ولو كان قائل : « إن الشمس كورت » . « إن السماء انشقت » كان قبيحاً : لأنه جعل المعلوم مبهماً . وأوجه أنه يجوز ألا يكون . وهو قال قائل : « إذا أقام الله القيامة عذب الكفار » كان كلاماً^{٢٢} مستقبلاً^{٢٣} . فإن كان قائل : « إن أقام الله القيامة عذب الكفار » كان كلاماً تاماً .

فلما كاس إذا لوقت معلوم لم يجازيها . وإن كان فيها معنى المجازاة إلا أن يعطر الشاعر

١٦ في « ٢١ »

(٢) البيت لدى الرقة في ديوانه من ٢٤٣ ومثل القمري للفراء ٢٤٦/٩ والقصيد ٣٢/٩ وشال امر السري ٢٤٨/٩ والخصائص ٢٨٠/٢ وسرح شواله القس ٢٢١ وعزاه الأدب ٢٤٠/٩ وسيد

والشمسري ١٩/٩

(٣) من الطوفان زيادة من ح .

(٤) البيت لبيد بن ربيعة بن هرة الليثي وروى لبيد . أخر سمر . والشمسري ١١٢/٩ وعزاه الأمل

١١٢/٩ ولعل على غيره ٢٥٢/٢ وأمر . سماع ١١٢/٩ والشمسري ٢٨٢/٢ والخصائص ٢٤٢/٢

(٥) سورة الأنعام ٨١/٩

(٦) سورة النور ٨٣/٩

(٧) في « الكلام »

(٨) كلمة « مستأج » - أصل في ح .

فبجاءى بها في الشعر لكون معنى المجازاة فيها . قال الشاعر الفرزدق^(١)
 نسرُفُ لي بفسدك والله يرفعُ لي نارا إذا عمدت نراها تبيد^(٢)

وقال آخر :

إذا قصرتُ سبوقنا كان قتلها خطانا إلى أعدائنا فتصارب^(٣)

فإن قال قائل : ما معنى قولكم فيها معنى المجازاة ولا بجاءى بها ؟ فالجواب في ذلك
 أن معنى المجازاة فيها هو أن جوليا يقع عند الشرط^(٤) كما يقع المجازاة عند وقوع
 الشرط ، ولم يجاء بها في اللفظ فنجزم ما بعدها لما ذكرناه من توقفها وحصولها على وقت
 معلوم .

ومثل ذلك قولك : « الذي يأتيه فله درهم » فمعنى المجازاة ولا بجاءى به . وإذا
 كان فيها معنى المجازاة لأن بالإنسان استحق درهم . ووجه الكلام أن نرفع شرطها وجوليا
 كما قال ذو الرمة :

تصفى إذا شربها بالكوور جائحة حتى إذا ما استوى في مرزها تب^(٥)

ولذا موضع آخر تكون فيه^(٦) أسيا للمكان وظرفا من ظرفه . وذلك
 قولك^(٧) : « خرجت فإذا زيد قائم » ويجوز أن نقول : « خرجت فإذا زيد قائما » ويجوز :

(١) ما بين الطرغون سابق من د ي .

(٢) البيت في ديوانه ص ٢١٦ والنقشب ٥٧/٢ وسبويه والنسري ١٢٤/١ والأبجد والأنك سر زدي

١٢٣/٨ ولقد أن السجري ٣٣٢/٨ وخزانة الأدب ١٦٩/٣

(٣) بروي بكسر اللام من « فقتلها » وهو في هذا المكان من فصيحة النفس من القليل في ديوانه ص ٣٣ -

١٧ كما بروي برفع اللام من فصيحة الألف من شهاب الخطيب في النسخات في ١٢/٢١ ص ١٧٠ - فسانة

بشرح المروزي رقم ١٢/٢١٨ ص ٢٢٧ والنظر سبويه ١٢٤/١ وخزانة الأدب ١٦٥/٣ والنقشب ٥٧/٢

(٤) ي : « عند الشرط الواقع »

(٥) البيت في ديوانه ص ٢١٦/٢ وسبويه والنسري ١٢٤/١ وي : « لم يقل سأب »

(٦) ما بين الطرغون سابق من د ح

(٧) ي : « وذلك في قوله » -

« خرجت فإذا زيد » : فمن قال . « خرجت فإذا زيد قائم » أريد خرجت فعضري زيد قائم . والمعنى فيه أنه عاجز عن الخروج وهو بمنزلة قولك : في الدار زيد قائم . وإذا قلت : « خرجت فإذا زيد قائماً » فكأنك قلت خرجت فعضري زيد قائماً وقعت زيداً بالاعتناء . وجعلت الخبر فإذا ونصبت قائماً على الحال وهو بمنزلة قولك في الدار زيد قائماً . وإذا قلت : « خرجت فإذا زيد » كأنك قلت كأنك قلت خرجت فعضري زيد جملتُ زيداً ابتداءً . وإذا هو الخبر بمنزلة قولك في الدار زيد . وإذا موضع آخر وهو جواب الشرط وتكفي من الغاء . نقول : « إن تأتني فأنا مكرم لك » وإن شئت قلت : « إن تأتني إذا أنا مكرم لك » قال الله عز وجل ﴿ وَإِنْ تُبَيِّنْهُمْ سَبْعَ مِائَةٍ لَا يَفْقَهُهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾^(١) ومعناه فهم يقنطون . قال سيبويه^(٢) : « والفتح في الأفعال التي لم تغير يجرى المضارعة قولهم ضرب . وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل » .

إن سأل سائل فقال : لم يجب فتح أواخر الأفعال الماضية : فهلا أسكتت أو حركت بغير الفتح ؟

فالجواب عنه وبالله التوفيق أن الأفعال كلها من حقتها أن تكون مسكنة الأواخر والأسماء كلها من حقتها أن تكون معربة وقد بينا هذا فيما مر من التفسير .

غير أن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام : فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة ثالثة استحق بها أن يكون مُعْرَباً وهو الأفعال المضارعة التي في أغلبها الزوائد الأربع . وقد بينا كيفية المضارعة واستحقاق المضارعة للإعراب بما أغنى عن إعادته .

والضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة وهو الفعل الماضي . والضرب الثالث ما يضارع الأسماء بوجه من وجوه المضارعة وهو^(٣) فعل الأمر . فربأنا الأفعال قد ترتيبت ثلاث مراتب : أولاً الفعل المضارع المستحق للإعراب .

(١) سورة الروم ٣٦/٤٠

(٢) ج ٨ ص ١٦٨

(٣) في ١٠٠ الوجوه وهو .

وقد أعرب ، وآخرها الثالث فعل الأمر الذى لم يضارع الاسم البتة فهى على سكونه ، وترسب الفعل الماضى فتتص عن درجة الفعل المضارع لتقصان مضارعة . وزاد على فعل الأمر لما فيه من المضارعة . فلم يسكن كفعل الأمر لفضله عليه . ولم يُعرب كالفعل المضارع للمصوده عنه . وهى على حركة واحدة إذ كان المتحرك أمكن من الساكن . وجعلت تلك الحركة فتحة دون غيرها من أربعة أوجه :

أولها : أن الفتحة أخف الحركات . وإلا الفصد^(١) والمغزى فى المحرك إلى أن يخرج عن مرتبة الساكن الذى هو فعل الأمر . فلما كانت الفتحة تخرجه من ذلك وهى أخف الحركات لم يتجاوز إلى غيرها .

والوجه الثانى : أن الفتحة لا تصلح فيه لما يقع فيه من اللبس بين فعل الواحد والجماعة : لأن بين العرب من يقول : « ضرب » . فى معنى « ضربوا » . « والقوم قام » فى معنى « قاموا » . فيحذف الواو ويكتفى بالضممة منها . وقد^(٢) حال الشاعر :

قلو أن الأظها كان حوّل وكان مع الأظها الكنازة^(٣)

يريد : كانوا . وقال الآخر :

لو أن قوسى حين لدعوهم حمل على الجبال العُم لأرقض الجبل^(٤)

أراد : « حملوا » فحذف الواو . فصار حمل : ثم وقف عليه . وهو يهضم فى السج بلا واو . ويغلف عليه بالسكون . لأن كل متحرك يلحقه السكون فى الوقف .

ولم يصلح أن يكون آخر الفعل الماضى مكسوراً : لأن الكسر يخص الأسماء ولم يدخل فى شئ من الأفعال . فبقى الفتح فهى عليه الماضى .

(١) صلب : « وإلا الفصد » مكررة فى « لى » . أما فى « : » انقصه .

(٢) كلمة : « وله » ليست فى « .

(٣) ثبتت فى حاشى القرآن للقرآن ٩١/١ وشرح ابن جنى ٨٠/١ وإيضاح ٢٨٥/١ واندور الخ ٢٢/١ والحق على الحركة ٥٥٦/١ وحاشية الصبيان ١١٥/١ وأسروا لغوية ١٢٥ وخزانة الأدب ٢٨٥/٢

بلا شبهة فى الجمع .

(٤) ساد بلا شبهة فى شرح ابن جنى ٨٠/١

والوجه الثالث : أن الفعل الماضي قد يتنوع ضميرُ فاعله بالألف^(١) والألف ترجب فتح ما قبلها ، فلما كان أقرب الحركات التي يلحق الماضي الفتح^(٢) باجتماع^(٣) ألف التثنية لها . وقد وجب تحريك آخره حُرْكَ^(٤) بأقرب الحركات إليه .

والوجه الرابع : أن الفعل الماضي يكون على قَبَلٍ وقَبْلٍ . فلو بنوا آخره على ضمة خرجوا في قَبَلٍ من كسرة إلى ضمة وليس^(٥) ذلك في كلامهم ، ولو بنوه على كسرة خرجوا في فَعْلٍ من ضمة إلى كسرة وهذا قليل مستغل .

فإن قال قائل : لما المضارعة التي بها^(٦) استحق الفعل الماضي الحركة والزنة على رتبة الساكن ؟

فيل له وقوعه موقع الأسماء والأفعال المضارعة في التثنية والحجر . كقولك : « مررت برجل قام » . و « زيد قام » وقع موقع قولك « مررت برجل قائم » . أو « ومرجل يقوم » . و « زيد قائم » . و « زيد يقوم » . ووقع موقع الفعل المضارع في أبواب الجزاء كقولك : « إن قُتِلَ قُتِلَ » . وقع موقع قولك : « إن تقم أقم » . فهذا قول سبويه في مضارعة الفعل الماضي . وقد أنكر أبو الصلاس المرد^(٧) على سبويه الوجه الأخير من مضارعة الفعل الماضي للمضارع في أبواب الجزاء . فقال : إذا قُتِلَ « إن قُتِلَ قُتِلَ » فإن هي التي قلبت المستقبل إلى الماضي في اللفظ والمعنى على الاستقبال كما تسفل (لم)^(٨) على الأفعال المضارعة^(٩) فتنبهها وتقلب أفعالها إلى المستقبل . كقولك : « لم يقم » و « لم يتقلب » و « لم يهزم » والمعنى « ما قام زيد » و « ما انقلب عمرو » غير أن (لم) هي المعبرة للفظ فكذلك^(١٠)

(١) كسرة : بالألف . ساكنة من ي .

(٢) كسرة : الفتح . ساكنة من ج .

(٣) فيما عدا ب . بالفتحة . تحريك .

(٤) فيما عدا ب . وحركة ؟

(٥) فيما عدا ب . ليس ؟

(٦) كسرة : يا . ساكنة من ي .

(٧) في د . وقد أنكر محمد بن زيد المرد .

(٨) ما وجد الظرفين فيما من د .

(٩) ب . الماضية . تحريك .

(١٠) ب . في ب . فكذلك . وفي د . وكذلك .

إن عند أبي العباس ، مغيرة لفظ المستقبل إلى الماضي في اللفظ وللمنى على حاله ، وزعم أنه لا حجة لسيوره فيها ذكره ، لهذا الاعتلال الذى أورد .

قال أبو سعيد ^(١) : والوجه الذى ذهب إليه سيوره عندي صحيح وهو غير متبناه لما شبهه به أبو العباس ، وذلك لأن لم وغيرها من الحروف التى تغير الألفاظ وتدخل ^(٢) لا يصلح دخولها إلا مغيرة ، ولو كانت « إن » هى التى غيرت اللفظ ، وقلبت المستقبل إلى الماضي لما جاز أن يوجد إلا كذلك ، لأن هذا بمنزلة عمل تمله وتأثير توتره . فلا تدخل ^(٣) إلا كذلك ، كما أن « تم » إذا دخلت على الفعل الماضي ، لم يصح أن يبنى على معنیه وقلبت إلى المستقبل ، لما عرف مرق ما بينهما إن شاء الله .

قال سيوره ^(٤) : ولم يسكنوا آخر الحروف ^(٥) ، وهو يعنى آخر الفعل الماضي ، لأن فيها ينطق ما فى المضارعة ، تقول « هذا رجل ضربه » فتصف بها النكرة وتكون فى موضع ضارب إذا قلت : « هذا رجل ضارب » وتقول : « إن فعلت فعلت » ^(٦) فتكون فى موضع : « إن تفعل أفعل » ، فهى فعل - يعنى الماضي - كما أن المضارع فعل وقد وقعت موقعها فى أن وقعت موقع الأسماء فى الوصف كما تقع للمضارعة .

قال [أبو سعيد] وقد مضى تفسيرها بما فيه .

قال سيوره ^(٧) : ولم ^(٨) يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع الممكن ولا ماضية من الممكن فى موضع ، بمنزلة غير الممكن .

(١) فى « ح » لقال السمر .

(٢) فى « . » وتدخل للتغير .

(٣) فى «ى» تدخل .

(٤) يولاي ١/١ = حارون ١٦/١

(٥) أيضاً ضارب « الحرف » .

(٦) فى « ب » فى معنى موضع .

(٧) فى « و » يولاي وحارون ١/١ « إن فعل فعلت » .

(٨) يولاي ١/١ = حارون ١٦/١

(٩) يولاي وحارون ١/١ « لم » .

قال أبو سعيد : قوله ، فلم يسكنوها ، يعني لم يسكنوا الأفعال الماضية كما لم يسكنوا من الأسياء التي حكمها البناء ما كان معارفاً للمتمكن^(١) ولا ما كان متمكناً في حال ثم بنى لعلته داخله .

فإن قال قائل : ولم لم يسكنوا من الأسياء المهيئة ما ضارح المتمكن منها ، أو ما كان متمكناً في حال ؟ قيل له من قبل أن الأسياء في حكمها أن تكون مفرقة كما تقدم من تفسير ذلك ، وقد تدخل بعضها علل وتخرجها عن حكمها إلا أن ذلك البعض الذي يدخله من الحال ما يوجب بناءه ينقسم قسمين :

أحدهما : لم يوجد قط إلا في الموضع الذي ثبت بناؤه فيه^(٢) ، والآخر : قد كان مفرقاً في حال ثم وجب بناؤه في حالة ثانية ، ففرق بينها فيما بيني عليه لأن الذي قد^(٣) كان مفرقاً في نفسه أشد تمكناً يزواله عن البناء في حال أخرى ، وأعطى في حال البناء إذا كان قد يزول عنها فضيلة على المبني الذي لا يزول لما فيه من التمكن .

وعلة أخرى وهو^(٤) أن المبني الذي لا يكون متمكناً بحال^(٥) لما كان لا يوجد إلا تحيلاً أعطوه أخف ما يقع في النطق وهو السكون . ولما كان المتمكن الذي بيني في حال قد يوجد خفياً ويقع المواقف التي لا يستقل فيها لم يستقلوها حين^(٦) بنائه إذ كانت حالاً عارضة . وليس العارض كالرائب الذي لا يزول ، وسنبين الأسياء التي حكمها البناء على حركة .

قال سيبويه^(٧) : « فالضارع من غل حركوه لأنهم يقولون من غل » .

قال أبو سعيد^(٨) : اعلم أن « غل » إذا قلت : « جئت من غل » معناه من فوق ، قال

(١) في د : ما ضارح المتمكن .

(٢) يحد في ب : زايته : د في حال ثانية .

(٣) كلما : د : قد : ساقطة من د .

(٤) كلما : د وهو : ساقطة من د .

(٥) كلما : د : بحال : ساقطة من د .

(٦) في د : ي حين د .

(٧) حواشي ٤/١ .

(٨) في ج : د : قال الضمر .

الغروزي :

وَلَقَدْ سَخِطْتُ عَلَيْكَ كُلَّ نَسِيَةٍ وَأَتَيْتُ نَسُوْقِي بَنِي كَنْبَسٍ بَيْنَ غُلٍّ^(١)

وفيه لغات : يقال جئتكم من غلٍّ ياهنا . ومن غلٍّ . ومن غلٍّ . ومن غلٍّ . ومن غلٍّ .
غلٍّ . قال الشاعر :

إِنِّي أُنْسِي لَئِنْ لَا أُسْرُ بِهَا مِنْ غُلٍّ لَا عَجَبُ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ^(٢)

ومن غلاً . قال الرازي :

فهو نَسُوْسُ الموض نَسُوْسًا من غلا نَسُوْسًا به تقطع أشواذ الغلا^(٣)
وجئتكم من غلٍّ ومن غلٍّ^(٤) كما قال :

قباء من تحت ورياً من غلٍّ^(٥) .

ويروى: نظماً من تحت وترى من غلٍّ . ومعنى هذه الألفاظ كلها واحد وهي فوق .

وفوق لا يحد أن يكون مضافاً إلى شيء : إما ظاهر . وإما باطن مقدر^(٦) . وكذلك
الألفاظ التي في معناها . فوجب أن تكون غلٍّ وغلٍّ وما ذكرنا بعضها في تقدير الإضافة .
فإذا حذف المضاف إليه لم يخل من أن يكون معرفة أو نكرة . فإن كان المحذوف نكرة^(٧)
تنكر غلٍّ وما كان في معناه ونون . وإن كان معرفة^(٨) لأنه بمنزلة اسم قد اكتفى بمعناه إذ

(١) البيت في ديوانه ص ٧٢٢ والطبع على الطريقة ١١٧/٢

(٢) البيت لأعشى بالغة في جهره أشد العرب ١٢٥ والتأثيل للسرد ٦٤/٤

(٣) يسان لعلار بن حارث الرعي ولأبي الجهم الصبلي . الطرسية والشمسرى ١٢٢/١ والنقاسير

الطهليل من حلة ٣٤ وصافي القرآن لفرطه ٣٦٥/٢ وأدب الكاتب ٢٩٩ والاعتصام ١٢٧ ومزاة

الكتاب ١٢٣/٤ . ٣٦٦/٤ والتلسان (توضيح) ٢٥٤/٤ وشرح ابن جني (ط لوزي) ٤٢٩/١

٣٦٧/١ والتأثيل ١ (غلا) ٣٦٧/١

(٤) في ب . هـ . حلال . كمرجف .

(٥) البيت في التلسان ١ (غلا) ٣٦٦/١ . هـ . أمه من تحت عر يمس من غلٍّ . هـ . مشربا للصل

(٦) في د . هـ . وإدب مقدر . هـ .

(٧) عبارة : هـ . فإن كان المحذوف نكرة . هـ . مكررة . في د .

(٨) في د . هـ . ي . هـ .

كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد . ولقد عن معنى الإضافة . فليلاً^(١) كان غل في تقدير مضارب إلى معرفة كان منها على الضم . وإن كان في تقدير مضارب إلى منكور كان معرباً كما ذكرنا^(٢) في فوق بما يوجب ذلك من العلل .

فإن قال قائل : فما معنى قول سيبويه : ولا ما ضارع المتصن . وهو معنى : مضارعة «غل» هذا «غل» المنكور المتون . ولا يقال إن الشيء مضارع كما لا يقال : إن زيداً في حال النداء إذا قلت : «يا زيد» . قد ضارع زيداً^(٣) في حال الإعراب . إذا لم تكن متادى ؟

فيل له : معنى مضارعة «غل»^(٤) «لعل» مر أنها بقعان بمعنى واحد على تقديرين مختلفين : فكل واحد منها مضارع للآخر لا اشتراكها في معناها واختلافها في تقديرها وحركاتها . كما يكون المبتدأ مضارعاً للفاعل في أن معناها سواء وإن كان عاملها^(٥) مختلفين .

فإن قال قائل : وكيف يستوى معناها على اختلاف تقديرها . وأحدها مصرفة والآخر نكرة ؟

فيل له : هذا جائز وله نظائر في العربية . منها أن «غداً» منكور وحرف به الهم . والذي إلى يومك حتى لا يظن السامع غيره . وكذلك أساء ساعات اليوم . نحو «عتمه»^(٦) «وعيشته» متى ما ذكرت شيئاً منها كان المعنى مصروفاً إلى يومك دون سائر^(٧) الأيام فإن كن نكرات فهنرى في فهم المخاطب «أنيك لغداً» . «وأنيك الغد» . «وأنيك المعنى» . «وأنيك عشياً لعا» . وكذلك «عتمه» وإن كان تقديرها مختلفاً . وكذلك القول في «غل» فاعرف ذلك إن شاء الله^(٨)

(١) في : «لأن» .

(٢) في : «كما ذكرنا» .

(٣) كذا : «زيد» . سالك من دى .

(٤) في : «غل» .

(٥) في : «ما» .

(٦) المعنى نكث الليل الأول بعد مجيء الشفق (الفسان : عشر .) وهو شروح لغير هذه الكلمة .

(٧) كذا سائر نسخ هنا : «بالي» (درة القاموس للبربري ص ٣ وما بعدها) .

(٨) «أنيك عشياً وأنيك المعنى» .

(٩) «وإن شاء الله تعالى» .

قال سيوريه^(١) : « فالضارع من عل حركوه : لأنهم يقولون من عل
 فيجرؤنه » . وفد مرّ تخسيرة . وفوله : فيجرؤنه ، أي فينوتونه ويصرفونه .
 قال : « وأما المتكمن الذي جعل بمنزلة إغيرا^(٢) المتكمن في موضع لو لم أبدأ
 بهذا أول وبأحکم » .

قال أبو سعيد^(٣) : اعلم أن ما كان متكاملاً في حال ثم دخلته علة أوجبت له البناء
 هو الأسماء المفردة المتداولة : كنقولك : « يأنه وبأحكمه والفايات التي تكون معرفة في حال
 الإضافة والتذكير^(٤) وتكون منه في غير ذلك . نحو « قبل » و« بعد » . و« أبدأ بهذا أول » فأما
 الفايات فقد أحكمتا شرحها وأتأ عن عللها بما أغنى إعادته .

فأما الاسم المتأدى المفرد المعرفة فإنه يستحق البناء على حركة ، ويجب أن تكون
 تلك الحركة ضمة . فأما الدليل على أنه يجب بناؤه [فهو]^(٥) أن المتأدى مخاطب . والتداء
 حال خطاب . والدليل على ذلك أن رجلاً لو قال : « عوافه لا خاطبت زيداً » . ثم قال له^(٦)
 « يأنه » . كان حاشا وكان هذا خطاباً ، وأسماء المخاطب تقع مكتوبة في الخطاب . فكان^(٧)
 ينبغي أن يكون مكان الاسم المتأدى مكتوباً ، غير أن المتأدى إذا أولد أن يتأدى واحداً من
 جماعة لم يطفه عليه حتى يضي إليه . فلا بد من ذكر اسمه الظاهر الذي يلخصه دون غيره . إذ
 كانت الكتابات يشترك هو فيها والذي معه فلما احتجج إلى الاسم الظاهر لهذه الضرورة^(٨)
 التي ذكرنا : وكان الموضع موضع كتابة يجب أن يبنى لما صار إليه من مشاركة المكتوب الذي
 يجب بناؤه . لأن الأسماء إما تنبى على حسب وفوعها موقع المبهنات . والدليل على ذلك أن

(١) وكان هذه الكلمة يضاف في ي ب . وانكشف من ج . . ومن سيوريه انطرح

(٢) د . قال الفسّر .

(٣) يولان ١/٨

(٤) كلمة : « والتذكير » . مدّة من ج .

(٥) ما بين المتكمنين من د .

(٦) كلمة : « ما بين » . ساقط من د .

(٧) في د . وكان .

(٨) في في . هذه العنود .

من العرب من ينادى صاحبه إذا كان مقبلا عليه أو ذكر من حاله مالا يلهي^(١) تداؤه بالمكنى بغيره^(٢) . فيكنى عن اسمه المظاهر فيقول : «يا أنته» و«ياإلهه» . قال الشاعر أنشد^(٣) أبو زيد :

بأسرَّ بما ابن واقع بأنثا أنت الذى طَلَقْتَ غلامَ جُمُعنا^(٤)

فقد ناداه : «يا أنته» . وقد أنكر الأصمى ذلك . وفُسر معنى البت على غير هذا التفسير . فقال : إنما أراد «ياه» التى تقع فى صدر الكلام للتنبيه . وكان نديره : «ياسر ياابن واقع أنت الذى طَلَقْتَ» . و«ياه» زائدة ومثله ﴿ألا ياسجدوا لله﴾^(٥) وقال الشاعر :

ياأول سلمى يا سلمى سم اسلمى بسنمسر وعن يمين سنمسر^(٦)
ومثله :

ياالمننة الله على أهل الرقم أهل الحمير والزفير والحزم^(٧)

ولم ينادها نصيبا . والشواهد فى هذا كثيرة .

والمعنى الذى قال أبو زيد صحيح . وهو موجود فى كلام العرب . ذكره النحويون

(١) «يا يلهي» .

(٢) كلمة «بغيره» . منقولة من ج .

(٣) حكاه و . د . أما فى مآثر المعطولات . «أنشد» .

(٤) البيت منسوب للأحرص وسام بن دابة . انظر : التمر لآبى زيد ١١٢ والإصحاح لآبى الأحمري (أوردنا)

١١١ : ٢٨٤ . وشرح الفصل لآبى يحيى ١٥٣/١ : ١١٠ . ولشرح السالك لآبى منته ٣٢/٣ وشرح

الأصمى (القصيدة ٨٦٦) . والفيضان على الأسوق ١٢٥/٣ وشرح الشراهد الكبرى لحيى ١/٢٢٢

وشرح الأندلس ٢٨٩/١ والقدرد الفرائع ١٨٦/١

(٥) سورة النحل ٢٧/٢٥

(٦) البيت مما نسب لآبى ربيعة والقصص . انظر مآثر ربيعة ١٨٢ والإصحاح لآبى الأحمري (أوردنا) ١٨ . ولشرح

للمرزياتي ٦ : ٣٥ . وشرح الفصل لآبى منكر الفصل ٢٢٥ وشرح صائغ الإعراب لآبى علي ١٠٩/١ وشرح

لصالح لآبى يحيى ١/٨٩٠ : ٢/١٣٦٠

(٧) البيت منسوب لآبى دابة . انظر : أسرار العربية لآبى الأحمري ١٨ والإصحاح لآبى الأحمري (أوردنا)

١٥ والأصمى ٣٣٠ وشرح . الشراهد الكبرى لحيى ١/١١٦ : ٢/٦٤٢ وشرح الأندلس للحدادى

١٢/١ : ١٥/١ : ١٤/١

وحكاة العلماء بالعربية ^(١) وقد يقولون أيضاً ^(٢) : «يا إياك» . فينبهون لما أضافوا على غير ^(٣) قول من يرى «إياك» مضافاً وقد حكى قولهم : «يا إياك» سيبويه . وقد ذكر عن الأخص في خبر له ذكره أبو عبيدة أنه وفد على معاوية مع أبيه فقام فخطب فوبى أبوه لينخطب فكفه . وقال : «يا إياك» ^(٤) قد كفيك . وقال أبو عبيدة في قوله : «يا إياك» أن «يا» تنبيه و«إياك» منصوب بفعل مضمر والمعنى الأول أظهر وأجود . فإن كان هذا جائزاً فقد صح بما حكينا أن الاسم الظاهر في النداء وقع موقع الكنى فوجب بذلك أن يبنى .

وفي بناءه علة أخرى وهي أن نداءك المتأدى إنما هو صوتٌ نصوتُ به لتنبيه ^(٥) إليك وهو بمنزلة الأصوات التي تقع للزجر . كقولك للغراب : «غراب» . وللبلبل : «غلب» . قال الشاعر :

عَدَسٌ مَا الْعَبَادُ غَلَبُكَ إِسَارَةٌ نَجُوتٌ وَهَذَا تَحْمِلُنَ حَلَبُوتُ ^(٦)
فتنبه لفظ المتأدى بالأصوات التي يَزَجُرُ بها : لأنه لا يقع إلا السطك المتأدى على المتأدى كما تقع الأصوات للدعاء ^(٧) البهائم وزجرها .

فإن قال قائل : وكيف يجب أن يكون بناءه على حركة ؟ هلا بنى على السكون : لأن الأشياء المبنية أصلها أن تبنى على السكون ؟ فالجواب : في ذلك بطل ما مر في بناء غلب على الحركة .

فإن قيل : فلم يجب أن يبنى على الضم من بين الحركات ؟

ففي ذلك علتان :

(١) في : «يا لك» .

(٢) قلت : «أيها» . سقط مر .

(٣) قلت : «غير» . سقطت من في ج .

(٤) قلت : «قد» . سقطت مر .

(٥) في : «تنبيه» .

(٦) البيت لعمرو بن مفرغ الحميري في حاشي القرآن للقرطبي ١/١٢٨/٢٠١٧٧ وفي المخطوب ٢٩٩ وفي مصدق ٣٩٥ وشرح ابن جني (الزجر) ١/٢٣٦ وشرح خزانة المصنف ٢٩٩ والصبر على الحركة ١/١١١/٢٠١١٦

١/١١١/٢٠١١٦ وقرآن لأدب ١/٢٠١١٦

(٧) في : «نداء» .

أحدهما : أن النداء المفرد يشبه : «قُلْ» ، و«يَعْلَمُ» من قبل أنه إذا أُخِيف أو نكر أعرب ، وإذا أُفرد بنى كما أن «قُلْ» و«يَعْلَمُ» تعربان مضارعين ومتكورتين ، ونبتان في غير ذلك ، فكان هذا تشبيهاً لازماً صحيحاً فلما بنى قبل ويَعْلَمُ على الضم جعل النداء المفرد كذلك .

والعلة الثانية : أن النداء إذا كان مضافاً إلى مناديه ، كان الاختيار حذف ياء الإضافة والاكتفاء بالكسرة منها ، وإذا كان مضافاً إلى غائب كان منصوباً وكذلك إذا كان منكوراً ، فلما كان الفتح والكسر [له]^(١) في غير حال البناء غنى ، يُجوز له في حال البناء من الحركات ما لم تكن له في غير حال بنائه .

فإن قال قائل : إذا زعمتم أن النداء المفرد المعروف يجب بناؤه ، لأنه مخاطب وأسماه الخطاب مبنيات ، أولأن النداء كمن جر به ، فقد لزمكم بهذا الاعتلال أن نبثوا المضاف والمنكور في التبدل في قولك : «يا عبد الله أقبل» ، و«يا راكباً عرج» : لأنها قد وقعوا الموقع الذي ذكرناه .

ففى ذلك جوابان :

أحدهما : أن النداء المفرد مع وقوعه الموقع الذي وصفناه إنما بنى لأنه في التقدير بمنزلة «أنت» ، و«أنت» لا يكون إلا معروفاً غير مضاف ، فخرج المنكور والمضاف من شبه المكفى الذي يوجب شبهة بناء المفرد .

والجواب الثانى أن المفرد يؤثر فيه النداء حتى يكون معرفة به ، كقولك «يا رجلاً» إذا قصدت واحداً بعينه صار معروفاً بالنداء ، لإحبالك عليه وقصدك إياه بحرف النداء كما قال الأعشى :

سألت هُرَيْرَةً لما جئت زائِرَهَا ورئى عليك ورسيل منك يا رَجُلٌ^(٢)

(١) ما بين شعراى زياده من د .

(٢) بيت الأعشى في : ديوان الأعشى (الطبعة ١٩٥٧/٦) بتحقيق د. محمد حسين ، والمطب لابن جرير ٢١٣/١
وشرحه الشاذلية ٢٢٢/١

والما قصدت قَصْدَهُ . والمضاف والمنكور لا يغيرهما النداء ولا يجعلها عن حاملها إلى غيره ^(١) . لأنه إذا قلت : «يا عبد الله» . «يا واكبا» . قصد الله معرفة بالإضافة لا بالنداء . وراكبا منكورا على حاله فلما لم يؤثر النداء في نفس معناها لم يؤثر في بنائها .

فإن قال قائل : أما رَجُلٌ وسائر المنكورات . فقد علمنا أنه يصير معرفة بالنداء إذا قصد قصده . لما الدليل على بناء زيد وسائر المعارف المفردة قبل النداء ؟
 قبل له : المعارف المفردة كلها ^(٢) إذا ترويت نكرت . ثم تسمى فتكون معارف بالنداء فهذا قول أبي العباس محمد بن يزيد . وقد أنكروا عليه ابن السراج هذا وزعم ^(٣) أنه قول غاصد من قبل أنه قد وقع في الأسماء المفردة ما لا يشاركه غيره . في اللفظ نحو : فرزدق . وغير ذلك من الأسماء المفردة ^(٤) . وزعم أن تكثير اللفظ هو أن يجلس من أمة كل واحد منهم له مثل لفظه . قال : والفرزدق لا يلتبس به غيره .

والقول عندى ما قاله أبو العباس وما أدخله عليه أبو بكر غير لازم من جهات . أحدها : أنهم لم يختلفوا أن الاسم العلم يجوز إضافته متى أضيف ترفع بالإضافة . وغير جائز أن يحرف بالإضافة إلا وقد نزع عنه التعريف الذى كان فيه ونكر كقولك : « قام زيدكم » و « قصد زيدكم » ^(٥) وأشبه ذلك .

والأخرى أن هذه الأسماء المفردة التي لا إشكال لها فيها نعلم . غير جائز أن يجعل ذلك قضية لازمة لا إشكال لها . لأنه ليس لما قل أن يقول ليس في العالم من اسمه الفرزدق أو لم يكن في العالم من اسمه الفرزدق سوى رجل واحد . لأن أسامي الناس لا يحاط بها ولا يولى عليها . ولا يدعى أحد علم ذلك . على أن كلمة ^(٦) المعجيز ^(٧) السلولى ^(٨) أبو الفرزدق . ويقال أبو الفيل .

(١) ي : غيرها .

(٢) كلمة : « كلها » ساقطة من د .

(٣) في د : « وزعم » .

(٤) جمله : « ما لا يشاركه غيره » — الأسماء المفردة . ساقطة من ي بسبب انتقال الشطر .

(٥) في د : « وقيل » .

(٦) في ي : « كلمة » تعريف .

(٧) في ي : « المعجيز » تعريف .

(٨) آخر في هذا كنى للشعر له لأن حسب من ٢١٢

والجهة الثالثة : أنه غير مستحيل أن يسمى الرجل ولده الساعة ^(١) الفرزدق ، أو
يُتَبَرَّعُ بعض الناس به ، فأعرفه إن شاء الله .

ومن الطريف أن الفرزدق الذي مثَّل به لا شك أن تحريفه بالألف واللام اللين فيه
ولذا نزعنا عنه تشكر ، ونحن متى نادينا نزعناها عنه وقلنا يا فرزدق ، فقد تشكر بنزع الألف
واللام ^(٢) ونعرف بالنداء .

فإن قال قائل : لم مثَّل سيبويه بأول وبا حكم دون غيرها من الأسما . فإن الجواب
في ذلك . وإن كان التمثيل لا مسألة فيه لسائل ^(٣) أن هذا التمثيل تضمن غائصة لطيفة
وهو ^(٤) أنه لو جعل مكان أول : قبل ومكان باحكم : يا زهد : لجاز أن يخالف النفس الفكر
بأن حركة قبل وزيد لا لبقاء الساكنين ، دون أن يكونا مستحقين للحركة في أصل بنائها كما
تضم التاء من حيث لا لبقاء الساكنين وأصلها السكون ، وكما تفتح أواخر كيف وأين
وأشبهها . فمثَّل سيبويه مثلاً يزيل التشكك وينفي التوهم .

قال سيبويه ^(٥) : هو الوقف فلو لم اضرب في الأمر لم يحركوها : لأنها لا يوصف بها
ولا تقع موقع المضارعة .

قال أبو سبوء ^(٦) : يعني أن فعل الأمر يكون موقوفاً غير مجزوم وذلك من قبل أن
الأفعال كلها كان حكمها في الأصل أن تكون موقوفة وقد مر تفسيرها . وقوله : « لم
يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة » يعني لم يجعلوها بمنزلة الفعل الذي
يبي آخره على حركة : لأن فعل الأمر لا يوصف به كما يوصف بالفعل الماضي : ألا ترى
أنك لا تقول : « مررت برجل قم إليه » كما تقول : « مررت برجل قائم » ولا يقع فعل

(١) فرزدق : يسمى رجلاً اسماً ولده .

(٢) و يرفع : يرفع .

(٣) و دج : سائل فيه .

(٤) و دج : و دج .

(٥) و دج : و دج .

(٦) و دج : و دج .

الأمر موقع الفعل المضارع كما وقع موقعه الماضي ألا ترى أنك تقول^(١) : « إن قمت فمت » سكان « إن تم أتم » ولا يصلح في موضعه فعل الأمر ولم يكن لفعل الأمر وجه يوجب بناءه على الحركة فترك على أصله . وقد يكون الأمر خيراً للبنداء واقعاً موقع الاسم وغيره من الأفعال وذلك^(٢) : « زيد قم إليه وعمر واضرب عبده » .

فإن قال قائل : نهلاً حرك هذه المضارعة ١ قيل له هذه مضارعة ضعيفة وذلك أن مضارعة الاسم ووقعه موقعه في هذا الموضوع خاصة وقد شاركه فيه الفعل الماضي . ورواد عليه الفعل الماضي يوقعه في الصفة ووقعه موقع المضارعة ، فلما كان الفعل الماضي عبر معرب وكان مبنيًا على حركة وفعل الأمر أنفص منه . جعل له الوقف بناءً لأنه ليس حال أنفص من البناء على الحركة إلا البناء على السكون . فترك فعل الأمر على أصله الذي له من الوقف .

فإن قال قائل : إذا قلتم زيد قم إليه وجعلتم زيدا مبتدأ . فقد وجب أن يكون قم إليه خبره : لأن المبتدأ لا يند له من خبر . والخبر ما صح فيه الصدق والكذب . وفعل الأمر لا يكون صدقاً ولا كذباً فكيف صح أن يكون خبراً ؟

فالجواب في ذلك أن قولك : « زيد قم إليه » ليس بخبر في الحقيقة عن زيد ، وإنما هو واقع موقع خبره . وسن^(٣) عنه وليس بخبر حقيقى . غير أنه يحتمل في المعنى وجهين :

أحدهما أن يكون معناه زيد يجب عليك أن تقوم إليه^(٤) أو نحو ذلك . فيكون الأمر في موضع ما ذكرناه . أو يكون تقديره أنك أردت قم إلى زيد ، فلما قدمته وشغلت الجار بضميره وقع معرئ من العوامل اللفظية . فرفع بالابتداء وصار هذا الكلام الذى جاء بعده . وإن لم يكن خبراً . منبأ لفائدة الكلام^(٥) .

(١) كلمة : « تقول » بالفتح من « .

(٢) كلمة : « وذلك » سابقة من « . ومكانها في « : وذلك » ثم « .

(٣) في « : « وضرباً » مرفوع .

(٤) بعده في « : « أو ينبغي أن تقوم به أو أحب أو نحو ذلك .

(٥) كلمة : « الكلام » سابقة من « .

قال سيويه^(١) : « فيحدث من المضارعة بُعد كَمْ وإذ من المتكئة . وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه الفعل » .

قال^(٢) أبو سعيد^(٣) : يبنى فعل الأمر من الأفعال المضارعة المربة التي في أولها الزوائد الأربع بعد : كم . وإذ من الأسماء المربة المتكئة أنها اسمان مبنيان على السكون . والأسماء المتكئة متحركة مصرفة . وأبعد الأشياء من للتحرك المتصرف مبنى على السكون وأقرب من المبنى الساكن إليه ما كان مبنياً على حركة . وكذلك فعل الأمر الذي هو مبنى على السكون أبعد الأشياء من الأفعال المضارعة المربة . وأقرب منه إليها الفعل الماضي الذي هو مبنى على حركة .

فصارت الأفعال ثلاث مراتب : الأفعال المضارعة المربة . ويحذف الفعل الماضي المبني على الفتح . وبعد ذلك كله فعل الأمر المبني على السكون . والأسماء ثلاث مراتب أيضاً : فأولها المربة نحو زيد وعمر وكل اسم معرب . ويحذف الأسماء المبنية على حركة كقولك : يا زيدُ ويا حكيمُ وجنتك أولُ . وبعد ذلك الأسماء المبنية على السكون كقولك : مَنْ كَمْ . وإذ . فأبعد الأفعال من الأفعال المضارعة فعل الأمر . وأقربها إليها الفعل الماضي . وأبعد الأسماء من الأسماء المتكئة ما كان مبنياً على السكون نحوكم وإذ . وأقربها إليها يا حكيمُ وأبدأ بهذا القول . وكل بناء من الفعل يؤمر به لحكمه أن يكون موقوفاً وإن اختلفت أصلته كقولك : انطلق . استغفر . وما أشبه ذلك . فاعرفه إن شاء الله [تعالى]^(٤) .

وقال سيبويه^(٥) : والفتح في الحروف التي ليست إلا لمبنى وليست بأفعال ولا أسماء^(٦) . قولهم : «سَوْفَ» و«كَمْ» .

(١) ج ١/١

(٢) كلمة : «ان» حافظة من «ي» .

(٣) في ج ١ : «لأن الفصح» .

(٤) ما بين القوسين زيادة من « .

(٥) ج ١/١ = ج ١/١ = ج ١/١

(٦) في «د» ليست بأسماء ولا أفعال .

قال أبو سعيد^(١) : فإن قال قائل : ولم فتح الفاء والميم في «سوف» و«ثم» ؟ قيل له : إنما كان من حكمها أن يكونا ساكنين ، إلا أنه التقى ساكنان في آخر الحرفين^(٢) . وهما الواو والفاء في : «سوف» والميم الأولى والثانية في : «ثم» وكانت الفتحة أعطف . لأن الفاء في «سوف» قبلها واو . ففكروا كسرهما للواو قبلها . والميم الأخيرة^(٣) في : «ثم» قد أدهم فيها ميم أخرى وقبلها ضمة . ففكروا كسرها للتضعيف فيها . والضمة قبلها .

فإن قال قائل : لم يلاجهز : «ثم» ، و«ثم» ، و«ثم» ، كما تقول : «ثم» و«ثم» و«ثم» . كقول جرير :

فَفُضِّ السُّطْرُفُ إِسْكٌ مِنْ كَبِيرٍ فَلَا كَفْياً بَلَّغْتَ وَلَا يَكْلَبُ

ومعنى : «فُضِّ» و«فُضِّ» :

وقال آخر :

قال أبو لبلب يخبيلُ مُنْهً

نم إذا سدده مُنْهً

إن أبا لبلب نسجُ وحيد^(٤)

قيل له : إنما تصرلوا في : «ثم» بهذه الحركات الثلاث على مقدار تصرله في نفسه . فحذف بعضهم لإتباع الضمة الضمة . وكسره بعضهم لالتقاء الساكنين على ما يجب في ذلك من الكسر لالتقاء الساكنين . ولحقه بعضهم لمراراً إلى أعطف الحركات عند التضعيف . والضمة : لأن : «ثم» مأخوذة من : «ثم» بوزن . وهو لعل متصرف . فتصرلوا فيه بهذه الحركات على حسب ذلك^(٥) .

(١) ج ١٠٠ ، قال القيسر .

(٢) ج ١٠٠ ، قال القيسر في آخر الحرفين ساكنان .

(٣) ج ١٠٠ ، الأخيرة .

(٤) الطر : هاتر نسب ٥٥٣/٢

(٥) كنه : ٥٥٣ ، سألني في .

وأنه حرف لازم لموضع واحد غير مشتق من شيء ، ولا تصرف فيه ، فالزم أخف الحركات : لما ذكرناه . فاعرفه إن شاء الله ^(١) .

قال سيبويه ^(٢) : والكسر فيها قولكم في باد الإضافة ولاهما : هـ زهـ وهـ زهـهـ .

قال أبو سعيد ^(٣) : أعلم أن الحروف التي ^(٤) التي جاءت لعن وهي عل حرف واحد ، حكمها أن تكون مفتوحة كوار المطف وفاته ، إذا قلت : «قام زيد وعمره وهام زيد فعمرو» . وألف الاستفهام كقولك : «أزيد عندك» .

والا كان الأصل في هذه الحروف أن تحي . ^(٥) مفتوحة ^(٦) . من قبل أنها حروف يعطر للتكلم بها إلى تحريكها لا يعتانها بها . وقد كان حكمها لو أمكن فيها السكون أن تكون حروفا سالكة : لأنها حروف معاني . فلما أوجبت الضرورة تحريكها ليتمكن النطق بها حر كوها بأخف الحركات . وهي الفتحة . ربما يمكنهم النطق بها ^(٧) . فلم يحتاجوا إلى تكلف ما هو أثقل منها .

فإن قال قائل : فلم كسروا الياء وفيها من العلة الموجبة للفتح ما ذكرته في الحروف المفتوحة ؟

قيل له : من قبل أن الحروف التي ذكرناها غير عاملة ^(٨) عملا يختص به . ولا يكون في غيره . والياء عاملة الجر لا تكون إلا فيه . فالزموها الكسر لمشكلة موضعها من الجر . فإن قال قائل : فلم كسروا لام الإضافة ؟

قيل له : للفرق بينها وبين لام التأكيد في الموضع الذي يلتصق فيه . فهو مع الاسم

(١) حقه . « فاعرفه إن شاء الله » . سائقة من .

(٢) جواز الهمزة . « عرفت » ١٧/٨

(٣) ح ١١٢ « عل الكسر » .

(٤) كسبه . « عن سائقة من ي » .

(٥) « يكون » .

(٦) في « مفتوحين » .

(٧) كسبه . « جا » ليست في ح ي .

(٨) ي . « علق » .

الظاهر : وذلك أن نقول . «إن هذا لزيد» . إذا أخبرت أنه زيد فإذا أخبرت أنه مملوك لزيد قلت : «إن هذا لزيد» .

فإن قال قائل : فإن الجر والرفع يفرق ما بينهما . إذا قلت : «إن هذا لزيد» علم أنه مملوك لزيد . وإذا قلت : «إن هذا لزيد»^(١) .

نفى ذلك جوابان :

أحدهما : أن في الأسماء مالا يبين الإعراب فيه^(٢) . نحو : موسى وعيسى . وما أنسبها . فلا بد على فصل ما بين هذين المعنيين إلا فتح اللام وكسرها .

والثاني : أن الكلام إذا وقف عليه لم يجر . فلما كان الاسم المجرى لا يتبين فيه الإعراب عند الوقف عليه^(٣) . لم يوقف على فصل ما بينهما . فلو لم يذكرناه^(٤) كسر اللام مع الظاهر كله .

وإذا أضمر^(٥) الاسم فتحوا اللام كقولك : «هذا لك» . وهذا له من قبل أن الضمير الذي يقع بعد اللام الجارة بخلاف صورة الضمير الذي يقع بعد اللام الموكدة . تقول : «إن هذا لك» إذا أردت أنه يملكه . و «إن ذاك لأنت» إذا أردت أنه هو . فإذا أدخلت^(٦) ياء المتكلم كسرت اللام : لأن كتابة المتكلم تكسر ما قبلها من الحروف المتحركة . فنقول : «إن هذا لي» كما نقول : «إن هذا غلامي» .

وقد يفتح بعض العرب لام الإضافة مع غير المكي . أشهد بعضهم :

أريد لأنتى بكرها فكأنما تمشُلُ لي ليل بكل مكان^(٧)

(١) من «زيد» علم «إن هذا مائة من ي سبب منظر .

(٢) د : «فيه الإعراب» .

(٣) من : «لو يجر» إلى حد ساقط من ج : وهو على حاضر ب .

(٤) ب : «ذكرناه» .

(٥) ق : «ضد» .

(٦) ب : «دخلت» .

(٧) البيت تكبير عزى في ديوانه في ٢/٤ ص ١٠٨ بروية . يمكن سجل :

فتفتح اللام ، وهذه ^(١) لام كُي ، وهي لام الإضافة عندنا .
 واعلم أن معنى اللام لما اطرد كسرهما في الظاهر ، وضع ليس بين ظاهرين في موضع ،
 ففتحت اللام في أحدهما لئوال ليس بينها ، ولم تزل اللام عن معناها مكسورة وعملها
 خافضة في حقيقة معناها ، وذلك في المستفات له ، والمستفات ^(٢) به ، والمفعول له ، والمفعول
 إليه : نقول : «بالزبد» إذا كنت تدعوه إلى تحرك ، وتنسفت به ، وبالزبد إذا كنت
 تدعو ^(٣) غيره إلى تحركه وتنسرخ له ولشيء أصابه . وفتحت لام التستاع ^(٤) به ؛
 لينفصل من المستفات له ، وهي على معناها في الإضافة وذلك أنك إذا دعوت رجلا ، فقد
 فعلت به الدعاء ^(٥) فإذا كنت تدعوه لآخر ، فقد فعلت به ^(٦) الدعاء من أجل الآخر ،
 فكلاهما مفعول في المعنى واللام تدخل على ^(٧) المفعولات ، كقولك : «ضري لزبد» و«دعاني
 لزبد» ، أي : ضري واقع بزبد ، ودعاني واقع به . ونقول : «ضري لزبد» إذا كنت ضربت
 غيره لأجله . فإذا قلت : «بالزبد» فهو المفعول فينبه هذا قولك : «دعاني لزبد» إذا كان هو
 المدعو به . فإذا قلت : «بالزبد» فقد دعوت غيره من أجله ، فهو يتنبه قولك : «دعاني
 لزبد» أي من أجله .

فلما كان المدعو والمفعول يقعان في لفظ النداء ، هوى اللبس بينها إلا بماصل .
 فتفتحوا اللام من أحدهما ، ويغويها من الآخر على حالها . وربما كان الشيء الواحد يصلح
 فيه المعنيان جميعا . يقولون : «باللغجب» و«باللغجب» فإذا قالوا : «يا اللغجب» بكسر
 اللام ، فكأنك قلت : «يا قوم تعالوا للغجب» ، فهو بمنزلة المدعو إليه . وإذا قالوا :
 «باللغجب» فكأنهم نادوا العجيب ، فقالوا : يا عجب تعال ^(٨) ، فإن هذا من زمانك ووقوفك ،
 فهو بمنزلة المدعو .

(١) في كل السجدة سبعة . هذه . يورد ولو

(٢) ج «ويستعانت» .

(٣) كلمة : «تدعو» ليست في

(٤) «اللام من التستاع» .

(٥) «دع الدعاء» .

(٦) عبارة : «الدعاء» به «سألت من في سبب الخضر

(٧) كلمة «على» «سألت من في» .

(٨) «حتى يا عجب» .

وأما قول الشاعر :

بِالنَّكْرِ تَنْبَسُّوا لِي كُلِّبًا بِالنَّكْرِ أَيْنُ أَيْنُ السِّبْرَارِ^(١)

فإن كثيرا من الناس يروى الأول بالفتح والثاني بالكسر . فإن قيل : فكيف يكونون مدعوين ومدعوا إليهم لمريم في حال ؟ فالجواب في ذلك أن الشاعر في الأول يزايم . كما يقال للمنهم : «إلى أين فرجع ؟» وقد قيل في قوله عز وجل^(٢) : «فَلَمَّا أَحْسَوا

بِأَسْنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ، لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَايِكُمْ^(٣)» إن هذا توبيخ لهم حين فروا ، ورجعوا على ما كان منهم .

وقال قتادة^(٤) : هذا كُرٌّ من ريثا جُلٍّ وعَرٍّ^(٥) .

وإذا استنثت يقوم ففتحت اللام منهم . ثم عطفت على ذلك . فإن اللام من المعطوف مكسورة . كقولك^(٦) : «هالكَ رَجَالٌ وَلِلنَّسَاءِ» . اللام من الرجال مفتوحة . ومن النساء مكسورة : وإنما كسرت هذه اللام وهي في موضع^(٧) المستغاث به . من قيل : «لَمَّا أَنْ اللّامُ فِي الْمُسْتَغَاثِ بِهِ^(٨)» . إنما فتحت وأصلها^(٩) الكسر . لتلايق اللبس بين المدعو والمدعو إليه . فإذا فتحتها ثم عطفتنا عليها . فقد علم أن الثاني^(١٠) مدعو ومستغاث به . ولم يقع بينه وبين غيره لیس . فوُفِّت لامة إلى أصلها من الكسر .

(١) استنسخه من ديوانه في سببه في ربيع الأول ١٢٨٨/١ سنة الألف المسمومة . وهو في حزانة الألف ٢٠٠/١ والمصادر ٢٢١/٢

(٢) سورة : عز وجل . زينة : ج .

(٣) سورة الأنبياء ١٧/٢١

(٤) هو قتادة بن ذؤانبة السهمي حاشية عليه بيت آخر من الألف ٢٨٨/٢

(٥) عبارة : «جُلٍّ وعَرٍّ» بيت في .

(٦) كقولنا : «

(٧) كلمة : «موضع» ساطع من .

(٨) من أجل .

(٩) كلمة : «به» ساطع في ج

(١٠) ج . «ومكانها» . «ومكانها» .

(١١) «بصرف» .

قيل له^(١١) : من قبل أن لام المستغاب له هي على معناها غير معبرة ولا منزلة : لأنك إذا قلت : « يا يزيد » فمعناه : أدعوك لزيد . فكأنك قلت : يا قوم أدعوكم^(١٢) لزيد . ومن أجل زيد وسببه^(١٣) ناديتكم . وإذا قلت : « يا لزيد » فكأنك قلت : نادى لزيد . كما قول : ضربني لزيد . وكرامتي لزيد . فلهذا التأويل دخلته اللام . فالمدحونه على ما بينا لا يصلح نزاع اللام منه : لأن معناه : من أبعده وسببه^(١٤) . والمدحونه قد كان الأصل ألا^(١٥) تدخل فيه اللام لأنك إذا قلت : « ضربني لزيد » . « وكرامتي لزيد » فأنت تريد أن ضربك واقع بزيد . وكرامتك لا حقه به . والأصل : ضربني زيدا وكرامتي زيدا . فكان إجراء اللام على أصلها . فبما لا بد له من اللام لئلا يكون من إجراءها فيما لا يلزم اللام^(١٦) فيه^(١٧) في معناه . فأعترف بذلك إن شاء الله^(١٨) .

فإن قال قائل : فهلا كسرت كاف التشبيه : لأنها تلزم الخفض كما كسرت الباء للزوم الكاف بالإضافة والجر^(١٩) . كما زعمتم ذلك في الباء ؟

قيل له : إن الباء لا تكون إلا جارة . ولا تستعمل إلا حرفا . وقد تكون الكاف بمنزلة المثل تستعمل أسما حتى تدخل عليها حروف الجر^(٢٠) . من^(٢١) ذلك قول الشاعر :
وصالها ككفا^(٢٢)

(١١) كلمة : « يا » مضافة مره

(١٢) كلمة : « أدعوكم » مضافة من

(١٣) ن - « تشبيه » تعصيف .

(١٤) ي - « وسببه »

(١٥) د - « لا » ي - « في »

(١٦) ب - « من اللام »

(١٧) كلمة : « فيه » ليست في د

(١٨) د - « إن شاء الله تعالى »

(١٩) أمثلة من « كما كسرت » إلى حده مضافة من ح سبب المثال نظر .

(٢٠) كلمة : « الجر » مضافة من في

(٢١) د - « من »

(٢٢) (١٣) : السبب لفظه : « تعصيف » في سببه : « تشبيه » ١٠١٢/١٠١٣/١٠١٤/١٠١٥ وهو محمول على « في »

لتقارن القراءات : « الحقيق » الدكتور دكتور عبد الوهاب والذكور صلاح الدين ١٩٠١ ومعه أمرو

كثير في حاشيته

فأدخل الكاف الأولى^(١) وهي حرف جاز على الكاف الثانية ، فعملنا أن الكاف الثانية ليست بحرف ؛ لأن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء . ومنه قول الأعشى :

هل تنهون ولن ينهى ذوى سطط كالظمن يذهب فيه الزيت والقتل^(٢)

في هذا البيت قولان :

أحدهما : أن يكون تقديره : ولن ينهى ذوى سطط سي . كالظمن .

والقول الثاني : أن تكون الكاف اسما بمنزلة « مثل » . وتكون هي الفاعلة لينهى .

وهذا أجود القولين . وهو قول المبرد . وإنما صار أجود القولين من قبل أنه لا بد لثنى من فاعل . ولا يصلح أن يكون فاعله محذوفا . لأن الفعل لا يصلح^(٣) إلا بفاعل .

قال سيبويه^(٤) : « والضم فيها « متذ » فيمن جزها : لأنها^(٥) بمنزلة « من » في الأيام » .

قال أبو سعيد^(٦) : أعلم أن « متذ » و « مذ » هيماني معنى واحد . وهما يكونان اسمين وحرفين . فبر أن الغالب على « متذ » أن تكون حرفا . وعلى « مذ » أن تكون اسما : وأنا مبين جملة كافية من ذلك إن شاء الله^(٧) .

نقول : ما وأهيه منذ يوم^(٨) الجمعة « و « ما وأهيه منذ اليوم » . وإذا قلت : « ما وأهيه

(١) في ب : « الألف » والخر : « السطر » انتهى من « ما وأهيه » ٥٦ - ٥٧ .

(٢) البيت للأعشى في « د » ١٠٥ في ١١/٦ من ١٢ والقدسي ١١/٦ وصرح النوراني للحدود ١٧٢ وهو منقطع لإعراب ٢٨٢/١ وحرارة ١٠٥ في ١٢/٦ ١٢٢ والقيس في « د » حرارة ١١١/٢ .

(٣) « د » « صبح » .

(٤) « د » ١٠٥ في ١١/٦ « حارون » ١٧/١ .

(٥) « د » ١٠٥ في ١١/٦ .

(٦) ج د « هل نفس » .

(٧) « د » « ما وأهيه » .

(٨) « د » « ما وأهيه » .

متذ^(١١) يوم الجمعة « كان معناه : انقطعت رؤيتي له من يوم الجمعة . فكان يوم الجمعة لا ينداء غاية انقطاع الرؤية . محل ذلك من الزمان كمثل « بين » في المكان . إذا قلت : « ما سرت من بعدد » ، أي ما ابتدأت السير من هذا المكان . فكذلك : ما وقعت رؤيتي عليه من هذا الزمان . غير أن « بين » على ما ذكرها البصريون تستعمل في غير الزمان . ويستعمل مكانها في الزمان : « متذ » .

فإن قال قائل : فقد قال الله عز وجل : ﴿ تَسْجُدْ أَسَى عَلَى الْغُورَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ^(١٢) 》 . وه أول يوم « من الزمان . فقد دخلته « من » على الزمان .
ثم قال زهير :

بِلسِنِ الْمَسْبُورِ بِفُتْنَةِ الْمَجْبَرِ أَفْزُونِ مِنْ حَبِيجٍ وَمِنْ ذَهَبٍ^(١٣)

وحجج معناه^(١٤) : سنون . وقد دخل عليها : « من » . فالجواب في ذلك : أن قوله : « من أول يوم » يجوز أن يكون معناه : من تأسيس أول يوم . وحذف المضاعف وأقام الضام إليه مقامه . وقول زهير : « من حجج » أي من مر^(١٥) حجج .

والكوفيون يزعمون أن « من » تصلح للمكان والزمان . وه متذ « لا تصلح إلا للزمان . وتعلق بعضهم . بما ذكرناه . وقد أتينا عما فيه .

ونقول : « ما رأته متذ يوم الجمعة » وه ما رأته عبد السبت « وإن شئت قلت : « متذ السبت » . فأما من ضم الذا ل فإنه أتبع الغضة الغضة . ومن كسر فلا لنفاء الساكنين على ما يجب من الكسر لنفاء الساكنين .

(١١) ي : « متذ » .

(١٢) سورة البقرة ١٠٨/٩ .

(١٣) البيت ديوان زهير ص ٨٦ وأسرار الغرنية ١٠٨ . وفيه من ٧٧ وشرح سر مد نحو لسموخر ١٥٨ ومنه ما للأدب ١٩٦/٤ والتي على مثلثي القز ٣١٤/٣ .

(١٤) « متذ » .

(١٥) قلت : « مر » ساطعة من في .

(١٦) « متذ » .

وفي الضم وجه آخر . وهو أن « مَدَّ » مخففة من « مَدَّ » . كم خففت « رَبَّ » من ^(١) : « رَبِّ » . وقد كانت الدال من « مَدَّ » منسوبة ، فلما اضطر إلى تحريك الدال في « مَدَّ » ضم بحركته في : « مَدَّ » .

فإن قال قائل : فما حكم « مَدَّ » في هذا الوجه وتقديرها ؟

قيل له : حكمها أن تكون اسما . وتقديرها أن تكون مبتدأة . ويكون ما بعدها خبرها . كأنك قلت : « ما رأيته مَدَّ ذلك يوم السبت » فيكون على كلامين .

فإن قيل : فهلا خففت مَدَّ وجعلها مثل : « مِنْ » كما فعلت ذلك بِنَدَّ ؟ قيل له : لما كانت « مَدَّ » تكون اسما وتكون حرفا . وكانت الأسماء أجل للحذف من الحروف . وأروا الخلف لما في حالها اسما . فإذا جعلت « مَدَّ » لا أت فيه صار حرفا متسرلة في « » . وانخفض ما بعدها : وذلك أنك ^(٢) إذا قلت ^(٣) : « ما رأيته مَدَّ يوم الجمعة » . فإنما معناه : انقطاع رؤيتي له ابتداء يوم الجمعة . وانتهائه الساعة : فتعصب ^(٤) « مَدَّ » معنى الابتداء والانتهاء . وإذا قلت : « ما رأيته مَدَّ اليوم » . فليس فيه إلا معنى ابتداء الغاية ^(٥) . وهي في معنى « في » ^(٦) وانخفض ما بعدها .

وزعم بعض أصحابنا أن « مَدَّ » وه « مَدَّ » هما اسمان على كل حال . فإذا رفعنا ما بعدها كان التقدير على ما مر . وإذا خفضنا ما بعدها كانا في تقدير اسمين متضادين . وإن كانا مبنيين كقوله تعالى : « من لَدُنْ حكيم عليم » ^(٧) نصف « لَدُنْ » . وإن كان منبئا .

(١) هاء . رب من . خاطبر .

(٢) و « لَدُنْ » .

(٣) من .

(٤) ي « تعصب » .

(٥) « الغاية والانتهاية » .

(٦) جده . وهي في معنى في . سائط من ي .

(٧) سورة اشل ٢٧/٦

إلى حكيم عليهم . وإن كان ما بعدها مرفوعاً ، فتقديرهما تقدير اسم مبتدأ ، وما بعدها خبرهما ، ويكون من كلامين^(١) على النحو الذي قد نعلم .
ومثله في خفض ما بعده ووقفه : « كُمْ » تقول : « كُمْ رجل جاءني » فتكون : « كم »
بمنزلة عدد مضاف في الخبر . ونقول : « كم دأركم » فتكون اسماً في موضع الزمخشر ما
بعدها ، ويكون ما بعدها مرفوعاً على الابتداء .

واستدل أصحابنا على خلاف هذا القول ، وأنها حرف إذا انخفض ما بعدها بأن
قالوا : رأيتها في الزمان تقوم مقام « بين » وتكون لابتداء العاية . و- من حرف ، فلا يجوز
أن يكون ما في معناها واقعاً موقعها إلا حرفاً .

فإن قال قائل : فإذا كانت « منذ » و« مد » على ما وصفتم من أمرهما ، فلم كان
العالم على « منذ » أن يكون ما بعدها مخفوضاً ، وعلى « مد » أن يكون ما بعدها
مرفوعاً في الماضي ؟

قيل له : لما كانتا مستعملتين اسمين وحرمتين . وكان الأصل فيها : « منذ » و« مد »
مخففة ، فلبسوا الاسم على « منذ » ، بسبب الهدف الذي لحقها : لأن الخلف إما حقه أن
يكون في الاسماء . وهي بذلك أولى لتصرفها وتكسبها لحاق النون بها في تصرفها .

فإن قال قائل : لأية^(٢) علة ضمت منذ ؟ وما كان أصلها في النساء ؟ قيل له : كان أصلها
أن تكون النال منها ساكنة أسماً كانت أو حرفاً ، أما إذا كانت حرفاً ، فالحروف حقا
السكون . وإذا كانت اسماً فهي اسم في معنى حرف ويثوب عنه . فوجب بناؤها على
السكون . ثم التفتي فيها ساكنان : النون والذال ، فضمت الذال إسما على اللبس : لأن ما بينها
حرف ساكن . وهو نون . والنون خفية جداً إذا كانت ساكنة : لأنها غنة في الحيسوم . فلو
بنوها على حد^(٣) التقاء الساكنين . لكانوا قد خرجوا من ضمة إلى كسرة : ودلت قبيل في
كلامهم .

(١) مارة : « ويكون من كلام » ملاحظة م .

(٢) كسرة : « منذ » ملاحظة م .

(٣) ح « لآي » ي « لا » فخره .

(٤) مرفوعه « من »

ومثله في الإتياع : قالوا : « مُتَيْن » و« مُتْن » . ومنهم من يقول : « بُتَيْن » . فمن قال : « مُتْن » أراد : « مُتْن » ثم أتبع التاء الميم ^(١) وضما : لأن الذي بينها ^(٢) نون خفية . وليست حاجزا قويا . والذي يقول : « بُتَيْن » [بكسر الميم والتاء ^(٣)] على وجهين :

أحدهما : أن يكون أراد ^(٤) : « مُتْن » [ثم كسر الميم ^(٥)] فأنتحها كسرة التاء . ويجوز أن يكون من : « تُتْن » لأنه يقال : أُتِن وتُن : فيكون « يُفْعَل » من ذلك . كما نقول : « مُشْخَر » . ويجوز أن يكون أصله في هذا الوجه « بُتْن » وأتبعوا الميم التاء . كما قالوا : مُشْخَر ومُشْخَر . ويجوز أن يكون : « يُفْعَل » من « تُتْن » ثم أتبع التاء الميم ^(٦) . فكسر فاعرفه إن شاء الله ^(٧) .

قال سيوبه ^(٨) : والوقف منها قولهم : مِن ، وَهَلْ ، وَيَلْ ، وَقَدْ .

قال أبو سعيد ^(٩) أعلم أن هذه حروف جثن سواكن على ما يجب أن يحى عليه الحروف

فأما « مِن » فإنها تحى عند سيوبه لثلاثة معان :

لا ابتداء المقابلة . وهو قولك : « سرت من البصرة » .

وللتبويض . كقولك : « يد زيد من زيد » . وه أخذت من مال عمرو ثلثيه « وتكون زائدة في النفي . كقولك : « ما جاءني من أحد » في معنى : « ما جاءني أحد » . فأما إذا قلت : « ما جاءني من رجل » فإن فيه فائدة ومعنى زائدة على قولك : « ما جاءني رجل » : وذلك أنك إذا قلت : « ما جاءني رجل » احتمل أن تكون ثانيا لرجل مفرد . وقد جاءك أكثر من

(١) حقا بعد حرف في معطوف سليم ألا هـ ١١

(٢) بـ « يلبها » .

(٣) ما بين الضميرين زائدة من جـ هـ .

(٤) فيها علة : « أن تكون أوله » .

(٥) ما بين الضميرين زائدة من هـ .

(٦) « أتبع الميم التاء » . وهذا ينهي الحروف في معطوف سليم أما

(٧) في « إن شاء الله تعالى » .

(٨) برزاق ١/٢٨ - حارون ١٢/١

(٩) « قال القيس » .

و(بل) لنحقيق ما بعدها : كقولك : « قام زيدٌ بل عمرو » . قريباً^(١) كان إبطالا للأول ، وربما كان تحقيقاً لما بعدها ، ولا يراد بها إبطال الأول .

و(قد) إذا كانت حرفاً فهي تدخل على الفعل المترفع كقول القائل : « هل قام زيد » فتقول له : « قد قام » . وقد بينا أنها إذا كانت اسماً .

قال سيبويه^(٢) : « ولا ضم في الفعل لأنه لم يجيء ثالث سوى المضارع » .

قال أبو سعيد^(٣) : « يعني أن الأفعال منها ماضٍ ، وحكمه البناء على الفتح ، ومنها فعل الأمر ، وحكمه البناء على الوقف . والمضارع حكمه^(٤) أن يكون مبرأً ، فلم يجيء ثالث بعد الماضي وفعل الأمر ، مما حكمه أن يكون مبنياً ، فيبنى على الضم .

قال سيبويه^(٥) : « وعلى هذين المعنيين بناء كل فعل سوى المضارع^(٦) . يعني على الماضي وفعل الأمر^(٧) ، لا يوجد سوى ذلك » .

قال أبو سعيد^(٨) : « قد ذكرنا تحليل ما ذكره سيبويه من المبنيات من الأسماء والأفعال ، وشرحناه بما حضرنا . وأما أنبع ذلك بما يحضرنى من المبنيات التي لم يتقدم^(٩) ذكرها ، وأنقصاً ، يبلغ فرق فيه . وبهاذه أعصم من الزيغ والزلل وما توفيقى إلا بالله .

أعلم أن الأسماء المضمرة وهى الأسماء المكتبات^(١٠) ، مبنيات كلها^(١١) وهى تنقسم قسمين : متصل ومتفصل :

(١) ب : « وربما » .

(٢) برلاني ١/٦ - طارون ١٧/٨

(٣) ح : « في القصر » .

(٤) كلمة : « حكمه » خاطئة من ق .

(٥) برلاني ١/٦ - طارون ١٧/٨

(٦) « بعد المضارع » كما في طارون ١٧/٨

(٧) « بعدها » : كل فعل سوى المضارع » .

(٨) ح : « في القصر » .

(٩) ب : « التي تقدم » .

(١٠) ح : « للكلمة » .

(١١) كلمة : « كلها » زائدة من ح .

فالتصل لا حاجة بنا إلى إيضاح حلة^(١) بنائه : لأنه لا يقوم بنفسه ولا يُلحق به مفردا من غيره . وإنما يجيء مصلا باسم أو فعل أو حرف . فيصير ك بعض حروفه .

ولما انفصل من المضمر . فهو لا يقوم بنفسه في المعنى . وإن جاز النطق به مفردا . وإلا لم يتم بنفسه لأنه لا يخلو من أن يكون للمتكلم والمخاطب وللغائب . ولا يذكر إلا بعد تقديم اسمه الظاهر الذي هو سمة . ويحرف به . فكان احتياج للمكى المضمر إلى ما يتقدمه من الاسم الظاهر يخرجه من شبه الأسماء المتسكة . ويدخله في شبه الحروف : لأن الحروف لا تدل بأنفسها على المعاني . وإلا هي تأثيرات في الأسماء والأفعال القائمة بأنفسها لمعانيها . وضمر المتكلم والمخاطب في مثل هذا المعنى . وذلك أن حضورها بمنزلة ذكر الغائب . فلم تكن الأسماء المكتبة^(٢) دالة عليها إلا بحضورها . كما لم^(٣) تدل على الغائب إلا بحضور ذكره .

ولما الأسماء المبهمة : نحو : « هذا » وما تفرع منه . فمبنى لما تقدم من ذكره .

ولما الأسماء الوصولة . وهي « الذي » وما يجري مجراه فمبنيات . وقد مرَّ علة بناء « من » إذا كانت موصولة . وكل موصول في معنى ذلك .

ولما الأصوات فتجري^(٤) على ضربين : معرفة ونكرة^(٥) : فالمعرفة منها مبنية على السكون . إلا أن يلتقي في أخرى^(٦) ساكنان . فيحرك على تقدير^(٧) ما يسوِّجيه . لالتقاء الساكنين . فما جاء منه ساكنا ولم يلتق في أخرى ساكنان : « مَهْ » ومعناه : استكت . و « مَهْ » ومعناه : انتبه وكَفَّ^(٨) . و « عَفَسَ » . وهو زجر البغل . قال الشاعر :

(١) كلمة « حلة » ساقطة من ق .

(٢) كلمة : « المكتبة » ساقطة من ح .

(٣) د : « المتسكة » تحريف .

(٤) د ح : « كمالا » .

(٥) ح : « ولما تجرى » .

(٦) ي : « متكررة » .

(٧) ي : « أمر » تحريف .

(٨) كلمة : « عَفَسَ » ساقطة من د .

(٩) د : « واكتف » .

عَسَى مَا لَهَا عَلَيْهِ إِسَارَةٌ تَجُوبُ وَهَذَا مَحْمِلُ بَلِيغٍ^(١)
وما التقى في آخره ساكنان فحرك، فتحو: • إيو • وه لاني • . قال ذو الرمة:

وقفتا فقلنا إيو عن أم مالك وما بال نكليم الدليل البليغ^(٢)

وكان الأصمى يخطئ، ذا الرمة في هذا البيت، ويضع أن العرب لا تقول إلا: • إيو •
بالتنوين.

والتحويرون يحسبون صورا ذا الرمة، وقصوا: • إيو • على ضربين، فقالوا:
• إيو • استزاده، فإذا استزاده^(٣) متكررا كان متونا، وكان التنوين علامة التشكيل، غير أن
التنوين ساكن فحسب له الهاء، وإذا كان استزاده مرفعا^(٤) زال التنوين، فبقي الحرف
الأخير ساكنا، فالتقى ساكنان في آخره، فحسب^(٥) الأخير منها لالتقاء الساكنين.

وإذا نُكِّر شيء من الأصوات نَوَتْ، لعلامة التشكيل، ثم كسرت آخره: لسكونه
وسكون التنوين: كقولك: • صَيَّ • وه • نِه • . وربما لم يكسروا آخره لعلّة عارضة: فمن ذلك
قولهم: • إِيَاء • في الكفِّ، أدخلوا التنوين للتشكيل، ثم فتحوا آخره لالتقاء الساكنين: لتلا
يلتبس • إيو • الذي هو استزاده^(٦).

(١) البيت لؤي بن دحية بن ملحان الميموني في ديوانه ن ٧٣٦ ص ٩٢٢ ومجان القرآن للقرطبي ١٧٧/٢:

١٢٨/١ وأب الكتاب ٢٢١ والانتصاب للسيوطي ٢٩٤ وشرح شمس الدين السيوطي ٢٩١ وحرز
الألب ٢١٦/٢: ٥/٥ والحق على هاشم الحزالي ٢١٦/٣ والبرق الرابع ٩١/١ والبال للجمعة
٦٠ والشر والشر ٩١٢ والأطلس ١: ١٧/١٧ والظاهر لمقتض من سنة ٩٨٢

(٢) البيت في • يو • ص ٣٥٦ رواية: • عن أم مالك •، وحرز الألب ١١٩/٢: ٢١/٢ وإصلاح المتن ٢٩١
ومجان تلبي ٢٩٥ ولا نسا في اللقب ١٧٧/٢

(٣) عيلوا: • فإذا استزاده • ساعط من د.

(٤) د: سرقه •.

(٥) ي: • فكر • لم يحرف

(٦) م: • الاستزادة •.

غير أن هذه الأصوات منها ما استعمل معرفة ولا ينكر. نحو : « غَسَسَ » و« نَشَنُو »
للمحسار ، إذا دعوته ليشرب . ومنها ما يستعمل نكرة فقط . كـنحو : « إِيَّاهُ » و« رَحْمَتَهُ »^(١) .
ومنها ما يستعمل معرفة ونكرة^(٢) : نحو : « غَالِي » و« غَالِي » و« غَالِي » و« إِيَّاهُ » و« إِيَّاهُ » و« كَسَرُوا »
و« كَسَرُوا » و« أَتَى وَأَتَى » و« أَتَى وَأَتَى » و« أَتَى وَأَتَى » و« أَتَى وَأَتَى »
فمن قال : « أَتَى » فضم ، أتبع الحركة^(٣) . كما تقول : « مُدَّ » . ومن قال : « أَتَى » ففتح استغلا
الساكين على حسب^(٤) ما يوجهه النقاء الساكنين . ومن قال : « أَتَى » ففتح استغلا
للتضعيف وضمة المزمزة . كما تقول : « مُدَّ يَا هَذَا » . وإذا نكرت^(٥) أدخلت التنوين على
اختلاف هذه الحركات . للعلل التي ذكرناها . وما أتاك من الأصوات فهذا قياسه .

ومن المبنيات قولهم : « أَهَانَ يَهْوِم » في معنى : « حق يفوم » . وهي مبنية على الفتح .
وقد كان أصلها أن تكون ساكنة : لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام . غير أنها التقى في
آخرها ساكنا ، فآثروا تحريك آخرها بالفتح : لأن قبلها ياء وهي مع ذلك مشددة . وبهذا
وبين الياء الألف ولبست حاجزا حصنا . فلم يحفلوا بكونها - أعني كون الألف - ففتحوا
التون كأنها وقعت بعد ياء مضاعفة . وعلة أخرى وهي أن الأسماء التي يستفهم بها - كل ما
وجب التحريك فيه منها مفتوح . نحو : « أَيْنَ » و« كَيْفَ » فأتبعوها : « أَهَانَ » : إذ كانت
مستحقة لتحريك الآخر ، حتى لا يخرج من مجلتها .

ومن المبنيات قول الشاعر :

طَلَبُوا ضَلَعَنَا وَلَاتِ أَوَانٍ فَاجْتَبَأْنَا أَنْ لَيْسَ حَيِّنَ بَقَا^(٦)

(١) كلمة : « وويها » ساقطة من د .

(٢) « نكرا » وسرلة .

(٣) « و الصلة الضمة » .

(٤) كلمة : « حسب » ساقطة من ج .

(٥) ب : « نكر » .

(٦) البيت لأبي زيد الغضائري في ديوانه في ١٥/٢ ص ٣٠ وصلى القرآن للقرآن ٢٩٨/٢ وشذيل مشكل القرآن

٥٠٣ ولطائف الأثرين ص ٣٧٧/٢ وشرح شواهد الفن للسويطي ١١١ وشرحة الألب ١١١/٢

١٥١/٢ والحق على عاشق الخزانة ١٥٦/٢ والدرر النورع ١١/١ .

فكسر « أولان » وتون .

قال أبو العباس . إنا نون من قَبَل أن الأولان من أساء الزمان . وأساء الزمان قد تكون مضافات إلى الجمل . كقولك ^(١) : « هذا يومٌ يقومُ زيدٌ » وه أنيتك زمنٌ المعجأُ أمير . فإذا حذفَت الجمل ^(٢) عرِضت منها التسوين . كما فعلت فيها أضيف إلى غير متمكن : كقولك : « يومئذٍ » وه حينئذٍ . فهذا معنى ما قال أبو العباس . وأظنني قد زدت فيه شرح دخول التسوين : لأن الغالب في ظني عن أبي العباس . وهو الذي حكاه أصحابه عنه ^(٣) أنه قال : هو بمنزلة : « قَبْلُ » وه بَعْدُ » حين يفي لما حذف عنها من المضاف إليه . فراهت هذا القول بمنحَل من جهة أن « قَبْلُ » وه بَعْدُ » وما جرى مجراها . متى حذف عنها ^(٤) المضاف إليه . لم يَحُلْ من أن تكون معرفة أو نكرة . فإذا كان معرفة ^(٥) كان منها على حالة ^(٦) واحدة : كقولك : « جئتكَ من قَبْلُ » . وه جئتكَ قَبْلُ » : فإن ^(٧) كان نكرة كان معها . كقولك : « جئتكَ قَبْلًا وبعْدًا » وه جئتكَ من قَبْلُ » .

والصحيح في « أولان » عندي أنه تون . وبني لمعتين التنين :

إحداهما : أنه كان مضافا إلى جملة حذفَت عنه . فاستحق التسوين عوضا من حذفها . بمنزلة : « إذ » . ولم تكن بمنزلة : « قَبْلُ » وه بَعْدُ » : لأن « قَبْلُ » وه بَعْدُ » كان مضافا إلى اسم واحد . وبني إذ قد صيرت في معنى : « إذ » حين حذفَت الجملة منها . وبني فيها عوضها وهو التسوين . فصار كاسم ^(٨) حذف بعضه . وبني بعضه . والنقي في آخره ساكتان : التسوين الذي دخل عوضا . والتون الذي ينهى إسكانه للبناء . فكسرت ^(٩) .

(١) : « كقولهم » .

(٢) : « الجمل » .

(٣) : كلمة : « عنه » ساقطة من د .

(٤) : ج . في « : » نفس عنها .

(٥) : كلمة : « معرفة » ساقطة من د .

(٦) : « حال » .

(٧) : « وان » .

(٨) : « كانه اسم » .

(٩) : ب . وكسرت .

ويجوز عندى أن تكون التون لم تكسر لالتقاء^(١) ، ولكنها بنيت في أول أحوالها على الكسر^(٢) ، ثم دخل التوين لما ذكرنا .

فإن قال قائل : ولم أجزت ذلك ؟

فيل له : من قبل أنى رأيت « الأوان » متمكنا في غير هذه الحال : كقولك : « هذا أوان المطر » . وقولك : « هذا الأوان طيب » . ورأيت سبويه ومن بعده من النحويين البصريين يقولون : إن المبنى متى ما كان متمكنا قبل حال بنائه . وجب أن يبقى على حركة . كما قالوا في التنادى المفرد : « يا حَكَم » و « يا جَعْفَر » . وكما قالوا : قبل^(٣) وبعد وأول .

والعلة الثانية في كسر : « أوانى » أنها رأيت : « لات » قد بقع بعدها الأزمنة منصوبة ومرغوبة . إذا لم يكن محذوفا منها شيء . فلو قيل : لَاتْ أواناً . أو : لَاتْ أوانٌ . كأننا معربين . ولم يكن دليلاً على حذف شيء . وصار بمنزلة قوله : « لات حيناً » و « لات حين » بلا تقدير حذف من « حين » فنوتوا لما ذكرنا . وكسروا لأن يخرج هذا من اللبس .

وقد زعم بعضهم في : « لات أوانى » أن « لَات » جارة للأوان . بمنزلة حرف من حروف المحقق . وهو قول بعض الكوفيين . ولو كان كما قال . جاز أن نقول : « ولات حين مناص » : لأنه جبر فاعرفه إن شاء الله^(٤) .

ومن ذلك : « حُنا » . وهو إشارة إلى ما خُص من المكان . وفيه ثلاث لغات : حُنا . وحنأ . وحنأ^(٥) . وهى أردوها . قال ذو الرمة في التشديد :

حُنا وحنأ ومن حُنا لمن حُنا ذات الساميل والإيمان حُنُوم^(٦)

(١) : « لا اجتماع » .

(٢) : « الكسرة » .

(٣) : « أى : قبل » .

(٤) : « أى : حذو الله تعالى » .

(٥) : « الأخيرة من » .

(٦) : البيت في ديوانه ص ٥٧٦

ويجوز إدخال حرف التنبيه عليه كما تدخله على : « ذَا » إذا أشرت إليه . تقول : « هَا هُنَا » و « هَا هُنَا » و « هَا هُنَا » . واستحق البناء للإشارة والإيهام . كما استحق : « هَذَا » و « هَؤُلَاءِ » وما جرى مجراها . ولا يجوز الإشارة به إلى شيء غير المكان ، إلا أن تحريره مجرى المكان مجازاً : كقولك : « قف حيث أريدك الله » . وإنما « حبت » للمكان . و « زيد دون عمرو » في مرتبته وغوته فيها . و « دون » و « فوق » يستعملان في حقيقة اللغة لما علا شيئاً أو انحط عنه . وقد جاء في الشعر للزمان . قال الأعشى :

لَا تَ هُنَا ذِكْرِي جُبَيْرَةُ أَوْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا يَسْطَافِ الْأَهْوَالِ^(١)

أولاه : ليس^(٢) هذا أو أن ذكرى جبيرة ، وهي امرأته .

فإذا أشرت إلى مكان مُتَّحٍ متباعد . قلت : « تَمَّ » إذا وصلت الكلام . فإذا وقفت عليه وقفت بالهاء . فقلت : « تَمَّ » . وإنما ألحقت الهاء إذا وقفت : لأن كل متحرك ليست حركته إعراباً . جاز أن يلحق آخره هاء في الوقف نحو : « كيف » و « أين » و « من » و « هو » : فنقول : « كيف » و « أين » و « من » و « هو » . قال حسان :

إِذَا بَا نَرُغْرَغَ هُنَا الْقُلَامُ فَمَا إِنْ يُفَالُ لَهُ مَنْ هُوَ^(٣)

ويجوز ألا تلحق^(٤) هاء : فنقول : « جئتُك من ثم » . وإنما وجب أن تفتح آخره من قبل أن « تَمَّ » بشاربه إلى متباعد . فوجب بناؤه على سكون للإشارة^(٥) التي فيه . وإليه على

(١) البيت في ديوانه في ٢/١ ص ٢

(٢) و « أنه ليس » .

(٣) البيت في ديوانه (الترمذي امر ٢٢)

(٤) فيها عدة : « أن تلحق » وهو خطأ .

(٥) في : « الإشارة » .

ما نفهم في المبهضات . فالتفتي في آخره ساكتان . ففتح للتشديد الذي فيه . ولا يستعمل إلا للمكان المتحى أو ما يجري مجراه .

فإن قال قائل : فهلا زادوا على إشارة الحاضر من المكان كافا . فتكون إشارة المتحى منه . كقولهم : « فاه » إذا أشاروا إلى حاضر . وإذا أشاروا إلى متحى زادوا كافا للمخاطب . وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه فقالوا : ذاك ؟

قيل له : قد فعلوا مثل ذلك ^(١) في الإشارة إلى المكان . فقالوا : « هنا » ثم قالوا : « هناك » . فدلوا بزيادة الكاف على المكان المتحى المشار إليه . ثم جعلوا للمكان المتباعد لفظا تدل صورته على تباعده . ولم يحتاجوا إلى الكاف . وهو قولهم : « رأيتُه تَمَّة » . فتمَّة صورتها تدل على تباعد المكان .

فإذا ^(٢) قالوا : « رأيتُه هناك » دلَّت الكاف على مثل ما دلَّت عليه « تَمَّة » بغير كاف . والدليل على ذلك أنهم لو نزعوا الكاف فقالوا : « رأيتُه هنا » بغير كاف . صارت الإشارة إلى مكان حاضر . وقد علمت أن الكاف مع « هنا » بمنزلة : « تَم » بصفتها . ويدخلون اللام لتأكيد التباعد . فيقولون : « هنالك » . كما يقولون : « ذلك » . ولا فرق بينهما في الإشارة . غير أن « هنالك » وبها إشارة إلى مكان . و « ذلك » إشارة إلى كل شيء . فاعرفه ^(٣) إن شاء الله ^(٤) .

قال أبو العباس ^(٥) : « ذلك » أشد نزاحبا من : « فاك » . فقال أبو إسحاق : دخلت اللام عوضا من سقوط حرف التنبيه : ذلك أنه لا يقال : « هنا إلك » وانكسرت اللام لأنها زيدت ساكنة وكسرت لالتقاء الساكنين .

(١) هـ و هـا .

(٢) وح و هـا .

(٣) كلمة : « فاعرفه » ساقطة من و .

(٤) عبارة : « إن شاء الله » ساقطة من و .

(٥) من أول هذه العبارة : « هل أبو العباس » من قوله بعد هذا صنعتك : « أو بعد هذا في برودة » سقط من ح و وهما لله . فاستغنى . ومثل هذا الصواب أشبه أحد الشيوخ وبأصابعه يمسح :

ومن ذلك : « الآن » وهي مبنية على الفتح .

قال أبو العباس المبرد : الذي أوجب بناءها أنها وقعت في أول أحوالها بالألف واللام ، وحكم الأسماء أن تكون متكوّرة شائعة في الجنس . ثم يدخل عليها ما يعرفها من إسماعلة أو ألف ولام . فخالفت « الآن » سائر^(١) أحوالها من الأسماء . بأن^(٢) وقعت معرفة في أول أحوالها ولزمت موضعاً واحداً . فثبت لذلك المعنى . قاله^(٣) أبو العباس أو نحوه .
وأقول : إن لزومها في هذا الموضع في الأسماء قد أغفلها بشبه الحروف . وذلك أن الحروف لازمة لمواضعها التي وقعت فيها في أوليتها . غير زائلة عنها . ولا بارعة منها . واختاروا الفتح لأنه أخف الحركات . وأشكلها بالألف . وأنبهوا الألف التي قبلها . كما أنبّهوا ضمة^(٤) الفال التي في : « منذ » ضمة الميم . وإن كان حق الفال أن تكسر لالتقاء الساكنين

وقد يجوز أن ينبهوا فتحة التون فتحة الهزة . ولم يحفلوا بالألف . كما لم يحفلوا بالتون التي بين الميم والذال في : « منذ » .

وقد يجوز في فتحها وجه آخر . وهو ما ذكرنا من أمر الظروف المستنقة لبناء . أو آخرها على حركة لالتقاء الساكنين . كأين . وأيان . وقد بنى على الفتح . وأحدها من ظروف الزمان والآخر من ظروف المكان . وشاركتها : « الآن » في الظرفية . وأخرها مستحق للتحريك لالتقاء الساكنين . ففتح تنبيهها بها . ومعنى « الآن » أنه للزمان الذي كان يقع فيه كلام المتكلم . وهو الزمان الذي هو آخر ما مضى وأول ما يأتي من الأزمنة .

وقال الفراء : فيه قولان :

أحدهما : أن أصله من آن الشيء . يئن . إذا أتى وقته . كقولك : « آن لك أن تفعل »

(١) كذا ح

(٢) ب

(٣) د

(٤) ج

اسم إن بآن . ووقفنا بكان . ولا نقول : نصبتا^(١١) بالآن . ووقفنا^(١٢) بالكان .

وأما ما شبهه به من نيه عليه السلام عن قبل وقال . فقير مُشبه له : لأنه حكاية والحكايات تدخل عليها المعامل فتعكس . ولا تدخل عليها الألف واللام . ألا ترى أنك تقول : « مررت بنابط شراً » و « برق نحره » . ولا نقول : « هذا النابط شراً » . وإنما حكي : قبل وقال عندي . من قبل أن فيها^(١٣) مسيراً قد أقيم مقام الفاعل . ومنى ورد الفعل ومعها فاعله . حكي لا غير . كما ذكرنا في : « نابط شراً » و « برق نحره » .

وأما ما ذكره من الراح والرياح . وأن أصله : « أوان » فليس ذلك تحليلاً لبنائه على الفتح . وإنما كلاً في بنائه .

ومن ذلك : « شتان » وهو منى على الفتح . ومعناه : بُدَّ كقولك : « شتان زيد وعمر »^(١٤) . من الشت . وهو التفرق والتباعد : يقال . « شتان زيد وعمر » و « شتان ما زيد وعمر » . فمعناه : تباعد وتفرق أمرهما . قال الشاعر :

شَتَانُ هَذَا وَالْعَمَلِ وَالنُّومِ
وَالشَّرَبِ الْبَارِدِ فِي السَّظَلِ السَّوْمِ^(١٥)

ويروى : في ظل النُّومِ . وقال الأعرابي :

شَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَى كُومِهَا وَيَوْمٌ خَبَانٌ أَيْسَى جَابِرِ^(١٦)

(١١) ج : « نصبتا » .

(١٢) ج : « وقفنا » .

(١٣) ج : « لأن فيها » .

(١٤) التثنية ساقط من « » .

(١٥) البيت في البيان للجاحظ ٢٢٠/٣ للخطيب بن زرارة . وشانيس اللغة ٣٠٥/٤ وبيان العرب (٢٠٠١

١٥/٥-١٠ والأول في المخصص ٦٢/١١ ٤٥/١٤ وشرح من بيت التميمي ٣٧/١-١٠/١٦

(١٦) البيت في ديوانه في ٤٧/١٨ من ١٤٧ وإبراهيم النبطي ٢١٤ وبيان الشعر ١٧ وأول الكتاب ٢١٢ وشانيس

اللمعة ١٧٨/٣ وتزويد القليوبي ١١٨ والروشح للبرزاني ٢٢٤ وشرح التحصيل لأب جسر ١٠٢/١

والشعر ٢٨٨

وكان الأصمى يأبى : « شتان ما بين زيد وعمرو » ويشد بيت الأعشى الذى ذكرناه . ويرد قول بهجة الرقى . ويقول : ليس بهجة . وهو قوله :
 لشتان ما بين اليزيديين فى الشدى يزميد سليم والأخضر بن حاسب^(١)
 قال أبو سعيد^(٢) : « والقياس لا يأبى »^(٣) . من قبل أن « شتان » إذا كان معناه : شت .
 وهو بحد . فغير ممنوع أن نقول : بعد ما بين زيد وعمرو . ونفرق ما بينها . والذى أوجب بناء
 « شتان » أنه وقع موقع الفعل الماضى . والفعل الماضى مبنى . فبنى^(٤) وكانت الفتحة أولى
 به كما تكون فى الفعل الماضى . ويجوز أن تكون النون فتحت إنباعا للهاء التى قبلها . كما
 ذكرناه فى : « الآن » .
 وزعم الزجاج أن الذى أوجب له البناء أنه مصغر جاء على « قَلَّان » فخالف أخوانه .
 فبنى لذلك .

قال أبو سعيد^(٥) : وقد وجدنا قَلَّان فى المصادر . قالوا : لوى يلوى لَيَّاناً .

قال الشاعر :

نُطْبِلِينَ قِيَانِي وَأَنْتَ مَيْلِيَّةٌ وَأُسْبِرُنْ بِأَذَاتِ الْوَشَاحِ التَّقَاضَا^(٦)

ونقابل أن يقول : إن « لَيَّاناً » مصغر فعل مستعمل له وهو قولك : لوى يلوى لَيَّاناً .
 وليس كذلك شتان . لأنك لا^(٧) تقول : شتَ شتَ شتَ شتَ . فهو مع غروجه عن أمثلة^(٨)
 المصادر غير منطوق بالفعل^(٩) المأخوذة منه .

(١) البيت لزمىه الرقى فى إصلاح مطبوخ لسان السكيت ٢١٢ . جمع الشعر . غير بار ٢٠ . وليس البيت

٢١٢ والأخضر ٢٥٨/١٦ . والله امر به ٢٥٨/١٦ . وقوله حسن ١٢٨ . وشرح النحوى لى بهش ٢٧/١

والأصمى ٢٨٩ . وغرنا لأب ١٤/٢

(٢) فى ج : « قال الضر »

(٣) « لا يأبى ما أباه الأصمى »

(٤) كنه . « فبنى » ليست إلا جرح

(٥) ج : « قال الضر »

(٦) البيت لى لزمى فى قوله ١٢/٨٧ ص ١٤٩ . وشرح لى بهش لمسلم ٢٦/٤ . والمصمى ٨٦/١٦

ولسان العرب : لوى (لوى) ١٣٠/٢٠

(٧) كنه . ولا « سألته من »

(٨) ج : « سألته »

(٩) ج : « الفعل »

وفي لِيَان كلام يأتي بعد هذا في موضعه ^(١). وذكر أهل العلم باللغة أن « شت » الذي
« شتان » في معناه ، إنما هو فعل كان أصله : « شَتَّت » فتنزعوا الشدة وأدغموا .

ومثل قولهم : « شتان » قولهم : « سرعان ذي إهالة » بريدون : « سرع هذه إهالة .
فجرى » سرعان » مجرى « سرع » ففعل به ما قبل بستان حين كان في معنى : شت .

و - سرعان ذي إهالة « شَلَّ ^(٢) ، وذلك أن بعض حمقى العرب يقال إنه اشترى شاة
وسان وغامها . فتوهمه شحا مذابا . فقال لبعض أهله : خذ من شاتنا إهالنها ، فنظر إلى
مخاطها فقال : « سرعان ذي إهالة » . والإهالة : النحم المذاب .

ورغم أمر حاتم السجستاني . وقد ذكر « شتان » . وزعم أنه بمنزلة : « سبحان » وهذا
وهم : لأن : « سبحان » عند النحويين منصوب معرب إلا أنه لا ينصرف : لأنه معرفة ولأن
في آخره نونا وألفا ومثنتين ^(٣) . وانتصب لأنه مصدر . ولم يتوَّن لأنه لا ينصرف . قال أمية بن
أبي الصلت :

سبحانه ثم سبحاناً يمدوه له وقيلناً سُبْحَ المجرى والمجند ^(٤)

المجرى والمجند : جيلان . و « سبحان » فيه وجهان : أحدهما : أن يكون نون
للضروية . كما يحرف مالا ينصرف في الشعر . والآخر أن يكون نكرة . فأعرفه إن شاء
الله ^(٥) .

وأما « إِيَّانُ ذلك » و « إِيَّانُ ذلك » والمعنى فيها ^(٦) متضارب . فهذا مضافان إلى

(١) يمد في ح : إن شاء الله .

(٢) اطر . مجمع الأنساب للبيداني ٢٢٧/١ وجهه : لأشبل للسكري ١٩٧/١ وما أصبأ أعطف وأصب ساعبه

للأصمسي ١٧

(٣) كلمة « ومثنتين » ساقطة من ح .

(٤) البيت في ديوانه ص ٦٠ وصحبه « والشعري ١٦١/١ والقتيب ١١٧/٣ والأعالي ١٨/٣ وأما ابن

السكري ١٦٨/١ : ٢٤٠/٢ وشرح ابن خيثر ٣٧/١ : ١٢٠/١ : ٢٦/١ ومع الخليل ١١٠/١

والقعود للوليع ١٦٢/١ ومراة الأدب ٣٧/٢ : ١١٧/٣

(٥) « إن شاء الله تعالى » .

(٦) « في ذلك » .

ما بعدها : كفولك : « جئت على إتيان ذلك » و « جئت في إتيانه » أي في وقته ^(١) . فإذا لم يدخل الجار نصبت على الظرف فقلت : « جئت إتيان ذلك » ^(٢) .

ومن ذلك : « حَلَمْ » . تقول : « حَلَمْ ذاك » و « حَلَمْ إلى ذاك » والمعنى القدع . إليه . وهو « ها » ضم إليها : « لَمْ » .

وهي لغتان : فأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والاثني والجماعة من المذكر والمؤنث بلفظ واحد . كفولهم : « حَلَمْ ما رجل » و « حَلَمْ يا رجلان » و « حَلَمْ يا رجال » و « حَلَمْ يا امرأة » و « حَلَمْ يا نسوة » . قال ابن عمال ^(٣) : « والفاثلين لإخوانهم حَلَمْ إني » ^(٤) والخاطيون بهذا جماعة ، وإنما جعلوا اللفظ واحدا في كل حال : لأنهم يتوهم معه . فخالقوا بحراء في لغتهم : لأنهم يقولون للواحد : « أَلَمْ » . فلما غلب قياسه وتوهم مع غيره . ألزموه طريقة واحدة في أحواله كلها .

وأما بنو تميم فيبتنون ويجمعون ويؤننون : كفولهم : « حَلَمْ يا رجل » و « حَلَمْ يا رجلان » و « حَلَمْ يا رجال » و « حَلَمْ يا امرأة » .

واختلف عنهم ^(٥) في فعل جماعة النساء . فذكر البصريون وبعض الكوفيون : « حَلَمْنُ » يا نسوة « بفتح الهاء وتسكين اللام . وضمة الميم الأولى » ^(٦) . وتسكين الثانية وفتح التون بلا تشديد : وإنما جعل كذلك لأن هذه التون لا بد لها من تسكين ما قبلها : كفولك : « حَلَمْنُ » و « حَلَمْنُ » و « حَلَمْنُ » . فلما كانت هذه التون التي هي ضمير جماعة النساء . نوجب تسكين ما قبلها بطل الإدغام : لسكون الحرف الذي قبل التون . وصار عندهم يميزلة : « أَرَدَدْنُ » . وزعم الفراء أن الصواب في هذه اللفظة : « حَلَمْنُ » بفتح الهاء وضمة اللام وتشديد الميم وفتحها وفتح التون وتشديدها . وزعم أن الذي أوجب ذلك أن هذه التون التي هي

(١) ما صار « أي وقته »

(٢) « ذلك » .

(٣) « عز وجل » .

(٤) سورة الأعراب ١٨/٢٣

(٥) حكاه هذه الصيغة في ب . « حسين »

(٦) ب . « الألف » وأظهر الخطوط التي تظهره . عمله وتوايه « ٤٦ - ٤٧ »

ضمير الجماعة لا توجد إلا وقبلها ساكن . فزادوا نونا أخرى . ثلثا تسكن الميم الأخيرة^(١) . وتركوأ الميم الأخيرة على حالها . وجعلوا النون المزيدة^(٢) توكية لتغيير الميم الأخيرة . وشبه هذا قولهم : « مَيَّ » و « غَيَّ » حين زادوا نونا أخرى توكية سكون النون الأولى^(٣) : لأن النون الأولى لا تكون إلا ساكنة . وباء المتكلم بكسر ما قبلها . فزيدت نون لتكسر لدخول الياء . ونسلم النون الأولى .

واحتج القراء لذلك بما يروى في بعض اللغات من زيادة الألف في : « وَدَأْتُ » : وذلك أن من العرب من يقول مكان : « وَدَدْتُ » : « وَدَدْتُ » فبدلهم . كما كان قبل دخول تاء ضمير المتكلم . فمن أهل هذه اللغة من يقول : « وَدَأْتُ » فيزيد ألفا . ليسكن ما قبل هذه التاء : لأن ذلك حكمها . وينهى التضعيف على حاله . وكذلك تَزَادُ نون قبل نون جماعة المؤنث . ليكون ما قبل النون ساكنا وسلم التضعيف .

والذي ذكره الجماعة سوى القراء هو القياس . وما قاله القراء من زيادة الألف في هذه اللغة . فهو شاذ من شاذ لا يُعْبَأُ بِهِ . وقد حكى عن بعضهم : « عَلَّمِينَ بِأَنْسَوْ » في هذه اللغة . يجعل الزائد ياء وهذا شاذ أيضا .

ونقول : « عَلَّمَ بِأَرْجُلٍ إِلَى كَذَا وَكَذَا » . فيقول : « لَا أَعْلَمُ إِلَيْهِ » و « عَلَّمَ كَذَا وَكَذَا » . فيقول : « لَا أَعْلَمُهُ » بفتح الألف والهاء وضمة اللام وتشديد الميم وضماها . والأصل في ذلك : « لَا أَلَمُّ » . كما تقول : « لَا أَرُدُّ » والهمزة مفتوحة : لأنها للمتكلم في فعل ثلاثي . والفاء مزيدة مفتوحة . فهي على أصل فتحها . واللام فاء الفعل والميم مرفوعة : لأنه فعل مستقبل . وتقدره : « لَا أَلَّهُ » . ثم أدخلت الهاء بين الألف واللام^(٤) مفتوحة . وتركت سائر الكلام على حاله . فاعرفه إن شاء الله^(٥) .

(١) : « الأخيرة » .

(٢) : « المزيدة » و « عريب » .

(٣) : « الأولى » و « وانظر تعليلنا السابق » .

(٤) : « اللام والألف » .

(٥) : « إن شاء الله تعالى » .

ومما يؤمر به من البنات قولهم : « هات^(١) يا فتي » ومعناه : تناول ويفتحون الحضرة ،
 يجعلون فتحها علم الذكر . كما تقول : « هاتك يا فتي » فتجعل فتحة الكاف علامة المذكر ،
 ويصرفونها تصرف الكاف في التنبيه . والجمع . والمؤنث . وتقول للابنتين الذكربين
 والمؤنثين : « هاؤما » . وللجماعة المذكورين : « هاؤسوا » و « هاؤم » . وقال الله تعالى :
 « هاؤم اقموا كتابه^(٢) » والمؤنث الواحدة : « هاء يا امرأة » هزة مكسورة بخير ياء ،
 وللجماعة النساء : « هامون يا نسوة » وهذا أجود اللغات وأكثرها وبها جاء القرآن .

ومنها من يقول^(٣) : « هاء يا رجل » على وزن : عاباً يا رجل . والأصل : « هاتي » .
 ومثاله من الفعل : فاعِلُ ، كما تقول : « فاعِلُ يا رجل » . وسقطت الاء للأمر . ومثله :
 « هات يا رجل » . وينصرف كما ينصرف « هات » . ويقول للابنتين : « هاتيا^(٤) » . كما
 تقول : « هاتيا » . وللجماعة المذكورين : « هاموا » . كما تقول : « هاتوا » . وللمرأة :
 « هاتي يا امرأة » هزة بعدها ياء . كما تقول : « هاتي » . وللجماعة من النساء : « هاتين
 يا نسوة » . كما تقول : « هاتين يا نسوة » .
 فلما ما يروى أن علياً رضي الله عنه قال :

أفساطهم هاء البهت ليس مستغفر
 فيحتمل أن يكون من هذه اللغة ، وسقطت الاء منها للام الساكنة بعدها . ويحتمل أن
 يكون من اللغة الأولى^(٥) . وقال آخر من هذه اللغة :

وقلت لسا هاتين فسالتي براحبة نَزَرِي زَعْفَرَانًا فِي أُبْرُشِيَا وَرْدَ^(٦)
 ومنهم من يقول : « هالك يا رجل » و « هالك يا رجلان » و « هالك يا امرأتان »
 و « هاكموا وهاكم يا رجال » و « هالك يا امرأة » و « هاكُنْ يا نسوة » .

(١) ب ١٠٤ هـ ١٠٤

(٢) سورة الفاتحة ١٧/٦١

(٣) « يقول الخرجل » .

(٤) « هاتيا » لم يرد .

(٥) الشطر في شرح ابن جني على الفصح ١٤/١

(٦) ب ١٠٤ هـ ١٠٤

(٧) البيت بلا نسبة في شرح ابن جني على الفصح ١٤/١

ومنهم من يقول : « هَا يَا رَجُل » بهيئة ساكنة . و « هَا يَا رَجُلَان » مثل : خَفَّ
 يَا رَجُل . وخَافَا يَا رَجُلَان . و « هَادُوا يَا رَجَال » و « هَاتِي يَا امْرَأة » مثل : خَافِي . و « هَانْ
 يَا نِسوة » . مثل : خَفْنِ يَا نِسوة .

ومن هذه اللفظة ما حكاه الكسائي من قول الرجل منهم . إذا قيل له ذلك : « إلَا أَمَّ أُمَامَ
 وإِهَامَ » . كما تقول : أَخَافَ وإِخَاف . وتقدير هذا الفعل أن يكون على : فَعِلَ مَفْعَل : ولذلك
 جاز كسر همزة المتكلم في : إِهَامَ .

ويجوز أن يكون البيتان الأولان من هذه اللفظة .

ومنهم من يقول : « هَا يَا رَجُل » و « هَا يَا رَجُلَان » كما تقول : طَا يَا رَجُل . وطَا
 يَا رَجُلَان . وَهَبْ يَا رَجُل . وَهَبَا يَا رَجُلَان . و « هَادُوا يَا رَجَال » و « هَاتِي يَا امْرَأة » كما
 تقول : هَبِي يَا امْرَأة . و « هَانْ يَا نِسوة » كما تقول : هَفْنِ يَا نِسوة .

وهذه اللفظة تشبه أن يكون فاء الفعل منها واد سقطت . كما سقطت^(١) في : وَهَبَ يَهَبُ .

ومنهم من يقول : « هَا ذَاك يَا رَجُل » . هيئة بعد الألف مفتوحة . وتغير الكاف على
 حسب المضاطبين . تقول للواحد المذكر : « هَا ذَاك يَا رَجُل » وللانثى : « هَا ذَاكِي »
 وللجماعة : « هَا ذَاكُم » وللنؤث : « هَا ذَاكُنَّ » وللجماعة من المؤنث^(٢) : « هَا ذَاكُنَّ » .
 والكاف^(٣) للخطاب لا موضع لها . كما تقول : « أَرَأَيْتَكَ » فائتاء مرفوعة . والكاف
 للخطاب . وتلزم التاء حالة^(٤) واحدة . وتغير الكاف . فتقول للرجل : « أَرَأَيْتُكَ
 يَا رَجُل » . وللانثى^(٥) : « أَرَأَيْتُكِ يَا رَجُلَان » وللجماعة : « أَرَأَيْتُكُمْ » وللنساء :
 « أَرَأَيْتُكُنَّ » وللجماعة النساء : « أَرَأَيْتُكُنَّ » وذلك أنهم استغنوا بما يظهر من التنبيه والجمع
 والتأنيث . عن تغيير التاء في : « أَرَأَيْتُكَ » والمهمزة في : « هَا ذَاك » .

(١) و « تَبَلَّط » .

(٢) أَلْجَارُ وَالْجُرُورُ سَطْرَانِ مِنْ .

(٣) و « لَوَاكُف » .

(٤) و « سَلَا » .

(٥) كلمة « و « لَوَاكُف » سقطت فيها عذراء .

ونظير: «أرأيتك»^(١) وبابه في توحيد التاء وتذكيرها^(٢)، وإن كان الفاعل جماعة أو
مثنى: «حبذا زيد» و«حبذا الزيدان» و«حبذا هند». ونوخذ «حبذا» وإن كانت
الأسماء جماعة أو مؤنثا. وشبيهه^(٣): «هلم» في لغة أهل الحجاز في قولهم^(٤): «هلم»
للواحد والجماعة والمؤنث والمذكر. ولفظ: «هلم» موخذ.

ومنها من يقول: «هاه» — ميموزا وغير ميموز — يا رجل. و«ها يا رجلا»
و«ها يا رجال» و«ها يا امرأة» و«ها يا نسوة». جعلوه صوتا لم يلحقوا فيه علامة
الخطاب. كقولهم: «هه يا رجل» و«هه يا رجلا» وكذلك الجماعة والمؤنث وجماعتها.
ومن البنيات العدد من: أحد عشر إلى تسعة عشر يكون الئف والعشرة
مفتوحين جميعا. نقول: «أحد عشر». و«ثلاثة عشر». و«تسعة عشر».

والذي أوجب بناءها أن التقدير فيها: خمسة وعشرة. فحذفت الواو ونضمتا
معناها. فاختير لها الفتح لأنه أخف الحركات.

وبعض العرب يقول: «أحد عشر» و«خسة عشر»^(٥)، فيسكن العين. وإنما فعل
هذا لأن «أحد عشر» قد اجتمع فيها ست متحركات، وليس في كلامهم أكثر من ثلاث
متحركات متواليات إلا ما كان مخففا. والأصل غير. كقولهم: «غلبط» و«جندل»
و«ززل»^(٦). وليس في كلامهم أكثر من أربع حركات متواليات في كلمة كانت أصلا أو
مخففة. فلما صار: «أحد عشر». يجعل اسم واحد^(٧). خففوا الحرف الرابع الذي
بتحريكه يكون الخروج عن ترتيب حركات الأصول في كلامهم.

ومن يسكن العين في اللغة التي ذكرناها، لا يسكتها في «اثني عشر» ثلاثا يجتمع

(١) ب: «أرأيتك».

(٢) حذرة: «في توحيد التاء وتذكيرها» — كلمة من.

(٣) «هلم» و«هلم».

(٤) ب: «هلم».

(٥) لا يزال هذا جيا في بعض اللهجات العربية العامرة.

(٦) ب: «لعل كلمة واحدة».

ساكنان ، وليس في كلامهم جمع بين ساكنين ، إلا أن يكون الساكن الثاني بعد حرف من حروف المد واللين مدحفا في مثله ^(١) : نحو : « دابة » وما أشبهها .

فإن قال قائل : هلا ينتم : « اثني عشر » على حد واحد ، فلا يتغير في رفع ولا نصب ولا جر ، كما فعلتم ذلك في أخوانه ؟

قيل له : من قيل أن الـ « اثني » قد كان إعرابها بالآلف والياء ، وكانت النون على حالة واحدة فيها جميعا ، كقولك : « هذان الاثنان » و « أيت الـ « اثني » » و « مررت بالـ « اثني » » فإذا أضفت سقطت النون ، وقام المضاف إليه مقامها ، ودخل حرف التنبيه ، من التغير في حال الرفع والنصب والجر مع المضاف إليه ، ما كان يدخله مع النون . ولما كان : « عشر » في قولك : « اثنا عشر » حل محل النون وعاقبها ، صار ينزلة المضاف إليه . ولم ينع تغير الآلف إلى الياء في النصب والجر .

وتقول في المؤنث : « إحدى عشرة » و « اثنا عشرة » . وإن شئت : « اثنا عشرة » . وتقول في : « ثمانى عشرة » : « ثمانى عشرة » بفتح الياء وهو الاختيار عند النحويين . وقد يجوز : « ثمانى عشرة » بتسكين الياء . فأما من فتحها فأجراها على أخوانها ؛ لأنها جميعا في علة واحدة وترتيب واحد . وأما من سكّنها فسيبها « بمضى كـرب ^(٢) » و « أبهى سبأ » و « قاليفلا » وأشياء ذلك .

وفي عشرة لفتان :

فأما أهل الهجاز فيقولون : إحدى عشرة بتسكين الشين .

وأما بنو لخم فيقولون : « إحدى عشرة » بكسرها .

وهذا عكس ما يعرف من اللغتين : لأن القالب على بنى تميم تسكين العين من فعل وقلة ، وعلى أهل الهجاز كسرها .

(١) ب : « مثل » .

(٢) ب : « بسى كـرب » بحرف

واعلم أنك إذا سميت رجلاً بخمسة عشر ، جاز أن تضم الراء . فتقول : « هذا خمسة عشر »^(١) . و رأيت خمسة عشر » و « مررت بخمسة عشر » تجزى بحرى اسم لا تصرف . ولك أن تحكيه فتنحه على كل حال . والأخفش كان يرى إعرابها إذا أضفها وهي عدد . فتقول : « هذه الدراهم خمسة عشر » .

وقد ذكر سببوه أن هذه لغة رديئة . والمطلة في ذلك أن الإضافات ترد الأشياء إلى أصولها . وقد علمت أن خمسة عشر درهما هي تقدر التئوين : وهو عمل في النجوم . فإذا^(*) أضيفها إلى مالها لم يميز^(*) تقدير التئوين فيها . لمعاقبة التئوين لإضافة . فصار يميزه اسم لا ينصرف . فإذا أضيف انصرف . وأعرب بما كان ينتج من الإعراب قبل حال الإضافة .

والكلام على هذا القول وعلة وتفصيله . له موضع تذكر . فيه . إن شاء الله^(١) .
وقال الخليل بن أحمد : من يقول : « هذا خمسة عشر » لم يقل : « هذا اثنا عشر »
في العدد . من قبل أن عشر قد قام مقام النون . والإضافة تسقط النون . فلا يجوز أن يثبت
معها ما قام مقام النون . ولكن قول : « هذا اثنا عشر » .

فإن قال قائل : فأضف وأسقط عشرة • كما سقط الثون .
 قيل : هذا لا يجوز ، من قبل أننا لو أسقطناه كما سقط الثون ، لم يتفصل في الإضافة
 اثنتان • من • اثني عشر • : لأنك تقول في اثنين^(٤٨) : • هذان اثناك • ، فلو قلت في • اثني
 عشر • : • هذا اثناك • لاثنين ، فإذا كان اسم رجل ، جازت إضافته بإسقاط • عشر • ،
 ومن قال في رجل اسمه • سلطان • : • هذا سلطان وسلمانك • ، جاز أن يقول :
 • هذا اثنتان عشر • : لأنه يحتمل فيه الثون كثر • وسلمان^(٤٩) .

(N) و : ه ع ع ر ا ء .

(٧) ٤: ٤

[illegible]

۱۲۹۹: ۱۰۰-۱۰۱

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

(٩) من قوله: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الدِّينِ» إلى قوله: «وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ عَرَسَاتٍ جَدِيدًا وَكُنُوسًا غُلَامًا»

واعلم أن القراء ومن وافقه يميز إضافة النيف إلى العشرة : فنقول : « هذا خمسة عشر » . وأنشدوا فيه .

كُلَّفَ مِنْ عَشَائِهِ وَيَقُورُهُ

بِتِّ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حَبِيبَةٍ^(١)

وهذا لا يميزه البصريون ولا يرقون اليه .

وإذا كان عشر مضاعفا ، وجب عند القراء إضافة النيف إلى عشر . كقولك : « هذا خمسة عشر » . وللاحتجاج له وعليه موضع غير هذا .

واعلم أن العرب تقول : « هذا ثاني اثنين » و « ثالث ثلاثة » و « عاشر عشرة » . وقد يقال : « نافي واحد » و « ثالث اثنين » و « عاشر تسعة » : لأنه مأخوذ من : نَفَى الواحد . وثَلَّث^(٢) الاثنين . وعَشَرَ التسعة .

فإن ثَوَّتَ فهو بمنزلة قولك : « ضارب زيداً » . وإن أضفْتَ فهو بمنزلة قولك : « ضارب زيد » .

ولا يميز الثنوين في الوجه الأول . إذا قلت : « ثالث ثلاثة » : لأنك أردت به : أحد ثلاثة . وبعض ثلاثة . ولا يميز الثنوين مع هذا التغير في قول أكثر النحويين : لأنه لا يكون مأخوذاً من فعل عامل .

وإذا قلت : « هذا عاشر عشرة » قلت : « هذا حادي عشر » بتسكين الياء . ومنهم من يقول : « هذا حادي عشر » بفتح الياء^(٣) . فأما من سكن الياء من « حادي » ، فتقديره : هذا حادي أحد عشر . كما نقول : « هذا قاضي بغداد » . وحذف « أحد » تخفيفاً للدلالة المعنى عليه . ولما من فتح فإنه بنى « حادي » مع « عشر » حين حذف « أحد » . فجعل « حادي » قائماً مقامه . ومنهم من يقول : « هذا الحادي أحد عشر » . فلذا قالوا ذلك لم يميز

(١) الحسار في الإسفاف ٣٠٩/١ وخزانة الأدمية للمبدل ١٠٠/٢ والمصنف على حشمت الخزانة ١/١٥٥ والعمدة والبرهان

(٢) في : « ثلاث » .

(٣) مبدلة : « بفتح الياء » مأخوذة من « .

في الباء إلا التسكين^(١)؛ لأن ثلاثة أشياء لا يجوز أن يكن^(٢) أسماً واحداً . ونقول قبيلاً جاور
أحد عشر من هذه اللغة : « هذا ثاني عشر » و « ثاني عشر » و « ثاني اثني عشر » و « ثالث
عشر » و « ثالث ثلاثة عشر » لا غير . إل تسعة عشر . عل ما بيناه .

فإن قال قائل : فلم قيل : « حادي عشر » وهو فاعل من واحد ؟ وهؤلاء قالوا : « واحد
عشر » أو « أحد عشر » من لفظ « أحد » ؟
نفى ذلك جوابان :

أحدهما : أنه مقلوب من « واحد » . والواو من « واحد » في موضع الفاء منه . فجعلت
الفاء في موضع اللام . فانقلبت الواو ياء . لانكسار الدال . كما قيل : « غازی » . وتغديره
من الفعل : عازب^(٣) . والقلب في كلامهم كثير . كفولهم : « شاكك السلاح » و « شاكى
السلاح » . وكفولهم : « لانت » و « لاس » . وكما قال الشاعر :

خيلان من قومي ومن أعدائهم خَفَضُوا أَسْنَهُمْ وَكَلَّ سَابِغِي^(٤)
قال أبو عبيدة : أراد « ناع » أي : مائل . أو عطشان . من قولك : جائع ناع .
وقال الأصمعي : إنما أراد « الناعي » من : نعى ينهى .

والقول الثاني في : « حادي »^(٥) أنه يتبع الإيل ويعدوها . مثل : حادي الإيل . وهو
الذي يتبعها ويسرقها .

ونقول في المؤنث من هذا : « هذه حادية عشر » و « حادية عشر » و « حادية إحدى
عشرة » بالضم لا غير . و « ثانية عشر » و « ثانية عشر » و « ثانية اثني عشر » بالضم
لا غير إل : سبع عشرة . عل هذا التماذج . وعل ونحوه^(٦) الإعراب فيها كلمة المذكر . فإذا

(١) : « غير مكسر » .

(٢) : « يجوز » تحريك .

(٣) : « عازب » تحريك .

(٤) : ليت لأجمع من مالك الحذاني في الأسماء ١/١٦ من ٦٤ والأسفل أبي بكره الضبي ٦٦ وانظر

معلمه أخرى كثيرة في هامشه .

(٥) : « حادي عشر » .

(٦) : « ح . ج . و . ز » .

أدخلت الألف واللام في شيء من هذا تركوه على حاله . تقول : « الحادى عشر » وه الحادى عشر » . الحادى أحد عشر » يتسكين الياء لا غير . وكذلك الباب على هذا النهاج .

والألف واللام لا تخرج هذا من لفظه ولا تزيله عن بنائه . كما لا تزيل خمسة عشر : إذا قلت : أخذت خمسة عشر درهماً . وكما لا يزيل « الحادى باز » ^(١) عن بنائه . إذا قلت : « هذا الحادى باز فاعلم . وستذكر » الحادى باز » في موضعه إن شاء الله ^(٢) .

فأما من ^(٣) يقول : « هذا ثالث اثنين » وه عاشر تسعة » . فإن كثيراً من التعويين يمنعون أن يقولوا فيها جاوز العشرة من هذا . وذلك أن المقوم إذا كانوا تسعة . فصرّت عاشرهم . جواز أن تقول : « عشرتهم » . وإذا كانوا عشرة وكملةهم ^(٤) أحد عشر . لا يكون من هذا فعل مشتق في تكميلك العشرة أحد عشر . كما كان لك فعل مشتق ^(٥) في تكميلك التسعة العشرة . فلم يكن لك اسم فاعل فيها جاوز العشرة .

وهذا هو القياس . ومنهم من يميزه ويشقه من لفظ النيف . فيقول : « هذا ثانى أحد عشر » وه ثالث اثني عشر » ويثونه . وإنما جاز له أن يشتق من لفظ النيف . من قبل أن العشرة معطوفة على النيف . فلذا قلت : « ثلاثة عشر » فسماء : ثلاثة وعشرة . ويشقه من الأول . ويجعل الثانى عطفاً عليه . وقد حكى نحو من هذا عن العرب : قال الرازي :

أَتَيْتُ عَشْرًا وَالْعَظِيمُ حَادِي ^(٦)

أراد : العظيم حادى عشر . فاعرفه إن شاء الله ^(٧) .

ومن ذلك : العدد من واحد إلى عشرة . تقول : واحد . اثنان . ثلاثة . أربعة . يتسكين أواخر الأعداد إلى العشرة .

(١) الحادى باز هو الحادى . انظر التمام : ١/٢٧١

(٢) « إن شاء الله تعالى » .

(٣) « قاسم » « محرف » .

(٤) « وكلمتهم » « حرف » .

(٥) كلمة « مشتق » من » .

(٦) انظر على البيت في مصنفه .

(٧) « إن شاء الله تعالى » .

فإن قال قائل : ولم سُكِّنَ ؟

فالجواب في ذلك : أن هذه الأعداد إذا عُدَّتْها لم تقع فاعلة ، ولا مفعولة ، ولا مبتدأة ، ولا خيرا ، ولا في جملة كلام آخر . والإعراب في أصله للفرق بين اسمين في كلام واحد ولفظين مجتمعين في قصة ، لكل واحد منها معنى ^(١) خلاف معنى صاحبه : فيفرق بين إعرابها للدلالة على اختلاف معانيها ، أو يكون الإعراب لشيء محمول على ما ذكرنا . فلما لم تكن هذه الأعداد على الهمزة ^(٢) الذي يستوجب الإعراب ، ولا على الهمزة الذي يحمل على ما استوجب الإعراب — سُكِّنَ وجرن بمنزلة الأموات ، كقولك : هُتِ . وَهتِ . وَهتِ . وَهتِ .

ويجوز أن نقول : * واجد اثنان * فنكسر الدال من : واحد .

فإن قال قائل : لم تُكسِرَت الدال من واحد ؟ أَلْتَفَاءُ الساكنين ؟ أم أَلْقِيَت كسرة الهمزة على الدال فكسرتها ؟

قيل له : بل ^(٣) أَلْقِيَت كسرة الهمزة على الدال ، ولا يصلح أن تكون الكسرة لالتقاء الساكنين ، من قبيل أن كل كلمة من هذه المقضية عليها بالوقف واستئناف ما بعدها ، كأن لم يتقدم شيء . وألف القطع والوصل يستويان في الابتداء وينتان . فألف اثنان ثابتة . إذا كان التقدير فيها أن تكون مبتدأة ، فهي بمنزلة ألف القطع ، وألف القطع يجوز إلقاء حركتها على الساكن قبلها ؛ فذلك كانت الكسرة في الدال من : * واحد * هي الكسرة التي أَلْقِيَت عليها من همزة : * اثنان * ، ويحل على صحة ذلك أنهم يقولون في هذا إذا خففوا الهمزة : * ثلاثة أربعة * ^(٤) : فيحذفون الهمزة من أربعة ، ولا يثقلون الهاء في ثلاثة تاء من قبيل أن الثلاثة عندهم في حكم الوقف . والأربعة في حكم الكلام المستأنف . وإنما تنقلب هذه الهاء تاء إذا وصلت . فلما كانت مقدرة على الوقف بقيت هاء . وإن أَلْقِيَت عليها حركة ما بعدها ، كما تكون هاء إذا لم يكن ^(٥) بعدها شيء .

(١) * بالفتح وهو خطأ .

(٢) في : والأعداد .

(٣) * : مقفلة .

(٤) * : عريضة .

(٥) كلمة * يمكن ماسة من ل .

فإن قال قائل : لم قالوا : « اثنان » ، وأثبتوا النون في العدد ، ومن قولهم إنما تدخل النون عوضا من الحركة والنونين . وهذا موضع يمكن فيه العدد ؟

فالجواب في ذلك أن « اثنان » يبين اثنتان على معناه . ولم يقصد إلى « اثن » فتضمنه إلى مثله ؛ إذ كان لا ينطق « باثن » . ولكنه ^(١) لما كان حكم التنبيه في الأشياء التي ينطق بواحد ، متى ثبت أن تزداد النون فيها عوضا من الحركة والنونين . وقد جاء اثنان وإن لم ينطق ^(٢) باثن . على ما يبيح . عليه الشيء المنطوق بواحد . حمل عليه وإن لم يكن له واحد فيه حركة ونونين ونثبت هذه النون على كل حال إلا أن تعاقبها الإضافة .

ومن ذلك حروف التهجى وهي مقصورة ^(٣) . إذا تهجيت بها : نقول : آ . با . تا . ثا ^(٤) . نغصرها . وفي « زاي » لقنان : منهم من يقول : « زاي » بباء بعد ألف . كما نقول : « واو » بواو بعد ^(٥) الألف ^(٦) . ومنهم من يقول : « زئي » .

وإنما وقعت هذه الحروف إذا قطعتها ^(٧) على هذا النحو ؛ لأنها تنسب الأصوات . ولأنك لم تحدث عنها ولم تحدث بها . ولا جعلت لها حالة تستحق الإعراب ^(٨) لها . كما قلنا في العدد . وإن تهجيت أسما قلنا لك تقطع حروفه وتهبها على الوقف . كنقولك إذا تهجيت : « غمرا » ^(٩) : عين . ميم . را . واو . فإن كان شيء من هذه الحروف بعده همزة جاز أن تلقى حركة الهمزة عليه . وتحدثها : كنقولك في هجاء : « عامر » : عين . ألف . ميم . را ^(١٠) . ويجوز أن نقول : عين . ألف . ميم . را : فنحذف الهمزة . ونحرك النون من : عين .

(١) في : « اثنان » تعريف .

(٢) ب : « اثنان » ولم ينطق .

(٣) في : مقصورة الحروف .

(٤) كلمة : « آ » من د .

(٥) من قوله : « آ » كما نقول : إلى هنا ساقط من في سبب دخول الطاء .

(٦) د : « آ » .

(٧) هجر : « إذا قطعتها » كقوله من ج .

(٨) د : « لا تستوجب بها الإعراب » .

(٩) كلمة : « غمرا » كقوله من في .

(١٠) في : « حوله » تعريف .

قال الراجز :

أفيلت من عند زياد كاخريف
نخط رجلاى بخط مخلف
نكتبان في الطريق لام ألف^(١)

ويروى : نكتبان ، فألفى الهزء من « ألف » على الميم من : « لام » وحذف الهزء .
فمن روى : « نكتبان في الطريق » يعنى : نوزان لام ألف . ومن روى : « نكتبان » أراد :
نكتبان . أى تصيران ها كلام ألف .

قال سيبويه : إذا قلت في باب العدد : واحد اثنان ، جاز أن تشم الواحد المضم ،
فتقول : واحد اثنان ، ولا يجوز ذلك في الحروف إذا قلت لام ألف أو نحوها . قال : والفصل
بينها أن الواحد متمكن في أصله والحروف أصوات مقطعة ، فاحتصل الواحد من إتمام
الحركة لانه من تمكّن الأصل ، ما لم يحملة الحرف . فإذا جعلت هذه الحروف أسماء ،
وخبرت عنها ، وعطفت بعضها على بعض ، أعربتها ، وشدت منها ما كان مقصورا ،
وشدّت الياء من : « زى » في قول من لا ينبت الألف . قال الشاعر يذكر التنوين :

إذا اجتمعوا على ألف وساء وساء هاج بينهم اليقئال^(٢)

وإنما فعلوا ذلك من قبل أنها إذا صيرت أسماء ، فلا بد من أن تجرى مجراها وتعطى
حكمها ، وليس في الأسماء المرفة^(٣) التى تدخلها الإعراب اسم على حرفين الثانى من
حروف المد واللين — واوا أو ياء أو ألها : لأن التنوين إذا دخله أبطله لانتفاء الساكنين ،
فبقي الاسم على حرف واحد ، وهو إجحاف شديد . وقد جاء من الأسماء المرفة ما هو
على حرفين الثانى من حروف المد واللين ، غير أن الإضافة تلزمه ، فيستنع التنوين ،
كقولهم^(٤) : « هذا هو زيد » و « رأيت قاريد » . وربما انظر الشاعر ، فيجىء به غير
مضائق .

(١) الأبيات لى السعد المجلد فى ثلاثة كتب فى الحروف ١١٠ وهناك مظاهر أخرى كثيرة فى دسته وانظرها .

(٢) البيت لمرج ، من الحكم يسمى : بعد فى حراء الأدب ٤٢/١ وسرم أن يمشى للفصل ٢٩/٦ وهو بلا

نسة فى المصنوع ١٠٢٩/١ - ١٣/١ وكلاهما سبب فى الحروف ١١٠ وقوله المرفوع ١٧٢ والأشياء ١٧/١١

(٣) كلمة « المرفة » صائفة من ج .

(٤) ج . وشواذ .

قال المعاج :

خالط من سُلّى حياتهم وفا^(١)

وإنما فعل ذلك : لأنه في آخر بيت في موضع لا يحتاج فيه إلى تنوين . فلما كان الأمر على ما وصفنا . وجعلت هذه الحروف أسماء زيد في كل واحد منها ما يكمل به اسمها . وجعلت الزيادة مشاكلة لآخر الزيدة فيه . تقول في : يا : يا : تكون الهزئة مشاكلة الألف . وفي : رُئى : رُئى : رُئى .

وما يدل على صحة هذا المعنى قول الشاعر في : « لَوْ »^(٢) التي هي حرف . حين جعلها اسما :

لَبْتُ بِشُعْرِي وَأَمِنَ سَعْيُ لَبْتُ إِنْ لَبُّنَا وَإِنْ لَوْا غَنَا^(٣)

وقال النسيب بن تولب :

عَلَيْقْتُ لَوْا تُرَفُّهُ إِنْ لَوْا فَذَلِكَ أَغْنَانَا^(٤)

ويجوز الفراء في هذه الحروف . إذا جعلت أسماء : الفصير والمذ^(٥) . فتقول : « هذه حا فاعلم » و « يا فاعلم » وتثنى فتقول : « حبان » و « بيان » ولا تزيد فيها شيئا . وقد بينا صحة القول الأول .

ويفرق الفراء بين هذه الأسماء للثغولة عن أحوال لها هي غير متمكنة فيها . وبين ما يصاغ من الكلام متمكنة في أول أحواله . والقول الأول أقوى . والله أعلم .

وهذه الحروف تذكر وتزنت^(٦) . إذا جعلت أسماء تقول : « هذه يا مخطوطة » وإن شئت

(١) البيت في ديوان ٨٢ والقضيب ٢٤٠/٦ وصلاح الشنق ١٥٦ وليس في كلام العرب ٢٨ وشرح الكافية للأستاذ لياضي ٣٧٣/٦ وغازاة الأصب ٢٨/٢ ٢٩١/٤ ١٣٥/٢ ٢٤٢/٣ والمصنف على مجلس الحزاة ١٤٢/١ والقمر والقواسم ١٤٢/٦

(٢) في : تأنيده بحريف .

(٣) البيت لأبي زيد الخزاز في ديوانه في ٦/١ من ٢٤ وانظر مصنف آخرى فيه من ١٤٤

(٤) البيت في ديوانه في ٦/١٥ من ١٢٠ وانظر مصنفه فيه من ١٥٤

(٥) د : « داله والقصر » .

(٦) د : « تزنت وتذكرو » .

قلت : « هذا باء مخطوط » . فمن أنها ذهب بها مذهب الكلمة . وهو الأغلب عليها . ومن ذكرها ذهب بها مذهب الحرف . قال الشاعر في التأنيت :
 .. كسا بيئت كساف تلوح وبمها^(١)
 وقال آخر في التذكير :

كافاً وسمين وبيئاً طابياً^(٢)

ومن ذلك : « خاز باز » وفيه سبع لغات . وله خمسة معان . فأما اللغات التي فيها :
 فبقال : خاز باز . وخاز باز . وخاز باز . وخاز باز . وخاز باز . على مثل : قاصعة
 وناقعة . وبز باز : مثل : كز باز .

وأما معانيها . فخاز باز : عُنْب . وهو أيضا : ذُباب يكون في العُنْب . وقال بعضهم :
 هو صوت الذباب . وهو أيضا داء يكون في اللهازم^(٣) . وقالوا الخاز باز : السُّنور . وهو
 الحرب ما فيه .
 والحجة على أنه العنْب قول الشاعر :

والخاز باز السُّنْم المَجُودُ^(٤)

وقال آخر :

نشقاً فوقه القلع السُّواري وجن الحز باز به جُئونا^(٥)

فهذا يَحْتَمِلُ أن يكون : العُنْب . ويَحْتَمِلُ أن يكون : الذباب . يقال : جُن الثيت إذا
 خرج زهره . وجن الذباب إذا طار وهاج . وقال للتلوس :

فهبنا لوان العريض جُن دُبابه زنا بيسره والأزرق المتلئس^(٦)

(١) البيت القرشي السجوي في سيرة العنتري ٢١/٢ وصدوه : « فحاجته أبيت أبا نحره » . والمصنف . والمصنف ١٧/١٧ : ١٧/١٧

(٢) البيت بلا نسبة في سيرة العنتري ٢١/٢ ولحق الكتاب ٢١/١ والجمل القرطبي ٢٨٦ : ١٧/١٧ : ١٧/١٧

(٣) د ق . بالألف والهمزة . والهمزة .

(٤) البيت في خزائن الكتب للذهبي ١١٠/٢ ولحق القرب (عزرا) ٢١٨/٧ (عزرا) ١١٠/٤

(٥) البيت لعمرو بن أمية التيمي في سيرة العنتري ٢١/٢ وصدوه : « فحاجته أبيت أبا نحره » . والمصنف . والمصنف ١٧/١٧ : ١٧/١٧

(٦) البيت في خزائن الكتب للذهبي ١١٠/٢ ولحق القرب (عزرا) ٢١٨/٧ (عزرا) ١١٠/٤

(٧) البيت في خزائن الكتب للذهبي ١١٠/٢ ولحق القرب (عزرا) ٢١٨/٧ (عزرا) ١١٠/٤

وبروى : حى ذبايه .

وقال آخر فى اللداء :

منزل الكلاب نمر عند درابها ورمت هزازمها من الحيزباز^(١)

وقال آخر :

يا خاز باز أرسل اللهازما^(٢)

فأما من قال : خاز باز ، فإنه جعلها اسمين . ثم كسر كل واحد منهما لالتقاء الساكنين . مثل قوله : غلغى غلغى ، وحاب حاب . ومن فتحها . شبهها بخمسة عشر . وحضر موت . إذا فتحت آخره .

ومن ضم آخره وفتح أوله . فإنه شبهه بهملك . وحضر موت . إذا جعلت الإعراب فى آخره . تقول : « هذا بعل بك » و « حضر موت »

قال امرؤ القيس :

لقد أنكرتني بفسلك ولعلها : ولأبى جريج فى غرى النام أنكر^(٣)

ومن قال : « الخاز باز » فإنه بنى أوله على السكون . ثم كسره . لالتقاء الساكنين . وضم آخره حين صيرها كشيء واحد . ومثله : « معد يكر ب » . فمن^(٤) أعرب آخره . فقال : هذا معد يكر ب . وبدأت معد يكر ب . ومرت معد يكر ب . يجعل الإعراب فى آخره ومعنى أوله على السكون . إلا أنه اضطرب إلى تحريك الأول حين التقى ساكنان . ولم يكن ذلك^(٥) فى معد يكر ب : لأن ما قبل الباء الساكنة فى معد يكر ب متحرك .

وأما من قال : « خاز باز » فإنه أضاف الأول إلى الثانى . كما بقول : « بعل بك »

(١) البيت فى لسان العرب (الجزء ٧/٢٢٢) لا نسبة .

(٢) البيت فى توتلوى ورد : ٢٢٩ : ٢٢٥ وإصلاح السطى ٥٢ وديبب إصلاح السطى ٢٢ ونظام العرب ١٠ وليس

فى كلام العرب ٥٦ والإستبان ٣١٥/٩ وحزبنا القالب ١٠٩/٣ واللسان (الجزء ٧/٢١٤) أبونا ١٠/٥

(٣) البيت لامرئيه القيس فى ديوانه فى ١٢/٤ من ٦٨ واقتضب ٢٣/٤

(٤) دى : « صين » فخر بك .

(٥) د : « دلكه » .

« وحضر موت » و« معد يكره » فمن أضاف . وجعل : كَرِهًا مذكراً . و« معد يكره »
فمن أضاف وجعل كره مؤنثاً .

ومثل هذا في الكلام أنا لو لقينا رجلاً معروفاً بلقب لأضفنا اسمه إلى لقبه . كتولك :
« هذا سعيد قَفْطٌ » . فأضيف اسمه إلى « قَفْط » حين لقب بها . وكذلك كل اسم مفرد إذا
لقبته .

واعلم أن « الحارِ باز » في هذه الوجوه التي بين فيها متى دخلت الألف واللام عليه .
تُرك على بنائه . كما قال :

.. .. . وَجُنَّ الْحَارِ بِأَرْبَعِ جُنُونَا .

وكما تقول : « هذه الخمسة عشر درهما » فتدخل الألف واللام عليها وتندعها على
بنائها .

وأما من قال : « حَارِ باز » فإنه بناء اسم على فاعلاء . وجعل الميمزة للتأنيث .

وأما من قال : « الحَرِّ باز » فإنه بناء مثل : كَرِهَاس . ويكون منصرفاً في جميع وجوه
الإعراب . كما يكون الكرياس^(١) .

ومن ذلك قولهم عند الدعاء . وسؤالك الإجابة : « آمين » . وفيه لغتان : و« آمين »
و« آمين » مقصور وممدود^(٢) .

قال الشاعر :

تساعدني فسطحلي وأين أمه أسين فزاد الله ما بيننا جحفاً^(٣)

وقال آخر في المد :

بارب لا تسطيني سُبها أبداً وسرحم الله عيذاً قال أمينا^(٤)

(١) من « يكون منصرفاً إلى هذا ساطع من في سبب انطباع النظر .

(٢) في « صهريج الحرف » .

(٣) البيت بلا نسبة في لسان العرب (أ) ١١٧/١١٧ وشرح للصلح ٧ من جيس ٢٤/١ وسرح الأضواء

١١٧/٢

(٤) بروي البيت لجوزن بلي في ديوانه ص ٩ وإصلاح الشكل ٢٠٢ وتهذيب إصلاح الخط ١٢/١ وسرح

لغز اللغز ١٤٢ وشرح الأضواء ١١٧/٣ وأضواء (أ) ١١٧/١١٧

وإنما فتح آخرها . وثبتا على ذلك من قيل أنها صوتان ونما موقع فعل الدعاء . وهو أنك إذا قلت : « آمين » . فمعناه : استجب يا ربنا ، كما وقع : « ضة » و « مة » في معنى : استكت . وثقت . فلما كان « آمين » على ما وصفنا كان من حقه أن يبنى على السكون . فالتقى في آخره ساكنان . ففتح ولم يكسر من قبيل الياء التي قبلها . استقلالاً للكسر^(١) مع الياء . كما قالوا : « مسلمين » وكما قالوا : « آمين » و « كيف » حين كان قبل آخره ياء . فاعرفه إن شاء الله .

وما جاء من الاسمين اللذين جعلنا اسماً واحداً . وآخر الأول منها ياء مكسور ما قبلها : « معنى كرب » و « أيلدى سبا » و « قال فلا » و « ثمانى عشر » و « يلدى بدا » . فأما « معنى كرب » فهو اسم علم . وفيه لغات : يقال : « معنى كرب » و « معنى كرب » و « معنى كرب » . فأما من قال : « معبى كرب » فإنه جعلها اسماً واحداً . وجعل الإعراب في آخره ومنعه الصرف لعلتين . إحداهما : التصريف . والأخرى : جعل الاسمين اسماً واحداً . وهو أحد موانع الصرف . وسواء فُتِحَ في هذا الوجه مذكراً أم^(٢) مؤنثاً فجعله كاسم لا يتصرف . ونقول : « جاء في معنى كرب » و « رأيت معنى كرب » و « مررت بمعنى كرب » .

وأما من قال : « هذا معنى كرب » . فإنه جعل : « معنى » مضافاً إلى « كرب » وجعل كرباً اسماً مذكراً .

فإن قال قائل : فإن كان الأمر^(٣) على ما ذكرت . فهل قالوا : « رأيت معنى كرب » . كما نقول : « رأيت قاضى واسط » ؟

فيل له : « معنى كرب » لا يبنى : « قاضى واسط » من قبيل أن الياء في « معنى » قد كانت ساكنة في الوضع الذي يجب فتح الحرف الصحيح فيه^(٤) . وذلك إذا جعلته مع

(١) في : بالياء

(٢) ب : ياء

(٣) و : بعد الألف

(٤) و : يجب فيه فتح الصحيح .

« كَرَب » بمنزلة اسم واحد . ألا ترى أنك تقول : « هذا حَضَرُ مَوْتٍ » و « بعلُ بك » .
 فيفتح ^(١) آخر الاسم الأول في الصحيح . ويسكن الباء في « مَعْدَى » . فكما وجب تسكين
 هذه الباء في الموضع الذي يفتح فيه غيرها من الصحيح . وإن كان فتحها بناء . أسكن في
 الموضع الذي يكون فتحها إعراباً : لأنه قد لزمها السكون في موضع الفتح .

ووجه ثان يؤيد هذا المعنى . وهو قولهم : « لَرَضٍ وَلَرُضُونَ » . ويقال « أَرَضُونَ »
 بتسكين الراء . وفتحها أكثر وأجود . وإنما فُتِحَ هذه الراء في الجمع . وإن كانت في
 الواحد ^(٢) مسكنة من قبيل أنهم يقولون : « أَرْضٍ وَأَرْضَات » . كما يقولون : « دَعْدٌ وَدَعْدَات
 وَفَرَةٌ وَفَرَات » فلما كانت « أَرْضَات » جمعاً سالماً قد لُزِمَتْ فيه فتحة الراء التي كانت مسكنة
 في الواحد على علة « فَرَات » و « دَعْدَات » . فتحوها في : « أَرَضُونَ » . ليعلموا ^(٣) أن لها
 حالاً تنفتح فيها في جمع سالم مثل : « لَرَضَات » .

ومن قال : « مَعْدَى كَرَبٍ » على كل حال . فإنه على وجهين :

أحدهما : أن يكون يجعلها اسماً واحداً . فيكون مثل : « خِصَّةٌ عَشْرٌ » و « حَضَرٌ
 مَوْتٌ » فكأنها كانا مبنين على الفتح قبل التسمية ثم حكى في التسمية .

والثاني : أن يجعل « مَعْدَى » مضافاً إلى « كَرَب » ويجعل كَرَباً اسماً مؤنثاً فلا ينصرف
 ويكون في موضع مخفوض .

وأما « قَالَى قَلَا » فإنك تحيطه غير منون على كل حال إلا أن يجعل : « قال » مضافاً إلى
 « قَلَا » ويجعل « قَلَا » اسم موضع مذكر فتروته . فتقول على هذا « قَالَى قَلَا » فما علم .
 والأكثر ترك التنوين . قال الشاعر :

سُيْهِجَ نَوَقِي أَقْنَمُ الرِّيشِ كَاسِرٌ بِقَالَى قَلَا أَوْنِ وِراءَ دَمِيسَلٍ ^(٤)

(١) : د . وفتح .

(٢) : الواحدة .

(٣) : د . ليعلم .

(٤) البيت في المقتضب ٢٤/٤ وجمع البلدان ٢٩٩/٤ وشرح الكافية للأسفريزي ٨٤/٢ ولسان العرب

(قمل) ٢١/٩٩ (مبلى) ٩٦/٩٦

وتفسير « قال قلا » . كـتـسـيـر « معدى كـرـب » . والوجه الذى يترون فيه كالوجه الذى يترون فيه « معدى كـرـب » .

وأما « أبهى سبأ » فـقـه لـفـظان : « أبهى سبأ » و « أبهى سبأ » ومعناه : متفرقين . يقول : « ذهب القوم أبهى سبأ » و « أبهى سبأ » . إذا تفرقوا ونسوا . والأصل أن سبأ بن يشجب لما أنفردوا بسبل الحرم خرجوا من اليمن متفرقين في البلاد : فـقـيـل لـكـل جـمـاعـة خـرقت : « ذهبوا أبهى سبأ » . وموضع من الإعراب نصب بالحال . وفيه وجهان :

أحدهما : أنه معرفة وقع موقع الحال كما قال :

فأرسلها البرأك ولم يَسْتَفْهَها (١)

بريد : معروفة . كما قالوا : « القوم فيها الجباء الغفير » يريد مجتمعين . وغير ذلك مما وقعت المعرفة فيه موقع الحال .

والوجه الثانى : أن يجعل « سبأ » في تقدير منكور . ونضيف « أبهى » إليه فتكون منكورة . فإذا كانت كذلك فلا كلام في وقوعها حالا .

وللسائل أن يسأل فيقول : كيف يكون « سبأ » منكورا حالا وهو اسم رجل . فقد صارت له حالة في التفرق يجوز من أجلها أن يثنى غيره به . كما قيل : « قضية ولا أبا حسن لها » . وإنما القصد فيه إلى على بن أبى طالب عليه السلام . كما قال الشاعر :

لا هينم البلية للمطير (٢)

فإنه وإن كان أراد عليا رضى الله عنه (٣) قصد الهينم . فإن تقدير الكلام : لا مثل على . ولا مثل الهينم : لأن (٧) لا تنصب إلا منكورا . فإذا جاز تقدير « مثل » وإن كان القصد

(١) البيت لسد في دم - ن ٤٦/٩٦ من ٨٦ وسيميه والشمسرى ١٨٧/١ والكتيب ٢٢٨/٣ وساجس اللط ٢٢١/٤ وما لعن لفظ التبريد ٢٦ والمخصص ٢٢٧/١٤ وخزانة الأدب ٢٢٤/١ ولحنى على ماسر المروان ٢٢٩/٣

(٢) البيت بلا نسبة في سيمويه والشمسرى ٢٥٨/٩ والكتيب ٣٦٢/٤ وشرح ابن جسر على المغنص ١٠٢/٢ ١٠٣/٢ ١٠٣/٢ ١٢٣/٢ وخزانة الأدب ١٢١/٢ لها والقدور الترمذ ١٢١/١ ومع الخواص ١٤٥/١

وشرح الأضرى ١/٢

(٣) ي . عليه السلام .

إلى واحد : لأن التأنيف^(١) إذا وقع لفقد إنسان ، فإن وجود مثله يزيل ذلك ، ويصير كأنه هو الأول المطلوب . فكذلك : تفرق القوم أيدي سياً ، يجوز أن يكون في التقدير : أيدي مثل سياً ، وسياً في هذا الموضع على هذا التقدير^(٢) معرفة ؛ فذلك لم ينون .

فإن قيل : ولم صار معرفة « أيدي » المضاف إليه نكرة ؟

قيل له : إذا رتبنا الكلام على ما ذكرناه ، فأیدی هي مضافه إلى « بئله » ومثل منكور وإن كان مضافاً إلى « سياً »^(٣) ، كما تقول : « لا عبد الله الليلة » فتعمل (لا) في (عبد الله) وإن كان معرفة : لأن تقدير عملها في « بئله » ونقل ذلك إلى « عبد الله » .

و « سياً » مهور في الأصل ، وترك هزه في : « أيدي سياً » لكثرة . وطوله . كما قيل : « حسنة » ، وهي من : « نسانه » .

فأما « نسان عشرة » فقد ذكرناها فيما تقدم .

وأما « يادی هذا » ، ويقال : « يادی يدي » فمعناه أول كل شيء ، وهو مأخوذ من الابتداء . وكان الأصل فيه : « يادی هذا » أو « يادی يدي » . غير أنهم خففوا الهزة فيه . فليبرها ياء ، وسكتوها كما سكتوا ياء « مدي كرب » . قال الشاعر :

وقد علمت نزلتي بادي يدي ورثتني تنهض في نهددي^(٤)

و « يادی يدي » منكور بمنزلة : « طبة عشر » لأنه حال ، كأنه قال : وقد علمتني مبتدئاً ، يعني أول كل شيء . وقد قيل : « يادی يدي » أي ظاهراً ، من قولك : هذا يدي . والأول أجود .

فإن قال قائل : ولم يجب إسكان هذه الهماءات من أواخر الأسماء الأولى^(٥) ؟

(١) ج . « تأنيف » .

(٢) ج . « على التقدير » .

(٣) ي . « سياً » .

(٤) البيتان لأبي نعيم السهمي في صحبه والشعرى ٥٠/١ والقطب ٢٧/١ والأدب ٢٠٠/١ وسقط الدال ١٨٠ : ١٧٧ والخصائص ٣٦١/٢ وجملة الأسماء ٢٩/١ ولسان العرب ١١٢/٩

(٥) ي . « الأولى » .

قيل له : من قيل أن الاسمين إذا جملا اسما واحدا . وكان الأول منها صحيح الآخر
بنا على الفتح ، والفتح أخف الحركات . وقد علمنا أن الياء المكسورة ما قبلها أنقل من
الحروف الصحيحة . وأعطيت أخف مما أعطى الحرف الصحيح . وليس أخف من الفتحة إلا
السكون ، فاعرفه إن شاء الله .

ومن ذلك قولهم : « وقع الناس في خَيْص يَيْص » . إذا وقعوا في اختلاط وهذا الكثير
المعروف . قال المثل :

قد كُتُ خَرَّاجاً وَلَوْجاً صَيْرَفاً لم تلتجمني خَيْص يَيْص لخاص^(١)

وقيل : « خَيْص يَيْص » وقيل : « خَيْص يَيْص » وقد يكسر هذا فيقال : « خَيْص
يَيْص » . وحكى في هذا كله التوهم مع كسر الصاد .

وأقول : إن « خَيْص » يجوز أن يكون مشتقا من : خاص بجيـص . إذا فرّ . و « يَيْص »
من : ياص ييوص . إذا قات . لأنه إذا وقع الاختلاط والفتنة . فمن بين الناس من يجيـص
عنها أو ييوص منها . وكان ينبغي أن يقال : « خَيْص يَيْص » . غير أنهم أتبعوا الثاني لأول
كما قال الشاعر :

أزمان عينا سرور المسرور

عينا حوراء من العين المير^(٢)

والكلام : العين الحور : لأنها جمع حوراء . غير أنهم أتبعوها : العين . وكما قالوا :
« القديا والقديا »^(٣) . فقالوا : « القديا » من أجلى : « العتيا » . والقديا وحدها لا
تجمع عديا .

(١) أثبتت لأمية بن أبي عائذ نقله في ديوان المجلد ١١٢/٢ وصدور ١٢٢/٢ واستفرد ١٢٢/٢ واستفرد ١٢٢/٢ واستفرد ١٢٢/٢

١٢٢/٢ واستفرد ١٢٢/٢

(٢) ذكر من سقطت لظهور من مرثد الأسدي في تهذيب إصلاح النطق ٤٩ وصرح له الكاتب للعلماء
١٠٦ ولا سة في نوادر أبي زيد ٢٢٩ ولواجز العرب ١٤٦ خمسة لأن ورس ١٢٢/٢ وإصلاح النطق
٢٢ : ٢٢ وأشار أبي عكرمة ٢٩ مع مصنف آخر في نصب
(٣) انظر في منه أسما لأشبال أبي عكرمة ٢٨

والذى أوجب بناء : « شَيْصٌ يَيْصُ » تقدير الواو فيها : كأنك قلت : « فى شَيْصٍ ويَيْصُ » ، فلما حذف الواو ، ونقصنا معناها شيئاً كما نبين^(١) « خمسة عشر » لما كان فيها معنى الواو . ومن كسر فلائقاء الساكنين . ويجوز أن نجعله صوتاً ، فنحكي به ما يقع فى الاختلاط والفتنة . ولا نجعله مشتقاً من شىء فتكسر . كما نقول : « غاي غاي » إذا قدرته تقدير المعرفة وتوثنه . كما نقول : « غاي غاي » إذا قدرته تقدير كثره فاعرفه إن شاء الله^(٢) .

وقولهم : « ذهب الناس شَفَرُ بَرٍّ » . إذا تعرفوا تفرقاً لا اجتماع بعده . و « ذهب الناس يَنْفَرُ بَرٍّ » فى ذلك المعنى . ويقال : « شَفَرُ بَرٍّ » ويقال : « شَفَرُ بَرٍّ » و « شَفَرُ بَرٍّ » وكله فى معنى التفرق الذى لا اجتماع بعده .

وإنما بنيت هذه الحروف لأن فيها معنى الواو . كأنه فى الأصل : « ذهب الناس^(٣) شَفَرُ وَبَرٍّ » . فلما حذف الواو ونقصنا معناها شيئاً على الفتح مثل : « خمسة عشر » .

وشفر بَرٍّ عندى مشتق من قولهم : « شفر الكلب » إذا رفع إحدى رجليه فباعدها من الأخرى . و « بَرٍّ » من قولهم : « بَرَّ الرجل » إذا شرب فلم يَرَوْْهُ لما به من شدة الحرارة . فجعل مع شفر فى التفرق الذى هو لا اجتماع بعده . كما يكون البَرُّ فى العطش الذى لا روى معه .

وسائر هذه الحروف فيها معنى الواو على ما قدرت لك فى « شفر بَرٍّ » ومن ذلك قولهم^(٤) : « ذهب فلان يَنْ يَنْ » . والمعنى : بين هذا وبين هذا . فلما اسقطت الواو^(٥) بنى . قال الشاعر :

... .. وبعضُ الناسِ يَنْهَبُ يَنْ يَنْ

(١) ج : « يى » .

(٢) ج : « إن شاء الله عز وجل » .

(٣) ج : « فى الناس » .

(٤) كلمة : « قولهم » مر . ج .

(٥) ج : « الواو هنا » .

(٦) البيت لصيد بن الأبرص : « أبو » ١٣٦ و « سائر القُرُون للقرن ١٧٧/١ » و « مر صنا » الإعراب ٥٤/١ و « جزأ »

الحواس ٦٢ ونحو « اللسان ١٠١ وقام البيت . » نعمى حصلت بعض ... » .

ومن ذلك : « لتبتك صباح مساء » و « يوم يوم » على هذا المعنى الذي ذكرناه من تضمن الواو . فكأنك ^(١) قلت : « صباحا ومساء » أو « يوما ويوما » ولست نقصد صباحا واحدا ولا يوما واحدا .

ويجوز أن نقول : « أنتيك صباح مساء » فتضيف الصباح إلى المساء وتجعل « صباح » منصوبا . وإنما جاز إضافته إلى « مساء » من قبل أنك أردت إتيانه في صباح مقترن بمساء . فلما اصطحبا في الإتيان . جاز إضافة أحدهما إلى الآخر . كما يضاف الشيء إلى ما يصحبه . فإذا أدخلت عليهما شيئا من حروف الجر لم يكن إلا مضافا مخفوضا . نقول : « أنتيك في كل صباح مساء » : لأنهم إذا أدخلوا عليه شيئا من حروف الجر خرج عن باب الظروف وصار اسما وتمكن أكثر من تمكته الأول . فلم يفتقر فيه الواو .

فإن قال قائل : فهلا أعربتم « خمسة عشر » ونحوها . وكل ^(٢) اسمين جعلنا اسما واحدا إذا أدخلتم شيئا من حروف الجر عليه ^(٣) ؟

فالجواب في ذلك أن « خمسة عشر » ونحوها على كل حال لا يخلو من تقدير الواو فيه . فلم يجز غير التاء . و « صباح مساء » قد كان مرة مجوزا بناؤه قبل دخول الجار على تقدير الواو . وإضافته على ما بيننا . فإذا دخل الجار وصار اسما . وخرج عن حد الظرف ^(٤) . وتمكن لم يكن فيه إلا الإضافة التي توجب الإعراب له . إذ كانت الإضافة جائزة قبل دخول الجار .

ومن ذلك قولهم : « لقيته كَفَّةً كَفَّةً » وفيها معنى الواو . وأصله كفة وكفة . وإنما المعنى : كفة منور . وكفة منك . وإن شئت : كفة على كفة . أو : كفة عن كفة . وذلك أن التلاميين إذا تلاها . فقد كُفَّ كل واحد منها صاحبه عن مجاوزته إلى غيره في دفعه التفتاتها . فكفة وكفة : معصومان وضما موضع الحال . كأنك قلت : لقيته متكائين . مثل قولك : لقيته قائمين .

(١) ح : كأنك .

(٢) ي : فكرك .

(٣) كل : عليه . من ح .

(٤) د : الظروف .

قال الشاعر :

مَنْ مَا تَلْفُظُ فِرْدَوْسِي نَرْجُفُ وَوَايْفَ الْيَتِيمِ تَشْتَظَارُ^(١)

وقال آخر :

تَلْفُظْتُ لَيْسَ وَمَنْ ذَاتُ مُوسَدٍ وَلَمْ يَبْدُ لِلْأَتْرَابِ مِنْ تَلْفِظٍ خُجْمٍ
صَفِيرِ بْنِ تَرْغِي الْبَهْمِ بِأَلَيْتِ أُنَا إِلَى الْيَوْمِ لَمْ نَكْثِرْ وَلَمْ نَكْثِرِ الْبَهْمِ^(٢)

ونقول : « هذا جاري يَتَّ بَيْتٌ » ، وللمنى : يَتَّ إلى بيت . وإن شئت : بيت لبيت . فعدفت حرف الجر . وتضمننا معناه قبينا لذلك . وجعلنا في موضع : ملاحظاً^(٣) . كأنك قلت : هو جاري ملاحظاً . ويكون « جاري » هو العامل في موضع « بيت بيت » . ولو قلت : « هو بيت بيت جاري » لم يجوز : إذ كان العامل ليس بفعل ولا اسم فاعل .

ويجوز في « كفة كفة » أن نقول : « كفة كفة لقبته » : إذ كان العامل عملاً . ولو قلت : « هو مجاورى بيت بيت » أو « جاورى بيت بيت » جاز التقديم وأن نقول : « بيت بيت جاورى »^(٤) . و « بيت بيت مجاورى » فاعرفه إن شاء الله .

ومن ذلك ما أحفظه من العرب إلى غير المتكسر ، من مثل قوله^(٥) ﴿ مِنْ عَسَابٍ يَوْمِئِذٍ^(٦) ﴾ . فأما قوله عز وجل : ﴿ مَلَأْنَا مَا أَنْتُمْ تَنْتَقُونَ ﴾^(٧) فغية وجهان :

أحدهما : أن (يملأ) ماضية بإضافته إلى غير متمكن . وهو : ما أنتم تنتقون . كما قال
الناطقة :

(١) البيت نظيراً إلى قوله في ديوانه ١٠٨ وشرح تولده الناطقة ٥٠٨/١ وغزلها لأب ٢٠٠/٢ ولعل على

خاتمة الخزانة ١٧٤/٢ ومع الخزانة ٦٢/٢ وشرح ابن جني للمصنوع ١١٦/١٠٥٥/٢

والعصر القوامع ٨٠/٢

(٢) البيتان لمحتون لعل في ديوانه ١/٢٣٦ - ٢ من ٣٣٨ والأخلاق ١١/١ وأصل القاص ٣٦٦/١ ومجمل

تطلب ٥٢٩

(٣) ج : « ملاحظاً » .

(٤) في دج : « كفة كفة » .

(٥) في جميع النسخ « تملأ » وهو حرف .

(٦) سورة النازعات ١١/٣٠

(٧) سورة النازعات ٢٣/٥٦

على حين عانتُ الشَّيبَ على الصُّبا فقلتُ ألسأُ تُعسِّحَ والشَّبَ وإِزعَجُ^(١)
ويشدد بالغفَضِ .

فإن قال قائل : ولم إذا أُضيفَ إلى غير متسكن بُني ؟
قل له : من قِيلَ أن ما أُضيفَ إليه ليس باسم في لفظه . وإلا هو اسم في معناه .
والإضافة الصحيحة ما كانت اللام مقبولة فيه . أو من . فهذه الأشياء انما أُضيفت إلى غير
متسكن لا يصح تقدير اللام في لفظ ما أُضيفت إليه ولا تقدير « من » « ألا ترى أنك إذا قلت :
« هذا يوم يقوم زيد » كان معناه : هذا يوم قيام زيد . ويصح هذا يوم لقيام زيد . وإذا
قلت : « هذا يوم يقوم زيد » لم يميز^(٢) أن تدخل اللام فتقول : يوم يقوم زيد . وإذا قلت :
« هذا يوم قيام زيد » جاز أن تدخل اللام . فعملنا أن الإضافة إلى ما لا يتسكن ضعيفة فلهذا
أجازوا البناء في المضاف إليه .

والوجه الثاني : في قوله : ﴿ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ أن (مثل) منصوب على
الحال . كأنه قال : إنه لحق مُشَبَّهاً لذلك .

وقوله : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين ﴾^(٣) على قراءة من نصب على وجهين :

أحدهما : ما ذكرناه من الإضافة إلى غير متسكن .

والثاني : على الظرف . أي : هذا في ذلك اليوم . ويكون المشار إليه غير اليوم في هذا
الوجه . وفي الوجه الأول المشار إليه هو اليوم .

وقوله تعالى ﴿ ومن ينزى يومئذ ﴾^(٤) على قراءة من قرأ بالنصب . لا يجوز إلا أن
يكون بناءً حين أُضيفَ إلى غير متسكن .

(١) البيت ثالثة الديباج في اللغة : الجزء من ١٨ ويطاق القرآن للقرآن ٢٢٧/١ وشرح سمرقند ثلث السور
١٧٢ وخرقة الأدب ١٤١/٣ والنسخ على عايش لغزاة ١٠٧/٤ ولوضع السند ١٤٨/٢

(٢) ح . « يميز » .

(٣) سورة النازع ١١٩/٥

(٤) سورة هود ١١/١١

ورأيت بعض أصحابنا يقول في قول الثانية .

على حين عانيت المشيب على الصبا ..

لو قال : على حين أعائب . ما كان يجوز أن يفتح (حين) . لأن أعائب — زعم —
مرب . وليس هذا بقول مرضى لقوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾^(١) إنا بيني هذا
وما شاكلك : لأنه أضيف إلى ما ليس باسم في لفظه .

ومن ذلك قولك : ما تمنى غير قيام زيد . رفع لا غير عند أصحابنا البصريين . فإذا
قلت : « ما تمنى غير أن قام زيد » . فلك أن ترفعه على ما يستحقه من الإعراب . ولك أن
تنيه وتفعه : لأنك أضفته إلى (أن) وهي حرف . قال الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حسانة في غصوني ذات أوقال^(٢)

وزعم أهل الكوفة أنه يجوز نصبها في كل موضع تحسن فيه (إلا) سواء كان مضافاً
إلى اسم متحرك أو غير متحرك . فأجازوا : « ما جاءني غير زيد » و « ما غنى غير أن
فمت » . ولم يفصلوا بينهما . ولم يجوزوا : « جاءني غير زيد » لأنه لا يقع موقعها (إلا) .

قال أبو سعيد^(٣) : واستشهدوا في جواز النصب في الاستثناء بالبيت الذي أنشدناه .
فقال البصريون : لو قلنا : « ما قام غير زيد » كان قد بقي « قام » خبر^(٤) فاعل . ولا يجوز
غلو الفعل من فاعل^(٥) .

وإذا قلت : « ما غنى غير أن فمت » فهذا مبنى موضعه رفع .

فإن قال قائل : فاجعلوا (غير) إذا كان مضافاً إلى اسم في الاستثناء مبتدأ وموضعه
رفع .

(١) سورة المائدة ١١٩/٥

(٢) بيت هذا البيت إلى دينار بن أبي يحيى بن وقاعة الأندلسي . أو إلى أبو عمرو بن الأسيد الأوسي . أو إلى

يحيى بن وقاعة . أو إلى الشماخ في سيرة . ولستخري ٣٩٩/١ وشرح شواهد الشعر ١٤٦ ولأشاع

وسنن الترمذي ١١٩/٩ وخرقة الأصب ١٤/٢ : ١١٥/٣ : ١٤٣/٣ وخطي على حسن الحراة

١١١/١ والقرن الرابع ١٠٨/١

(٣) ح : « قال القيس » .

(٤) ح : « لا » .

(٥) ح : « فاعل » .

قيل له : لا يجوز ذلك من قِبَل أن الإضافة إلى الاسم المحض لا توجب بناء الاسم المضاف . ولو أوجبت ذلك لفتححت (غير) في الاستثناء وغيره للإضافة التي فيها . وليس الاستثناء موجباً للبناء فنتبته بسبب الاستثناء . وقد رأينا لما ذكرنا من بناء المضاف إلى غير متسكن نظائر . وهي ما ذكرناه فحملناه عليه .

فإن قال قائل : اجعلوا (غير) في الاستثناء مبنياً . لأنه وقع موقع (لا) و (إلا) حرف . والأساء . إذا وقعت موقع الحروف بنيت .

قيل له : لو جاز ذلك لجاز أن نقول : « زيد مثل عمرو » لأننا نقول : « زيد كعمرو » فنبنى مثل لو فوقع موقع الكاف . فلما بطل هذا بطل ما ادَّعى هذا المذنب . فاعرفه إن شاء الله ^(١) .

ومن ذلك ما ذكره بعض النحويين : « ما لقبت يوم يوم » وهذا نادر شاذ . وتفسيره أنه يجعل (يوم) الأول بمعنى : منذ . و (اليوم) الثاني مطلقاً قد حذف منه ما أضيف إليه . كأنه قال : « ما رأيت ^(٢) منذ يوم تعلم » ونسبه كما بنى : قبل وبعد . حين حذف ما أضيف إليه .
فإن قال قائل : فلم بنى يوم الأول ؟

قيل له : من قِبَل أنه حين جعلته بمعنى : منذ . ومُذ إذا كان ما بعدها مرفوعاً . كانت فيها على أحد تقديرين . هي فيها مجبياً في تقدير إضافة إلى شيء . وذلك أنك إذا قلت : « لم أره منذ يومان » أو « منذ شهران » أو نحو ذلك مما يكون جواباً لكُم . فتقديره : « لم أره وقتاً ما » . ثم فسرت ذلك فقلت : لَمُذ ذلك شهران . أو : مدة ذلك شهران . فقولك : « منذ شهران » جملة ثانية . هي تفسير للوقت الميهم في الجملة الأولى . فهذا أحد تقديرى : « مُذ » إذا وقعت ما بعدها .

والتقدير الآخر أن نقول : « ما رأيت منذ يوم الجمعة » فيكون تقديره : « قسقت ^(٣) رؤيته وقتاً أوله يوم الجمعة » فمُذ في هذين الوجهين بمنزلة اسم مضاف . إما على تقدير : لَمُذ ذلك . أو : أول ذلك . فإذا حذفت المضاف إليه من (يوم) الذي هو في معناه في قولك : « ما رأيت يوم يوم » بنيت على القسَم كما فعلت قبل . وبعد . وحين حذفت المضاف

(١) « إن شاء الله تعالى » .

(٢) « ح . تم أره » .

(٣) « ي . بعد » .

فإن قال فائيل : ولم زعمتم ذلك ؟ وهلا كانت حرفاً على حياله ؟

فالجواب في ذلك أنها لم كانت حرفاً على حياله . ولم تكن مخففة من « لُئِن » لكانت مبنية على السكون لا غير . لحكم البناء الذي ذكرناه . ومثل ذلك قولهم : وُب . ووب . مخففة وستمدة . ولو كانت المخففة كلمة على حيالها لكانت ساكنة لا غير : إذ كانت حرفاً جاء لعل . ومثل ذلك : « مَنذ » و « مَنذ » . والأصل : منذ . و « مَنذ » مخففة منها . وعليها دليلان . أحدهما : أن من العرب من يقول : « مَنذ » .

والثاني : أننا نضم الذال لالتقاء الساكنين بالحركة التي كانت فيها مع التون في قولك : مَنذ .

وأما من قال : لئن . ولئن . فكسر التون لالتقاء الساكنين .

وأما من سكن الدال . فإنه بنى بألف الكلمة بعد الحذف والتخفيف .

واعلم أن حكم « لئن » أن تخفض بها على الإضافة : لأن التون من أصل الكلمة بمنزلة الدال من « عند » كما قال الله عز وجل : ﴿ مِنْ لئن حكيم عليم ﴾^(١) غير أن من العرب من ينصب بها « عُذْوَة » فيقول : « مِنْ لئن عُذْوَة » . قال الشاعر :

لئن عُذْوَة حتى ألد بخفها بضعة متقوص بين الظل قالص^(٢)

وإنما يفعل ذلك . لأنه يترفع التون عنها . فيقول : « لَد » ويدخلها فيقول : « لئن » . فتشبهت بتون « عشرين » حين قالوا : « عشرون » و « عشرون درهما » . إلا أن تون « عشرين » زائدة . وتون « لئن » أصلية . فتشبهت بالأصلية بالزائدة حين ثبتت في حال وسقطت في حال . كما ثبتت الزائدة في حال وسقطت في حال^(٣) . ولما قول الشاعر :

من لَد شولا غزال إنلاتها^(٤)

(١) بوزن التعليل ٢٧/٦

(٢) البيت لا تنمية في مخرج آخر يصغر للتفصيل ١٠٠٠/١-١٠٠/١

(٣) من قوله : « كما ثبت » إلى هنا يحاط به من ي حسب انشغال النظر .

(٤) البيت في مسبو و التفتيح ١٣٤/٩ وروح الأنساق ٢١٢/٩ وحرز الأئب ٨١/٢ وانشي على حاشي

الحرز ٨١/٢ والتدبر القرائع ٩١/٩

فهذا فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون الشول مصدر : شالت بذئبها شولا . والثاقفة تشول بذئبها إذا لغت . والإيتلاء : أن تلد فتولها ولدها . ومعناه يجمعها . وقد أنثت فهي مثلية . إذا تلاها ولدها : فيقول : مذ كانت في وقت شول ذئبها إلى وقت إيتلائها . وحذف الوقت وجعل الشول ظرفاً . كما تقول : « أنأى مُقَدِّمُ الحاج » و « خفوق النجم » وإلما نعى : في وقت مُقَدِّمُ الحاج . ووقت خفوق النجم . وصحة التقدير من طريق العربية : مُذْ لَدُ وقت أن شالت شولا إلى وقت إيتلائها : لأنه لا يصح أن تقول : مُذْ لَدُ أن كانت الثاقفة في وقت شولها إلى وقت إيتلائها : لأن ظروف الزمان لا تتضمن المجت .

والقول الثاني : أن يكون الشول جمع سائل . وهي التي قلَّ لبئها وليس من رفع الذئب . تقول : ثاقفة شائلة . ونوق شول . إذا قلَّت ألبانها . كما تقول : امرأة زائرة ونسوة زور . وثاقفة سائل إذا وقعت ذئبها ونوق شول . قال أبو النجم :

كَأَنَّ فِى أَدْبَابِهِنَّ الشُّوْلُ
مِنْ غَيْسِ السَّيْفِ قُرُونُ الْأَيْسَلِ^(١٦)

فيكون تقدير هذا : مذ لَدُ^(١٧) وقت أن كانت الثوق شولا إلى وقت إيتلائها . أى إلى وقت أن ولدت وكررت ألبانها .

والاختيار عند أصحابنا للأول . فاعرفه إن شاء الله .

قال سيوريه^(١٨) : « فاعلم أنك إذا أنثت الواحد لحفته زائدتان . الأولى منها حرف المد واللين . وهو حرف الإعراب غير منحرك ولا مشوّن . يكون في الرفع ألفا . ولم يكن واوا ليفصل بين التنثنية والجمع الذى على حد التنثنية . ويكون في الجرياء مفتوحا ما قبلها . ولم يكسر ليفصل بين التنثنية والجمع الذى على حد التنثنية . ويكون في النصب كذلك . ولم يجمعوا النصب ألفا ليكون مثله في الجمع . وكان مع ذا أن يكون ثابعا لما اجر منه

(١٦) ص . شولا .

(١٧) السيل لأن السيل للبلد من لآلئته السهيرة . و غارفة . دابة ٨٢ - ٨٣ ص ١٢ وهى دابة شول

من حساب ٣٩٨/١٢ ورج لغوس ١٨٢/١

(١٨) ق ٢٠٠ - تحريف

(١٩) حلاق ١/١ - حلوون ١٧/١

أولى : لأن الجر للاسم لا يجهلوه . والرفع قد ينتقل إلى الفعل . فكان هذا الغلب وأقوى .

قال أبو سعيد : أعلم أن العرب إذا نعت اسماً باسم زادوا على أحد الاسمين زيادة تمل على التنبيه . وكان ذلك أخضر وأوجز من أن يذكروا^(١) الاسمين . فحفظوا أحدها على الآخر . كقولك : « زيد وزيد » و « رجل ورجل » . وجعلوا العلامة الثالثة على ذلك حروفاً : إذ كانت الحركات قد استوعبها الواحد . وجعلوا تلك الحروف هي الحروف المأخوذة منها الحركات : لأن حكم العلامات أن تكون بالحركات : إذ كانت أقل وأخف . فإذا كانت الحركات مشبعة لما ذكرناه . فأول العلامات الحروف التي تنبيه الحركات . وهي الباء والواو والألف . فكان حكم الواو أن تكون في تنبيه المرفوع . وحكم الباء أن تكون في تنبيه المجرور . وحكم الألف أن تكون في تنبيه المنصوب . وكذلك الجمع الذي على حد التنبيه . لما لم يمكن إنباءه إلا بالحروف على حسب ما ذكرنا في التنبيه . غير أنه لابد من فصل بين التنبيه والجمع . فلم يمكن الفصل بينهما بنفس الحروف : لأنها سواكن . فجعل الفصل بين التنبيه والجمع بالحركات التي قبل الحروف . فكان ينبغي على الترتيب الذي رتبنا أن تكون تنبيه المرفوع بواو مفتوح ما قبلها : كقولك : « مُسْلِمُونَ » . وتنبيه المجرور : « مُسْلِمِينَ » وتنبيه المنصوب « مُسْلِمَان » .

وجمع المرفوع بواو مضموم ما قبلها كقولك : « مُسْلِمُونَ » وجمع المجرور بباء مكسور ما فيها . كقولك : « مُسْلِمِينَ » وجمع المنصوب بالألف . والألف لا يمكن أن يكون ما قبلها إلا مفتوحاً كقولك : « مُسْلِمَان » .

ولما وجب أن يكون ما قبل هذه الحروف في التنبيه مفتوحاً . وفي الجمع على غير ذلك . من قبل أن حرف التنبيه لما أضيف إلى الواحد — لعلامة التنبيه — أخيه الهاء التي تضاف إلى الواحد لعلامة التأنيث . وهي ففتح ما قبلها . ففتح ما قبل حرف التنبيه لهذه المشابهة . ووجه آخر . وهو : أن بعض علامات التنبيه ألف لازمة لها مستعملة فيها . والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً . ففتحوا ما قبل غيرها من الحروف . لئلا يختلف : إذ ليس علة^(٢) تنظر إلى المخالفة .

(١) ج : « يذكروا » .

(٢) ك : « علة » سائلة من ق .

ووجه ثالث ، وهو : أن التننية أكثر في الكلام من الجمع السالم : لأنها على منهاج واحد ، والجمع يقع فيه مكسر وسالم ، والمكسر لا علامة فيه من هذه العلامات ، نحو : « نياح » و « مساجد » و « أفلس » و « أكلب » ، فلما كانت التننية أكثر اختاروا لها^(١) حركة خفيفة .

ووجه رابع ، وهو : أنهم لما احتاجوا إلى تحريك ما قبل حرف التننية لسكونه حركوه بأخف الحركات إذ كان ذلك يوصلهم إلى ذلك^(٢) ولم ينكفوا أنقل^(٣) منها لاستغنائهم عنه ، ثم غمروا في الجمع الحركات التي قبل هذه الحروف ، لتلايق كسر ، غير أنهم لما فعلوا ذلك وقع الفرق بين التننية والجمع في المرفوع والمجرور : لأن ما قبل الياء والواو في التننية^(٤) مفتوح ، وفي الجمع على غير ذلك ، وما قبل الألف في التننية والجمع مفتوح ، فالتننية تنبئة المنصوب بجمعه ، فأسقطوا علامة النصب لما ذكرنا من اللبس ، فبقي النصب بلا علامة ، فلم يكن هذا من إلحاقه بأحدها ، إما بالرفع وإما بالجر . وكان إلحاقه بالجر أول من أربعة أوجه :

أولها : أن الجر يختص به الاسم ، ولا يكون إلا فيه والرفع يكون فيه^(٥) وفي الفعل ، وما لزم شيئاً واحداً واحتص به فهو أقوى فيه ، فلما قوى الجر في الاسم للزومه له ، كان إلحاق النصب به أول في المعنى الذي لا يكون إلا في الاسم وهو التننية .

والوجه الثاني : أن^(٦) المنصوب والمجرور يستويان في الكتابة ، وبإلحاقها المرفوع ، وذلك قولك : « هذا غلامك » و « ضربتك » ، فالكاف في : « غلامك » موضعها جرّاً ، وفي : « ضربتك » موضعها نصب ، وصيغتهما واحدة .

والوجه الثالث : أن المنصوب والمرفوع شيئاً مشتركاً في وصول الفعل إليهما ووقوعه عليهما ، غير أن وقوعه على المنصوب بلا واسطة ، وعلى المجرور بواسطة ، وذلك قولك : « تملطك » و « تحلقت بك » و « نصحتك »^(٧) و « نصحت لك » و « جنتك » و « جنت

(١) كلمة « نياح » ساقط من ق .

(٢) ح : « إليه » .

(٣) د : « أنقل » .

(٤) يندعا في ق ي : « والجمع » .

(٥) عبارة : « والرفع يكون به » ساقط من ق بسبب انقراض النظر .

(٦) ق : « أن يكون » .

(٧) بكاءك في هذا التكميل في هذه من غير الحاشية في كتابه « ما يلحق به الفتحة » ص ١٠٢ .

إليك . فالفعل يكون مرة واحدا بحرف وسرة يغير حرف . والمعنى واحد . فلما اشتركا في معنى الكلام دون المرفوع . اشتركا في اللفظ دونه .

والوجه الرابع : وهو أننا لما احتجنا إلى إلحاق النصب بالمرفوع أو المجرور لزوال حروفه على ما تقدم من بيان ذلك . وكانت الباء التي هي علامة المجرور أخف من الواو التي هي علامة المرفوع . كان إلحاقه بالأخف أولى^(١) إذ لا علة تضطر إلى الإلحاق بالأثقل . فبقى علامة التنبيه مسجلونه للمرفوع بفنحة الميم . و « مسجلون » في الجمع المرفوع بضمه الميم . و « مسجلين » و « مسجلين » المجرور والنصب . فأزالوا الواو من التنبيه . وجعلوا مكانها ألفا . فصارت تنبيه المرفوع بالألف . وإنما قسطوا ذلك لعل منها : أنهم كرهوا أن يستعملوا حرفين من حروف المد واللين . وعطروا السالم . وقد كانت الحركات المأخوذات منهن مستعملات في الواحد . واستعملوا الألف في التنبيه دون الجمع . لأن ما قبل حرف التنبيه مفتوح مشاكلاً للألف واستعملوه في المرفوع دون المجرور لثلاث علل .

إحداها^(٢) : أن المجرور قد ألحقوا به النصب فلو استعملوها فيه للاحق به النصب وكان^(٣) بمرء النصب بالألف وقد أثبت علامته بالألف لما وصفنا .

والعلة الثانية : أن المجرور ألزم في الاسم من المرفوع وأخص به وكان تغيير ما ليس بلازم أولى من تغيير اللازم .

والعلة الثالثة : وهي أنهم لما احتاجوا إلى [إبدال^(٤) الباء : أو إبدال^(٥) الواو بالألف وإزالة إحداها كان^(٦) إزالة الواو وإبدالها أولى لأنها أثقل .

ومما أوجب أن نستعمل الألف أن تنبيه المرفوع إذا استعملت بالواو فقليل : مسجلون يشبه ما جمع من القصور جمع السلامة نحو مصطفون ومطلون . وأشباه ذلك .

فإن قيل فأنتم إذا قلتم مسجلين . فهو يشبه مغلين ومصطفين .

(١) في : « أولاً » .

(٢) في : « د » . أحداها .

(٣) في : « فتلون » .

(٤) ما قبل المرفوع : « د » . ح د .

(٥) في : « بار » .

قيل له إذا وقع الفرق في وجه من التنية . كان الفرق الواقع فيها دلالة على ما لم يفتقر في اللفظ وما قل في اللبس كان أولى مما كثر وأوسع . فلذا أبدلنا الألف من الواو في التنية لتلا شبيه مصطفون وتركتا الياء في التنية . وإن أشبهت في اللفظ « مصطفين » فقد فرقتا في المرفوع بين التنية والجمع الذي على حدنا^(١) وإن لم يفعل ذلك وقع اللبس بين^(٢) المرفوع والمجرور جميعا^(٣) .
فإن قال قائل : فهلا استصلوا النصب بالألف^(٤) في التنية أو الجمع . وأسقطوه في الآخر لأن اللبس إنما يقع باستعماله فيها .

قيل له : لما كان جمع السلامة كالتنية في تسليم لفظ الواحد وزيادة^(٥) ما يدل على التنية والجمع وقد وجب ما ذكرناه من إسقاط النصب من أحدها . كرهوا استعماله في الآخر . لتلا يختلف طريقتهما . وهذا مثله كثير في العربية . منها أنهم قالوا : دَجِدْتُ وَبَرْنَةً والأصل يُوجَدُ وَيُورَنُ لأن فاء الفعل واو فحذفوها لوقعها بين ياء وكسرة في يوسع ويورن^(٦) ثم أنعموا الخلف بسائر الأفعال المضارعة فقالوا تزن وتعد وإن^(٧) لم تقع الواو بين ياء وكسرة حتى لا تختلف الأفعال المضارعة^(٨) إذا كانت طريقتهما واحدة .

فإن قال قائل : فهلا جعلوا الألف للنصب^(٩) في التنية والواو له في الجمع وأسقطوا الرفع^(١٠) والمفعول^(١١) بالمجر ؟

قيل له : إن الرفع له المرتبة الأولى فلا بُدَّ له من علامة تسيق إليه على النحو الذي تكون فيه حركته وتلك العلامة الواو وقد أمكن فيها الفصل على ما وصفنا فلم تكن بنا حاجة إلى إسقاطه وإحاقه بغيره .

(١) عبارة : الذي على حدنا . ساقط من .

(٢) في : د . و . ي .

(٣) في : د . و . ي . بها . فذكر : ممن من وجه يدل على الوجه الأول من ترك النصب لهما جميعا .

(٤) كلف : « بالألف » . ساقط من في .

(٥) كلف : « و ياء » . ساقط من في .

(٦) في : « و يورن ويوسع » .

(٧) كذا في في . وفيه : « تسبح » . فزن .

(٨) عبارة : « فصاروا تزن وتعد » . الأفعال . المضارعة . ساقط من . بسبب اشتغال النظر .

(٩) في ب ي : « والنصب » . لم يرد .

(١٠) كلف : « الرفع » . ساقط من ج .

(١١) في : « والمفعول » .

واعلم أن الألف والياء في التننية والواو والياء في الجمع عند جمهور مفسري كتاب سيبويه هُنَّ حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر والألف من قفا وعصا .

واحتجوا في ذلك بجمع ، منها : أنهم قالوا : حكم الإعراب أن يدخل الكلمة بعد دلالتها على معناها ؛ لاختلاف أحوالها في فعلها . ووقع الفعل ياء ، وغير ذلك من المعاني ومعنى ذاتها واحد . ألا ترى أنك تقول « مروت بالرجل » و«أبوت الرجل» . وهذا الرجل . « فعنى « الرجل » واحد في هذه الأحوال . واختلف إعرابه لاختلاف ما يقع منه وبه . فلما كان الواحد دالاً على مفرد وزيادة حرف التننية دُلَّ على اثنين . كان حرف التننية من تمام صيغة الكلمة للمعنى الذى وضعت له فصارت الألف بمنزلة الهاء في « قاتمة » . والألف في « حبل » . لأن الهاء والألف زيدتا معنى التأنيث . كما زيد حرف التننية لمعنى التننية : قالوا : فإن قال قائل : إذا كانت هذه الحروف هي حروف الإعراب . كالألف في « حبل » والنصب^(١) والهاء في « قاتمة » وغير ذلك من الحروف التى هي أواخر الكلمة . فينبغى أن لا ينفكروا في حال الرفع والمجر . لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها في هذه الأحوال .

فالجواب في ذلك أن التننية والجمع خاصة^(٢) ينفردان بها . فاستحقا من أجلها التغير . وهى أن كل اسم معتل لا تدخله الحركات فله نظير من الصحيح تدخله الحركات نحو قفا وعصا وحبل وسكرى . نظير قفاً وعصاً وحبلً وحبلً . ونظير ألف التأنيث في حبل وسكرى حمراء وفقهاء . لأن هذه الخمسة في حمراء وفقهاء هى ألف التأنيث . والتننية وجمع السلامة لا نظير لواحد منها إلا تننية أو جمع فامنع التننية والجمع من نظير بدل إعرابه على مثل إعرابها . كدلالة حبل وحبل وسكراء وفقهاء . على إعراب أمثالهن من المعتل فعوض التننية والجمع من فقد انتظار الدال على مثل إعرابها تغير الحروف فيها .

وما يدل على أن تغير الحروف لا يدل على إعراب . أننا قد^(٣) رأينا أسماء مبنية^(٤) وقد تغير صورها في حال النصب والمجر والرفع . وهى الكتابات المنفصلة والمنصلة : نقول في

(١) كلمة : « والنصب » ساقطة من .

(٢) في . « أن التننية والجمع حلا خاصة » .

(٣) كلمة : « قد » سقطت من د ج ق ي .

(٤) كلمة : « مبنية » ساقطة من .

المنفصلة أنا وأنت في حال الرفع وأياك وإياي في حال النصب . ونقول في المتصلة وهذا
 لعلامته فتكون الكاف في موضع الخفض . وهي اسم المخاطب . عورأيتله فتكون^(١) في
 موضع نصب ونقول «فت» وذهبت فتكون التاء في موضع الرفع^(٢) وقد تغيرت صورة هذه
 الحروف في حال^(٣) الرفع والنصب والجر . وهي مبنية مع ذلك فتغير مستكر أن تتغير حروف
 التنبة والجمع . وإن لم يكن تغيرها إعراباً .

فإن قال قائل : أخبرونا عن هذه الحروف هل فيهن حركة في التثنية وإن لم ينطق بها .
 استقلالاً كما تكون في قفا وعصا حركة متوثة^(٤) فإن في هذا جوابين : أحدهما : أن فيه^(٥)
 حركة مقصورة وإن لم ينطق بها استقلالاً . كما تكون في قفا وعصا حركة متوثة من قبل أن هذه
 الحروف لما دلت على قيام معنى الكلمة في ذاتها . وأشبههن ألف حبل وقفا وعصا جرين
 بجرهن في تبة الحركة فيهن إذ لا موجب للتثنية .

والجواب الآخر أن لا حركة متوثة فيه^(٦) من قبل أن الحركات وضعت في أصولهن
 للدلالة على اختلاف أحوال ما دخلن عليه . ولا سبيل إلى إدخالهن في التثنية والجمع .
 ولا في نظير لها بين اختلافها في النظر لها عن اختلافها . ويدل عليه كما أنبأت الحركة في
 حبل وجمل عن حركة قفا وعصا .

وما احتج به القاهيون إلى هذا الذين يقولون : إن الألف والياء في التثنية ليستا^(٧)
 بإعراب من قول سيبويه أن قالوا لهما : رأينا الإعراب المجمع عليه يجوز سقوطه من الشيء
 المعرب حتى لا يكون فيه . نحو الحركات في «يده» والرجل وما أشبه ذلك . إذا وقعت عليه

(١) في « فتكون الكاف »

(٢) في « فت »

(٣) كلمة : « فت » ساقطة من « ي »

(٤) عبارة : « استقلالاً كما تكون » في قفا وعصا حركة متوثة « ساقطة في »

(٥) في « فيه »

(٦) كلمة : « فيه » ساقطة من « د »

(٧) في « ليستا »

(٨) كلما في ج ولي سائر السج د قال :

وكسحوا التون^(١) في تنبئة الفعل وجمعه وتأنيته كتولك : «تفعلان» و«تفعلون» إعراب وهي علامة الرفع ثم تسقط في النصب والجزم^(٢) فتقول هم لم يفعلوا «ولن يفعلوا».

واحتجوا أيضا فقالوا : ليس يخلو القول في هذه الحروف من أن تكون بمنزلة الدال من زيد ، والألف من عصا ، كما قلنا ، أو تكون بمنزلة الضمة في الدال من زيد ، والفتحة والكسرة ، كما قال فطرب^(٣) ومن تابه أو تكون دليلا على الضمة والكسرة والفتحة كما قال الأخفش ومن تابه^(٤) قالوا : ففاسد أن تكون هذه الحروف بمنزلة الحركات من قبل أن ارتفاع الحركات من الاسم حتى يبقى متعربا منها غير محل بعتاء^(٥) . وارتفاع الحروف من التنبيه والمجس مطلق لعناهما^(٦) وفاسد أن تكون هذه الحروف دليل الإعراب من وجهين أحدهما أن الدليل إما يدل على معنى في شيء ، فإذا قلنا : الزيدان أو الرجلان أو رجلان فليس يخلو هذه الألف أن تكون دالة على حركة فيها أو حركة في غيرها فجاز أن تكون دالة على حركة في غيرها ، لأنه لا شيء في الكلمة سواها يمكن تقدير الإعراب فيه . وإن كانت تدل على حركة فيها^(٧) فهي المضممة ، فينبغي أن يكون التغيير إذا وقع دل على حركة أخرى في الألف ولا تتغير الألف لأن الألف الدالة^(٨) إما دلت على حركة فيها كما تكون ألف عصا في حال واحدة في حال الرفع والنصب والجزم وتقدر الإعراب مختلف فيها . فيكون الدليل دالا على اختلاف الحركات في موضع واحد .

فإن عارض عارض في هذه الوجه فقال : الألف تدل على إعراب^(٩) فيها والياء تدل على إعراب أيضا فيها سوى الإعراب الأول .

فيل له : فإذا كانت صورتنا الألف والياء قد اختلفا^(١٠) وليس في غيرها شيان

(١) في د : «التون» .

(٢) في د ج : «الجزم والنصب» .

(٣) هو محمد بن السليم أبو علي المعروف بفطرب ، توفي سنة ٢٠٦ هـ ، انظر ترجمته في إنباء الرواة ٢١٩٢

(٤) في د : «والفتحة» .

(٥) في غير د : «عتاء» .

(٦) في غير د : «لعناهما» .

(٧) كلمة : «فيها» ساقطة من د .

(٨) في د : «لأن الدالة» .

(٩) في د : «الإعراب» .

(١٠) في د ج : «اشظلتا» .

بدلان على اختلافها باختلاف صورتها فلم لا يكونان^(١) إعرابين في أنفسهما [وما الحاجة الداعية إلى أن يجعلهما دليلين على شيء في أنفسهما]^(٢) ولهما قد أغنيا عنه بصورها .

والوجه الثاني : أن الإعراب دال على المعنى فإنما جعلنا هذه الحروف دليلاً على الإعراب . والإعراب دال على المعنى . فهذه^(٣) الحروف غير دالة على معنى الكلمة ، وإنما الدال على معناها ما ليس في الكلام . ويجب أن يجعل معنى الكلمة معلوماً من غير لفظ الكلمة مع إمكان الاستدلال بلفظها على معناها .

قالوا : فإن قال قائل فلماذا زعمتم أن هذه الحروف بمنزلة الدال^(٤) في زيد والألف في عصا . وأنه لا إعراب فيها فلم سماها سبويه حروف الإعراب ؟

فالجواب في ذلك أن حروف الإعراب هي أواخر الكلم دخلها الإعراب أو لم يدخلها : لأنها في الموضع الذي يجعل فيه الإعراب^(٥) إذا وجد . ونظير هذا قول النحويين : الحروف الزوائد عشرة ومجموعها : « اليوم تساه » . وهذه الحروف قد تكون زائدة وأصلية : ألا ترى أن الألف في « أكله » أصلية . واللام في « ولع » كذلك . وسائر هذه الحروف^(٦) العشرة تكون أسوأ لا تمسوها زوائد إذ كانت الحروف الزوائد لا تخرج عنها . فاعرفه إن شاء الله^(٧) .

وذكر قوم من ذهب سبويه أن الألف والياء في التننية . والواو والياء في الجمع . هن إعراب بمنزلة الضمة والكسرة والفتحة في دال هزبه .

فاحتج عليهم الآخرون فقالوا هذه الحروف إذا حذفت بطل معنى التننية . والإعراب إنما يدخل الكلمة بعد تمام معناها .

فقال لهم أهل هذه المقالة : قد يجوز أن يكون الحرف من نفس الكلمة ويكون أيضاً

(١) في : « فلم لم يكونا » .

(٢) ما وجد المقصود من ذلك في غير ما سبب التعليل .

(٣) في ب : « و » .

(٤) في : « من » .

(٥) في غير : « الذي » عمل الإعراب « عريب » .

(٦) في : « وسائر حروف هذه » .

(٧) في : « ولعل » . « تعالى » .

إعراباً . وذلك أننا لا نختلف أن الأفعال التي في أواخرها الياء والواو والألف جزمها بسقوط هذه الحروف منها . كقولك : «لم يقض» و «لم يقر» و «لم يفتش» . فإذا جاز أن يكون الإعراب بعطف شيء من نفس الكلمة جاز أن يكون بإثباته .

وقال أهل المقالة الثانية : ويدل على صحة ما قلت قول سيويه : اعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقته زائدتان الأولى منها ^(١) حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا متون يكون في الرفع ألفاً ، والرفع لا يكون إلا إعراباً . وقد جعله سيويه رفعا ، فصح أنه إعراب .

فإن قال قائل : فإن سيويه قد سمي الضمة رفعا في نداء المفرد كقولك : «يا زيدا» وليست بإعراب .

فإن الجواب في ذلك : أنه إنما سماها رفعا من حيث كانت ضمة تشابه الصورتين ضمة الرفع وضمة الياء ، والألف لا تكون علامة للرفع فيسمى ألف الاثنين رفعا لمشايتها ، فصح ^(٢) أن نفس الألف هي الرفع .

قالوا : وقول سيويه : «وهو حرف الإعراب» هو أيضا دليل على ما قلنا ، لأن معناه الحرف الذي به أعرب الاسم ، كما تقول : «الرجل» فضمة ^(٣) الإعراب التي على اللام دون الضمة الأخرى ، وهي الإعراب ، كذلك حرف الإعراب هو الحرف الذي أعرب به الاسم .

ثم نعود إلى تفسير الفصل من كلام سيويه حرفاً حرفاً ، وإن كنا قد أتينا على تفسير قوله «اعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقته زائدتان» بمعنى لحقته ألف ونون أو ياء ونون ، وإنما أنت «زائدتان» ، لأن حروف المعجم تزلت وتذكر ، والثابت أغلب فيها ^(٤) .

وقوله : «الأولى منها حرف المد واللين وهو حرف الإعراب» ^(٥) يعني الأولى

(١) في غير «و» منها .

(٢) في غير «و» : «لمشايتها لمع» حرف .

(٣) في «و» ضمة .

(٤) انظر في هذا الذكر وأكثر لا في لغز من ٦٩

(٥) عبارة «و» وهو حرف الإعراب ضمة في غير «و» .

الف أو ياء فأيهما كان فهو حرف^(١) المد والثلين ، وهو حرف الإعراب ، بمعنى حرف المد والثلين الذي ذكر هو حرف الإعراب . وقد ذكرنا فيه قولين^(٢) أحدهما أنه بمنزلة الدال من زيد والآخر أنه بمنزلة حركة الدال .

وقوله : « هجر متحرك ولا متون » يعني أن^(٣) حرف الإعراب الذي ذكره غير متحرك ، لأنه ألف والألف لا تكون متحركة . أو ياء سبيلها سبيل الألف في علامة التننية . ومعنى : « ولا متون » يعني أن حرف الإعراب لا يدخل عليه التنوين كما يدخل على ألف قفا وعصا من قبل أن النون قد جعلت بمنزلة التنوين .

وقوله : « يكون في الرفع ألفاء » يعني حرف الإعراب الذي ذكره وقد وصفنا أن منهم من يقول إنها هي الإعراب ، ومنهم من يقول إنها بمنزلة الدال فيسأل قول سيويه : « يكون في الرفع ألفاء أي في الرفع الذي يقع فيه الرفع وإن لم يكن هو^(٤) مرفوعاً ، كما يقول ضمير المنصوب المنفصل إليك وإياه ، وضمير المرفوع هو وهي ، وفي التننية هما ، وفي الجمع هم وهن ، وليس شيء من هذا مرفوع ولا منصوب ولكن ما يقع موقعه من الأسماء المعربة يكون مرفوعاً ومنصوباً .

وقوله : « ولم يكن ولواً ليفصل بين الاثنين والجمع الذي على حد التننية » يعني ولم يكن حرف الإعراب في تننية المرفوع ولواً ، وحكمه أن يكون ولواً ، لأن النسة مأخوذة من الواو ليفصل بين التننية إذا^(٥) ثبتت مُسَلِّماً على مسلمون يفتح ما قبل الواو وبين الجمع المعتل في حال الرفع ، نقول مصطفون جمع مصطفى ، وقد مر هذا .

وقوله : « ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها » يعني حرف الإعراب .

وقوله : « ولم يكسر ليفصل بين التننية والجمع ، لأنك لو كسرت فقلت في التننية ومُتَلَبِّين بكسر ما قبل الياء وفي الجمع مُتَلَبِّين ، لالتبس التننية بالجمع .

وقوله : « والذي على حد التننية » يعني الجمع السالم لأن الجمع على ضربين سالم

(١) كلمة حرف زيادة من .

(٢) قولان لها .

(٣) كلمة : « أن » عاطفة من و .

(٤) كلمة : « هو » ليست في .

(٥) وغير ذلك . أن لم يثبت .

ومكسر : قال سالم ما سلم فيه لفظ واحد وزيد عليه واو ونون أو ياء ونون كفولك : «سلم ومسلمون ومسلمين» والكسر ما تغير فيه لفظ واحد كفولك «غلام وغلمان» و «درهم ودراهم» والتثنية لا تكون إلا على وجه واحد ، وهو أن يسلم لفظ واحدا وتزاد عليه علامة التثنية فإذا قال : «الجمع الذي على حد التثنية» أي الذي يسلم لفظ واحد «ويكون في النصب كذلك» يعني ويكون حرف الإعراب في النصب كالجر الذي تقدم ذكره .

وقوله : «ولم يَجْعَلُوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع» يعني لو جعلوا النصب بالالف في التثنية : لأن الألف مأخوذة منها الفتحة ، للزمهم أن يجعلوا النصب بالالف في الجمع فكان تثنية النصب بالجمع ، وقد مر نحو هذا .

فإن سأل سائل فقال : ما معنى دخول اللام في : «ليكون» وأي لام هي ؟ وما تقدير الكلمة ؟ .

فإن الجواب في ذلك أن معناه تركوا جعل^(١) النصب بالالف لئلا يكون مثله في الجمع ، كان تركهم جعل النصب بالالف في التثنية أن تلزمهم جعله بالالف في الجمع كفوله تعالى^(٢) ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَقْبَلُوا﴾ ومعناه كراهة أن تضلوا وبعضهم يقول : لئلا تضلوا وكذلك لم يجعلوا النصب ألفاً لكراهة أن يكون مثله في الجمع ، وإن شئت : لئلا يكون مثله في الجمع ، وظاهر أن تركهم الألف في التثنية المنصوب علة أن يكون مثله في الجمع ، وليس كذلك ، لأنهم ما تركوه في التثنية ليشتره في الجمع كما أن الله تعالى^(٣) ما بين لهم ليقبلوا . وهذه اللام هي لام المفعول له ، وتكون داخلة على علة وقوع الفعل والسبب الفعل لكان هذا أغلب وأقوى ، يعني إتياع النصب بالجر أولى ، لأن الجر لا يكون إلا في الاسم والرفع قد يكون في الاسم والفعل وقد أحكمنا هذا فيما مضى .

قال أبو الحسن الأخفش بعد الفعل الذي أمثلناه من كلام سيويه ولم ينبع الجر

(١) كلمة «جعل» ساقطة من ي .

(٢) كلمة «يبيِّن» ساقطة من ي . وفي «تأرك ونحو» .

(٣) سورة البقرة ١٧٨ .

(٤) في «أز وجل» .

الرفع . لانه أول ما يدخل الاسم ، فقد ثبت الرفع قبل الجر وقد مر تفسير هذا .
وقال سيويه ^(١) : «وتكون الزائدة الثانية نوناً كماها عوضاً لما منع من الحركة
والتنوين وهي النون وحركتها الكسر ، وذلك لولك الرجلان ورايت الرجلين
ومررت بالرجلين» .

قال أبو سعيد ^(٢) : إن سأل سائل فقال ما الدليل على أن النون عوض عن
الحركة والتنوين ؟

قيل له : الدليل على ذلك أننا رأينا الاسم المنفرد ^(٣) فيه حركة ، وتنوين بحق
التمكين والاسمية ، فلما ضم إليه غيره ونفى ^(٤) معه ، زيد عليه حرف لمعني التنوين ،
فاستغنى ما قبل حرف التنوين من الإعراب والتنوين والزم حركة واحدة ، ولم تنزل التنوين
عنه ما كان له من الاسمية والتمكين ، فعوض النون من الحركة والتنوين ، لأن المعنى
الذي أوجبها لم تنزله التنوين .

فإن قال قائل ^(٥) : فلم يجعل النون عوضاً ؟ ^(٦) .

قيل له : قد كان ينبغي في القياس أن يكون ذلك ^(٧) العوض أحد حروف المد
واللين والألف أو الياء أو الواو ، غير أنهم لو جعلوا ذلك ألفاً أو ياءً أو واوا للزمهم
قلبها أو تغيير ما قبلها أو حذفه ، لأن علامة التنوين في الرفع ألف فلو وقعت الألف
بعدها أو الياء أو الواو ، انقلبت همزة وكذا حكمه في التصريف ألا تراهم قالوا :
«أحمر وحراء» المزمزة في «حراء» منقلباً من ألف التانيث وقالوا «سقاء» و «عطاء»
والأصل «سقاء» و «عطاي» . وفي حال النصب والجر لو ^(٨) جعل العوض ألفاً

(١) بولاق ٨/٦

(٢) في ج : «الفسر» .

(٣) في د : «الفرود» .

(٤) في د : «ونفى» تصحيح .

(٥) في د : «قيل» .

(٦) في د : «لعل يجعل العوض نوناً» .

(٧) كلمة : «ذلك» ساقطة من د .

(٨) في د : «إذا» .

تحركت الياء التي هي علامة التنبيه وانفتحت ، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً . ولو جعلت الواو أو ياء في حال النصب والجر ، قلبت الواو ياءً ولادغمت فيها الياء الأولى فتشكروا هذه الحروف لهذا التغيير الذي ذكرنا .

فلم يكن بعد هذه الحروف حروف أشبه بها ولا أقرب منها من التون ، لأنها قد تكون إعراباً في الرفع إذا قلت : «بضريانه» وتزد مع الإعراب علامة للتنوين في قولك : «زيد» و«فرس» وغير ذلك من مواضعها .

وكسروا هذه التون لالتقاء الساكنين .

فإن قال قائل فإذا زعمتم أن التون عوض من الحركة والتنوين فلم يثبت مع الألف واللام ولا تنوين معها ؟ فإذا جاز أن يوجد في موضع ليس فيه تنوين فكيف صار عوضاً من التنوين ولا تنوين ؟

فإن في ذلك جوابين كلاهما مقنع : أحدهما : أن التون دخلت قبل دخول الألف واللام عوضاً من الحركة والتنوين ثم دخلت الألف واللام للتعريف والدليل على ذلك أن ما فيه الألف واللام لا يحور^(١) تنبيهاً لأنه معرفة بالألف واللام مضمّن مقصود إليه . فإذا تنبّه زائل التعين وصار من أمة كل واحد منهم له مثل اسمه . ألا ترى أنه لو قيل^(٢) : «نن زيدا» وثق فيه التعريف لقلت الزيدان . وذلك أنك قصدت إلى زيد الذي هو معرفة بالتسمية ، فلما تنبهت قلت : «زيدان» فزالت التسمية والتلقب الذي كان من أجله معرفة : لأنها لم يسمها معرفة^(٣) في موضع تلقبها وتسميتها بالزبدتين مثق . ثم أدخلت الألف واللام عليها فصرّفاً بها لا بالتسمية والتلقب : فصح بما ذكرنا أن التون حين أدخلوها دخلت عوضاً من الحركة والتنوين . ثم لم تزل الألف واللام . كما أزال التنوين : لأن التنوين ساكن ساقط في الوقف والتون متحركة ثابتة في الوقف وسلم قولنا من المناقضة والدخل : لأننا نقول إن التون تدخل عوضاً من الحركة والتنوين فلم تدخل إلا كذلك .

والوجه الثاني من الوجهين أن التون لما دخلت عوضاً من الحركة والتنوين ، ثم وأنها

(١) في د : «أن حالي لا يحور»

(٢) في د : «لو قيل له»

(٣) كلمة «معرفة» ساقطة من د .

تسقط في المضاف مع ثبوت أحد بدليها وهي ^(١) الحركة إذا قلت : «هذان غلاما زيدا فكان المضاف في سقوط التون عنه بمنزلة ما ليس فيه حركة : إذ قد سقطت ^(٢) عنه التون التي هي عوض من الحركة والتثوين ، فجعلوا الحركة التي في المضاف ولم يحوس منها شيء مع الحركة التي في الألف واللام بمنزلة حركتين فموضوا منها ^(٣) التون ، وجعلوا سقوط التون في المضاف مع ثبوت أحد بدليها . كثبوت التون في الألف واللام مع سقوط أحد بدليها للاعتدال ^(٤) .

فإن قال قائل : فهلا أثبتوها مع المضاف وأسقطوها مع الألف واللام ؟

فإن في ذلك ثلاثة أجوبة أحدها : أن المضاف إليه عمله محل التثوين وجعلت الألف واللام في أول الكلام فكان حذف التون وإحلال المضاف إليه محلها أحسن وأجود .

والوجه الثاني أن المضاف إليه مع المضاف كالشيء ^(٥) الواحد . والتثوين بفصلان الكلمة عما بعدها . والألف واللام تفصيل الكلمة أيضا ^(٦) عما بعدها كفصل التون والتثوين . فكان زيادة التون مع الألف واللام تأكيداً لمعناها . ومع الإضافة نقصاً لفحواها .

والوجه الثالث أن الألف التي هي مثل علامة التنبيه قد تلتحق الواحد مع الألف واللام في التوقيف . وفي أواخر الآية كقول الله تعالى ^(٧) : ﴿ فَأَخْلَقْنَا السَّبَإَ ^(٨) ﴾ ﴿ وَنَقَّضُونَهَا ^(٩) ﴾ . قال الشاعر :

أَبْقَى السُّوْمَ عَابِلًا وَالْجَنَابَا وَقَوْلِي إِنِ أَصَبْتُ فَقَدْ أَصَابَا ^(١٠)

(١) في د : وهو .

(٢) عبادا : ولا قد سقطت : ليست د .

(٣) في د : منها .

(٤) في د : جعلوها للاعتدال .

(٥) في د : كشيء .

(٦) عبادا : . الكلمة أيضا : ليست في ح .

(٧) في د : عز وجل .

(٨) سورة الأعراف ٢٢/٢٣

(٩) سورة الأعراف ٢٢/٢٣

(١٠) البيت لخبر في ديوانه ص ٦٤ وهو في سيمية والمنتقى ٢١٦٢ والمنتخب ٢١٠٨ وخرقة : بأب ٢١٨ :

١١٦٢ : ٢١٦٢ وشرح شواهد النص ٢٥٨ والعدد المرفوع ١٠٢٨ : ٢١٦٢ : ٢٢٦٢ وشرح ابن حشر ١٦٩ وراجع الفروس ١١٦٩

فلم أسقط النون مع الألف واللام لجواز أن يُظن في حاله أنه واحد .

فإن قال [قاتل] ^(١) : فلم تدخل النون ما لا ينصرف إذا ثبته كقولك : «أحمر وأحمران» ولا تنوين في الواحد ؟
فإن الجواب في ذلك أن ما لا ينصرف من الأسماء أصله الصرف وإنما دخلته علة أشبه بها الفعل ، والثبته نزول عنه تلك العلة ، فيعود إلى مثل حكم سائر الأسماء .
فإن قال : فلم تدخل المبهمة النون إذا ثبته ، كقولك : «هذا» و «هذان» و «الذي» و «اللذان» ولا حركة ولا تنوين في شيء من ذلك .

فإن الجواب في ذلك من وجهين ^(٢) ، أحدهما : أن هذه الأسماء المبهمة متى ثبته تدخل عليها حرف الثبته سقط بدخوله آخر حرف فيها لالتقاء الساكنين كقولك في تثبته «ذا» : «ذان» و «ذين» في حال نصب والجر ، و «الذين» و «واللذان» في ثبته «الذي» . فلما سقط في الثبته ما ذكرنا جعلوا النون عوضاً من الساقط ، ومن العرب من يشدّ النون المدخلة على المبهمة فيجعل تشديدها فرقاً بين النون الداخلة عوضاً من الحركة والتنوين ، وبين النون الداخلة عوضاً من حرف ساقط ولذلك قرأ ^(٣) ابن كثير ^(٤) : «إِنَّ هَذَا نَسَاجِرَانِ» ^(٥) و «الَّذَانِ بِأَنْبِيَايَا مِنْكُمْ» ^(٦) [إحدى ابنتي هاتين على] ^(٧)

وقال بعض النحويين إن تشديد النون في هذا فرق بين ما يضاف من المثنى فسقط النون للإضافة كقولك : «غلاماً زيد» وبين ما لا يضاف كتحروما ذكرنا من المبهمة .

(١) نزولاً من .

(٢) في ج : «إن في ذلك حواين» .

(٣) في ج : «أطراف» .

(٤) أطراف القرآن ليس كتلة هذه الآيات : كتب التيسير لفسق من ١٥٩ : ٩٤ : ١٧٩ .

(٥) سورة الكهف ٢٠ .

(٦) سورة النساء ١/١٦ .

(٧) سورة القصص ٢٨/٢٧ .

والوجه الثاني من الجوابين الأولين أن هذه المهمات ، كما جعلت في تغير حرف التثنية منها كالإسياء الصحيحة المعربة ، جعلت في إلحاق النون بمنزلتها ، ولأن البناء إنما يلحق الواحد والجمع ، ومنها جمع التثنية غير مختلف ، فزال بالتثنية الفرق الذي كان يوجب ^(١) البناء في الواحد ، لاشتراك الجمع ^(٢) في علامة التثنية .

وكسرت نون الاثنين لعنتين إحداهما الفقه الساكنين وهما الألف أو الياء في قولك « مسلمتان ومسلمين » والنون . وحكم التثنية الساكنين أن يحذف الأول منها إن كان حرفاً من حروف المد واللين كقولك : « هذان غلاما القاسم » وهؤلاء ، بنو القاسم » وهـ مررت بقاضي البلد » ، أو بكسر الأول إن لم يكن حرفاً من حروف المد واللين كقولك قاصت المرأة وهـ مررت بعبدى الله » غير أنهم في التثنية لم يحدفوا الأول وهو حرف من حروف المد واللين وكسروا الثاني .

فأما ترك حذفهم الأول ، فلهذه علامة التثنية والنون لازمة لها أو ما يقوم مقامها من الإضافة ، فلو حذفوه بطل علامة التثنية ، فلم يثنى للثنى من غيره . فإن قال قائل : فأنتم إذا قلتم « غلاما القاسم » فقد سقط علامة التثنية في اللفظ ، وإن كانت تراءى فإن الفصل بينها واضح [بين] ^(٣) وذلك أن « غلاما القاسم » غير واجب إخافته إلى ما فيه الألف واللام دون غيره ، لأنك تقول « غلاما زيد » كما تقول : « غلاما القاسم » والذي يسقط الألف فيها يثنى عارض غير لازم ، فهي وإن سقطت في قولك : « غلاما القاسم » فهي ^(٤) ثابتة في قولك « غلاما زيد وعمر » ، ومالا يخص من الأسماء كثرة ، فلم نحذف بسقوطها لالتقاء الساكنين إذا كان الساكن الثاني من كلمة أخرى ، كما لم نحذف بتحريك اللام في قولك « لم يقل ^(٥) القاسم » في رد الواو التي كانت سقطت لالتقاء الساكنين ، وليس

(١) في « أريب » .

(٢) في « الجمع » .

(٣) ويطلق من غير .

(٤) كذا : « فهي » من « سقطت » .

(٥) في « لم يقل » .

نون الاثنين كذلك ، لأنها من نفس الحرف والفصل بين^(١) ما كان من نفس الحرف ، وبين ما غرض له من غيره بين واضح في أشياء كثيرة من العربية ، مستغف عليها في مواضعها إن شاء الله^(٢) . ولم يكسروا الأول لالتقاء الساكنين على ما ينبغي كسره ، لأن الألف لا سبيل إلى تحريكها وحكم الياء حكم الألف .

فإن قال قائل : ولم يجب الكسر لالتقاء الساكنين دون غيره من الحركات ؟ فإن في ذلك جوابين ، أحدهما : أن الضم والفتح قد يكونان إعراباً ولا تنوين معها ، وذلك قولك فيها لا ينصرف : « جاءني عمر » و « رأيتُ عمرَ » ولا يكون الكسر إعراباً إلا والتنوين مفتون به ، أو ما يفهم مقامه من الألف واللام والإضافة ، كقولك : مررت برجل و غلام و ساجل و غلام و سرجلكم و غلامكم ، فلما اضطروا إلى التحريك لالتقاء الساكنين ، أتوا بحركة لا يتوهم أنها حركة إعراب إذ لا تنوين معها وهي الكسرة .

والجواب الثاني : أن الكسر يشكل الجزم لأن الكسر لفظه لفظ الجبر ، وتشاكلها أن الجبر يختص بالأسهل ولا يتعداها إلى غيرها ، والجزم يختص بالأفعال ولا يتعداها إلى غيرها^(٣) فلما اضطروا إلى تحريك الساكن الذي هو في لفظ الجزم ، حركناه بحركة نظيره الذي هو الجبر ، وكذلك نفعل في الفوائ إذا كانت مجرورة ووقع في آخرها حرف مجزوم أو ساكن غير مجزوم .

فأما المجزوم مثل قول زهير :

أَبَيْتُ أَمْ أَوْفَى بِمَنْتَةٍ لَمْ تَكُ لَمْ بِمَوَانَةِ الدُّرَّاجِرِ فَالْتَمَرِ^(٤)

(١) كلمة « بين » ساقطة من « . »

(٢) في « . » إن شاء الله تعالى .

(٣) عبارة « والجزم يختص بالأفعال » ولا يتعداها إلى غيرها « ساقطة من « . » بسبب انتقال الخط .

(٤) في « . » فالتَمَرِ .

(٥) البيت في ديوانه ص ١ وشرح القصائد الشعر ص ٢٠٢ وشرح القصائد أسبق الطول ص ٢٣٧

في البناء الأثقل لما وصفنا ، ولم يعضوا النون لأن الضمة انقل الحركات ، وقد استنفوا عنها^(١) بالمركتين الآخرين .

فإن قال قائل : قد ذكرت أن حروف التنبيه لا تدخلها^(٢) الحركة وأنت تقول : « وأبنت عبيد الله » و « مرت عبيد الله » وتقول في الجمع أيضاً : « هؤلاء مصطفون القوم » وبعضهم يقول « مصطفون القوم » ومرت « مصطفون القوم » فحركات هذه الحروف بالضم والكسرة مع القول الذي قلته . فإن الجواب في ذلك أن هذه الحركات هي عارضة ، وقد قلنا إن ما أوجبه من التحريك ساكن من كلمة أخرى غير معتد به^(٣) في حكم تغير الحرف . كذلك : « لم يقل^(٤) القاسم » والواو والياء إذا انفتح ما قبلها^(٥) خف ضمها وكسرها^(٦) . فلذلك جاز الضم والكسر فيها ذكرنا^(٧) . وأيضاً فلو حذف هذه الحروف لا لبقاء الساكنين لزال^(٨) علامة التنبيه في وجود إضافتها إلى ما فيه الألف واللام^(٩) أو ألف وصل .

فإن قال قائل : فأنت تقول^(١٠) : « هذان غلاما القاسم » وه هؤلاء بنو القاسم » ومرت بين القاسم « تحذف هذه الحروف وتزول علامة التنبيه والجمع .

فيل إن سقوط هذه الحروف في هذه المواضع قد يدل عليها ما ثبت في مثلها إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، كما^(١١) ذكرنا ، فيكون النابت منها دليلاً على الساقط ، فلو سقط الجميع ما كان على شيء منها دليل ، فأستظروا ما استظفوا فيه الضم والكسر ، وهو الياء المكسور ما قبلها والواو المضروب ما قبلها وأثبتوا الياء .

(١) كلمة « عنها » ساقطة من « .

(٢) في « : لا تدخل » حرف .

(٣) في « : تنبيه » حرف .

(٤) في « : لم يقل » .

(٥) في « : ما قبلها » .

(٦) في « : ضمها وكسرها » .

(٧) في « : ذكرناه » .

(٨) في « : زالت » .

(٩) في « : ألف واللام » .

(١٠) عبارة : « فأنت تقول » ساقطة من « .

(١١) في « : ما » حرف .

وزعم القراء أن النون إنما كسرت لأن الألف في نية الحركة في التثنية . وفتحت في الجمع^(١) : لأن الياء والواو ليساني نية الحركة . وزعم أن ما كان في نية الحركة أو متحركاً ، فإن الساكن الذي بعده إذا حرك كسِر في نحو هذا : كقولك : « وبتة لم تكلم » . هذا متحرك قد كسر^(٢) الساكن بعده . والألف في نية الحركة . وقد حرك^(٣) الساكن بعدها وما لم يكن في نية الحركة فإن الساكن يفتح بعدها^(٤) كقولك : « أين وكيف » وأنهاء ذلك .

وهذه دعاوى يحتاج عليها إلى براهين ، على أنها قد صَحَّ فسادها . فمن ذلك أننا نقول : « أس » والميم ليست في نية حركة و « جِير » وليست الياء في نية الحركة ونقول : « حيث » وليست الياء في نية الحركة^(٥) . وليت شئ ما الذي فصل بين التثنية والجمع حتى صار آخر أحدهما في نية حركة وآخر الآخر في نية سكون . ولا يعلم الغيب إلا الله^(٦) . على أن من العرب من يفتح نون الاثنين . قال الشاعر :

إِنْ لَسْتُ بِمِثْلِي بِعَيْنِنَا دِهَوَانَا أَخْزَى قِلَانَا وَأَيْسَهُ قُلَانَا
كَأَنَّ عَجُوزاً عُمُرْتُ زَمَانَا وَهِيَ نَرَى سُنَّتَهَا إِحْسَانَا
أَعْرِفُ مِنْهَا أَلْفًا وَالْمُتَّحِنَانَا وَمِنْخَسِرِينَ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا^(٧)

أراد العينين فجعل مكان الياء ألفاً ، وفتح النون وأراد : يتخفى ظيبين . فجعل المضاف إليه مكان المضاف ، ومن روى أشبهها ظيبانا فقد صحف . ومن قال « ظيبان » اسم

(١) في دي : « الجمع » .

(٢) في دي : « حركة » .

(٣) في ج : « كسر » .

(٤) في : « ما بعدها » محرف .

(٥) محذوف . « ومول حيث وليست الياء في نية الحركة » ساقطة من ي . بسبب اثنان أكثر .

(٦) في دي : « الله عز وجل » .

(٧) الأبيات لرجل من ضبة وقيل لروية من المصاح (آخر ملحق ديوانه) في ٦/٩٩ من ١٨٧٠ (ولعل لزيد القسري أحد رجال ضبة) آخر توهم أن زيد من ١٥ وغزاة الأدب ٣٣٦/٣ (وانضم على الحزاة ١٨٤٦/١) وأصدر التوليع ٢١

إنسان^(١) فقد أخطأ : لأن التخرين لا ينسهران الإنسان^(٢) إنما أراد المبالغة في قبحه^(٣)
فنبهه بنحري^(٤) الظبي ، كما قال الآخر :

وقد علمت بساقصي التنفله وسررسن البجسل وساق المنيعة

أراد يرسن العجل الأنف منه ، وعلى هذا كلام العرب ومذاهبها فاعرفه إن شاء
الله^(٥) . وعلى أنه يلزم القراءة بفتح^(٦) نون الاثنين في التصب والجر : لأن الذي قبلها ياء
ساكنة نحو رجلين وفسين وهو في اللفظ كأين وكيف .

قال سيويه^(٧) : « وإذا جمعت على حد التننية خلفها زائدتان : الأولى منها حرف
المد واللين والثانية نون ، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب
حال الأولى في التننية ، إلا أنها وأو مضموم ما قبلها في الرفع^(٨) ، ولي التصب
والجرهاء^(٩) مكسور ما قبلها ، ونونها مفتوح ، ففرقوا بينها وبين نون الاثنين ، كما أن
حرف اللين الذي^(١٠) هو حرف الإعراب مختلف فيها » .

قال أبو سعيد^(١١) هذا فصل قد أنيتا على تفسيره في الفصل الذي^(١٢) قبله . واجتنبنا
لمعانيه ما ألغى عن إعادته ، غير أننا نذكر مطابقة كلامه في هذا الفصل لما قدمناه من تفسيره
مرتين إن شاء الله^(١٣) .

(١) صاحب هذا القول هو أبو زيد في ترجمته ، ص ١١ واخر على المزاج ٣٣٧

(٢) في د : لا ينسهران ولا يسهران

(٣) لها عداد : « تنجعا » تصحيف

(٤) في د : تصح

(٥) محاربة : « فاعرفه إن شاء الله » ساقطة من د .

(٦) في د : وأن يفتح

(٧) ج : لا ي

(٨) صارت في الرفع من د : يولاي

(٩) ج : لا ي ، وفي الفر والتصب

(١٠) كلمة : « الذي » قبلها من د : يولاي

(١١) في د : « التفسير »

(١٢) كلمة : « الذي » ساقطة من د .

(١٣) في د : « إن شاء الله تعالى »

قوله : « وإذا جمعت على حد التنثية » حتى جمعت الاسم جمع السلامة . فثبت لفظ واحد . إنما قال : على حد التنثية : لأن التنثية لا تكون إلا مسلمة . يبنى لفظ واحدا . ثم تلحقه علامة التنثية . وجمع السلامة لا يكون في كل مجموع ألا ترى أنك ^(١) لا تقول : « مسجد ومسجدون » ولا « مسجديات » ولا تقول مررت برجل أحمر ^(٢) وبرجال أحمرين . وإنما يجمع بالحق الزائدتين ضروب من الجمع سببها إذا انتهتا إلى مواضعها ^(٣) إن شاء الله .

وقوله : « لحقتها زائدتان » حتى الواو والثون أو الياء والثون . الأولى منها ^(٤) حرف المد واللين وهي الواو والياء .

وقوله : « وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التنثية » حتى حال الياء والواو في الجمع في أنها ساكنة . وأنها لا يلحقها تنوين كما تلحق ياء قاضٍ ودائم . وفي أنها ^(٥) حرف الإعراب . وقد بينا المعنى في حرف الإعراب . واختلف التفسير فيه كاختلاف الألف والياء في التنثية .

وقوله : « إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع . وفي النصب ولى الجر ياء مكسور ما قبلها » حتى أن الزيادة الأولى في الجمع . وإن كان مثل الزيادة الأولى في التنثية فيها ذكر من سكوتها وترك التنوين فيها . وأنها حرف الإعراب . فهي مخالفة لما لأن في الجمع واو مضموم ما قبلها وياء مكسور ما قبلها .

وقوله : « وثوبها مفتوحة فُرقوا بينها وبين نون الاثنين . كما أن حرف اللين الذي ^(٦) هو حرف الإعراب مختلف فيها » . حتى أنهم فرقوا بين التنوين بالفتح . والكسر كما فُرقوا بين حرف اللين فيها جميعا . في أن جعلوا ما قبل حرف اللين من المفتوحا . وجعلوا فيه

(١) كلمة « أنت » ساكنة من د .

(٢) كلمة « أحمر » ساكنة من د .

(٣) في دج « مواضعها » .

(٤) في غير « منها » تعريف .

(٥) في د « ولها » .

(٦) كلمة « التي » من د .

ألفا . وجعلوا ما قبل حرف اللين في الجمع مضموماً أو مكسوراً . فإن قال قائل : وما في نفرعهم بين حرفي اللين منها مما يوجب التفريق بين التونين ؟

فإن الجواب في ذلك أن سيوبه لم يجعل أحدهما حجة للأخر وإنما عرفنا ما تكلمت به العرب من التفريق بين التونين . والتفريق بين حرفي اللين ، وإذا كان أحدهما غير موجب للأخر . كما يقول الفاتل للمسئول : « أعطني كما أعطى زيدٌ عمرأ » و « كن لي مكرماً كما أن زيدا مكرم لمسرو » وإن كان إكرام زيد لمسرو غير موجب إكرام المسئول للسائل . ولكنه بسأله أن ينسب زيدا في إكرامه . وقد بينا الاحتجاج له فيما سلف .

قال سيوبه^(١) : « ومن ثم جعلوا تاء الجمع^(٢) في النصب والجر مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب . كالواو والياء والتنين . بمنزلة النون . لأنها في التأنيث نظير الواو والياء في الذكر » .

قال أبو سعيد^(٣) أعلم أن جمع المؤنث على ضربين : سالم ومكسر كما كان جمع المذكر . وكذلك ما لحق بالمؤنث مما لا يحقل كقولك « جبل رأس » و « جبال واسيات » و « جبل قائم » و « جبال^(٤) قائمات » وللكسر من جمع للمؤنث كقولك « امرأة مرضع » و « نساء مرضع^(٥) » و « امرأة قاعد » و « نساء قواعد » . والجمع السالم للمؤنث وما جرى مجراه بزيادة ألف وتاء فيه بعد سلامة لفظ الواحد : كقولك : « مسلمة ومسلمات » و « اصطيل واصطيلات » وقصدنا في هذا الموضع إلى إثبات الإعراب فيه دون نقص جمعه . فلو أن زيدت فيه الألف والتاء . صار بزيادة الألف والتاء بمنزلة جمع المذكر السالم .

وخالفت الألف والتاء في جمع المؤنث السالم الواو والنون . والياء والنون في جمع المذكر السالم في أشياء . ووافقتها في أشياء . فأما ما خالفتها فيه فإن التاء في جمع المؤنث تجري عليها حركات الإعراب : كقولك : « هؤلاء مسلمات » و « ورأيت مسلمات » و « مسرورت

(١) في بركاء ٥/٦

(٢) في ديوان ٥/١٠ الجمع

(٣) في ح ٥٥٥ من المسرد

(٤) في ديوان ٥/١٠

(٥) في ح ٥٥٥ من المسرد

بمسلماً^(١) . ولا تنفیر الزيادة الأولى من جمع للمؤن التي هي الألف وتثبت التاء في الإضافة : كقولك : « هؤلاء مسلمائك » و « مررت بمسلمائك » .

فهذه وجود مختلفان فيها ويستويان في سلامة لفظ الواحد^(٢) وزيادة^(٣) الزائدين لعلامة الجمع : فالمعنى الذي استويا^(٤) فيه حمل أحدهما على الآخر ، وكذلك طريقة القياس لأن الشيء يقاس على^(٥) الشيء . إذا كانا مشتبهين في معنى ما ، وإن كانا مختلفين في أشياء أخرى ، فحمل جمع المؤنث على جمع المذكر ، في أن يجعل للرفع علامة يفرّد بها والنصب والجّر علامة واحدة اشتركا فيها كقولك : « جاءني مسلمات » و « رأيت مسلمات » و « مررت بمسلمات » وصارت التاء في مسلمات هي آخر ما صيغت عليه الكلمة لعنى الجمع^(٦) ، لأن يزوالها بتغير^(٧) المعنى كما صارت الواو والياء آخر ما صيغ عليه الجمع لعنائه ، وزوالها يزول معنى الجمع ، والتاء حرف إعراب كما أن الواو والياء حرفا إعراب وليست التون في جمع المذكر بمنزلة التاء في جمع المؤنث ؛ لأن زوال التون في جمع المذكر إذا أضفت فقلت : « مسلموك » لا يزيل معنى الجمع كما يزيله زوال التاء ، ودخل الإعراب والتون على التاء فلم يمتح إلى عوض من التون والحركة كما احتجنا إلى تعويضها التون في جمع المذكر ، فصار التونين فيه يعاقب الإضافة ، كما عاقبت التون الإضافة ، فالتونين في هذا الجمع بمنزلة التون .

فإن قال قائل : فما معنى قول سيبويه : « ومن ثم جعلوا تاء الجمع^(٨) في النصب والمجر مكسورة » قيل له : معناه في ذلك أنهم جعلوا تاء الجمع^(٩) في النصب والمجر

(١) في « الواحدة » .

(٢) في « د » و « علام » و « مريت » .

(٣) في « د » و « استويا » .

(٤) كلمة على « سابقة من في » .

(٥) في « د » و « الجمع » .

(٦) في « د » و « تغير المعنى » .

(٧) في « د » و « الجمع » .

مكسورة : لأنهم قد جعلوا هذه التاء والحرف الذي قبلها ، علامة لهذا الجمع كما جعلوا الواو والياء ، علامة لجمع المذكر . ولا اجتماعها في هذا المعنى أشركوا بين النصب والجر في هذا الجمع . كما أشركوا بينهما في ذلك^(١) الجمع .

فإن قال قائل^(٢) : لما جعل التنوين بمنزلة النون والتنوين في هذا الجمع لا يثبت مع الألف كما يثبت النون في ذلك الجمع .

فالجواب في ذلك أنه جعل التنوين بمنزلة النون لأن التنوين زيد على هذا الجمع بعد التاء ، التي هي حرف الإعراب فيه . كما زيدت النون على الواو والياء ، التي هي حرف الإعراب^(٣) في ذلك الجمع . ولم يعرض لما يلحق التنوين والنون من أحكام تهوئها وسقوطها .

وقال الأخفش : ليس فيها في موضع النصب إعراب ولا حذف إعراب معنى ليس في التاء إذا قلت : « رأيت مسلماً » إعراب . وهذه الكسرة عنده^(٤) كسرة بناء . قال أبو سعيد^(٥) : والذي عندي من الاحتجاج له ، أن هذه الكسرة أثبتت كسرة المحفوض وكسرة المحفوض إعراب وكسرة النصب بناء . وصارت متبعة لتلك . كما قالوا « يا زيد بْنَ عُبَيْدٍ » فبين^(٦) فتح الدال من زيد ، وأنبعوا حركة الدال إعراب الابن وإن كانت إحدى المركبين إعراباً والأخرى بناء . ومثل هذا قولهم « امرؤٌ » وه « هم » وه « رأيت لمرأً وأيتها » وه مرود بامرئٍ والبيتير « فتكون حركة ما قبل الهززة والميم تاجية لإعرابها وليست بإعراب .

واحتمج عليه أبو عثمان المازني فقال : لو كانت الكسرة في « رأيت مسلماً » بناء . لكانت الإضافة يُطْلَقُها وترد الكلمة إلى أصلها في التكنن . ونحن نقول في الإضافة :

(١) في د : ذلك .

(٢) في د : فإن قيل .

(٣) كلمة « الإعراب » ساقطة في غير .

(٤) كلمة « عنده » ساقطة من في .

(٥) في د : قال القسري .

(٦) في ب : « فمن » لم يبق .

« رأيت مسلمانك » بالكسر كما نقول في غير الإضافة ، ثم رجع أبو عثمان على نفسه بإبطال هذا الاحتجاج ، وأنه غير لازم بأن قال : إذا بنى الشيء في حال تنكير لم تره الإضافة إلى الإعراب كما لم يوجب له التنكير الإعراب نحو قولك في خمسة عشر إذا أضفتها قلت : « هذه خمسة عشر » ومرت « بخمسة عشر » « وهذه الخمسة عشر » إذا أدخلت عليها الألف واللام .

ويؤزم أبو الحسن الألفش أن يجعل فتحة ما لا ينصرف في حال الجر بناء كقولك : « مرت بخمسة » و « ذهبت إلى مساجد » وأنشاء ذلك لأن هذه الفتحة للنصب . والجر داخل عليه فيها كما كانت الكسرة في التاء للجر ودخل^(١) النصب عليها .

قال أبو سعيد^(٢) والذي : فيه^(٣) عندي أن الكسرة في التاء في النصب^(٤) والفتحة فيها لا ينصرف في الجر^(٥) هما إعرابان : وذلك أن الإعراب هو تعاقب الحركات على أواخر الكلم لاختلاف العوامل ، وهذه الكسرة والفتحة تدخلان معاقبتين للفتحة ، لعمول توجب ذلك لها ، وقد وجد فيها شرط الإعراب . قال أبو الحسن : التاء المكسورة والمضمومة ليست بمنزلة الياء والواو وإنما الضمة نظيرة الواو ، والكسرة نظيرة الياء . ألا ترى أنك لو سمعت « مسلمانك » لم تدلّك التاء على رفع ولا جر ، كما تدلّك^(٦) الواو والياء ولو سمعت الحركة تدلّك على الرفع والجر كما تدلّك الواو والياء .

وأما قال أبو الحسن هذا لأن سبويه قال في الفصل الذي تقدم « لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء » وكأنه خطأ سبويه فيها قال ولم ينصب سبويه

(١) في ج : « وأدخل » .

(٢) في م ج : « قال النضر » .

(٣) كلمة « فيه » ساقطة من م .

(٤) عبارة : « في النصب » ساقطة من ج .

(٥) عبارة : « في الجر » ساقطة من ج .

(٦) في ج : « تدل » .

حيث فنر أبو الحسن والله أعلم : لأن سيبويه إنما أراد أنهم زادوا للجمع في المثنى ألفاً ومثلاً .
 كما زادوا في المذكر واواً^(١) . وقد أحكمتنا هنا فيها ذكرنا قبل . ويحتمل أيضاً أن يكون أراد
 سيبويه بقوله : « جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب » حركة التاء وحذفها ، كما قال الله
 تعالى ﴿ وَاسْأَلْ الْفَرْيَةَ ﴾^(٢) .



(١) في « ولوا أدياء » .

(٢) سورة يوسف ٨٢/٨٢

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٤١١/١٩٨٦

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ١٠٦٤ - ٧